



وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

الموسوعة الفقهية

الجزء العاشر

تأيد - تحيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَعْلَمُوا كَافَّةً قُلُوا لَا نَعْلَمُ مِنْ
كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةً لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ »

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(تفسيره البخاري ومسلم)

الموسى بن جعفر القمي

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

طبعة ذات السلس - الكويت

حقوق الطبع محفوظة لوزارة

ص ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الألفاظ ذات الصلة :

تخليد :

٢ - التخليد لغة : إدامة البقاء . قال في الصحاح : الخلد دوام البقاء ، تقول : خلد الرجل يخلد يخلدا ، وأخلده الله وأخلده تخليدا^(١).

انظر : أبَد

والمفهاء استعملوا التخليد في المعنى الوارد في اللغة ، كما في تخليد حبس المتورد^(٢) ، وكما في دوام حبس الكفيل إلى حضور المكفول^(٣).

والفرق بين التأيد والتخليد ، أن التأيد لما لا ينتهي ، والتخليد قد يكون لما لا ينتهي ، وقد يكون لما ينتهي ، كما في تخليد عصاة المؤمنين في النار لا يقتضي دوامهم فيها ، بل يخرجون منها . فإذا قيد التخليد بالأبد كان لما لا ينتهي ، كقوله تعالى في شأن الكفار ﴿خالدين فيها أبدا﴾^(٤).

التصرفات من حيث التأيد أو عدمه :

٣ - التصرفات من حيث التأيد أو عدمه على ثلاثة أنواع :

الأول : ما هو مؤبد لا يقبل التناقص :

تأيد

تأيد

التصرف :

١ - التأيد : مصدر تأيد بتشديد الياء ، ومعناه لغة : التخليد^(١) وأصله من أيد الحيوان يأيد ، ويأيد أبودا ، أي : انفراد وتوحش^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء : تقييد التصرف بالأبد ، وهو : الزمان الدائم بالشرع أو العقد .

ويقابلهُ التوقيف والتأجيل ، فإن كلا منهما يكون إلى زمن ينتهي^(٣).

(١) الصحاح مادة : أيد ،

(٢) الصحاح المنب ، ونظر معنى مادة : وأيد في القاموس المحيط وأسس البلاغة .

(٣) حاشية قلبي مع شرح المحلل على الصحاح ٣١٥/٢ ط الحلي . وانظر ما جاء في التعليقات للكفوي في معنى الأبد

٢٦/١ ط دمشق

(١) الصحاح ، والمصباح الكبير مادة : خلد .

(٢) حاشية الإكمال ٣٧٦/٢ نشر دار المعرفة ، والحاشية

٤٥٥/٤

(٣) حاشية قلبي ٣٢٨/١ نشر الحلي .

(٤) سورة النساء / ١٦٩

كالنكاح والبيع ولعبة والرمي، وكالوقوف عند الجمهور.

الشارح: ما هو مؤقت لا يقبل التأجيل كالإجارة والمزاولة والمسافة. والثالث: ما هو قابل للتوقيف والتأجيل كالكفالة.^(١)

ونظر لتفصيل مصطلح (تأجيل) وانظر أيضا (بيع. حبة. إجازة. الحج).

تأجيل

انظر: رتاء

تأجيل

انظر: أجل

تأخير

انظر: تأخير.

(١) المحلى المختار ٤/٣٦٣، والبرقي ٣/٣٦٦، والمغربي ١٢٩/٦.

١٢٩/٦. وينظر طي ١٢/١٩٤، والروحا ٤/٤٣٦.

٤٣٧. ومعنى احتياج ٢/٢٠٧، وكشاف الفتاوى ١٢/١٢٩.

والمعنى مع الشرح الكبير ٦/٢٢٩.

تأخير

التعريف:

١- التأخير لغة: ضد التقديم، ومؤخر كل شيء. خلاف مقدمه.^(١)

واصطلاحاً: هو فعل الشيء في آخر وقته المحدد له شرعاً، كتأخير السجود والصلاة، أو خارج الوقت (سواء أكان الوقت محدداً شرعاً أو متفقاً عليه) كتأخير الزكاة والصدقة.

الألفاظ ذات الصلة

أ- التراخي:

٢- التراخي في اللغة: الامتداد في الزمان يقال: تراخى الأمر تراخياً. امتد منه، وفي الأمر تراخ أي بسطة.^(٢)

ومعنى التراخي عند الفقهاء: هو مشروعية فعل العادة في وقتها المعتاد، وهو صدق الثوب كالصلاة والحج. وعلى هذا فيتميز التأخير مع التراخي في فعل العادة في آخر وقتها، ويختلف

(١) لسان العرب والمصباح منير. ص ٨٤، أيد.

(٢) مصباح المنير.

في حال ارتفاع العبادة خارج الوقت، فيسمى ذلك تأخير الأثرانياً^(١)

ب- الفور :

٣- الفور في اللغة : كون الشيء على الوقت الحاضر الذي لا تأخير فيه.^(٢)

يقال : هارت القيثرو فوراً وفوراً : غلت ، وبه قولهم الشفعة على الفور .

وفي الاصطلاح : هو مشروعية الأداء في أول أوقات الإمكان بحيث يلحقه الذم بالتأخير عنه.^(٣)

وبين من هذا أن بين الفور والتأخير تبايناً

الحكم الإجمالي :

ج- التأجيل :

٤- التأجيل في اللغة : أن تضرب للشيء أجلاً يقال : أخرته تأجيلاً أي جعلته له أجلاً.^(٤) ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن معناه اللغوي^(٥)

وعلى هذا فالتأخير نعم من التأجيل ، إذ يكون التأخير بأجل وبغير أجل .

هـ- التعميل :

٥- التعميل : الإسراع بالشيء . يقال : عجلت إليه أي : أسرعت إليه بحضوره . معجلمه أي : أحله سرعة .

وهو عند الفقهاء : الإتيان بالفعل قبل الوقت المحدد له كتعميل الركعة ، أو في أول الوقت كتعميل العطرة^(٦) قال عليه الصلاة والسلام : ولا تزال نبي يبعير فاعطلوا البعير ، وأخروا الحوزة^(٧)

فتبين من هذا أن بين التأخير والتعميل تبايناً .

٦- الأصل في الشرع عدم تأخير الفعل إلى آخر وقت أو خارج الوقت المحدد له شرعاً ، كتأخير العبادة الواجبة مثل الصلاة ، أو عن الوقت المنقضي عليه بين المتعاقدين كأداء مدي الخدمة ، إلا

(١) المصباح لتفسير مادة «عجل» ، وابن عابدين ٢/ ٣٩٧ .
ومعنى المحتاج ١/ ١٣٤

(٢) حديث : «لا تزال نبي يبعير فاعطلوا البعير وأخروا الحوزة» أخرجه البخاري والفتح ١٩/ ١٩٨ - ط
المسلسلة ، ومسلم ٦٧١/ ٦ - ط الحلبي ، من حديث سهل
ابن سعد بن عطاءة لا يزال الناس يبعير فاعطلوا البعير ، واللفظ
ما ذكره في البحث أخرجه أحمد ٥١/ ١٩٢ - ط الميمنية
من حديث أبي ذر ، وأورده الهيثمي في المجمع ٣/ ١٥٤ .
ط اللبكي ، وقال : «فهو دليل على عجل وهو مجهول
...»

(١) مسلم الثبوت ١/ ٣٨٩ ، وتتم هناك للمرجعي

(٢) المصباح لسان العرب مادة «فور»

(٣) ابن عابدين ٢/ ٦٤ ، والتعريفات ص ١٤٨ ط الحلبي .

(٤) المصباح لسان العرب مادة «أجل»

(٥) الفصوكة للمؤلف ١/ ١٤٤ . ومعنى المحتاج ١/ ١٥٥ ، وابن
عابدين ٢/ ٣٠٣

تأخير دفع الزكاة :

١٠ - ذهب جمهور العلماء ، ومنهم الحنفية على المفتي به عندهم ، إلى أنه لا يجوز تأخير دفع الزكاة عن وقت استحقاقها ، وإنما يجب إخراجها على الفور ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾^(١) وهذا في زكاة الزروع ، ويلحق بها غيرها .

والذي عليه عامة مشايخ الحنفية ، ووضحه الباقلاوي والمصانص : أنها تجب على الراعي ، ففي أي وقت أدى يكون مؤدياً للواجب ، وإذا لم يؤد إلى آخر عمره يضيئ عليه السجود ، حتى لو لم يؤد إلى أن مات يتم^(٢) .

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه إن أخر الزكاة بعد الحول مع التمكن من الإخراج فلف بعض المال أو كله فإنه ضامن له ، ولا تسقط عنه .

وعند المالكية إذا أخرها يوماً أو يومين فلا ضمان عليه ، إلا أن يقصر في حفظها .
ودهب الحنفية إلى سقوط الزكاة بهلاك المال بعد الحول ، سواء تمكن من الأداء أم لم يتمكن^(٣) .

والتفصيل في مصطلح (زكاة) .

أما من ترك الصلاة كسلاً وهو موقن بوجوبها ، وكان تركه لها بلا عذر ولا تأول ولا جهل ، فقال الحنفية بجس حتى يصلي . قال الخصمكي : لأنه يحس فقر العبد ، فحق (الحق) أحق .
وفيل . بضرب حتى يسيل منه الدم .

ودهب المالكية والشافعية ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد : إلى أنه إذا أخر الصلاة عن وقتها دعي إلى فعلها ، فإن تضيئ وقت التي تلها ، رأت الصلاة ، بفشل حدا . والرواية الثانية عن أحمد أنه يقتل لكفره .

قال في الإنصاف : وهو المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب .

أما تأخير الصلاة إلى آخر وقتها فهو خلاف الأولى لقوله ﷺ : « أول الوقت رضوان الله ، ووسطه رحمة الله ، وآخره عفو الله »^(١) ويكره التأخير إلى أحد أوقات الكراهة^(٢) . ونظر التفصيل في مصطلح (أوقات الصلاة) .

(١) حديث : « أول الوقت رضوان الله ووسطه رحمة الله وآخره عفو الله » أخرجه الألباني في ٢٤٩/١ - ط شركة المطبعة الفنية ، وفي إسناده يعقوب بن الزاهد القمي ، كذبه أحمد بن حنبل وابن معين . (مختصر لابن حجر ١٨٠/١ - ط دار الفقهين) .

(٢) حاشية ابن عابد بن ٢٢٥/١

(١) سورة الأنعام / ١٤١

(٢) ابن عابد بن ١٢/٢ - ١٣ - والدسوقي ٥٠٠/١ ، ومعنى المحتاج ١١٣/١ ، وكشاف النقا ٥٥/٢

(٣) ابن عابد بن ٧٣/٢ - والدسوقي ٥٠٣/١ ، ومعنى المحتاج ١١٨/١ ، وكشاف النقا ٥٥/٢

آخر، فقد ذهب الجمهور إلى أنه إن كان مفرطاً فإن عليه القضاء مع التذية، وهي إطعام مسكين عن كل يوم، لما روي أنه عليه السلام قال في رجل مرض في رمضان فأطعم، ثم صح فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر، يصوم الذي أدركه ثم يصوم الذي أفطر فيه، ويطعم عن كل يوم مسكيناً^(١)، ولما روي عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة أنهم قالوا: أطعمه عن كل يوم مسكيناً، ولم يرد خلاف في ذلك عن غيرهم من الصحابة.

ثم الأصح عند الشافعية أن التذية تتكرر بتكرر السنين، لأن الحقوق المالية لا تبدل، ومقتضى الأصح: لا تتكرر كالحدود. ومقتضى الخلاف إذا لم يكن أخرج التذية، فإن أخرجها ثم لم يقض حتى دخل رمضان آخر وجبت الثانية^(٢).

وذهب الحنفية إلى أن من أخر قضاء رمضان حتى هل عليه رمضان آخر، فإن عليه القضاء ولا تذية، وسندوا بإطلاق قوله تعالى: ﴿وَمَعَهُ مِنْ أَسْمَاءٍ أُخْرَى﴾^(٣) من غير قيد، وقالوا: إن

١١ - الأصح أن المبادرة إلى قضاء ما فات من صيام رمضان، ويجوز تأخير القضاء ما لم يتبين الوقت، بل لا يبقى بينه وبين رمضان القادم إلا ما يسع أداء ما عليه. فيتعين ذلك الوقت للقضاء عند الجمهور.

فإن لم يقض فيه فقد نص الشافعية والمختلفة على تأنيبه بالتأخير إذا فات وقت القضاء من غير عذر، لقول عائشة رضي الله عنها: «كان يكون علي الصوم من رمضان فما استطاع أن يقضه إلا في شعبان فكان النبي عليه السلام يقول: ولو أمكنها لأخرته، ولأن الصوم عبادة متكررة، فلم يجز تأخير الأولى عن الثانية كالصلوات المروضة^(٤)».

وذهب الحنفية إلى أنه يجوز تأخير القضاء مطلقاً ولا ثم عليه، وإن هل عليه رمضان أخر لكن المستحب عندهم التسايع مسارعة إلى سقاط الواجب^(٥).

١٢ - هذا، وإذا أخر القضاء حتى دخل رمضان

(١) حديث: «يصوم الذي أدركه...» أخرجه الدارقطني (١٩٧/١) - ط شركة الطباعة الفنية، وأعله براءين ضعيفين في إسناده.

(٢) الخطوط ١٢/٢، ٤٥٠، والمصنف ١/٥٣٧، ومضى المحتاج

١/٤٤١، وكشاف القناع ٢/٣٣٤، والمغني ٣/٤٥٨

(٣) سورة البقرة / ١٨٤

(١) قول عائشة: «كان يكون علي الصوم من رمضان»

أخرجه البخاري والفتح ١/١٨٩ - (الشفقة)

(٢) فتح القدير ٢/٢٧٤ - والخطوط ٢/٤٥٠، ومضى المحتاج

١/٤٤١، وكشاف القناع ٢/٣٣٤، والمغني ٣/٤٥٨

(٣) فتح القدير ٢/٢٧٤

المستقبل، وإن يغيب على الفيل المسألة إلى وقت محدد^(١)

واحتجوا بأن مريضة الحج برئت بعد انقضاء سنة ست، وفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في رمضان سنة ثمان، وانصرف عنها في شوال من سنة

وحج الناس سنة ثمان، رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة بالمدينة هو وأزواجه وخدمة أصحابه، ثم في سنة تسع بعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة للحج، وأثنى مع جماعة أصحابه في المدينة، وهم قاترون على الحج غير مشتغلين بشأن ولا غيره ثم في السنة العاشرة حج رسول الله صلى الله عليه وسلم بدل على جواز التأخير^(٢)

تأخير رمي الجمار :

١٤ - انفق الفقهاء على أن من أخر رمي حتى غروب اليوم الثالث من أيام التشريق، عليه دم^(٣)

واختلفوا فيما لو أخره حتى غروب الشمس في غير اليوم الثالث منها

فذهب الحنفية إلى أنه لو أخر رمي بها قبل اليوم الثالث يرمي في الليلة التي نبي ذلك اليوم

إصلاقي الآية بذل على وجوب القضاء على التراخي، ولا يلزمه بالتأخير شيء، غير أنه تارك للأولى من السرعة^(١)

تأخير الحج :

١٣ - ذهب جمهور العلماء إلى أن الحج يجب على الفور، أي الإتيان به في أول أوقات الاستطاعة^(٢) لقوله تعالى : فويله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا^(٣) وقوله تعالى : وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ^(٤) (الأمم للفوز، وحج ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا قال : وتعجلوا إلى الحج فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له^(٥))

وذهب الشافعية ومحمد بن الحسن من الحنفية وهو المشهور عند المالكية إلى أن الحج يجب على التراخي، لكن حوزة التأخير عنه هم مشروط بأمرين : الأول عدم على الفعل في

(١) صحيح الترمذي ٢/٢٧٥

(٢) ابن عباس ١٤٠/٢، والبيهقي ٣/١، والشافعي ٢/٢٤٢

(٣) سورة آل عمران ٩٧/١

(٤) سورة البقرة ١٩٦/١

(٥) حديث : وتعجلوا إلى الحج فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له أخرجه أحمد ٣١٤/١ - ط المصنف والمحققين (١/٤٨١) : ط دائرة المعارف العثمانية (بلغت طابع من حديث ابن عباس، وصححه ووافقه الذهبي).

(١) ابن عباس ١٤٠/٢، والخط ٢/٤٧١، ٤٧٢، وبعي

المصنف ٤٦١/١

(٢) المصنف ١-٢/١٠٤

(٣) ابن عباس ١٨٥/١، والبيهقي ١٥/٢، وفي الصحيح

(٤) ٥٠٨/١، وكشف الخفاء ٥٠٨/٢ ومعهما.

بعده) ويلزمه دم ترك الواجب، وهو إيقاع ضواف الإفاضة في وقته^(١).

وذهب المالكية إلى أن من أخر طواف الإفاضة حتى خرجت أيام التشريق - وهي الأيام الثلاثة التالية ليوم العيد - فإن عليه دمًا^(٢).

وذهب الشافعية إلى أنه يكره تأخيرها عن يوم النحر، وتأخيرها عن أيام التشريق أشد كراهة، وعن خروجه من مكة أشد^(٣).

وذهب الحنابلة إلى أن من أخر ضواف الإفاضة عن أيام متى (أيام التشريق) جاز، ولا شيء عليه لأن وقته غير محدودة. ونصوا على أن أول وقته بعد نصف ليلة النحر، والأفضل قبله يوم النحر^(٤) لقول ابن عمر: «أفاض رسول الله ﷺ يوم النحر»^(٥).

تأخير الحلق أو التقصير.

١٦ - ذهب الحنفية والمالكية وأختلطة في رواية إلى أنه يجوز تأخير الحلق أو التقصير إلى أخر

الذي أخر رويته ويقع أداءه، لأنها تابعة له وكره تركه السنة، وإن أخره إلى اليوم التالي كان قفاً، ولزمه الجراء.

وكذا لو أخر الكل إلى الثالث ما لم تقرب شمس^(٦).

وذهب المالكية إلى أنه لو أخر الرمي إلى الليل وضع قضاء ولا شيء عليه^(٧).

وذهب الشافعية وأختلطة إلى أنه لو أخر رمي يوم أو يومين من أيام التشريق تداركه في باقي الأيام ولا شيء عليه، فإن رمي ليلاً لم يجزه الرمي ربيعاً^(٨).

تأخير طواف الإفاضة عن أيام التشريق:

١٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا أخر لتوقيت الذي يصح فيه طواف الإفاضة، خلافاً للمالكية الذين نصوا على أن أخر وقت ضواف الإفاضة أخر ذي الحجة.

ثم اختلف الفقهاء فيمن أخر ضواف الإفاضة عن أيام التشريق:

فذهب الحنفية إلى أنه يكره تحريماً تأخيرها عن أيام النحر وبناتها (وهي يوم العيد ويومان

(١) ابن عثيمين ١/٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢) جواهر الإكليل ١/١٨٢، وشايج والإكليل جعفر الخطاب ٢/١٣٠.

(٣) منى المحتاج ١/١٠٩.

(٤) كتاب الطهارة ٢/٥٠٦.

(٥) حديث «أفاض رسول الله ﷺ يوم النحر» أخرجه مسلم ٢/٨٩٢، ط الحلي.

(٦) ابن عثيمين ٢/١٨٥.

(٧) لمصومي ٢/١٥٠.

(٨) منى المحتاج ١/٥٠٨، وكتاب الطهارة ٢/٥٠٨ وما بعده.

الشافعي، فيجوز التأخير هنا لدفعه في تلك
الأمكنة

قال الأستاذي: والمعتبر في اقرب مساحة
لا يتغير فيها الميت قبل وصوله (١)

تأخير الكفارات :

من تأخير الكفارات مايلي :

أ - تأخير كفارة اليمين .

١٨ - ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز تأخير
كفارة اليمين، وأنها يجب بالحث على الفور .
لأنه الأصل في الأمر المصنوع .

وذهب الشافعية إلى أن كفارة اليمين تجب
على التراخي (٢) (والنظر : قرآن ف ١٣٨)

ب - تأخير كفارة الظهار :

١٩ - ذهب جمهور العلماء إلى أن كفارة الظهار
واجبة على التراخي، فلا يائثم بالتأخير عن أو
أوقاف الزمان

وزاد الحنفية أنها تنطبق عند احراز عمود،
فبأنهم يصوتون قبل أدائها، ولا تؤخذ من تركته
ملا وجبة من التلذذ، ولو نزع التوبة بها حاز

أيام النحر، لأنه إذا جاز تأخير النحر - وهو في
الترتيب مقدم على الحلق - فتأخير الحلق
أولى، فإن أحقر الحلق حتى خرجت أيام النحر
نرمه دم بالتأخير .

وذهب الشافعية والحنابلة في روية إلى أنه إن
أحقر الحلق حتى خرجت أيام التطويق فلا شيء
عليه، لأن الأصل عدم التأخير، لأن الله تعالى
يُنْذِرُ أَوَّلَ وَفْتِهِ يَقُولُ : ﴿ وَلَا تَخْلُقُوا رءُوسَكُمْ حَتَّى
يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ قَوْلُهُ ﴾ (٣) . ولا يبين أخره، فمضى أنه
به أحراه، كفوائف الزيارة والسعي . وقد نص
الشافعية على كراهية تأخير (٤)
ويفصل ذلك كله في (الخج)

تأخير دفن الميت :

١٧ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى كراهة
تأخير دفن الميت، ويستثنى من ذلك من مات
فجأة أو بهدم أو غرق، فيجب السأخه حتى
ينحلق الموت .

وقال الشافعية : يحرم تأخير الدفن، وقيل
يكروه، وامتنوا تأخير الدفن إذا كان الميت يقرئ
مكة أو المد، بنه أو بيت المقدس، نص عليه

(١) راجع المختار على شرح المختار ١/ ٨٩٧ - ورواه الألباني

١/ ١٠٩، والشرح الكبير ١/ ١٥٠، وكشاف القناع

١/ ١٢٠، ومغني المحتاج ١/ ٣٤٦، ٣٤٦

(٢) من جليلي ٢/ ٦٦، وندوة ٢/ ١٣٣، ومغني المحتاج

١/ ٣٢٩، وكشاف القناع ١/ ٢٤٢

(٣) سورة القدر ١٩٦

(٤) ابن عابدين ٢/ ٢٠٨، والشرح الكبير ٢/ ١٧، وندوة

١/ ٢٢٩، والمصنف، ومغني المحتاج ١/ ٥٠٢، والمغني

١/ ١٣٩، ١٣٧

وذهب الحنفية إلى أن وجوب ركعة الفطر هو وجوب موسع في العمر كله، ففي أي وقت أنتى كان مؤدياً لا قاضياً، غير أن المستحب إخراجها قبل الخروج إلى المصلى، ولو تمت فأداها وزمّه جاز.

نكن ذهب الحسن بن زياد من أصحاب أبي حنيفة إلى أن ركعة الفطر تسقط بتأخيرها عن يوم الفطر كالأضحية.

قال ابن عابدين: والظاهر أن هذا قول ثالث خارج عن المذهب.^(١)

تأخير نية الصوم :

٢١ - ذهب الحنفية إلى جواز تأخير نية الصوم في صوم رمضان والسدر المعين والنفل إلى الضحوة الكبرى، أما في غير هذه الثلاثة فمنعوا تأخير النية فيها. وقالوا بوجوب تبيتها أو قرائن مع الفجر، كقضاء رمضان، وأندرك المطلق، وقضاء النفل المعين، وانتفل بعد إفساده، والكفارات وغيرها.

وذهب المالكية إلى أن الصوم لا يميزه إلا إذا تقدمت النية على سائر أجزائه فإن طلع العجر ولم يسو لم يميزه في سائر أنواع الصيام، إلا

وقيل: يأتي بالتأخير، ويعبر عن التكفير للظهار.^(٢) وينظر مصطلح: (ظهار).

وينظر أحكام تأخير كفارة القتل في مصطلح (حنابة)، وأحكام تأخير كفارة النفاق في رمضان في مصطلح (صوم).

تأخير ركعة الفطر :

٢٠ - ذهب الشافعية والحنابلة، وهو أحد قولين مشهورين للمالكية إلى: أن ركعة الفطر تجب عند غروب شمس آخر أيام رمضان. والقول الآخر للمالكية: تجب بطلوع فجر يوم العيد.

ويجوز عند الجمهور إخراجها إلى غروب شمس يوم العيد، ويسن عندهم ألا تتأخر عن صلاة العيد.

ويحرم عندهم جميعاً تأخيرها عن يوم العيد من غير عذر، ولا تسقط بهذا التأخير بل يجب فصلها، وقد وجع ابن المهام من أخفقه، ونسبه ابن نجيم هذا القول،^(٣) لقوله عليه الصلاة والسلام في أفقره: «أع: وهم عن طواف هذا اليوم».^(٤)

(١) ابن عابدين ٥٧٨/٩، والشرح الكبير ٤٤٦/٢، وبلبل

على شرح بلبل ٤١٣/٤

(٢) ابن عابدين ٧٢/٢، وحاشية المعمرى على شرح أبي

الحسن ٤٥٦/١، وفي المختار ٤٠١/١، وسامعها،

وكشاف القناع ١٥١/١، ٢٥١

(٣) حديث: «أعصمهم عن طواف هذا اليوم» أخرجه

• البيهقي ١٧٥/٤ - ط والنزهة المسترف الحنفية، وقال ابن حجر: يستأنه ضعيف (بلوغ المرام ص ١٢٩ - ط هذا عهد حنفى).

(٤) ابن عابدين ٧٢/٢

يوم عاشوراء ففيه نولان: المشهور من المذهب أنه كغيره.

وفرق في الشافعية والحابلة بين المفرض والنفل، فأنشروا المفرض النبي، لقوله ﷺ: «من لم يجتمع الصيام قبل الفجر فلا صيام نه»^(١) وأما النفل فاتفقوا على صحة صومه بنية قبل الزوال، لحديث عائشة أنه ﷺ قال لعائشة يوم ل: «ألي عندكم شيء؟» قالت: لا. قال: فإني إذن أصوم»^(٢) وزاد الحنابلة، وهو قول عند الشافعية: أن النفل يصح بنية بعد الزوال أيضا للحديث السابق، ولأن النية وجدت في جزء النهار فأشبهه ويؤدها قبل الزوال بنقطة.^(٣)

تأخير قضاء الصلاة :

٢٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب على من نام عن صلاة أو نسبها قضاء، تلك الصلاة على الفور ويحرم تأخيرها.^(٤) لقول النبي ﷺ: «من

(١) حديث: «من لم يصح الصيام قبل الفجر فلا صيام له»، أخرجه أبو داود (٤١٣/٢) ط عرت عبيد دغاس، وصححه ابن حجر كما في فريض الصغير (٢٢٢/١) - ط المكتبة الجارية.

(٢) حديث: «علي عندكم شيء...» أخرجه مسلم (٨٠٩/٢) - ط الحلبي.

(٣) ابن عابدين (٨٥-٨٧)، والشرح الصغير (١/١٩٦)، ومضى المحتاج (١/١٣٢-١٣٤)، وكشاف القناع (٢/٣١٧).

(٤) الشلباب في شرح الكتاب (١/٨٨)، والشرح الصغير (١/٣٦٥)، ومضى المحتاج (١/١٧٧)، والمجموع (٢/٦٨).

وكشاف - الضاع (١/٢٩٠)

سي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكره»^(١) فأمر بالصلاة عند الذكر والأمر للجواب، وقد أئق الجمهور مطلق الترتك بالنوم والنسيان في وجوب القضاء من باب أولى، ويجوز عندهم تأخير الفائتة لمفرض صحيح كالأكل والشرب والنوم الذي لا بد منه، وقضاء حاجة الإنسان والحصيل ما يحتاج له في معاشه.

واستثنى الشافعية من ترك الصلاة لعذر، فإنه يستحب له أن يقضيها على الفور، فإن أخرها جاز، كما روي أن النبي ﷺ «فاته صلاة الصبح فلم يصلها حتى خرج من الوادي».^(٢) قالوا: ولو كانت على الفور لما أخرها.^(٣)

تأخير الوتر :

٢٣ - أئق الفقهاء على استحباب تأخير الوتر إلى وقت السحر، وهذا الاستحباب لمن وثق بأنه يصلية آخر الليل، فإن لم يثق بذلك أوثر قبل أن يركع،^(٤) لحديث جابر أن النبي ﷺ قال :

(١) حديث: «من نسي صلاة...» أخرجه البخاري (الفتح ١/٧٠-٧١ - ط ١١ - نسخة) ومسلم (٤٧٧/١ - خطي) من حديث أنس، وعلقه بسنن

(٢) حديث: «فاته صلاة الصبح فلم يصلها حتى خرج من الوادي» أخرجه مسلم (١/٢٧٢) - ط الحلبي

(٣) مضى المحتاج (١/١٧٧)، والمجموع (٣/٦٨)

(٤) فتح القدير (١/٣٧٢)، والشرح الصغير (١/١٢٢) وما بعدهما، والفتاوى الفقهية ص ٩٤، ومضى المحتاج (١/٢٢٢)، وكشاف الضاع (١/٤١٦)، ونبذ المغلق (١/٦٦٨)

كان قادراً على الوفاء وأخبره بلا عذر معه القاضي من السفر وجبه إلى أن يوفي دينه، قال عليه الصلاة والسلام: «لبي الواجد محل عرصه وعقوبته»^(١).

فإن لم يؤد، وكان له مال ظاهر، باعه الحاكم عليه، على خلاف وتفصيل في ذلك بين المذاهب، وإذا كان تأخير سدد الدين لعذر كالإعارة أمهل إلى أن يوسر، لقوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسره»^(٢).

أما إذا كان للمدين مال، ولكنه لا يفي بالديون، وطلب الغرماء الحجر عليه لزم القاضي إجابتهم^(٣)، على خلاف وتفصيل في المذاهب ينظر في مصطلح (أداء) و(مأني) (الحجر والتخلّص).

تأخير المهر :

٢٦ - يجب المهر بنظر عقد الزواج، ويجوز تأخير

«أنكم خاف ألا يقوه من آخر الليل فليؤثر ثم ليرقد، ومن وثق بقيامه من الليل فليؤثر من آخره، فإن قراءة آخر الليل محصورة، وذلك أفضل»^(٤).

تأخير الحور :

٢٤ - اتفق الفقهاء على أن تأخير الحور وتقديم الفطر من السنة، لحديث زيد بن ثابت قال: «نحرسنا مع النبي ﷺ ثم قام إلى الصلاة، قلت: كم كان بين الأذان والضحوة؟ قال: قدر خمسين آية»^(٥).

ولحديث أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: «لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا الحور»^(٦).

وموطن النسبة فيما إذا تحقق من غروب الشمس ولم يقع منه الشك في طلوع الفجر، فإن شك في ذلك، كأن ترد في بقاء الليل لم يسن التأخير بل الأفضل تركه^(٧).

تأخير أداء الدين .

٢٥ - إذا حل أصل الدين ولم يؤده المدين، فإن

(١) حديث: «لبي الواجد محل عرصه وعقوبته». أخرجه أبو داود (٢٥/٣٠) ط عزت عبيد حسن، والمحقق (١٠٢/٤) - ط دائرة المعارف العثمانية - ووضحه، ووافقه الذهبي (٢) سورة البقرة / ٢٨٠.

(٣) ابن عابدين ٣١٨/٤ وسامعها، والشافعي ٣/٢٦٢، والقبلي على شرح النحلي ٢/٢٦٢، والفي ٤/٥٠١، وانظر الموسوعة الفقهية بالكويت ٣١٣/٢.

(١) حديث: «أنكم خاف...» أخرجه مسلم (٥/٢٠) ط الخليل.

(٢) حديث: «نحرسنا مع النبي ﷺ...» أخرجه البخاري (الفتح ١/٣٨٨) ط المصنف.

(٣) حديث: «لا تزال أمتي...» موقوف بحديث (٥/٢٠).

(٤) ابن عابدين ١١١/٤، ومعهما النجاشي ١/٣٢٢، ومعهما الخليل ٢/٣٩٦، وكذلك الفتح ٣٣١/٢.

والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والمالح بالمالح، مثلا بمثل، سواء بسواء، بدأ بيد، فإذا اختلفت الأجناس فيهما كيف شئت بدأ يده^(١) فيحرم التأخير في تسليم أحد البدين في التريجات^(٢)، والمفصل ر: (الربا، والبيع).

التأخير في إقامة الحد:

٢٩ - الحد عقوبة مفردة شرعا نقام على مرتكب ما يوجب أخذ زجراله وتوقيف غيره، والأصل أن الجنائي يجد فوراً بعد تبوت الحکم دون تأخير لكن قد يطأ ما يوجب التأخير أو شح معه التأخير:

أ - فيجب تأخير الحد بالحد في الحر الشديد والبرد الشديد، فما في إقامة الحد فيها من خوف الهلاك خلافاً للحدالة، ولا يقام على مريض يرجى برؤه حتى يبرأ، لأنه يجتمع عليه وجع المرض وألم الضرب فيخالف أهلاك، خلافاً للحسابة. ولا يقام على النفساء حتى ينفضي

الصداق كله أو بعضه عن الدخول^(٣)، على خلاف وتفصيل ينظر في (النكاح).

تأخير نفقة الزوجة:

٢٧ - يجب على الزوج الإنفاق على زوجته ومن يعول، ويجزؤه ولزوجته الإنفاق على تعجيل أو تأخير النفقة، ويعتبر كل زوج بحسب حال مودعه، فإن أخر النفقة عن زوجته بعد الإعسار جاز عند بعض الفقهاء طلب التطليق من قبل الزوجة أو الإنفاق عليها.

ثم إن أخر النفقة وتراكت عليه هل تسقط بالتقادم أم تبقى ديناً في ذمته؟ في كل ذلك خلاف وتفصيل^(٤) ينظر في باب (النفقة).

تأخير تسليم أحد البدين في التريجات:

٢٨ - يشترط لبيع السروي بالسروي الخلو لولا - لا التأخير - والتفاضل قبل التصرف، سواء أكان جنساً واحداً أم جنسين مختلفين، ويزاد شرط التماثل إذا كان جنساً واحداً، لقوله ﷺ:

(١) ابن عابدين ٣٢٠/٢، والليث ٢٩٦/٣، وبدايع الفتن ١٥١/٢، والدموني ٢٩٧/٢، ومغني المحتاج ٢٢٩/٣، وكشاف القناع ١٥١/٥.
(٢) ابن عابدين ٣٢٩/٢، وجميع الأسر ١/٩٩٢، ٢٩٦، ومغني المحتاج ١٦٢/٢، ١٢١، ١٢٣، ١١٢، والدموني ٥١٢/٢، ٥٢٠، وكشاف القناع ١٦٨/٥.

(٣) حدث «المصعب بالذهب، والفضة بالفضة» أخرجه البحري (الفتح ٢/٢٧٩، ط سلسلة) وسليم (٢/٢٩٦، ط الحلبي) من حديث عبد بن عباس، ولفظ مسلم
(٤) ابن عابدين ٢٣١/٢، ٢٣٥، والدموني ٢٩/٣، ٣٠، ومغني المحتاج ٢٢/٢، ٢١، وكشاف القناع ٢٦٤/٢، ٢٦٦ وما بعده

الانزجار - بوجدان الأمان - وانسكرن زائل العقل كالمجنون. فلو حد قيل الإفاقة فإن الحد يعاد عند جمهور الفقهاء، ويسقط الحد على أحد قولين مصححين للشاذلية، وهو الظاهر عند بعض المتأخرين، سبه المرادوي إلى ابن نصر الله في حواشي الفروع، وقال: الصواب إن حصل به لم يوجب الزجر منقطع، وإلا فلا، ومثله في كشف القناع^(١)

تأخير إقامة الدعوى:

٣٠ - إذا تأخر المدعي في إقامة دعواه خمس عشرة سنة سقطت دعواه بالتضادم، ومن ثم فلا نسمع، قال ابن عابد بن: ليس السلطان عن سماعها بعد هذه المدة إلا في الوقف والأرث وعند وجود عنصر شرعي، وسبب هذا النهي قطع الحيل والشروير في الدعاوى. ثم قال: وينقل في الحامدية فتاوى من المذاهب الأربعة بعدم سماع الدعوى بعد نهي السلطان.

وأقضى في الخبرية بأنه إذا مات السلطان لا بد من تجديد النهي ولا يستمر النهي بعده^(٢)

تأخير أداء الشهادة:

٣١ - تأخير أداء الشهادة بلا عذر - كمرض أو

(١) الباب ٨٩/٢. وابن عابد بن ١٦١/٢، وشرح الزرقاني ١١٣/٨، والدمسوقي ٣٥٣/١، ومضى المحتاج ١٩٠/١.

والإنصاف ١٥٩/١٠، وكشاف القناع ٨٣/٦

(٢) ابن عابد بن ٣٤٦/٤

النفس، لأن النفس نوع مرض. ويقام الحد على الحائض، لأن الحائض ليس بمرضى. ولا يقام على الخامل حتى تضع وتظهر من النفس - لأن فيه هلاك الولد والولادة - وحتى يستغني ولدها عنها بمن كرضعه، حفاظاً على حياة ولدها.^(١)

وللتفصيل انظر مصطاح (حد).

ب - أما في العصا وحدها الرجيم فلا تأخير إلا للحامل بالتقيد السابق. هذا إذا كان الأولياء في الفصا موجدون، أما إذا كانوا صغاراً أو غائبين فيؤخر الفصا حتى يكبر الصغار ويعدم العايب^(٢)، على خلاف وتفصيل ينظر في (فصا).

ج - وكذلك المردة بغير ثلاثة أيام وجوباً عند بعض الفقهاء. ونسأ عند بعضهم، ويحس في هذه المدة ولا يخلى سبيله مقصد استنابته وإزالة الشبهة التي عرفت به، فإن تب خلى سبيله. وإلا قتل حداً لكفره بعد الإسلام^(٣)

د - ويؤخر حد السكران ما اتفاق الفقهاء حتى يروى عنه السكر تحصيلاً للمقصود - وهو

(١) بدائع المحتاج ٤١٠/٩، والدمسوقي ٣١٦/١، ومضى المحتاج ١٢٢/٤ - ٤٣، وكشاف القناع ٨٢/٩

(٢) المفتي ٧٣٩/٧، وكشاف القناع ٥٣٥/٥، ومضى المحتاج

١٢٢/١، ١٢٢/١، والمنصرح الصغير ٣٥٩/١، والدمسوقي

١٢٢/١، ونفع الفقير ١٦٢/٩

(٣) الثبوت ٣٧٥/٣، والشرح الصغير ١٢٢/٢، ومضى

المحتاج ١٤٠/٢، وجبل القارب ٢٩٠/٢

بعد مسافة أو خوف - يؤدى إلى عدم قبولها
 نعمة الشاهد إلا في حد القذف، وإن التقدم
 فيه لا يؤثر على قبولها لما فيه من حن العبد،
 وكذلك يضمن السارق مال المروءى، لأنه حتى
 العبد فلا يسقط التأخير.

تأديب

التعريف :

١ - التأديب لغة: مصدر أدبه تأديب، أي علمه
 الأدب، وعاقبه على إساءته، وهو ريادة
 النفس ومحسن الأخلاق
 ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى.

ويسقط حد الخمر لتأخير الشهادة شهرًا على
 الأصح عند الخفية، وتأخير الشهادة في
 القصاص لا يمنع من قبول الشهادة. والضابط
 في قبول الشهادة كقول ابن عاصم: أن
 التقدم مانع في حقوق الله غير مانع في حقوق
 العباد،^(١) على خلاف إختصاص بين الفقهاء
 ينظر في باب (الشهادة) ومصطلح (تقدم).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التعزير.

٢ - التعزير لغة: التأديب والمنع والعترة^(٢).
 ومن هذا المعنى - قول الحق تبارك وتعالى:
 ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَغَرَّوهُ﴾^(٣).

وشرعا: تأديب على معصية لا حد فيها
 ولا كفارة. قال الخطيب الشربيني: وتسمية
 ضرب السوط والزوج والمعلم تعزيرا هو أشهر
 لا اصطلاحين، كما ذكره الزرقاني. قال: ومنهم
 من يخص لفظ التعزير بالإعدام أو نائبه، وضرب
 البدن بشيء فادب لا تعزيرا.

تأخير النساء والصبيان في صفوف الصلاة:

٣٢ - من السنة أن يقف الرجال خلف الإمام
 ويقف بعد الرجال الصبيان. ويندب تأخير
 النساء خلف الجميع.^(١) يقول أبي مالك
 الأشعمي: إن النبي ﷺ صلى وأقام الرجال
 ينوّه، وأقام الصبيان خلف ذلك، وأقام النساء
 خلف ذلك.^(٢)

(١) ابن عثيمين ١٤٨٨/٣، ٢٥٢/٥، والدمشقي ١٧٤/٤.

والشرح الصغير ٢٩٧/١ - وشرح الخزرجي ١١٦/٧.

ومعنى الفتاوى ١٥١/٤، والإيضاح ٨/١٦.

(٢) ابن عثيمين ٢٨٨/١، والدمشقي ٣٤١/١، ومعنى

الاحتجاج ٦٢٦/١، وكشاف الفتاوى ٤٨٨/١.

(٣) حديث أبي مالك الأشعمي، لم يدرجه أبو داود ٤٣٨/١.

- ط. حوت جلد (عاش) وأحد ٣٤١/٥ - ٢٤٤ - ط.

المقدمة

(١) لسان العرب والمصباح خير مادة وأدب، وهو.

(٢) سورة الأعراف ١٥٢/٢

النسبي لترك الصلاة والطهارة، والتعليم
المرافض ونحو ذلك، بذلك ما نقول إذا بلغ سبع
سنتين، وبالنسب إن لزم لإصلاحه إذا بلغ
عشرًا، لحديث: «علموا العبي الصلوة لسبع
سنيين، وانصروه عليها بين عشر سنين»^(١).

واختلفوا في حكم تأديب الإمام ونوابه لمن
رفع إنيهم:

فذهب الأئمة: إلى تحنقه ومالكت وأحمد، إلى
وجوب إقامة التأديب عليهم فيما شرح التأديب
في ١، إلا إذا رأى الإمام أن في ترك التأديب
مصلحة، وقالوا: إنه إن كان التأديب مخصوص
عيب، كوطء جارية أميائه وجارية مشتركة،
بحسب امتثال الأمر فيه، وإن لم يكن مخصوص
عليه ورأى الإمام مصلحة في إقامة التأديب، أو
علم أن المذهب لا يبيح جر إلا بالضرب وجب،
لأنه زاحم مشروع لوجه الله فوجب كالحديث^(٢).

ويصرى الشافعية أنه لا يجب على الإمام إقامة
التأديب، وإن تركه.

وحجتهم: أن النبي ﷺ أعرض عن جماعة

أما الحنفية: فقد جردوا على أن التعزير
يصدق على العقوبة الصادرة من الزوج أو الأب
أو غيره، كما يصدق على غير الإمام. قال
بن عاصم: التعزير عدله الزوج والصيد،
وكن من رأى أحدًا يضر العصبه^(٣).

هذا، وينظر تفصيل ما ينصص بالعقوبة
الصادرة من الإمام في غير الحدود في مصطلح
(تعزير).

والتأديب أعم من التعزير في أحد إطلاقيه

حكمه التكليفي:

٣- قال بن قدامة: لا تعلم خلافًا بين الفقهاء
في جواز تأديب الزوج زوجته فيما يتعلق بحقوقه
لزوجته. وفي أنه غير واجب^(٤).

واختلفوا في جواز تأديبه نحن الله تعالى ترك
الصلاة، فذهب بعضهم إلى المنع، وبسببه
خروجه من بيتي إذا شاء الله^(٥).

كما اتفقوا على أنه يجب على ابني تأديب

١- سوط للرحسي ٣٦/٩، ومع القديم ١١٩/٧، ومبني
لنخاس ١٩٩/١، وبسيرة الحكم ٢٩٢/٢،
وكشاف لنخاس ٧٢/٩، وحاشية بن عاصم ١٧٧/٣.
٢- مبني لابن ماجة ٤٧/٧، وأذم للشافعي ١٩٩/٥،
والرحسور ١٢٥/٨، وسوامف الجليل ١٦٠/٥، وابن
عاصم ١٩٠/٣.
٣- حاشية ابن عاصم ١٢٣/٥، ١٢٣/٥، ومبني لنخاس
١٣١/١، والمبني لابن قدامة ١١٥/٩، ١١٦/٩.

١٠- حديث: علموا العبي الصلوة، وأخرج أبو داود
٣٣٢/١، ط عزت عبيد دعاس، والترمذي ٢٥٩/١، ط
الخطي، وحسن، والطحاوي للترمذي
١٠، ابن عاصم ١٨٥/٣، وسوامف الجليل ٢١٠/١، ومبني
لاير لقائمة ٣٢٦/٨.

استحقوه، ولم يقع عليهم التأديب^(١) كالغالب في
الغنيمة، فلولا كان واحدا لما أعرض عنهم،
والأفامه عليهم^(٢).

هذا إذا كان التأديب حقا لله. أما إذا كان
حقا لأدمي، وطالب به مشقة، وحده على
الإمام إقامته بالتمسك العقلاء، ولكن إذا عفا عنه
صاحب الحق عمل للإمام إقامة التأديب؟

ذهب الشافعية في الأصح من قولين عندهم
إلى: أنه يجوز للإمام ذلك، وإن لم يكن له قبل
الطالبة إقامة التأديب. لأنه لا يجمع عن حق
الله، وأنه يمتنع بنظر الإمام فلم يترقبه
إسقاط غيره^(٣). وينظر التفصيل في مصطلح
(تعزير)

ولاية التأديب :

١ - ثبت ولاية التأديب .

١ - للإمام ونوابه كالتقاضي بالولاية العامة،
فإنهم الحق في تأديب من ارتكب محظورا ليس
فيه حد^(٤)، مع الاختلاف بين الفقهاء في

(١) حديث: «إحصوا التي لا تأديب من الجماعة» أخرجه
البخاري (الفتح ٥٩٢/١) ط السنية. وسلم
(١٠٩/١) ط جسي طلمي الخ.

(٢) معنى المحتاج ١١٣/٤. والام للإمام الشافعي ١٧٦/١
(٣) المصدر السابق

(٤) حاشية ابن حزمين ١٨٩/٣، ١٩٩/٤، معنى المحتاج
١٩١/١. وحاشية الدررقي ٣١٩/١

الوجوب عليهم وعدمه كما مرّت الإشارة إليه.
(١: تعزير).

ب - الولي بالولاية الخاصة، أي كان أو جد
أو وصي، أو قبي من قبيل القاضي^(١) حديث:
«مروا أولادكم بالصلاة... الخ»^(٢)
ج - للمعلم على التمسك بإذن الولي^(٣).

د - الزوج على زوجته فيما يصل بالفرق
الزوجية، لقوله تعالى: ﴿واللاتي ينفقون
نفسوزهن فيعظوهن وتنفقوهن في المضاجع
واضربنوهن﴾^(٤)، وهذا منفق عليه بين
الفقهاء^(٥).

ولكنهم حثلموا في جواز تأديب الزوج
لزوجته في حق الله تعالى، كترك الصلاة
وتحوها من الفرائض. فذهب المالكية والحنابلة
إلى أنه يجوز تأديبها على ذلك^(٦). وقيد المالكية
بما قبل الرفع للإمام. وعند الحنفية والشافعية
ليس له التأديب حق الله، لأنه لا يخلق به

(١) المعنى لا تأديب ٦٦٥/١، ومعنى المحتاج ١٣١/١،
وابن حزمين ٢٣٥/١

(٢) حديث: «مروا أولادكم بالصلاة...» أخرجه أبو داود
(٣٥٤/١) ط حديث جيد للمصنفين. راجع النووي في
رأي الصالحين (ج ١ ص ١٧١) ط الرسالة

(٣) المصادر السابقة.

(٤) سورة النساء ٣٤/١

(٥) مواهب الحليل ١٥١/١ - ١٦٠/١. وحاشية ابن عابد

(٦) ١٨٨/٣، والمعنى ٤٩/٧

(٧) المعنى (من لدن ١٧/١) - وحاشية الدررقي ١٠١/١

النهي عما مضى لا يتصور، فيتمحض تعزيراً
وذلك إلى الإمام (ع)

مايجوز فيه التأديب لغیر الحاکم.

٥ - أ- تنوير الزوجة وما يحصل به من الحقوق،
كتركها الزينة له مع القدرة عليها، وترك انفسه
عند الجنابة، والخروج من المنزل بغير إذن،
وترك الإجابة إلى الفراش، إلى غير ذلك مما
صلة بالعلاقة الزوجية، وهذا متفق عليه بين
العلماء (١٧)

واختلفوا في جواز تأديبه إن لم يخش الله تعالى
كترك الصلاة ونحوها، فجوزها البعض، ومنه
آخرون.^(٣) ر: مصطلح (تسوز).

ب - وثبت على النبي لوليه، أيا كان، أو
 حدا، أو وصيا، أو قسما من قبل القاضي خير :
 «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين،
 واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين...»^(٤)
 ويؤدب على ترك الظهارة والصلابة وكذا
 الصبر، وينهى عن شرب الخمر لئلا يفسد

ويشارك البشر، ويؤمر بالقفل إذا جامع، ويؤمر بجميع الأمور، وينهى عن جميع المنهيات. ويكون التأديب بالضرب والسجود، والتعنيف

ولا ترجع النعمة إليه. ^(١) هذا ولم تنف على قول
للنساء بوجوب التأديب على الزوج ، بل يفهم
من عبارةهم أن الترك أولى.

جاء في الأم للإمام الشافعي . في عيب النجس
عن ضرب النساء ، ثم إذا نه في ضربهن ،
وقوله : «لن يضرب خياركم»^(١٦) يشبه أن يكون
عابه الصلاة والسلام نحو عه على اختبار
النجس ، وأذن فيه بأن أباح لهم الضرب في الحق ،
واختار لم ألا يضربوا ، لقوله : «لن يضرب
خياركم»^(١٧) وليس لغير هؤلاء ، ولاية التأديب
عند جمهور الفقهاء .^(١٨)

غير أن الحنفية قالوا: يقيم المأذون - إذا كان حيا - في كل مسلم في حاله، سواء أكان المعصية، لانه من باب إزالة النكس، وإن أزعج ولي كل مسلم ذلك، لقوله تعالى: ومن رأى منكم منكرا فليغيره بيده... (٢٤)

أما بعد الفراغ من المصنوع فليجلس بهن، لأن

(١٤) معصية الجنان (١/ ٢٤٢) ، وحاشا قلبه من هذا

(٦) حكايت : «میں نے ہی عن قرب طلباء و اشرافہ
آپس کو (۱۸۰۲ء) طاعت عبد القدوس وابن ماجہ
(۱۳۸۱ھ) طعنی جنتی الخلیفہ وغدائم
(۱۸۸۲ء) ط دلو کتاب العربی وقال حدیث صحیح

السلامة

٤٩١ / ٥ - الامام الشافعي

(٥) حالة المدحوق ٥٥٤/١. رمي المحتار ١٩٩/٤

(۵) حدیث: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُجَاهِدْ»۔ پیدہ ، آخری جہ
مسلم فی صحیحہ (۱/۶۶) خ عیسیٰ البانی رحمہ

١١ | حاشية فابن حامدين ٣ / ١٨١

(٣) حاليه ايم. هابنيج: ١٩٩٨، ومصر المحتاج: ١٩٩٣.

والغفر لأم قدامة ١٦٧٨ - ومهاجرت الحليل ١٦٧٩

٣. الجين الباقية

(۱) جنم: د پلار نوم . . . د پلار نوم (۲) جنم: د پلار نوم . . . د پلار نوم

بأنقول. وهذا الأدب واجب على الولي بانقضى
الفقهاء المحدثين المتقدم. وهو في حق النصبي
لنسبته على الصلاة وسجودها ليلانها وبتأديها
ولا يتركها عند البلوغ. ولا شب عنه الصلاة
عند جمهور الفقهاء لحبر ذرّع عنه عن
الشافعي. ^١ ذكر منهم النصبي حنفي ينفذ.

جاء على الألبان: «وبما أن الجمع من
يعلم منه يادن السوي، وليس له انتداب غير
إذن الولي عند جمهور الفقهاء»^{١٧} ويعمل عن
بعض الشافعية قروهم: «الإجماع العمل مفرد
بحاز ذلك، بدون إذن الولي»^{١٨}.

نفقة النادي .

٦- يجب أجرة التعليم في مال الطفل إن كان له مال فإن لم يكن له مال ومنى من تحب عليه نفسه، والإمتاع من مال الصبي لتعليمه الفرائض واجب بالإتفاق. كذا يجوز أن تصرف من ماله في أجرة تعليم من سوى الفرائض من إخوانه، وأهل بيته، وأهل بيته، كالأولاد،

١٩٨٠ = مدينته، وفتح القسم عن ثلاثه : اقصيه عبد أبو دود
و ١٩٨٢ : طرب سدة الدخاني وحاجم : ١٩٨٣ :
وراء الحارث العباسية وعبد النصير من بحليم
وضيحت الحاشية وفقه الذخير

١٩٣/٤

١٢٠ - عاصي، ٢٥٤/٢، مجمع المصنف، ١٩٢/١

وخطب، إن تأمل لدب لأمه مستمر معه ويستمع
 له، ونقل الخطيب التبريني عن النووي قوله في
 البروقية: يجب على الأب، والأميات تعليم
 أولادهم الطهارة والحلاوة والنسائخ وأجربة
 تعليم الفرائض في مال الطفل، فإن لم يكن
 دعي من زوجه يذهب¹¹

علم في الثانيين .

۷۔ تختہ الحفّ طرف از خادم بہ احد : بالا میں ام
الانساب اور علیہ الانساب۔

وطرف تأديب الإمام لم يستحق من الرعية غير عيشة ورة ولا مقدرة غيرها، فترك لاحتجاده في سلوكه الأصلح كتحصيل الفقه وحسن التأديب، لا اختلاف ذلك باختلاف الحال والزيادة، وعليه أن مراعي التدرج اللائق بالخال والفهم كإبراع دفع الفضائل، ولا يبرح إلى مريضة وهو يرى ما توبها كأيها ومؤثراً^(١٧) والتفصيل في مصطلحه (تعريب)

طريق تأديب الزوجة :

Inc. v. A

ب - طهر في المصباح

(الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل، رحمه الله)

(*) معنی: الحجاج (۱۹۲)، وابن عساکر (۱۳۰۹)، ۱۸۹ = ۱۸۸

روم اہلبہ افکار : ۱۹۹

الزوج والولي من أختلف الذي يشأ من التأديب المعتاد.^(١)

وعند الخفية يضمن الزوج إذا أنقضى تأديبه المعتاد إلى الموت، لأن تأديب الزوجة إذا تعين سبيلا لمنع تشوؤها مشروط بأن يكون غير مريح، فإذا ترتب عليه الموت تبين أنه قد جاوز الفصل المأذون فيه، فيجب عليه الضمان، ولأنه غير واجب، فشرط فيه سلامة العاقبة.^(٢)

واختلف أبوحنيفة وصاحبه في تضمين الأب والجدة الوصي ونحوهم: فذهب أبوحنيفة إلى أنه يضمن الجميع إذا ترتب على تأديبهم الاختلاف، لأن الولي مأذون له بالتأديب لا بالاختلاف، فإذا أدى إلى التلف تبين أنه جاوز الحد، ولأن التأديب قد يحصل بغير الضرر كالزجر وفرك الأذن، وبسلامة رأي أبي حنيفة: أن الواجب لا يتقيد بسلامة العاقبة، والمباح يتقيد بها، ومن المباح ضرب الأب أو الأم ولدهما تأديبا ومثلها الوصي، فإذا أنقضى إلى الموت وجب الضمان، وإن كان المضروب للتعليم فلا ضمان، لأنه واجب، والواجب لا يتقيد بسلامة العاقبة.^(٣)

وذهب الصحابي أنى أنه لا ضمان عليهم

وهي أيضا على الشريب، فلا يرقى إلى مرتبة إذا كان ماقبلها بقي بالفرض وهو الإصلاح.

تحاوز القدر المعتاد في التأديب:

٩٠ - اتفق الفقهاء على منع التأديب بقصد الاختلاف، وعلى ترتب المسؤولية على ذلك، واختلفوا في البلوغ بالتأديب أو التعمير مبلغ الحد.^(٤) وتفصيله في مصطلح (تعزير).

الهلاك من التأديب المعتاد:

٩١ - اختلف الفقهاء أيضا في حكم الهلاك من التأديب المعتاد:

فاتفق الأئمة الثلاثة: أبوحنيفة، ومالك، وأحمد على أن الإمام لا يضمن الهلاك من التأديب المعتاد، لأن الإمام مأمور بالحد والتعزير، وفعل المأمور لا يتقيد بسلامة العاقبة.^(٥)

واختلفوا في تضمين الزوج والولي، إذا حصل التلف من تأديبها ولم يتجاوزوا القدر المأذون.

فذهب مالك وأحمد إلى أنه لا ضمان على

(١) مغني المحتاج ١/٢٩٣، وابن عابدين ١/١٧٨، وفقيه لابن قدامة ٨/٣٢٢، وحاشية السمرقي ١/٣٥٤، ومواهب الجليل ٦/٣١٩.

(٢) مواهب الجليل ٦/٣١٩، والفتا لابن مفلح ٨/٣٢٢.

ابن عابدين ١/١٨٩.

(٣) الفتا لابن قدامة ٨/٣٢٢، ومواهب الجليل ٦/٣١٩.

(٤) حاشية ابن عابدين ١/٣٢٢.

(٥) حاشية ابن عابدين ١/٢٤٤، ٢٤٣.

أجلاً لإلزام التزام. وسواء أكانت هذه لفظة
مفردة بالشرع، أم بالقضاء، أم بإرادة الملتزم.
وبذا أو أكثر.^(١)

والنسب بينهما هي أن التأريخ أعم من
الأجل. لأنه يشاغل مدة الماضية والحاضرة
والمستقبل، والأجل لا يشاغل إلا مستقبله.

تأريخ

(المعريف):

١ - التأريخ: مصدر أرخ، ومعناه في اللغة:

تعريف الوقت، يقال: أرخت الكتاب ليوم
كذا، إذا وقته وجعلت له تاريخاً.^(٢)

وأما معناه في الاصطلاح: فيلخص من كلام
المسحاوي: أنه تحديد وقائع الزمن من حيث
التعريف والتوقيت.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الأجل:

٢ - أجل الشيء في اللغة: كما جاء في المصاح -
مدته ورفته الذي يمل فيه، وهو مصدر، ويجمع
على أجلاء. كسبب وأسباب، والأجل على
فاعل خلاف العاجل.

وأما الأجل في اصطلاح الفقهاء: فهو المدة
المستقبلية التي يضاف إليها أمر من الأمور، سواء
أكانت هذه الإضافة أجلاً للموفاة بالتزام، أم

ب - الميقات:

٣ - الميقات في اللغة، كواحد في المصاح:
الوقت المضروب لتفعل والموضع، وجاء في
المصاح: مع أنه الوقت، وأجمع مواقيت، وقد
استعمل الوقت للمكان، وهذا موافق لأصح
مواضع الإجماع.^(٤)

وصطلاحاً: ما يدرجه عمل من الأعمال.^(٥)
سواء أكان زماناً أم مكاناً، وهو أعم من التأريخ.

حكمه التكليفي:

٤ - قد يكون لتأريخ واجبا. بدفعين: فربما
للموصول إلى معرفة حكم شرعي، كتوقيت،
وقضاء، وقبول رواية، وتنفيذ عهد، وقضاء
دين، وما إلى ذلك.

(١) المصباح مادة فعله. وتعريف مصطلح (أجل)

(٢) المصباح، والمصباح مادة وقت،

(٣) التكميل ١/ ٣٠٦ ط دمشق

(٤) لسان العرب. والمصباح مادة أرخه

(٥) الإعلان بالتوقيف من فم تأريخ المسحاوي ص ١٧ ط
العلمية.

التاريخ قبل الإسلام

٥٠ - ١٠٠ بكر للعرب قبل الإسلام تاريخ يجمعهم، وإنها كانت كل طائفة منهم تؤرخ بالحادثة المشهورة فيها.

وبين ذلك أن بني إبراهيم عليه السلام، كانوا يؤرخون من ناز إبراهيم إلى سبأ البيت، حين ساء إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، ثم أرخ سوا إسماعيل من سبأ البيت حتى تعرفوا، فكان كل عروج قوم من تهامة أروخاً مخرجهم، ومن بقي تهامة من بني إسماعيل يؤرخون من خروج سعد ونهد وجهينة بن زبد، من تهامة حتى مات كعب بن لؤي، وأروخوا من موته إلى القبل، ثم كان التاريخ من القبل حتى أرخ عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الهجرة.^(١)

وأما غيرهم من العرب فإهم كانوا يؤرخون بالأيام والحوادث المشهورة، كحرب السوس وداحس والغبراء، ويوم ذي قار، والفجار وحجه.

أما قبل ذلك، ولي البدايه عندما كثرت آدم في الأرض، فوهم أروخوا من هبوط آدم إلى انطوفان، ثم إلى ناز إخنيل عليه الصلاة والسلام، ثم إلى زمان يوسف عليه السلام، ثم

إلى خروج موسى عليه السلام من مصر بين إسرائيل، ثم إلى زمان داود عليه السلام، ثم إلى زمان سليمان عليه السلام، ثم إلى زمان عيسى عليه السلام.

وأرخت جبر بالشابغة، وغسان بالسد، وأهل صنعاء بظهور الحبشة على اليمن، ثم بغلبة الفرس.^(٢)

وأرخت الفرس بأربع طبقات من ملوكها، والروم بقتل دارا بن دارا إلى ظهور الفرس عليهم.

وأرخ القبط بيخت مصر إلى فلابطوس (كليوبترا) صاحبة مصر.

واليهود أروخوا بخراب بيت المقدس.

والنصارى برفع عيسى عليه السلام.^(٣)

سبب وضع التاريخ الهجري:

٦٠ - يروى أن إسماعيل الأشعري كتب إلى عمر، إن باتيسا بنت كعب ليس لها تاريخ، فجمع عمرو الناس، فقال بعضهم: أرخ بالبعث، وبعضهم: أرخ بالهجرة، فقال عمر: أهجرة فرقت بين الحق والباطل فأروخوا، وذلك سنة سبع عشرة، فلما اتفقوا قانوناً ابدوا

(١) الإعلان للسخاوي ١٤١/ ١٤٧ ط. العلمية.

(٢) الإعلان للسخاوي ١٤٧/ ١٤٨ ط. العلمية، وانظر

مذكروا ابن عسقلاني تاريخه ١/ ١٦٩ - ٢٢ ط. دمشق

١٤٠ الكامل لابن الأثير ١/ ١٠ ط. المبرية. والإعلان بالتاريخ

للسخاوي ص ١٤٦ ط. العلمية، وتجدد ابن عسقلاني

١/ ٢٢ ط. دمشق

شهور كل سنة منها، إلا أنها تختلف في أسماء تلك الشهور وعنده أسماء وأسماء الأيام، وفي موعد بدء كل سنة منها.^(١)

حكم استعمال التأريخ غير الهجري في معاملات:

٨ - ذهب الخنفة والمالكية والشافعية، وهب الصحيح عند الاختلاف إلى أن المتعاقدين إذا استعملوا التأريخ غير الهجري في المعاملات نفى الجهالة وبصح العقد، إذا كان ذلك التأريخ معنوا عند الجميع، كأن يؤرخ شهر من شهر الروم، ككاسون، وشباط، لأن تلك الشهور معروفة مضبوطة، أو يؤرخ بنقط النصارى بعدما شرعوا في صومهم. لأن ذلك يكون معنوا.

أما إذا أُرِج بتاريخ فلا يعرفه المسلمون، مثل أن يؤرخ بعد من أعياد الكفار، كالنور والمهرخان، وفصح النصارى، وصومهم للملاد، وفطر اليهود، والشعائين، فقد ذكر الخنفة في اتبع إلى تلك الأوقات؛ أنه يصح إذا علم المتعاقدان ذلك، ولا يصح مع جهلها ومعرفة غيرها، لأنه ينصبي إلى المنازعة.^(٢) وصحح

برمضان، فقال عمر: بل بالمحرم، فإنه مصروف الناس من حجهم، فاتفقوا عليه.^(٣)

هذا ولا يخفى أن المسلمين احتاجوا إلى التأريخ لضبط أمورهم الدينية كالصوم والحج وعدة المتوفى عنها زوجها، والتذوق التي تتعلق بالأوقات.

ولضبط أمورهم الدينية كالديارات والإجازات وأنواع وعدة الحبل والرضاع.^(٤)

التأريخ بالسنة الشمسية، وهو التأريخ غير الهجري:

٧ - السنة الشمسية تتفق مع السنة القمرية في عدد الشهور، وتختلف معها في عدد الأيام، إذ تزداد أيامها على أيام السنة القمرية بأحد عشر يوما تقريبا.^(٥)

وقد اعتمد عليها الروم والسرمان والفرس والقسطنطينيون، فهناك السنة الرومية، والسنة السريانية، والسنة الفارسية، والسنة القبطية.

وهذه السنوات، وإن كانت متعقة في عدد

(١) فتح الباري ٢/ ٢٩٨ هـ الراسخ والفكر لاين الأثر ٩/ ٩٦ ط المبركة والإعلان للشاوي حر ١٤٠ - ١٤١ ط العلمية

(٢) تفسير فخر الرازي ٥/ ١٣ ط الهيئة ١٢٣ ط العلمية

(٣) شرح بقاء المهرجاني ١/ ١٢٣ ط العلمية

(٤) شرح التمهيد في مروج الذهب للمسعودي ١/ ٣٤٩ ط ٣٥٥ ط نية

(٥) بيان الخلافات مع جائلة الشير ٤/ ٩٩ ط دار المعرفه وابن عابد ١٤١٩ ط المصرية. وضع التفسير:

وأنما اختلاطه فإنهم لم يعرفوا بين التاريخ بغير
لشهور الهلالية، كالشهور الرومية، وأعيد
الكفار، فإن ذلك عندهم يصحح على الصحيح
من المذهب إذا عرف التسلسل ذلك، وقد اختار
هذا القول جماعة منهم النقاشي، وقدمه صاحب
الكافي والرباطين واحدوين والفرع وغيرهم
وقيل لا يصح كاشتغالين وعبد انقضي ونحوهم
على جهة التسلسل غالباً، وهو ظاهر كلام
الحرفي وابن أبي موسى وسر عدوس في
تذكره، حيث قالوا بالأهلة.^{١٦}

موطن البحث

٩ - بحث عن الأحكام الخاصة بمصطلح
التاريخ في مصطلح (أجل) ومصطلح (تأثيت)
لأن الفقهاء في الغالب لا يذكرون في كتبهم لفظ
التاريخ، وإنما يذكرون لفظ (أجل)، ولفظ
التأثيت، فكل ما يتعلق بالتعريفات من التأثيت
أو لتأجيل يرجع إلى هذين المصطلحين
(الأجل والتأثيت).

المالكية ذلك، لأن تلك الأيام إن كانت معلومة
فإنها تكون كمنصوصة.^{١٧}

وذكر الشافعية كمن جاء في الروضة أن التأثيت
بالنبروز والمهرجاء، مجرى على الصحيح،
وفي وجه: لا يصح لعدم انضباط وقتها.

أما التاريخ بمصطلح النصارى فقد نص
الشمعي على أنه لا يصح، وبذلك بظاهره
بعض الأصحاب من الشافعية اجتناباً لما روي
الكفار، وقال جمهور الأصحاب من الشافعية:
إن احتضن بمعرفته الكفار لم يصح، لأنه لا
عناد على قومهم، وإن عرفه المسلمون جاز
كالتبريد. ثم احتج جماعة فيها معرفة
الشافعية. وقال أكثر الأصحاب: يكفي معرفة
الناس، وهذا اعترافاً بمعرفتها أم لا، فهو عرفاً
كس على الصحيح، وفي وجه يشترط معرفة
عدنجل من المسلمين مبرحاً، لأنهم قد يختلفان
فلا بد من مبرح، وفي معنى الصحيح سائر أعياد
أهل المل تقضي الجهاد ونحوه.^{١٨}

١٦ - مع نسخة ٢٢٢: ٥ في المبرية، والبحر الراس ١٠: ٩٥.

١٧ - في الأولى نسخة

١٨ - مواهب الجليل ٥٢٩: ١٥ - تنجاء، والفرع ١١٠: ٥ ط

دار صدر والفرع ٢٢٢: ٥ ط دار الفكر، وحاشية

المسعودي ٢٠٥: ٢ ط الشكر وموافقه ١٠٩: ٥ ط

دار الفكر

١٩ - الروضة ١٢: ٥ ط الكتب الآخرة، وحاشية قيسري

٢٠ - ٢٢٢: ٢ ط مصر، وحاشية تنجاء ١٢٠: ٥ ط الكتب

الخاصة بحاشية - وحاشية تنجاء ١١: ٥ ط دار الفكر

والتأقيت في الاصطلاح : تحديد وقت لفعل
ابتداء وانتهاء . والتأقيت قد يكون من الشارع
في العبادات مثلا ، وقد يكون من غيره .^(١)

تأقيت

الآلفاظ ذات الصلة :
أ - الأجل :

المعريف :

٢ - أجل الشيء في اللغة ، كما جاء في المصباح :
مدته ووقته الذي يحل فيه .^(٢)

١ - التأقيت أو التوقيت : مصدر أقت أو وقّت
تشديد القاف ، فالهجرة في المصدر والفعل مبدلة
من الواو ، ومعناه في اللغة : تحديد الأوقات . وهو
يتناول الشيء الذي قُدرت له حيناً أو غاية .
وتقول : وقته يوم كذا مثل أجلته .^(٣)

وفي اصطلاح الفقهاء هو المدة المستقلة
التي يضاف إليها أمر من الأمور ، سواء أكانت
هذه الإضافة أجلاً للوفاء بالتزام ، أو أجلاً لإنهاء
التزام . وسواء أكانت هذه المدة مقررة بالشرح ،
أو بالقضاء ، أو بإرادة الملتزم مرداً أو أكثر .

وقال في القاموس في بيان معنى الوقت : وأنه
يستعمل بمعنى تحديد الأوقات كالتوقيت ،
والوقت المقدار من الدهر .^(٤)

والفرق بينه وبين التأقيت واضح ، فإن
التصرفات في التأقيت تثبت في الحال غالباً
وتنتهي في وقت معين .^(٥)

وقال في المصباح : وقته فهو موقت ، إذا بين
للفعل وقتاً بفعل فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ
الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾ .^(٦)

ب - الإضافة :

٣ - الإضافة في اللغة تأتي لمعان منها : الإسناد ،
والتخصيص .^(٧)

أي مفروضاً في الأوقات .^(٨) وقد استعير الوقت
للمكان ، ومنه مواقيت الحج لمواضع
الإحرام .^(٩)

(١) الكليات لأبي إسماعيل حاكمي ١٠٣/٢ ط مطبوعه ومقر
جامع البصريين ١٢/٧ ط القاهرة
(٢) المصباح المنير مدني : وأجل ،
(٣) انظر الوبوعة الفقهية مصطلح : وأجل ،
(٤) المصباح للحموي . والقاموس المحيط والمصباح المنير
مادة ربيع .

(١) لسان العرب والقاموس والمصباح مادة : وقت .

(٢) القاموس المحيط

(٣) سورة النساء ١٠٠

(٤) المصباح

(٥) المصباح المنير

أن التصرفات في الثاقبت مقيدة بوقت معين
يتمهي أثرها عنده، بخلاف التأييد. وللتوسع
ر: (تأيد).

د - التأجيل :

٥ - التأجيل في اللغة : مصدر أجّل - بشديد
الجسم - ومعناه : أن تجعل الشيء أجلاً، وأجل
الشيء : مدته ووقته الذي يحل فيه .^(١)

وفي الاصطلاح معناه : تأخير الثابت في
الحال إلى زمن مستقبل، كتأجيل المطالبة
بالتنم إلى مضي شهر مثلاً.

والفرق بين التأجيل والثاقبت : أن الثاقبت
يترتب عليه ثبوت التصرف في الحال، بخلاف
التأجيل فإنه على العكس من ذلك .^(٢)

هـ - التعليق :

٦ - التعليق في اصطلاح الفقهاء - كما قال ابن
نجيم : ربط حصول مضمون جملة بحصول
مضمون جملة أخرى .^(٣)

وقسره الحموي بأنه ترتيب أمر لم يوجد على

ويستعملها الفقهاء بهذين المعنيين، كما
يستعملونها أبص بمعنى إضافة الحكم إلى
الزمن المستقبل، أي إرجاء نفاذ حكم التصرف
إلى الزمن المستقبل الذي حدده التصرف بمعر
كلمة شرط .^(٤)

والفرق بينهما وبين الثاقبت : أن التصرفات
في الثاقبت تثبت في الحال، وتتمهي في وقت
معين . بخلاف الإضافة، فإنها تؤخر ترتيب
الحكم على السبب إلى الوقت الذي يضيف
إليه السبب .^(٥)

جـ - التأييد :

٧ - التأييد في اللغة معناه : التخليد أو التوثيق
كما جاء في الصحاح .^(٦)

وقال في المصباح : فإذا غلت : لا أكلمه أبداً،
فالأبد من لدن تكلمت إلى آخر عمرك .^(٧)
وأما عند الفقهاء فيعرف من استعمالهم :

أنه تقييد صيغة التصرفات بالأبد وما في معناه .
والفرق بين التأييد والثاقبت واضح، فإنه
وإن كان التصرف في كل منهما ثابتاً في الحال، إلا

(١) نونية على مقدمة صدرها من رفع القدر ٦٦/٢ ط دار
صادر

(٢) ليس التحرير ١٦٩/١ ط الحلي، وانظر مصطلح
(إضافة).

(٣) مصباح مله وأبد.

(٤) المصباح الميرامة - وأبد.

(١) المصباح الميرامة - وأجل.

(٢) التكملة لأبي حفص الكوفي ١٠٣/٢ ط دمشق.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٦٧ ط دار مكتبة الهلال.

بيروت.

ومن الثاني : الاستحجار على عمل كخياطة ثوب مثلا ، وهو الأجبر التثنية (١١).

ب - المزاوعة والمساقة :

٩ - ذهب أسوحيفة إلى عدم جوار المزاوعة ، خلافا لأبي يوسف ومحمد ، فقد فلا محوازها . وأن من شروط صحتها بيان المنة ، فهي من العقود المؤقتة عندهما (١٢).

وأما المساقة فلا يشترط توثيقها عندهم ، بل ترك تأقيتها جازت استحسانا ، لأن وقت إدراك الثمر معلوم (١٣).

وأما المالكية فلم ينعرضوا لذكر التأقيت في المزاوعة فتصع عندهم بلا تقدير مدد (١٤).

وأما المساقة عندهم فإنه تزقت بالحداد ، أي : جني الثمر ، حتى أن بعضهم يرى فسادها

أمر سيوجد ، بأن أو إحدى أدوات الشرط الأخرى (١٥).

والفرد بين التعليق والتأقيت : أن اتأقيت تنب فيه التصرفات في الحال ، فلا يمنع ترتيب الحكم على السبب ، بخلاف التعليق فإنه يمنع المعلق عن أن يكون سببا للحكم في الحال (١٦) (نعاين).

أثر التأقيت في التصرفات :

٧ - التصرفات من حيث قولها التأقيت أو عدم قبولها على ثلاثة أقسام هي :

تصرفات لا تقع إلا مؤقتة كالإجارة والمزاوعة والمساقة والمكاتب ، وتصرفات لا تصح مؤقتة كالبيع والمهر والمخبة والمكاح ، وتصرفات تكون مؤقتة وغير مؤقتة كالعارية والكفالة والمضاربة والوقف وغيرها ، وبيان ذلك فيما يلي :

أولا : التصرفات التي لا تقع إلا مؤقتة

أ - الإجارة :

٨ - اتفق الفقهاء على أن الإجارة لا تصح إلا مؤقتة مددة معينة ، أو بوقوعها على عمل معلوم .

فصل الأول : إجارة الأرض أو الدور أو الدواب والآخر المباح

(١) الفتاوى الهندية ٤١٦/٤ ط مكتبة الأممية ، وحاشية تدوير مع الشرح الكبير ١٢/١ ط دار الفكر ، وسواها خليل ١١٠/٥ ط مكتبة المحاج ، وخواهر الإكليل ١٨٧/٢ ط دار المصرفة ، وحاشية للبوي ٦٤/٣ ط الخفي ، والردية ١٧٣/٥ و ١٩٦ ط للكتب الإسلامية ، وكتابات فتاح ١٠٤ ، ١١ ط العصر والنظر مطبع (الإحارة).

(٢) شرح الخليلي ٢٧٨/٥ ط دار المصرفة

(٣) نهج المعانيق ٢٨٤/٥

(٤) حاشية الدسوقي مع شرح الخفي ٣٧٢/٣ ، ٣٧٧ ط دار الفكر ، وخواهر الإكليل ١٩٤/٢ ، ١٦٥ ط دار المصرفة

(٥) المحمدي على ابن نجيم ٢١٥/٢ ط انصار ،

شاء، فإن كان الفسخ من رب المال قبل ظهور الثمر وبعد شروع العامل بالعمل فعليه للمعامل أجرة مثل عمله. وإن فسخ العامل قبل ظهور الثمر فلا شيء له. ^(١)

ثانياً : التصرفات غير المؤقتة

وهي تلك التصرفات التي لا تقبل التأنيث، أي : أن التأنيث يفسدها، ^(٢) وهي البيع والرهن والحبة والتكاح، ويان ذلك في مايلي :

أ - البيع :

١٠ - البيع عند الفقهاء مبادلة مال بمال على وجه مخصوص، وهو لا يقبل التأنيث عند الفقهاء، فقد ذكروا أن من شرائط صحة البيع العامة ألا يكون مؤقّتاً. ^(٣) (ر: بيع).

وذكر السيوطي في تشابهه أن البيع لا يقبل التأنيث بحال، ومتى أُنْتُ بطل.

إن أطلقت ولم تُؤقّت، أو أُنْتُت بوقت يريد على الجذاذ. ويرى ابن الحاجب من المالكية أنها إن أطلقت صحت وحلت على الجذاذ، وذكر صاحب الشرح الكبير : أن التأنيث ليس شرطاً في صحتها، وغاية ما في الأمر أنها إن أُنْتُت فإنها تُؤقّت بالجذاذ. ^(٤)

وأما الشافعية فإنهم يرون أن المزارعة إذا انفردت بالعقد فلا بد فيها من تقرير المدة، وأما إذا كانت تابعة للمساواة فإن ما يجري على المساواة يجري عليها. ^(٥)

وأما المساواة فإن من شروط صحتها عندهم أن تكون مؤقّتة إذ يشترط فيها معرفة العمل بتقدير المدة كنه. ^(٦)

وأما الحسابية فلا يستمر طول لصحة المزارعة والمساواة التأنيث، بل تصح مؤقّتة وغير مؤقّتة، فلزمزارعه أو سقاءه دون أن يذكر مدة جاز، لأنه يجوز لم يضرب لأهل غير مدة. ^(٧) وكذا خلافه من بعدهم. ولكل من المعادين فسحها متى

(١) كتاب الفسخ ٣/ ٥٣٧ ط العصر. وانظر مصطلح (مزارعة) وإسلافه.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٨٧ ط الخليلي.

(٣) مفتاوى اللجنة ٣/ ٥ ط المكتبة الإسلامية، وفي المحتاج

٣/ ٢٠، ولعلي مع الشرح الكبير ٦/ ٢٥٦ ط المنار. وانظر

حاشية الدسوقي ٣/ ٧٦، ٧٨، ورواه الإكبريل ٦/ ٩٨.

٩٩، ورواه الخليل ١/ ٣٨٨ - ٣٩٠.

(٤) حاشية الدسوقي ٣/ ٥١٢.

(٥) روضة الطالبين ١٥/ ١٧٠.

(٦) روضة الطالبين ١٥/ ١٥٦. وحاشية خيريني ٣/ ٦٤ ط الحلبي.

(٧) حديث. وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرب لأهل غير مدة. . .

أعرجه البخاري في صحيحه (فتح ١٠/ ٥) ط السلفية.

ومسلم (٣/ ١١٨٦) ط عيسى الياضي الحلبي.

ب - الرهن :

١١ - اتفق الفقهاء على أن الرهن لا يقبل الثاقبت، ومنى أفت نسد، لأن حكم الرهن كما قال الحنفية : الحبس الدائم إلى انتهاء الرهن بالأداء أو الإبراء^(١).

وقد ذكر المالكية أن من رهن دهنًا على أنه إن مضت سنة خرج من الرهن، فإن هذا لا يعرف من رهون الناس، ولا يكون دهنًا^(٢).
والرهن عند الشافعية إنما شرع للاستيف، فثاقبتة بعدة ينافي ذلك^(٣).

والرهن عند الحنابلة لا يقبل الثاقبت أيضًا، فقد جاء في كشاف الفتاوى : أنه لو شرط المتعاقدان ثاقبت الرهن، بأن قالوا : هو رهن عشرة أيام، فأنشأ شرط فاسد، لثاقبته فمضى العقد، والرهن صحيح^(٤). ر : (رهن).

ج - الهبة :

١٢ - اتفق الفقهاء على أن الهبة لا تقبل الثاقبت، لأنها كما قال الحنفية : غلبة للمعين في

الحال بلا عرض، فلا تحتمل الثاقبت قياسًا على البيع^(١).

ولأن ثاقبتها أو تأجيلها يؤذي إلى أغرو كما قال المالكية^(٢).

وذكر النووي أن الهبة لا تقبل التعليق على الشرط، ولا تقبل الثاقبت على المذهب^(٣).
وذكر الحنابلة كما جاء في الغني أنه لو رقت الهبة بأن قال : وهبتك هذا سنة ثم يعود إلى لم يصح، لأنه عقد تعليق، فعين فلم يصح مؤقنا كالتحقيق^(٤).

العمري والرمي :

١٣ - اتفق الفقهاء على مشروعية العمري، إلا أنهم اختلفوا في قبولها الثاقبت، فذهب الحنفية والشافعية في الجديد، وأحمد إلى جواز العمري للعمزر له حال حياته، ولورثته من بعده.

وصورة العمري : أن يجعل ذره تلخير مدة عمره، وإذا مات ثرد عليه، فيصح التملك له ولورثته، ويبطل شرط العمر الشبي بقيد الثاقبت عند جمهور الفقهاء.

أما عند مالك، والشافعية في القديم :

(١) تبين الحقائق ١/ ٦٢، وسلسلة ابن علقين ١/ ٢٢٢، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ١/ ٢٤٥ ط دار المعرف.

(٢) المدونة ١/ ٢٩٩ ط دار صادر، ورواها الإكثيل ١/ ٨٠، ومواهب الجليل ١/ ٨.

(٣) حاشية للبري ٢/ ٢٦١.

(٤) كتاب الفتاوى ٢/ ٢٥٠.

(١) بدائع الصنائع ١/ ١٤٨ ط الجاهلية.

(٢) حاشية الدرروقي ١/ ١١٠.

(٣) روضة الطالبين ١/ ٣٦٦.

(٤) الفتي مع الشرح الكبير ١/ ٢٥٦ ط انتشار، ونظر مصطلح (هبة).

د- التكاك :

١٤ - التكاك لا يقبل التأقيت اضافة . فالتكاك المؤقت غير جائز ، سواء أكان بلفظ المتعة أم بلفظ التزويج . كما صرح المالكية بمنع ذكر الأجل منها طائلاً .^(١)

والتكاك المؤقت عند الشافعية والحنابلة باطل ، سواء قيد بمدة مجهولة أو معلومة . لأنه تكاك متعة ، وهو حرام كحرمة الميتة والدم وخم الخنزير .^(٢) (ر : التكاك) .

الفرق بين التكاك المؤقت وتكاك المتعة :

١٥ - يفرق بينهما من جهة اللفظ ، فتكاك المتعة هو الذي يكون بلفظ التمتع ، كأن يقول لها : أعطيك كذا على أن أتمتع بك يوم أو شهر أو سنة ونحو ذلك ، وهو غير صحيح عند عامة العلماء .^(٣)

وأما التكاك المؤقت فهو الذي يكون بلفظ التزويج والتكاك ، ويقيم مقامها ويفيد بمدة ، كأن يقول لها : أنزوجك عشرة أيام ونحو ذلك ، وهو غير صحيح عند عامة العلماء ، وقال زفر :

فالعمرى ثلثك المدفع لا ثلثك العين ، ويكون للمعمر له السكتي ، فإذا مات عادت الدار إلى المعبر ، فالعمرى من التصرفات المؤقتة عندهم .^(٤)

أما الرقي فصورتها أن يقول الرجل لغيره : داري لك رقي . وهي باطلة عند أبي حنيفة ومحمد . فلا يفيد ملك الرقة ، وإنه تكون عارية ، يجوز للعمرى أن يرجع فيه ويبيعه في أي وقت شاء ، لأنه ضمن إضلاق الانتفاع

فالرقي عندهما من التصرفات المؤقتة لآها عارية

وسرى الشافعي وأحمد وأبو يوسف جواز الرقي . لأن قوله : داري لك ثلث ، وقوله رقي ، شرط فاسد فيلزم . فكانه قال : رقية داري لك . فصارت الرقي عندهم كالعمرى في الجواز فهي من التصرفات التي لا تقبل التأقيت

د- الرقي ثم يجرها الإسم ذلك^(٥)
وللتفصيل ر : (عمرى ، رقي) .

(١) بدائع الصنائع ٢/ ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، وابن عابدين ٢/ ٢٩٣ ،

وسواهم المجلد ٣/ ٤٤٩ ، وحاشية العسوي ٢/ ٢٧٨ ،

وجواهر الإكليل ١/ ٢٨٤

(٢) الروضة ٧/ ٤٢ ، وكشاف القناع ٥/ ٩٠ ، ٩٧

(٣) بدائع الصنائع ٢/ ٢٧٢

(٤) الشافعي ٥/ ٨٦٠ ، والخطاب ٦/ ٣١ ، والإقناع للشرابي

٣١/ ٢

(٥) المعية ١٢/ ٥١٤ ، والنبهة ٥/ ٨٦١ ، والإقناع للشرابي

٣١/ ٢ ، والخطاب مع الموان ٦/ ٦١

يصح العقد ويطل الثاقب.

هذا، ولثاقب النكاح صور، كأن يتزوجها إلى مدة معلومة، أو بجهونة، أو إلى مدة لا يبلغها عسرهما، أو عسر أحدهما، وسيأتي تفصيل ذلك كله في مصطلح (نكاح).^(١)

إضمار الثاقب في النكاح:

١٦ - ذهب الحنفية إلى أن إضمار الثاقب في النكاح لا يؤثر في صحته ولا يجعله مؤثماً، فلو تزوجها وفي ثبته أن يدكت معها مدة نواها، فالنكاح صحيح، لأن الثاقب إنما يكون باللفظ.^(٢)

وذهب المالكية إلى أن الثاقب إذا لم يقع في العقد، ولم يعلمها الزوج بذلك، وإنما قصده في نفسه، وفهمت المرأة أو وليها المقارنة بعد مدة فإنه لا يضر. وهذا هو الراجح، وإن كان يبرام صدر في شرحه وفي «شامسه» بالفساد، إذا فهمت منه ذلك الأمر الذي قصده في نفسه، فإن لم يصرح للمرأة ولا لوليها بذلك، ولم تفهم

المرأة ماقصده في نفسه، فليس نكاح متعة.^(٣) وصرح الشافعية بكرهه هذا النكاح الذي أضمر فيه الثاقب، لأن كل مانو صرح به أبطل يكون إضماره مكروهاً عندهم.^(٤)

والصحيح التصريح عنه في مذهب الحنابلة، وهو الذي عليه الأصحاب: أن إضمار الثاقب في النكاح كاشف راطه، فيكون شبهه بنكاح المتعة في عدم الصحة.^(٥)

وحكى صاحب الفروع عن الشيخ ابن قدامة القطع بصحته مع التثنية.^(٦)

وجاء في المغني أيضاً أنه إن تزوجها بنير شرط، إلا أن في ثبته طلاقها بعد شهر، أو إذا انقضت حاجته في هذا البلد، فالنكاح صحيح في قول عامة أهل العلم إلا الأوزاعي، قال: هو نكاح متعة.

والصحيح أنه لا بأس به، ولا تفسر ثبته، وليس على الرجل أن ينوي حبس امرأته، وحسبه إن وافقه وإلا طلقها.^(٧)

(١) الفسوقي ٢/ ٢٢٩.

(٢) مجلة الفقيه ٤/ ٢٥.

(٣) الإختصاف ٨/ ١٦٣، وشرح منتهى الإرادات ٣/ ١٣٠، وكتشاف الغناح ٥/ ٩٧ ط النعم.

(٤) الفروع ٥/ ٦١٨ ط عام الكتب.

(٥) انقي مع النسخ ٧/ ٥٧٣، ونظر مصطلح (أجل) في

الموسوعة الفقهية ٢/ ٣٢: ٩٢.

(١) بدائع الصنائع ٢/ ٢٧٣، ومراهب الجليل ٢/ ١٤٦، وحاشية العمري على الرسالة ٢/ ١٧، ومغني المحتاج ٣/ ١٤٢، وكتشاف الغناح ٥/ ٩٦، ٩٧، وانظر الموسوعة الفقهية مصطلح (أجل) ٢/ ٣١، ٣٢.

(٢) البحر الرائق ٣/ ١١٦، وابن حليدين ٢/ ٢٩٤، ونسب

الحقائق ١/ ١١٥- ١١٦.

ولأن الظهار منكر من القول وزور، فترتب عليه حكمه كالظهار المعلن.^(١)

وهذه الماتكة والشافعية في غير الأظهر إلى أن الظهار لا يقبل الثاقبت، فإن فيه بوقت تأيد كالطلاق، فيلغى تقييده، ويصير مظاهراً أبداً لوجود سبب الكفارة.

وذكر الشافعية في قول ثالث عندهم أن الظهار المؤقت لقو، لأنه لم يؤيد التحريم فأشبهه ما بدأ شبهها بامرأة لا تحرم على التأيد.^(٢)

جـ - العارية :

١٩ - العارية التي هي تحليك للمنافع بغير عوض، إما أن تكون مؤقتة بمدة معلومة، وتسمى حينئذ العارية المقيدة، وإما أن تكون غير مؤقتة، وتسمى العارية الطلقة، وهي عند الحنفية والشافعية والحنابلة من العقود غير اللازمة، فكل من العبر والسعير الرجوع فيها متى شاء. مطلقة كانت أو مقيدة، إلا في بعض الصور كالإعارة للمدفن أو البناء أو الغراس.^(٣) وللتفصيل ر: (إعارة).

ثالثاً : التصرفات التي تكون مؤقتة وغير مؤقتة المراد بها تلك التصرفات التي لا يفسدها الثاقبت، كالإيلاء والظهار والعارية وغيرها، وبيان ذلك فيما يلي :

أ - الإيلاء :

١٧ - ذهب الفقهاء إلى أن الإيلاء قد يقع مؤقتاً أو مطلقاً.^(٤) وتفصيل أحكامه ينظر في مصطلح: (إيلاء).

ب - الظهار :

١٨ - الأصل في الظهار أن أطلقه أن يقع مؤبداً، فإن أقته كأن يظهر من زوجته يوماً أو شهراً أو سنة، فقد اختلف الفقهاء في حكمه، فذهب الحنفية والحنابلة والشافعية في القول بالأظهر إلى أنه يقع مؤقتاً، ولا يكون للظهار عائداً إلا بالروطاء في المدة، فإن لم يقرها حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة، وبطل الظهار عملاً بالثاقبت، لأن التحريم صادف ذلك الزمن دون غيره، فوجب أن ينقضي بانقضات،

(١) الفتاوى الهندية ١/٥٠٧، ومضى المحتاج ٣/٣٥٧.

وكشاف التناج ٥/٣٧٢.

(٢) جواهر الإكليل ١/٣٧١، ومضى المحتاج ٣/٣٥٧، وانظر مصطلح (ظهار).

(٣) كفتاوى الهندية ١/٣٦٣، وبين الحقائق ٥/٨٨، والرد المحتار ١/٤٣٧، (١٩٦/١).

وكشاف التناج ١/٤٣٧، وحاشية قلمي ٣/٢١، ٢٢، وكشاف

التناج ١/٦٢.

(٤) الفتاوى الهندية ١/٤٧٦، وحاشية ندوي ٢/٤٢٨،

وجواهر الإكليل ١/٣٦٦، وأشب، والظاهر للمبوض

ص ٢٨٩، وحاشية طيسوي ١/١٦٦، وكشاف التناج

٥/٣٥٤، وانظر: نسير القراطي ٣/١٠٧ ط ١، فلكتب

المصرية

الناس على التسوية به، كوقت الحصاد والدياس، فإن كان الوقت المحصول غير متعارف عليه بين الناس، كسجى المطر وهبوب الريح، فلا يصح تأقيت الكفالة به

وأجاز المالكية تأقيت الكفالة إلى أجل مجهول، كما نقل عن ابن يونس في كتاب الحيلة والكفالة أن الحيلة نال المجهول جائزة، فكذا الحيلة به إلى أجل مجهول.

والحيلة يجيزون تأقيت الكفالة ولو إلى أجل مجهول لا يمنع حصول المقصود منها كوقت الحصاد والجذاذ، لأب تبرع من غير عوض فنصح كالنذر.^(١٩) (كفالة).

هـ - المضاربة :

٢١ - يجوز تأقيت المضاربة عند الحنفية والحنبلة، فقد ذكر الحنفية أنه ليس للعامل فيها تجاوز بلد أو سلعة أو وقت أو شخص عنه المال.^(٢٠)

والحنابلة صححوا تأقيت المضاربة بأن يقول

ويرى المالكية أن العارية إذا كانت مقيدة بعمل كزراعة أرض بعثا (زرعة واحدة) أو بوقت كسكنى دار شهرا مثلا، فإنها تكون لازمة إلى انقضاء ذلك العمل أو الوقت، وإن لم تكن مقيدة بعمل ولا بوقت فإنها تلزم إلى انقضاء مدة ينفع فيها بمثلها عادة، لأن العانة كاشطة.

وهن انتهى المتبادر مع عدم التقيد بالصل أو الوقت فقد ذكر اللغوي أن للمعبر الخيار في تسليم ذلك أو إمساكه، وإن سلم فله اميرداد.^(٢١)

و - الكفالة :

٢٠ - اختلف الفقهاء في جواز تأقيت الكفالة، فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية - في غير الأصح عندهم - إلى جواز تأقيتها إلى أجل معلوم كشهروسة. ومنع ذلك لشافعية في الأصح عندهم.

ثم اختلف المجيزون لذلك في التأقيت إلى أجل مجهول.

فذهب الحنفية إلى جواز التسوية بوقت مجهول جهالة غير فاحشة، جرى العرف بين

(١٩) يطلع المستمع ٣/٦، وكشف الخاطئ ٥٢/٦، وظهر الرائق ٢٤٠/٦، ٢٤١، ومواهب الجليل ١٠١/٥، ومفاتيح المحتاج ٢٠٧/٢، وكشاف القناع ٣٧٦/٢، ومنتهى الإرادات ٢١٤/٦

(٢٠) حاشية ابن عابدين ٤٨٩/٤ ط بولاق، وحاشية الطحطاوي على ندر المختار ٣٦٥/٣

(٢١) المحرشي مع حاشية المدودي ١٣٦/٦، ومواهب الجليل ٢٧١/٥، وحاشية الصوفي ١٣٩/٣، وبدائع الصنائع ٣/٦، وكشف الخاطئ ٥٢/٢، وظهر الرائق ٢١٠/٦

و- التذرع .

٢٢ - اتفق الفقهاء على أن التذرع يقبل الثاقبت ، كما لو تذرع صوم يوم من شهر المحرم لزمه ذلك .

أما ز لم يؤمت ، بل قال : هـ على أن أصوم يوماً لزمه ، وتعين وقت الأداء إليه في هذه الحال .^(١)

ز- الوقف .

٢٣ - اختلف الفقهاء في ثاقبت الوقف ، فذهب الحنفية والشافعية - في الصحيح عندهم - والحنابلة - في أحدهما وجهين إلى أن الوقف لا يقبل الثاقبت ، ولا يكون إلا مؤبداً .^(٢)

وذهب المالكية والشافعية - في مسائل الصحيح عندهم والحنابلة على الوجه الآخر - إلى جواز ثاقبت الوقف ، ولا يشترط في صحة الوقف التأبيد ، أي كونه مؤبداً دائماً بدوام الشيء الموقوف ، فيصبح وقفه مدة معينة ثم يرجع وقفينه ، ويجوز التصرف فيه بكل ما يجوز التصرف به في غير الموقوف .^(٣)

وبالجملة : فصار منك على هذه الدراهم أو لندائير سنة ، فإذا مضت لسنة فلانبع ولا تستمر ، لأنه تصرف يتعلق بنوع من المتاع فحذر نفيه بزمان كالوكالة .^(٤)

وذهب المالكية والشافعية إلى أن المضاربة لا تقبل الثاقبت ، لأنها كما قال المالكية : ليست بمقد لزم . فحكمهم أن تكون إلى غير محل ، ولكل واحد منها تركها متى شاء .^(٥)

ولأن ثاقبتها - كما قال الشافعية - يؤدي إلى التضييق على المصلح عمله ، فقد ذكر النووي في الروضة : أنه لا يعتبر في القراض (المضاربة) بين المدة ، فلو وقت فقال : قارضتك سنة ، فإن معه من التصرف بعدها مطلقاً ، أو من البيع فيه ، لأنه يخل بالمقصود ، وذكر النووي أيضاً أنه إن قال : عني الآن شرطي بعد السنة ، ولك البيع ، صح على الأصح ، لأن المالك يتمكن من منعه من الشراء متى شاء ، بخلاف البيع ، ولو اقتصر على قوله : قارضتك سنة عد على الأصح ، وعلى الثاني يجوز . ويحمل عني البيع من الشراء استدامة للمعقد ولو قال : قارضتك سنة عني ألا أملك البيع قبل انقضاءها فسد .^(٦)

(١) الفتاوى الهندية ١/ ٦٠٩ ، ورواه البخليل ٣/ ٣٧٧ ، وجوه الإكليل ١/ ١٥٨ ، وحاشية العمودي ٢/ ١٩٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٨١ ، وكشاف القضاء ١٦/ ٢٧٩ ، وبز الثالث ١/ ٤١١ .

(٢) للشافعية الهندية ٢/ ٣٤٦ ، وتبيين الحقائق ٣/ ٣١٦ ، وحاشية ابن عابدين ٣/ ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، والروضة ٥/ ٢١٥ ، (٣) جواهر الإكليل ٢/ ٢٠٨ ، والشرح الكبير ج ١٠

(٤) كتاب المتاع ٣/ ٥١٤

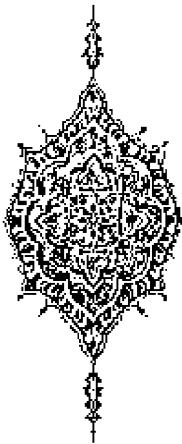
(٥) مواهب الجليل ٥/ ٣٦٠ ، المتحج

(٦) روضة الطالبين ١/ ١٠١ ، ١٠٢ ، وحاشية قليوبى ٣/ ٥٣

ط - اليمين :

٢٥ - اتفق الفقهاء على أن اليمين تقبل الثاقبت، وثاقبتها ثارة يكون باللفاظ الثاقبت مثل (مأدام) و(مائم) و(حتى) و(أنى) ونحوها، وثارة يكون بانتقيد موقت كشهر ويوم.

ممن حلف ألا يفعل شيئاً، وحدد وقتاً معيناً لذلك، اختصت بعينه بإحدى^(١)، ويرجع للتخصيص إلى بحث (الأبواب).



وينظر تفصيل ذلك والخلاف فيه في مصطلح: (وقف).

ح - الوكالة :

٢٤ - يصح ثاقبت الوكالة عند الفقهاء، ففي جامع الفصولين: أنه لو وكله بالبيع أو الشراء اليوم ففعل ذلك في الغد، ففي صحته روايتان، ورجح عدم الصحة بناء على أن ذكر اليوم لتزقيت^(٢).

وذكر صاحب البدائع أنه لو وكله بأن يبيع هذه الدار غداً، فإنه لا يكون وكلاً قبل الغد^(٣).

وذكر المالكية أن الوكيل إذا خالف ما أمر به الموكل، بأن باع أو اشترى قبل أو بعد الوقت الذي عينه له الموكل، فلم يוכל الخيل في قبول ذلك أو عدم قبوله^(٤).

وصرح الشافعية والحنابلة بأنه يمتنع على الوكيل التصرف بعد انتهاء وقت الوكالة^(٥) (وكالة).

= حاشية العسوقي ٨٧/٦، والأشباه والنظائر للسيوطي

ص ٢٨٢، وفيه مع الشرح الكبير ٦/٢٢١

(١) جامع الفصولين ٤/٢

(٢) بدائع الصنائع ٦/٢٠

(٣) صواهر الإكليل ٧/١٢٧، وحاشية العسوقي ٣/٣٨٣

(٤) مبهم المحتاج ٢/٢٢٢، وتكشاف الفتاوى ٣/٤٦٢

(٥) جامع الفصولين ٧/٢٢، وصواهر الإكليل ٦/٤٤٠،

٢٤٤١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٨٩، وتكشاف الفتاوى

وعند الاختلافية - كما نقله ابن نجيم عن
الزبيدي - صنف ديبانه لا قضاء^(١)

الحكم الإجمالي :

٣ - لتأكيد حائز في الأحكام لتصويتها وترجيحها
على غيرها ، حيث يرجح المؤكد على غير ، من
الأحكام غير المؤكدة ، لاحتساب التأويل غير
المؤكد ، بخلاف المؤكد ، فإنه لا يحتمله ، كما
يمنع نقضها ، لا بشرطه^(٢) من ذلك قول
تعالى : ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾^(٣)

تأكيد الأقوال :

٤ - تؤكد الأقوال فترجح على غيرها ، ومن
ذلك تأكيد الشهادات ، لقوله تعالى ﴿فَشَهَادَةُ
أَحَدِهِمْ رُبٌّ مِثْلُ شَهَادَاتِ بَاقِهِ إِنَّهُ لَمِنَ
الصَّادِقِينَ﴾^(٤) وقد يأخذ التأكيد أحكاما
معينة ، كتأكيد الطلاق ، فإنه يصح المنفوق منه
بجعل حكمه واحدا ، ويظهر تفصيله في
الطلاق ، وفي مصطلح (أيهان)

التأكيد بالأفعال :

٥ - من كانت تأكيد الثمن في عقد البيع ينقض

(١) الأشد والنظير لميلوطي ١٢٥ هـ سني حسي ، واللاتية
والنظير لآخر حسي ١٤٩ هـ دار ومكة الخلال

(٢) مسلة التوثيق ٢٠٥/١ في باب الترجيح

(٣) سورة النحل/ ٩١

(٤) سورة النور/ ٦٢

تأكيد

التعريف :

١ - التأكيد لغة : التوثيق والإحكام والتفوية ،
يقال : أكد العهد إذا وثقه وأحكمه

وفي الاصطلاح هو : جعل الشيء مقرونا فائنا
في ذهن المتخاطب^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التأسيس :

٢ - التأسيس عبارة عن إعادة معنى جديد لا يكون
حاصلا قبله ، والتأسيس على هذا في عرف
الفقهاء ، خير من التأكيد ، لأن حمل الكلام على
إفادة خير من حمله على الإعادة .

وأما إذا أراد أنه طريقتان تعين حمله على
التأسيس ، وهذا الوفاق شخصي لزوجته ، أنت
طائق أنت طائق ولم يوسمينا ، فأصبح الحمل
على الاستثناء - (أي التأسيس) لا التأكيد ، ومن
قال : أردت التأكيد بذلك حملت

(١) المهناوي ١٥٤٧/٦ ، واستعملت تصرف ، والمصاح
التبر ، ولحق العروس في عامة أئمة

تأكيد ٥ ، تأمين ، تأمين . تأمين الدعاء ، تأويل ١ - ٢

المبيع ، لأن المبيع ربما هلكت في يد البائع قبل التسليم وبسقط الثمن ، وتأكيده المهر بالدخول ، وتأكيده الأحكام بالتفويض^(١) .

وتفصيل ما أجعل في هذا البحث نظري في الملحق الأصوي .

تأويل

لتعريف :

١ - التأويل : مصدر تأول ، وأصل الفعل . أن الشيء يؤول أولاً : إذا رجع ، تقول : آل الأمر إلى كذا ، أي رجع إليه .

ومعناه : تفسير ما يؤول إليه الشيء ، ومصيره^(٢) .

وفي اصطلاح الأصوليين ، التأويل : صرف اللفظ عن معنى الظاهر إلى معنى مرجوح ، لا اعتضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى لظاهر^(٣) .

تأمين

انظر : مصادر

تأمين

انظر : امين ، مستامر

الأنفاظ ذات الصلة :

أ - التفسير :

٢ - التفسير لغة : البيان ، وكشف المراد من اللفظ المشكل .

تأمين الدعاء

انظر : تأمين

(١) لسان العرب والمصباح المنير وهزار الصحاح مادة : وأول ،

وإرشاد الفحول ص ١٧٦

(٢) التفسير ص ٣٨٧/١ ، وروضة الناظر ص ٩٢ ، والأحكام للأندلسي ص ١٣٥/٢ ، وحشريات للبرجاني .

(٣) سلم الثبوت ص ٦٠٥/٢ ، راجع الخو مع ٨٣/٦ ، والفقهيني

ص ٣٣٧/٣ ، وفتح القدير ص ٣٢١/٦ ، وكشاف القناع

ص ٣٦٦/٥ ، والأغنية والنظائر لابن نجيم ص ١١٩

دليل المراد، لأن اللفظ يكشف عن المراد،
والكشف دليل^(١).

ب - البيان :

٣ - البيان لغة : الإظهار والإيضاح
والإكتشاف، بما يتبين به الشيء من الدلالة
وغرها^(٢).

وأب في الاصطلاح : فهو إظهار المعنى
وايضاحه للمخاطب^(٣).

والمراد بين التأويل والبيان : أن التأويل
ما يذكر في كلام لا يفهم منه معنى محصل في أول
وهلة ليفهم المعنى المراد.

والبيان ما يذكر فيها يفهم ذلك بنوع خفاء
مناسبة إلى البعض^(٤).

الحكم الإجمالي :

يختلف الحكم الإجمالي باختلاف ما يدغمه
التأويل، ويبان ذلك فيما يلي :

٤ - أولاً : بالنسبة للخصوص المتعلقة بالعقائد،

(١) كشف اصطلاحات الفنون ١/٥١٦٦ - ولسان العرب،
والشذرات للخواص ص ١٠٠، وقصر، وأوله.

(٢) لسان العرب، والاصباح المشرقة، ونحو الصحاح مادة
«بين» وإرشاد القهول ص ١٦٧، ١٦٨.

(٣) إرشاد الفحول نقل عن شعر لائمة الصرخي ص
١٦٨، والمعرفات للجرجاني.

(٤) دستور المنهاج ١/٢٥٧، نقل عن تعريفات للجرجاني
ص ٤١.

وفي الشرح : توضيح معنى الآية، وتساها،
وتقصدها، والسبب الذي تولت فيه بلفظ يدل
عليه دلالة ظاهرة.

وقريب من ذلك أن التأويل : بيان أحد
محتملات اللفظ، والتفسير : بيان مراد
الكلم^(١).

وقال ابن الأعرابي : «وهو عبيد» وصانعة :
التفسير والتأويل بمعنى واحد.

وقال الراغب : التفسير أعم من التأويل،
وأكثر استعمالاً في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر
استعمال التأويل في نعتي والجمل وكثيراً
ما يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل
فيها ولا غير هذا.

وقال غيره : التفسير : بيان لفظ لا يختص إلا
وجهها واحد - والتأويل : توجيه لفظ متوجه إلى
معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة.

وقال أبوطالب النعيلي : التفسير : بيان
وضع اللفظ، إما حقيقة، أو مجاز، كتفسير
(الضراط) بالطريق، و(الصيب) بالمطر.

والتأويل : تفسير يأطى اللفظ، مأخوذ من
الأيول وهو الرجوع كعاقبة الأمر «التأويل»
إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن

(١) دستور علمي، ١/ ٣٣٠.

الوجه الذي أوداه الله، ومن أنزل جنابها، فإن كان تأويله قريباً على ما يقتضيه لسان العرب وفيهموسه في محاطياتهم، لم يترك عليه ولم يبدعه، وإن كان تأويله بعيداً، توقفنا عليه واستبعدناه ورحمنا إياه لقاعدة في الإيمان بمعناه مع إنزيهه.^(١)

وفي إعلام الموقعين، فإن الحسبي ذهب أتمه السلف إلى الانكشاف عن التأويل - وإجراء الطواهر على مواردها، وتقويض معانيها إلى لرب تعالى، والذي نرتضيه رأياً ودين الله به عقد اتباع سلف الأمة، فعن علي بن أبي حمزة أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين، ولا يقتصرون في تأويل المشكلات، ويكرهونها إلى الرب تعالى.^(٢)

٥ - ثانياً: النصوص المتعلقة بالفروع، وهذه لا خلاف في دخول التأويل فيها

والتأويل في النصوص المتعلقة بما يجب من أبواب الاستنباط، وهو قد يكون تأويلاً صحيحاً، وقد يكون تأويلاً باطلاً، فيكون صحيحاً إذا كان مستوفياً لشروطه، من الموافقة لوضع اللغة، أو عرف الاستعمال، ومن قبام التأويل معنى أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حمل عليه، ومن كون التأويل أملاً للحداد.

وأصول الديانات، وصفات الباري عز وجل، فقد اعتطف العلماء في هذا القسم على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل نحري على ظاهرها، ولا يزول شيء منها. وهذا قول المشبهة.

الثاني: أن لها تأويلاً، ولكنها نسك عنه، مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل، لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٣)، قال ابن بريهان: وهذا قول السلف.

وقد شكك الشوكاني: وهذا هو الطريق الواضح والمنهج المصحوب بالسلامة عن الموضوع في مهدي التأويل، وكفى بالسلف الصالح قدوة لمن أراد الانشداء. وأسوة لمن أحب الناسي، على تقدير عدم ورود الدليل القاطع بالمنع من ذلك، فكيف وهو قائم موجود في الكتب والسنة.

والمذهب الثالث: أنه موزلة.

قال ابن بريهان: والأول من هذه المذاهب باطل، والاخران مقولان عن الصحابة، ونقل هذا المذهب الثالث عن علي وابن مسعود وابن عباس وأم سلمة. وقال ابن دقيق العيد في لألفاظ المشكلة: إنه حتى وصل إلى وعلى

(١) إرشاد السعدي: ١٧٦، ١٧٧.

(٢) إعلام الموقعين: ٤٤٦، ٤٤٧.

(٣) سورة آل عمران: ٧١.

هذا، وقد ذكرت في كتب الأصول أمثلة للمسائل الفرعية التي امتنعت أحكامها عن طريق تأويل النصوص، مع بيان وجهة نظر الذين نحوا هذا المنحى والذين عارضوهم.

أثر التأويل :

٦ - للتأويل أثر ظاهر في المسائل الفرعية المستنبطة من النصوص، إذ هو سبب اختلاف الفقهاء في أحكام هذه المسائل.

والمعروف عند الفقهاء، أن العمل بالمختلف فيه لا ينكر على صاحبه إلا أن يكون الخلاف شاذاً، لكن الأفضل مراعاة الخلاف، وذلك بترك ما هو جائز عند من يراه كذلك إذا كان غيره يراه حراماً، ويفعل ما هو مباح إذا كان غيره يراه واجباً.

وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح (الاختلاف).

وسذكر هنا بعض الآثار العملية للتأويل من خلال بعض المسائل :

٧ - أولاً : أمثلة للتأويل المتفق على فساده وما يترتب عليه :

أ - من المفرد أن كل من ثبت إمامته وجبت طاعته، وحرم الخروج عليه للنصوص الدالة على ذلك من الكتاب والسنة.

وقد اتفق الفقهاء على أن خروج طائفة على

ويتفق العلماء على قبول العمل بالتأويل الصحيح مع اختلافهم في طرفيه ومواقفه، وما يترتب قريباً، وما يترتب بعيداً.

يقول الأمدى : التأويل مقبول معمول به إذا تحقق بشروطه، ولم يزل عليه الأصار في كل عصر من عهد الصحابة إلى زمننا عاملين به من غير تكبر^(١).

وفي الرهان : تأويل الظاهر على الجملة موع إذا استجمعت الشروط، ولم ينكر أصل التأويل ذو مذهب، وإنما الخلاف في التفاصيل^(٢).

وعلى أي حال فهذا يرجع إلى نظر المجتهد في كل مسألة، وعليه اتباع ما أوجبه ظنه كما يقول الأمدى^(٣).

ويقول القرطبي : مهما كان الاحتمال قريباً، وكان الدليل أيضاً قريباً، وجب على المجتهد الترجيح، والمصير إلى ما يغلب على ظنه، فليس كل تأويل مقبولا بوسيلة كل دليل، بل ذلك يختلف ولا يدخل تحت ضبط^(٤).

ويقول ابن قدامة : لكل مسألة فوق يجب أن نفرد مظهر خاص^(٥).

(١) إرشاد المصنف ص ١٧٧، والأحكام للأمدى ١/ ١٣٦.

(٢) الرهان للجبين ١/ ١٥٨.

(٣) الأحكام للأمدى ٢/ ١٤١.

(٤) المصنف ١/ ٢٨٩.

(٥) دروسه الناظر ص ٩٢.

الحجر،^(١) فقال له عمر رضي الله تعالى عنه: ها حملك على ذلك؟ فقال: إن الله عز وجل بقدر: ﴿ليس على الذين آمنوا وعضنوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات﴾^(٢)، وإني من المهاجرين من أهل بدر واحد، فطلب عمر من الصحابة أن يحبوه، فقال ابن عباس رضي الله تعالى عنها: «إنما أنزلها الله تعالى عذراً للهاجرين لن شربها قبل أن تحرم، وأنزل: ﴿إنما الحمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه﴾^(٣) حجة على الناس. وقال له عمر: إنك أسقطت التأويل بأقدمه، إذا أتيت اجتنب ما حرم الله عليك»^(٤).

٨ - ثانياً: تأويل متفق على قبوله.

وذلك مثل التأويل في اليمين إذا كان الحالف مظلوماً، قال ابن قدامة: من حلف فتأول في يمينه فله تأويله إذا كان مظلوماً، وإن كان ظالماً لم ينفعه تأويله. ولا يخلو حال الحالف المتأول من ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون مظلوماً، مثل من

الإمام تأويل يبيع هم ذلك في نظرهم بعتر بقيا لغساد تأويلهم.

ويجب دعوتهم إلى الطاعة والدخول في الجماعة وكشف شبههم، فإن لم يستجيبوا وجب قتالهم كما فعل علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه مع الخوارج. وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح (بقاء).

ب - وجوب الزكاة أمر ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، والتأويل في منع أدائها تأويل فاسد. ويجب حمل المانع على أدائها بالقوة، وقد فعل ذلك أبو بكر رضي الله تعالى عنه مع مانعي الزكاة الذين تأولوا قول الله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم﴾^(١) فقالوا: إن ذلك لا يتأتى لغير النبي ﷺ ولم يعم دليل على قيام غيره في ذلك مقامه.^(٢) وتفصيل ينظر في الزكاة.

ج - حرمة شرب الخمر ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، والتأويل لاستحلال شرب تأويل فاسد، ويجب توثيق الحد على شاربي المتأول. وقد حدث أن قدامة بن مظهر شرب

(١) أخر قدامة بن مظهر... أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٤٢/٩) - ط تجليس العلمي بالهند

(٢) سورة التوبة / ١٠٣

(٣) سورة المائدة / ٩٠

(٤) المغني ٣٠٤/٨، ومهملات العمري ١/١٨٢، ومضي للتحقق ١٩٣/٤

(١) سورة التوبة / ١٠٣

(٢) منبصرة لابن فرحون بهامش فتح الباعث (٢٨٠/٢)، والاحتياط ١٠٤/١، ومغني المطلب ١/١١٦، وشرح منتهى الإرادات ١/١٩٧

والمالكية، وبالجماع فقط عند الشافعية والحنابلة.

وعلى ذلك فمن رأى هلال رمضان وحده، وردت شهادته، وجب عليه الصوم، فإن ظن إباحة الفطر لرد شهادته فأقطربها بوجوب الكفارة، فعند الشافعية والحنابلة، وفي المشهور عند المالكية: تجب عليه الكفارة لانتهاك حرمة الشهر، أما ظن الإباحة لرد الشهادة فهو تأويل بعيد لمخالفته قول الله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾^(١)، وقول النبي ﷺ:

«صوموا لرؤيته»^(٢) - وعند الحنفية وبعض المالكية: لا كفارة عليه لكان الشيعة، إذ ورد: «لشهادة ويعتبر تأريلاً قريباً في ظن الإباحة»^(٣).

ومثل هذه الاختلافات بين المذاهب، بل بين فقهاء المذهب الواحد كثيرة في المسائل الفرعية. فالحنفية مثلاً لا يوجبون الزكاة في مال الصبي والمجنون، وينتقض عندهم الوضوء بالغفقهة في الصلاة، خلافاً لبقية المذاهب في الماليتين.

(١) سورة البقرة / ١٨٥.

(٢) حديث: «صوموا لرؤيته» أخرجه شيخنا أبو الفتح

١١٩/١ - ط (شعبة) ومسلم (٢) / ٥٥٩ - ط (الجلي).

(٣) البدائع ٢ / ٨٠ - والأخبار (١) / ١٢٩ - والشرح الصغير

٢٥٠ / ١ - والدموعي ١ / ٥٢٢ - والمجموع ١ / ٢٢٤ -

وكتاب الضاع ٢ / ٢٢٦

يستحلف ظالم على شيء لو صدق نطقه، أو ظلم غيره، أو ناك مسلماً منه ضرره فهذا له تأويله.

ثانيها: أن يكون الحالف ظالماً كالذي يستحلفه الحاكم على حق عنده، فهذا تنصرف بعينه إلى ظاهر اللفظ الذي عناه المستحلف ولا يصح الحالف تأويله، ولا تعلم فيه مخالفاً، فإن أباهريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يبينك على ما بعدك بك به صاحبك»^(١) ولأنه لو ساء التأويل لبطل المبنى المتبنى باليمين.

ثالثها: ألا يكون ظالماً ولا مظلوماً فظاهر كلام أحمد أن له تأويله هذا ما ذكره ابن قدامة.

والمذاهب متفقة على أن المظلوم إذا تأول في بعينه فقه تأويله^(٢) (ر: أمين).

٩ - ثالثاً. هناك من التأويلات ما اعترضه بعض الفقهاء قريباً، فأصبح دليلاً في استبطان الحكم، في حين اعتبره البعض الآخر بعيداً، فلا يصلح دليلاً.

ومن أمثلة ذلك، وجوب الكفارة بالأكمل أو الجماع عمداً في هار رمضان عند الحنفية

(١) حديث: «يبينك على ما بعدك بك به صاحبك» أخرجه

مسلم (٣) / ١٢٧٤ - ط (الجلي).

(٢) البدائع ٢ / ٢٠ - وسائنية نصابي على الشرح الصغير

٣٧٧ / ٢ - ومبي المنهاج ٢ / ٤٧٥ - والمغني ١ / ٧٢٧

والمعروف كما سن أنه لا ينكر المختلف فيه
وفتصيل م أجل هذا موضحة الملحق
الأصولي.

تاسوعاء

التعريف :

١ - التاسوعاء هو اليوم التاسع من شهر
الحرم^(١) استدلالاً بالحديث الصحيح أنه عليه
صام عاشوراء، فقيل له : إن اليهود والنصارى
تعظمه، فقال : وما إذا كان نعم تقبل
إن شاء الله صمنا اليوم التاسع^(٢)

انظر : تبعة

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - عاشوراء : وهو العاشر من شهر الحرم، لما
روى ابن عباس رضي الله عنهما وأقر رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصوم يوم عاشوراء : العاشر

انظر : جنازة

(١) المصباح المفيد، لسان العرب مادة وبع، ورواية
الطبري ٣٨٧/٢، وكشاف القناع من متن الإقناع
٣٣٩/٢ طعنه الحنفية، والشرح الكبير ٥٩٦/١،
وجوامع الإقتل ١٢٩/١

(٢) حديث : وما إذا كان صام تقبل إن شاء الله صمنا اليوم
تاسع ، أخرجه مسلم (٤٩٨/٢) ط عباس البني
الحلي

تابع

تابوت

تاريخ

انظر : تاريخ

عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله^(١)

وفي رواية لمسلم أن رسول الله ﷺ قال: «هذا كان العام القل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع». قال ابن عباس: «فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ»^(٢) وتكفير سنة: أي ذنوب سنة من الصغائر، فإن لم يكن صغائر خفف من كدائر السنة، وذلك التخفيف مذكور بفضل الله، فإن لم يكن كدائر رفع له درجات.

وعن عطاء أنه سمع ابن عباس يقول في يوم عاشوراء: «خائفوا اليهود وصوموا التاسع والعاشر»^(٣)

٤ - وذكر العلماء في حكمة استحباب صوم يوم ناسوعاء أوجها:

أحدهما: أن المراد منه مخالفة لليهود في اقتصاصهم على العاشر، وهو مروي عن ابن عباس، وفي حديث رواه الإمام أحمد بن حنبل بسنده إلى ابن عباس قال: قال

(١) حبيب، صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة. أخرجه مسلم (٨١٨: ٨١٩) ط عيسى البابي الحلبي.

(٢) حديث، فإذا كان العام المقبل. سبق ترجمه في (٣) الأثر عن ابن عباس: «خائفوا اليهود وصوموا التاسع والعاشر». أخرجه هذا الزاوي والبيهقي مؤلفا وصنف عبد الرزاق (٢٨٧: ٢٨٨) والسنن الكبرى للبيهقي (١٨٧: ١٨٨).

من المحرم^(١) وأن صومه مستحب أو مسنون^(٢). فعن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن صيام يوم عاشوراء فقال: «يكفر السنة الماضية والباقية»^(٣)

الحكم الإجمالي:

٣ - صوم يوم ناسوعاء مسنون، أو مستحب، كصوم يوم عاشوراء، فقد روي أن النبي ﷺ كان يصوم عاشوراء، فذكروا أن اليهود والنصارى تصومه. فقال ﷺ: «نه في العام المقبل يصوم التاسع»^(٤) إلا أن صوم يوم عاشوراء أكد في الاستحباب لأنه يكفر السنة التي قبله. ففي صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده» وصيام يوم

(١) حديث، أمر رسول الله ﷺ بصوم يوم عاشوراء. أخرجه الترمذي (٦٢٨: ٦٢٩) ط عيسى البابي الحلبي، وقال حسن صحيح.

(٢) لصباح المنير، ولسان العرب مادة عشر، والقرن الثامن ٨٢/٢، ونزهة المتقير شرح رياض الصالحين ٨٨٥/١، ٨٨٦، وكشف الظن ٣٢٨/٢، والمجموع شرح المنهاج ٣٨٩/٦، ومائتة تلويح ٧٣/٢، وحررهم الإكليل ١٦٦/١، والمص لاين فتاوى ١٧٤/٣ ط الرياض الحديثة.

(٣) حديث، يكفر السنة الماضية والبقية. أخرجه مسلم (٨١٩: ٨٢٠) ط عيسى البابي الحلبي.

(٤) حديث، أنه في العام المقبل يصوم التاسع. سبق ترجمه في (٣).

رسول الله ﷺ وصوموا يوم عاشوراء، وخالفوا اليهود، وصوموا قبله يوماً وبعده يوماً^(١)

الثاني . أنه المراد به وصل يوم عاشوراء بصوم .

الثالث : الاحتياط في صوم العاشر خشية نقص الحلال ووثوق غلط . فيكون التاسع في العدد هو العاشر في نفس الأمر^(٢) وللمريد من التفصيل في ذلك ر : (صوم النطوخ) .

تبختر

انظر : اختيار

(١) حدث . صوموا يوم عاشوراء . وخالفوا اليهود وصوموا خرجه أحمد (مسند أحمد ٥ ج ١) والبيهقي (البرق ٢١١) والبيهقي (البرق ٢١١) وفيه كلام (جميع الروايات ١٨٨/٣ ، ١٨٩)

(٢) ابن عديم ٨٢/٤ . والمجوس شرح المذهب ٣٨٢/٦ . والمذهب ٣٨٢ . وفيه كلام الإمام الشافعي ١٩٥/١ . ورواه الغالب ٣٨٧/٩ . وصحيفة قليوبي ٧٣/٢ . وحاشية طبريزي ٥٩١/١ . وشرح غنيل للحفظ ٥٠٦/٢ . وحواهر الإكمال ١٤٦/١ . وشرح الرقاب على مختصر جليل ١٩٧/٤ . والمصنف لأين قداسة ٧٤١/٣ طاب ثراه في الحديث . وكشاف القناع عن مشن الإيضاح ٣٣٩ - ٣٣٨ . ونزهة المتقير شرح ربا في الصالحين ٨٨٥/٢ - ٨٨٦

تبديل

التعريف :

١ - تبديل الشيء ، لغة : تغييره وإن لم يأت بسدله . قال : بدلت الشيء تبديلاً بمعنى غيرته تغييراً . والأصل في التبديل : تغيير الشيء عن حاله . وقوله عمر بن الخطاب : (يوم تبدل الأرض غير الأرض) (١) قال المزجاج : تبدلها والله أعلم . نسير حياتها ، ونغير محاربا ، وحملها مستوية لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً . وتبديل السماوات استنار كواكبها واضطرابها واستغاثتها وتكوير نسيجها وخسوف قمرها .^(٢)

ومعناه في الاصطلاح ، كمنهائه في اللغة . ومنه المسموع : وهو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر .^(٣)

ويطلق التبديل على الاستبدال في الوقت بمعنى : بيع المرفوف عفاً إذا كان أو منقولاً ، وشراء عين بهن التبديل لتكون موقوفة مكان العين

(١) سورة إبراهيم ١٨

(٢) مختار الصحاح ، والصحاح الجديد . ولسان العرب مادة بدل .

(٣) فقه غلات للبحراني

وتفصيل ذلك يرجع فيه إلى مصطلح

(وقف) شرط الموافف

التبدیل فی البیع .

ومن التبدیل البیع ، لأنه تبدیل منقول

منقول . ولا بد فيه من مراعاة الشروط الشرعية

ومن ذلك :

أ - التبدیل فی التصرف :

۳ - وهو بیع جس الأثمان بعضه ببعض ،

وبسوي في ذلك ضررها ومصوغها وتم ها .

فإن باع فضة مفضة أو ذهباً بذهب ، جاز مني

كان وزناً موزن ويداً بيد^(۱) ، والأصل فيه مارواه

عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ

قال : «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر

بالتمر والبر بالبر والشعر بالشعر والملاح بالملاح

مثلاً بمثل يداً بيد ، فإذا احتلكت هذه الأصناف

فبعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(۲) ، وأما

جسسان فجزر التفاضل فيهما ، كما لو شاعرت

متافهما .

ب - تبدیل أحد الموضعين بعد تعينه في العقد :

۴ - إذا تعين أحد المتعوضين في العقد فلا يجوز

(۱) الأختصار شرح المختار ۲/۱۱۶ ، ۲۱۹ ط مصطفى

الحلي . والمذهب في فقه الإمام الشافعي ۲/۲۷۷ ، ۲۷۹ .

والنهي لأن قداسة ۱/۱ ، ۱۹ ، ۲۱ . وجواهر الإكمال

۲/۲ وما بعدها

(۲) حديث عبادة بن الصامت أخرجه مسلم (۳/۱۲۱) ، ط

عيني .

التي بيعت أو مفاضلة عين الوقت بعين
أخرى .

ويدل كلام غنصية على أن بيان التعبير مثل

تقييد المطلق وتخصيص العام ، وبين البديل

مثل النسخ أي رفع الحكم الثالث أولاً بنص

صاخر^(۱) .

الحكم الإجمالي .

للتبدیل أحكام نعتية ، وهي تختلف

باختلاف مواضعه .

۵ - التبدیل فی الوقف : أجزأ الحنفية للواقف

أشراط الإدخال والإخراج في وقفه ، كما أجاز له

متأخروهم ما عرفت بالشروط العشرة ، وهي

الإعطاء ، والخير ، والإدخال ، والإخراج ،

والزيادة ، والتقصير ، والتغيير ، والإبدال ،

والاستبدال ، ولابدل أو التبادل^(۲) ، وتختلفهم

الشافعية والحابلة والمالكية في ذلك .

وتعتبر الشافعية أشراط أوقف الرجوع

من شاء ، أو المحرمان ، أو تحويل الحق إلى غير

المسوق عليه من شاء . اشتراطاً فاسداً ،

وأجازوا له التغيير إن كان قدر الفصل^(۳) ، ولم

يجزه الحابلة والمالكية ، لأن شرط باقي مقتضى

الوقف^(۴) .

(۱) للفي لأبي قداسة ۲/۱۶ ط الربيع الحديث ، وشرح

لكبير للدرهم ۱/۱۸

(۲) التوسيع على المسوق به ۱/۱۸ ، ۱۹ ، صحيح ،

والتعريفات للبحراني .

(۳) ابن جلدس ۲/۳۸۸

(۴) روضة الطالبين ۲/۲۸

ولا يفضل منها إلا الإسلام، لأنها أقرب بطلان ما انتقلت عنه وكانت معربة بطلان المنتقل إليه ولو انتقل يهودي أو نصراني إلى دين غير كتابي لم يقر، وفيما بطل من الرجوع إليه عند الاستقامة فولان، أحدهما: الإسلام فقط، والآخر هو أو ديه الأول، وفي قول ثالث هما أو الدين المساوي لدينه السابق، فإن كانت المرأة تحت مسلم انحوت الفرقة قبل الدخول وتوقفت بعده على انقضاء العدة.

ولو تنهت وشي أو تنصر لم يفرق انتقاله عما لا يفرق عليه إلى باطل، والباطل لا يغير فضيلة الإقرار، ويتعين الإسلام، كمسلم ارتد، فإن أبي قتل^(١).

تبديل الشهادة في اللعان

٦ - لو أبدل أحد المتلاعنين لفظة 'شهد' بقسم، أو أحلف، أو أوثق، لم يعد به، لأن اللعان يقصد به التعاضد، ونقطة الشهادة أبلغ فيه، ولو أبدل لفظة اللعنة بما بعده، أو أبدل رأيت لفظة اللعنة بالعصب لم يعد به، أو أبدلت المرأة لفظة اللعنة بالعصب، أو قدمت العصب فيما قبل الخامسة لم يعد به، أو أبدلت إلى العصب باللعنة أو قدمت! رجل اللعنة فيما قبل الخامسة لم

تبدله، ومن ذلك المبيع، فإنه يتعين بالعقد، أما الثمن فلا يتعين بالتعين، إلا في مواطن منها: الصرف والسلم. كما يتعين الاثنان في الإبداع، فلا يجوز تبديلها، وتفصيل ذلك في مصطلح: (تعين) وفي (الصرف، وأسمه).

تبديل الدين:

٥ - إن كان التبديل من دين الإسلام إلى غيره، وهو المعروف بالردة، فإنه لا يفرق عليه اتفاقاً، وترتب على ذلك أحكام كثيرة وتفصيل ذلك في مصطلح (ردة).

أما إن كان تبديل الدين من دين غير الإسلام إلى دين آخر غير الإسلام أيضاً، كما لو يهود نصراني، أو تنصر يهودي، فقد اختلف الفقهاء في إفراده على ذلك، فذهب الحنفية والمالكية، وهو غير لأظهر عند الشافعية، ورواية عن أحمد إلى أنه يفرق على ما انتقل إليه، لأن الكفر كله مدة واحدة.

والأظهر عند الشافعية، وهو مذهب الحنابلة: أنه لا يفرق على ذلك، لأنه أحدث ديناً باطلاً بعد اعتزافه بطلانه، فلا يفرق عليه، كما لو ارتد الم - ثم. فإن كانت امرأة لم تغل للسلم فزويج على أنه لا يفرق، فإن كانت زوجة لمسلم فتهودت بعد أن كانت نصرانية فهي كالمرتدة فإن كان لليهود أو التنصر قبل الدخول تنجزت الفرقة، أو بعده توقفت على انقضاء العدة،

(١) مساح الطالبين وحاشية نسوي عليه ٢٨٢/٣، وابن

عابد بن ٢٨٥/٣ و٢٨٥/٥، والدسوقي ٣٠٨/١، والمزي

٥٩٢، ٥٩٣/٢

يعتد به لجانته المصوبين^(۱)

والأصل فيه قوله تعالى ﴿والذين يؤمرون
أزواجهم أن يکفننهم ثم شهداء﴾ إلا أنفسهم
فتشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن
المصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان
من الكاذبين، ويؤدراً غمماً العذاب أن تشهد
أربع شهادات بالله إنه لمن الكافرين، والخامسة
أن غضب الله عليها إن كان من
المصادقين^(۲)، وتفصيل ذلك في مصطلح
(لعان).

تبدیل الزکاة :

۷- ذهب الجمهور إلى عدم جواز تبدل الزکاة
بدفع قيمتها بدلاً من أعينها، وذهب الحنفية
إلى جوازه، إذ دفع القيمة عندهم أفضل من
دفع العين، لأن العلة في تفضلية القيمة كونها
أعمون علوی، دفع حاجة الفقير، لاحتمال أنه
بحسب حاج غير الحنفية مثلاً من ثياب ودهن،
بخلاف دفع العروص، وهذا في السعة، أما في
الشدة فلدفع العين أفضل^(۳)، وتفصيل ذلك
يرجع إليه في (زکاة الفص).

(۱) کنساف: تخلف عن من الإنتاج ۳۹۶، ۳۹۷ ط: المص
الحديثة، والحق لا من فائدة ۳۳۶/۷ - ۳۳۷ ط: الراس
الحديثة

(۲) سورة النور: ۹، ۱۰

(۳) ابن عابدین: ۷۶، ۷۷، وروضة الطالبین: ۳۰۶/۱،
۳۰۳، والشرح الكبير للدرر: ۵۰۱/۱، ۵۰۵، والمیزان
لأبي قدامة: ۵۵/۳، ۵۵/۴، ۶۲، ۶۳، ۶۵

تبدل

التعريف :

۱- تبدل في اللغة معان: عنها: ترك التزين،
والشهو باغيشة الحسنه الجميلة على حيلة
لتواضع وعنه حديث سليمان: «فراى أم
لدرداء مبتدئة، وفي رواية: مبتدئة»^(۱).

والتبدل والتبدلة: التوب الخلق، والتبدل
لأسمه. وفي حديث الاستسقاء: «فخرج مبتدلاً
منخفضاً»^(۲). وفي غرر الحجاج: التبدلة
والمبتدلة بكسر أولهما ما بينهما من الثياب
والتبدل الذوب وعيره: امتناعه. ومن معاني
التبدل أيضاً: ترك الصاوت^(۳).

والتبدل في الاصطلاح: ليس ثياب البدلة
والبديلة المهنة. وتبدل البدلة: هي التي

(۱) حديث: «فراى أم لدرداء مبتدئة» وفي رواية
ومبتدئة: أعزجه البخاري في صحيحه (۳۰۹/۱) ط
الطبعة

(۲) حديث الاستسقاء: «فخرج مبتدلاً منخفضاً»
أمر عبد القوي (۵/۲) ط: مصطفى الخليلي، وقال
حسن صحيح

(۳) لسان العرب، وجمار تصحيح، والمصاحح مادة: ۱۰، ۱۱

وليس الخجل، والمثلون والمضرب من الشراة
للتبرير، والكحل والأدهان، كل ما من شأنه
أن يغير وجهه باستعماله غيره ما تدفع إلى ذلك
صداقة، ففقد جسد بقدرها، كالكحل مثلا
لترصده، فإنه يرفض ما يستعمله تبارا وتعدده
نهارا، ما روى أبو داود أن النبي ﷺ دخل على
أم سلمة وهي حائض على أبي سلمة وقد جعلت
في عينا صبر، قال: «ما هذا بأمر مسلمة؟»
فجالت: إنما هو صبر بأمر الله ليس فيه
طيب، قالت: فإنه يشاء الوجه، فلا تجعله إلا
مائل، ونزع به بالبر^(١)

وحدث أم عطية رضي الله عنها عن النبي
ﷺ قالت: «كنا نهي أن نحد على ميت فوق
ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا،
ولا تكسوه ولا تنطف، ولا تلبس ثوبا مصوغا
إلا أوب عصب، وقد رخص لنا عند الطهور إذا
اغتسل إحدا من محضها في بيته من كس
أظفار»^(٢)

والخلفه طلاقا بآثا كالترق عبادا وحها عند

ليس في حال الشغل، وببشارة الخدمة،
ونصرف الإنسان في بيته^(٣)
وعنه لا يخرج في معناه الاحتياط حتى عما
ذكره من معاذ لعوبة

حكمه الإجمالي .

٢ - النفل بمعنى ترك الزين تارة يكون
واحدا، وتارة يكون منبنا، وتارة يكون
مكررها، وتارة يكون ماحدا، وهو الأصل
٣ - فيكون واحدا في الإحداث وهو ترك الزينة
ومحوه للمعدة من الموت أم الإطلاق البائن^(٤)
إلا خلاف بين عامة الفقهاء في وجوبه على
الزوجة عينا زوجها، والأصل فيه قول الله تبارك
وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٥) وقواه
بأنه لا يجل لأمره أن يتركه في اليوم الآخر أن
تحد على ميت فوق ثلاث، ولا على زوج أربعة
أشهر وعشرا^(٦)

واحدا إذا كان يكون متحبب الزينة، والطبيب،

(١) حديث أم سلمة رضي الله عنها، فلا تجعله إلا مائل ونزع به
بالباء، أخرجه أبو داود (١٢٧٧/٢) (١٢٧٨) ط حوت
مسند حسان وأبو داود (٢٠٤/١) ط المسند التجارية
قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير (٢٣٩/٣) ط
الطبعة المصرية وأعله عبد الحق والشرقي في جهالة حال المعبر
ومن فوته

(٢) حديث أم عطية «كنا نهي أن نحد على ميت» أخرجه
البخاري (٢٩١/٢) ط المسند.

(٣) مسند الطالبي (٣١٥/١)

(٤) زاد المعاد على الدر المختار (١١٩/٢)

(٥) سورة البقرة (٢٢٩)

(٦) حديث «لا يجل لأمره أن يتركه في اليوم الآخر أن
يحد على ميت فوق ثلاث» أخرجه البخاري (١٢٧٨/٢) ط مسند

٥ - ويكون له من مكة وروها في الجمعة والعيدين ، لأن السريين منون هم بالصافي ، فيحسن وليس أحسن ثيابه ، واخذيد منها تفصيل ، وأولها السباص ، ويتطيب بالأحداث الواردة في ذلك كثيرة ، منها حديث « من اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومن من طيب إن كان غدا ، ثم أتى الجمعة ، فلم يتحط أعني الناس - ثم صلى ماكتب له - ثم أتعت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من صلاته ، كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها »^(١) وما روي عن عبدالله بن سلام رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ في يوم الجمعة يقول : « ما على أحدكم لو اشتهى ثوبين ليوم جمعة سوى ثوبي مهنته »^(٢)

هذا بالنسبة للرجال . أما النساء فإنهن إذا أردن حضرة الجمعة والعيدين يتنظفن بالآء ولا يتنظفن ، ولا يبرسن الشهرة من الثياب ، لقوله ﷺ : « لا تمسوا إماء الله مساجد الله »

(١) حديث « من غسل يوم الجمعة ، وليس من أحسن ثيابه ومن من طيب ... » أخرجه أبو داود ٢٤٩/١ ط عزت عبد ولس ، وقال الحافظ أبو حمزة في تنقيح الطبر ١٩/٢ ط الطبعة المصرية . وداره على ابن إسحاق ، وقد صرح في رواية ابن حبان وأحكام والتحديث .

(٢) حديث جسد له بن سلام . « ما على أحدكم لو اشتهى ثوبين ... » أخرجه ابن ماجه ٢٤٨/١ ط عيسى بن أبي الخليل ، وقال أبو حمزة في الزوائد إسناده صحيح ورجاله ثقات

أحسنة ، فحب عليه التحب ما تنجته الحادة ، إصهارا لتأنف على ثوب مهمة التكب .^(١)

وأمر التفصيل مصطلح (إحداد)

٤ - ويكون التذلل منويا في الاستسقاء وهو طلب العباد السقيا من الله تعالى عند حاجتهم إليه . فيخرجون إلى الصحراء في ثياب بدلة خاشعين متضرعين وجلين ذاكرين وراغبين . إن ذلك أقرب إلى الإجابة . جصون وكعتين ، ويكثر من الدعاء والاستغفار^(٢)

قال ابن عباس : « خرج رسول الله ﷺ للاستسقاء عند لا منافعها متخشعا متضرعا حتى أتى المضي »^(٣)

وأمر التفصيل مصطلح (استسقاء).^(٤)

(١) الأعراس شرح البخاري ٢٦١/١ ط مصطفى الحلبي ١٩٣٥ ، ابن عسدين ٥٣٦/٣ ، ٦١٦ - ٦١٨ ، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١٥٠/٢ ، وحاشية جليل على شرح شيخ ٤٥٧/٤ ، ٤٥٨ ، وروضة الطالب ٤٠٥/٨ ، والشرح الكبير ٢٧٨/٢ ، ٢٧٩ ، ومواهب الجليل شرح مختصر خليل ١٥٤/٤ ، وتبيل أقرب بشرح دليل الطالب ١٠٩/٢ ، ١١٠ ، تفلاح ، وصار خليل في شرح القليل ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ ، تنكب الإسلامي . والمعي لأبن قدامة ٥١٦/٧ ، ٥٢٠ م نواياص الحديث

(٢) حاشية قسري على مباح الطالبين ٣١١/١ ، ٣١٥ ، وحاشية ابن عابدن ٥٦٦/١ ، ٥٦٧

(٣) حديث ابن عباس رضي الله عنه : « خرج رسول الله ﷺ للاستسقاء منويا ... » (سبق لمحمد ف)

(٤) ابن عسدين ٥٦٦/١ ، ٥٦٧ ، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١٣١/١ ، ١٣٢ ، والشرح الكبير ١٠٥/١ ، والمعي لأبن قدامة ٥٢٠/٢ م نواياص الحديث

لكل منها على الآخر، ومن المعروف أن يتزين كل منها لخاصته، فكما يجب الزوج أن يتزين له زينة، فكذلك هي تحب أن يتزين لها. قال أسيريد: تنفقون الله فيهن كما عليهن أن يتزين الله فيكم، وفي ابن عباس رضي الله عنهما: إني لأحب أن أتزين للمرأة كي أحب أن تزين لي، لأن الله تعالى يقول: **فويلن مثل الذي عليهن بالمعروف** ^(١).

وكان محمد بن الحسن يلبس الثياب العسبة ويقول: إن في نساء وجواري، فأزين نفسي كي لا ينظرون إلى غيري. وقال أبو يوسف: يعجبني أن يتزين في أمرأتي، كما يعجبها أن أتزين لها ^(٢).

والمطر للتفصيل مصطلح (رينة).

كما يكره التبذل في الصلاة عدا ما كان منه في صلاة الاستسقاء على نحو ما سبق بيانه، سواء أكنى المصلي فرداً أم في جماعة، إماماً كان أم

وليخرجن ثملات ^(٣) أي غير متعطرات، لأنهن إذا تطيبن يلبس الشهرة من الثياب دعماً لذلك إلى القسوة والافتقار بين. فهذه الأحاديث قد دلت على كراهة التبذل للرجال في الجمعة والمبدين، ونهى استحبابه بالنساء للنساء فيها ^(٤).

ونظروا (جمعة وعيدان). ويكره التبذل في جماع الدس ولقاء الوفود. وانظر لتفصيل ذلك مصطلح: (تزين). ويكره تبذل المرأة لزوجها والرجل لزوجته، ذلك لأنه يستعيب لكل منهما أن يتزين للآخر عند عامة الفقهاء، فقوله تعالى: **فاوعاشرهن بالمعروف** ^(٥) أي يكونه تعالى: **فاولهن مثل الذي عليهن بالمعروف** ^(٦) أي بالمعاشرة بالمعروف حتى

(١) حديث ولا يتصا إماماً من مساجد الله - أخرجه أبو داود (٢٨١/١) - ط حوت عبيد الدعاس - وقال النووي في المجموع (١٩٩/١) - ط دار الطباعة المصرية - إسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم.

(٢) ابن عسدين (١: ٥٤٨، ٥٥٦) والمذهب في هذه الإقسام السامعي (١: ١٢٠، ١١٩) وروضة الطالبين (١: ٤٥/١، ٤٦) وحاشية الجليل على شرح المنهج (٢: ٣٧، ٣٨، ٤٦، ٤٧، ٩٨، ٩٩) والشرح الكبير (١: ٣٨١، ٣٩٨) وجواهر الإكليل (١: ٩٦، ١٠٣) ولغتي لأب فداية (٢: ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩) والإنصاف في فقه الإسلام أهدى من حس (٢: ٩٧، ١٠٠) وكشاف شعاع من من الإنصاف (٢: ١٢/٢، ١٣) مع النصار الهندية، وترجمه التقين شرح رهاضر الصالحين من كلام سيد المرسلين كنزوي (٢: ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩) - سورة البقرة (١٩).

(٣) سورة البقرة (٢٢٨) ٢٢٨/٢

(٤) فتح القدير (١: ٢٠٠) دار صخر، وابن عابدين (٢: ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦،

مأموماً ، كأنَّ يابِسَ المصلي توما يزوري به .^(١)

وذلك لأنَّ مرَّبد الصلاة يعد نفسه لمنجاة

رد ٩ ، ولذا يستحب له أن يرثدي أكمل ثيابه

وأحسنها لقوله تعالى : ﴿يا أيُّها آدمُ خذوا زِينَتَكُمْ

عند كلِّ مسجدٍ﴾^(٢) وهذه الآية وإن كان نزولها

فيمس كان بطواف البيت عرباناً إلا أن العمرة

بمعنوم اللفظ لا بخصوص السبب ، والمراد

مبـ تر العمرة عند الصلاة بما لا يهيف البسرة

وتخل بالصلاة ، والرجل والمرء في ذلك سواء .^(٣)

٦ - ويكون التبذل مباحاً في غير المواضع

المذكورة ، كمن يلبس ثياب البذلة في عمله أو

شأنه الخاصة

٧ - أما التبذل بمعنى عدم التصان ، فهو عدم

شرعاً لإخلاله بالمرورة ، ولأنه يؤدي إلى عدم

قبول الشهادة ، وهو حرام إن كان عدم التصان

عن التعاصي وبفصله في (الشهادة)

تَبَر

التعريف :

١ - التبر لغة : الذهب كله .

وقال ابن الأعرابي : التبر : الفئات من

الذهب والفضة قل أن يصاغوا في صيغ ،

فهي ذهب وفضة .

وقال الجوهري : التبر : ما كان من الذهب

غير مضروب . فإذا ضرب دناير فهو عين ، ولا

يقال تبر إلا اندهب ، وبعضهم يقول بالفضة

أيضاً .^(١)

وتبيل : يصفى التبر على غير الذهب

والفضة . كالحناء والخشب والرماض .

والمصطلح : اسم للذهب ، والفضة قبل

صهرها ، أو للأول فقط .^(٢) والمراد الأعم .

تَبَذِيرٌ

انظر : إسراف

(١) جامع لأحكام الفرائض للفرطى ١/٢٤٥ ، ١٩٧ ، وكشاف

الفتح عن سن الأنعام ١/٢٧٩ ، النور الحديث

(٢) سورة الأعراف ٣١٠

(٣) المهذب في فقه الإمام الشافعي ١/٧١ ، وبهذه المصاح

١/٢ ، وطبوي ومبدية ١/١٧٩ ، وكشاف لفتح عن سن

الأنعام ١/٢٦٣ - ٢٦٤ ، ١/٩٦٦ المصاح أحدث

الأحكام المتعلقة بـ

الشراب في الشعر

٢- أجمع العلماء على أنه يجب الذبح بالذهب،
والفضة بالفضة لا يجوز إلا مثلاً مثل بداريد،
قاروا: مالك عن نافع عن أبي هريرة: الحزري
أن رسول الله صلى الله عليه وآله ذبح بالذهب
الذهب إلا مثلاً حش، ولا تشفوا بعضها على
بعض، وداريد، والفضة بالفضة إلا مثلاً
حش، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا يبيعوا
منها شيئاً عالياً بائناً^(١٥) وغير الذبح بالذهب
وزنايرون، ومثلاً سئل بداريد، والفضة
بالفضة وزنايرون، مثلاً سئل، فمن راد أو
استأذ فيه راء^(١٦)

كما أجمعوا على أن مسكوكه، وتدره،
ومصروعه سواء في منح يمين بضم بعض
مصاصلا، فأرواه عبادة عن النبي ﷺ أنه قال:
«الذهب بالذهب، نرها ونعيمها، والفضة بالفضة،
نرها ونعيمها، والبر بالبر مدي مدي، والخبز
بالخبز مدي مدي، والتمر بالتمر مدي

(١) حديث: لا يمدوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل .
 أخرجه البخاري صحيح (٣٨٠١) ط السبعة . وسلم
 (١٠٨٠) ط الصغير .

۱۶: حدیث: «الشفاعة بالعدل ورتابته ورجاءه، ورجاءه»
واعصمه. «رواه محمد» ۱۶۲ ط الحلی.

سمیعی، حسن: زاد نجف ارداد احمد ابراهیم، (۱۳۷۰)

ولا بأس ببيع الذهب بالفضة. والفضة
بالمكروها، بما جدد، وما سببه فلا، ولا بأس ببيع
البر بالتمعر، والتمعر بغيره، بما جدد، وأما
سببه فلا

والعموم الأولاد والبنات لهذا
المصروع^(١)

التركة في شهر الطه والفضة

٣٣- الذهب والفضة إن كان على مهر نفقدا أو
تراجعا فبغير الرقابة، إذا لم ينفذ وأحال عليه
المحلل^{١٧٦} (١٥٥٠-١٥٥١) (الذهب والفضة)

حصل التبر رأسه في الشركات .

٤- يجوز أن يكون القدر رأس مال في شركة
المفاوضة إن تعامل الشركة به أي باستعماله لها
وفي كل التعامل حينئذ منزلة المصروف، فيكون

(٦) حديث: الذئب بالدمع نمرها ونعيبه. أخرجه
أبي داود (٣١٠٤)، ٦٤٦ - ٦٤٨، عزت عبد دهان، وأحمد، ٩،
صحيح مسلم (٣١٠٤)، ٦٤٦، ٦٤٨.

١٣٨، الاختيار ٣٩، ٢ ط ٣٩، دار المعرفة، وبداية الجهد ١٣٨، ١٣٩، وشرح روض الغلاب ١٣٩، ٢ ط ٣٩، روض، وشمس لاس فداة ١٣٩، ٢ ط ٣٩.

(٣) د. ح. الباري ١٤٠٣هـ، وانظر نفس المصنفين والتعليق عليه، وأحكام القرآن للشيخ محمد بن عبد الله بن عيسى الأبيدي ١٤٠٣هـ، ص ٢٥، ج ١، ص ٢٥.

موطن البحث :

٦ - فصل الفقهاء أحكام النبر في (ربا ،
وصرف ، وشركة ، وزكاة ، بيع ، ومضاربة ،
وركاز) ، كنز .

نبرؤ

النظر : برادة



نعنا ، ويصلح أن يكون رأس مال ، وهذا عند
بعض فقهاء الحنفية .^(١)

وفي الجامع الصغير : لا تكون المقايضة
بمثاقيل ذهب أو فضة ، ومراثة النبر ، فعلى هذه
الرأية النبر سلعة تتعين بالتعيين ، فلا تصلح
رأس مال في المضاربات والشركات ، ونحوه عند
الشافعية .^(٢)

وقال المالكية : لا يجوز الشركة بنبر ومسكوك
ولو تساويا فقروا إن كثر فضل السكة ، فإن ساوئها
جودة النبر فقولان كما في الشمل .^(٣)

النبر المستخرج من الأرض :

٥ - النبر المستخرج من الأرض جعل فيه بعض
العلماء الخمس لقول النبي ﷺ في الركاز
الخمسة^(٤) ، ذهب آخرون إلى أن فيه ربع
العمير^(٥) (و : ركاز) .

(١) المغنية ٣/٣ - نشر المكتبة الإسلامية .

(٢) تكملة فتح القدير ٧/٣٧٩ ط دار صادر ، وحنيفة ابن

عابدين ١/٣١٠ - وشرح المنهاج ٥٢/٣

(٣) شرح الزدقاني ١٢/٦ ط دار الفكر

(٤) حديث ، في طرق ركاز الخمس ... ، أخرجه البخاري ، الفتح

٣/٣٦١ ط السلفية ، وسلم ٣/١٣٣٦ ط الحلبي

(٥) حاشية ابن عابدين ١/٤٤١ - ٢٦ ، وجواهر الإقبال

١/١٣٧ ، وشرح الزدقاني ٧/١٦٩ - ١٧١ ط دار الفكر .

وشرح المنهاج مع حاشية للنبوي ٢/٢٥ ، ٢٦ ، ونيل

الأوطار ١/١٤٧ ، ١٤٨ ، والمقي لابن خلدون ٣/٦٨ - ٢٣

ولا منصرفات بالنزبة لينظر اليهن ، فإن ذلك
من أفتح الأشياء وأبعدها عن الحق . وأصل
التبرج : التكتيف والظهور للعيون ^(١)

وقال في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَا تَبْرَجْنَ﴾
الجماعية الأولى ﴿^(٢) حقيقة التبرج : إظهار
ملبسة أحسن .

تبرج

التعريف :

١ - التبرج لغة : مصلو تبرج ، يقال تبرجت
المراة إذا ارتدت عفاستها للرجال .

وفي الحديث : كان يكره عشر خلخال ، منها :
التبرج بالنزبة لغير محلها ^(٣) والتبرج : إظهار
النزبة للرجال الأجانب وهو المنعوم . فما للزوج
فلا ، وهو معنى قوله لغير محلها ^(٤)

فيل ما بين نوح وإسراهم عليها السلام :
كانت امرأة تلبس المبرج من ثيابها عري عريطة
لجانيين ، وتلبس الثياب الزرقاء ولا توري
بدنها ^(٥)

الألفاظ ذات الصلة :

التزين :

وهو في معناه الشرعي لا يخرج عن هذا

٢ - التزين : الحدا التريفة . وهو يستعمل
استحلابا لحسن النظر من الحي وغيره ، وصه
هو تعالى ﴿حتى إذا شدت الأرض زخرفها

فإن الفريضي في تفسير قوله تعالى : ﴿عبراً
تسبحات بزينو﴾ ^(٦) أي غير مطهرات

(١) الخالص لأحكام القرآن للفريضي ٣٠٩/١٢ ، والنظر ابن
مازين ٢٢٥/٤ . وتكملة فتح القدير ٤٦٠/٤ ، ٤٦٥ -
٤٧٠ ، وعلوي ٣٠٨/٢ - ٢١٠ ، وكشف نقح من من
الإقناع ٢٦٥/١ ، ١٥٠/٥ - ١٧ ، نشر مكتبة طهر الحديثة .
والآداب الشرعية وفتح المربع ٣/ ٣٩٠ ، والنظر ابن
قدامة ٥٥٤/٦ - ٥٥٩ - ٥٦٠ ط الرياض

(٢) سورة الأعراف : ٣٣

(٣) الخالص لأحكام القرآن للفريضي ١٦٨/١٤ - ١٦٩/١٤

(٤) حديث : كان يكره عشر خلخال منها التبرج ، أخرجه
أبو داود ٤٦٧/٤ - ط حوث هيئة دعاس وأعله ابن
أسدي بجهالة أحد رواه (يختصر العنن للمسندي
١١١/٦ نشر دار المعرفة)

(٥) لسان العرب والمصباح للبر عفا ، تبرج

(٦) سورة النور ٩٠

ما كان منه بإظهار الزينة والمحاسن لغير من لا يحل له نظرك ذلك، أو ما كان بالتحجب والأخفاء، واتشبه في الشيء، وليس الرقيق من اللباب الذي يصف بشرتها، ويبين مفاصل جسمها، إلى غير ذلك - مما يبدو منها مشراً للمفساد ومحرماً للمشاهدة - حرام - جماعاً لغير الزوج. نقول الله تبارك وتعالى ﴿وَقُرْآنٌ فِي سُبُوتٍ وَلَا تَرْحَنَ تَرْجُحَ أَخَاهُ الْأُولَى﴾^(١) وقوله ﴿وَلَا يَصْرِيحُ بِأَرْحَنَهُنَّ تَعْلَمُ مَا يُخْبِرُ مِنْ رَيْبَتِهِ﴾^(٢) وذلك أن النساء في الغالب في كمن يخرجن في أجود ريبتهن وبمشين مثله من الدلال والتحرر، فيكون ذلك فئة من ينظر إليهن^(٣) حتى القواعد من النساء، ومن النحائز ويحرم من لا رغبة للرجل فيهن. زل فيهن فونه تعالى ﴿وَالْمَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَرَجِّلَاتٍ رَبِّهِنَّ﴾^(٤) فأباح

وأُزيلت^(٥) أي حست وبعثت بالندى. فلما أخرج: فهو إظهار تلك الزينة لمن لا يحل له النظر إليها.

ما يعتبر إظهاره تبرجاً:

٣- التبرج: إظهار الزينة والمحاسن، سواء أكانت بها بعبر عورة من البدن: كعق المرأة وجذرها وشعرها، وما على ذلك من الزينة. أو كان فيها لا بعبر عورة: كالكحل والكف، إلا ما ورد الإذن به شرعاً كالكحل، وإحسانه، والسوار، على ما روي عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^(٦) قال: ما ظهر منها: الكحل، والحاتم والسوار^(٧)، ولأنها تحتاج إلى كشف ذلك في المعاملات فكان فيه ضرورة، على أن في عند السجدة والكف من ضرورة لاحتاجا بنظر في مصطلح (عورة).

الحكم التكليفي للتبرج:

تبرج المرأة:

١- تبرج المرأة على أشكاله المختلفة، سواء

(١) سورة الأعراف: ٣٢

(٢) سورة النور: ٣١

(٣) رد المحتار من الدرر المعبود ٢/٥٣٦، ونكحة فتح القدير ١/٤٦٠-٤٦٦، ومطبوس ٢/١٥٣-٢١٠، ٢٢٣.

والشرح الكبير ١/١٤٦، ٢/٢١٥، وكشاف

لنقطة ١٥-١٧ ط العصر الحديثة، والمخني لاير قدامة

١/٥٧ ط الرياض الحديثة، والآداب المشهورة والفتح

فرقة ١٣/٢٩٠، ط الرياض الحديثة

(٤) سورة النور: ٣١

(٥) حودة بونس: ٢٤

(٦) سورة النور: ٣١

(٧) تفسير القرطبي ١/٢٢٤، وفتح القدير لسوكتي ٢/٤٤

ربعة، وقد يكون مخالفاتها. فالتزوين
المخالف للشرعية، كالأخذ من أطراف الحجاب
تشبهها بالنساء، وكوضع المساحيق على الوجه
تشبهها بالنساء، وكشزين بلبس الحرير والذهب
والنختم به وما إلى ذلك، وهناك صور من
الزين احتلف في حكمها. ننظر في (اختصاص)
وفي (الحية وتزوين).

وأما التزوين الذي أباحه الشرعة، ومنه
تزوين حصت عليه: كشزين الزوج لزوجته
كشزينها له، وتسريح الشعر أو جلعه، لكن بكرة
الفرع. وبسر تغيير الشيب إلى احمره
والصفرة.

وعجز التزوين بالاستختم بالنفقة، لأن
الشيء يخرج أحد جانبا من الفضة، إلا أن الفقهاء
اختلفوا في مقدار الخاتم^(١) وينظر في مصطلح
(تختم).

نبرج الذميمة :

٧- الذميمة الحرة عودها كعود المسلمة الحرة،
حيث لم يفرق الفقهاء في إطلاقهم للحرة بين
المسلمة وغيرها، كما أنهم لم يفرقوا بين عورة
الرجل المسلم والكافر، وهذا يقتضي تحريم

لهي وضع الحجاب، وكشف الرأس وجوه،
وبها من مع ذلك عن التبرج.

نبرج الرجل :

نبرج الرجل إما بإظهار عورته أو تزويجه،
والتزوين إما أن يكون موافقا للشرعية، أو مخالفها
لها.

أ- التبرج بإظهار العورة :

٥- يحرم على الرجل كشف عورته أمام الرجال
والنساء غير زوجته، أو حاجته انداوي
واختلافه على خلاف بين الفقهاء في تحديد
العورة. ينظر إليه في مصطلح (عورة).

ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر
الرجل إليه من الرجل إذا أصت الشهوة،
لاستواء الرجل والمرأة في النظر إلى ما ليس
بعورة، وذهب بعض الفقهاء إلى التحريم
كما بكرة نظر الرجل إلى فوجه عبث من غير
حاجة^(٢).

ب- التبرج بإظهار الزينة :

٦- إظهار الزينة من الرجل قد يكون موافقا

(١) بن حاسب ١٥٥/٢، ٢٥٥، والمستشر على الموطأ
٢٥٢/٧، وبعبري على الخطيب ١/٢٢٧، ٢٣٠،
والثبي ١/٢٨٨، ٥٩١، وشرح مسلم للنزوي ٣/١٢٩،
وتبيل الأوطار ١/١١٩، والألمب الشرعية لابن طلق
٣٢٥/٣، وما بعدها ٥٠١/٣ وما بعدها.

(٢) تكملة فتح القدير ٢٦٣-٢٦٥، وابن عدين ١/٣٧٥،
٣٧٩، والشرح الصغير ١/٣٨٥، والقسوي ١/٢١١،
٢١٢، وسفي الخصاع ١/١٥٨، وفيلسوي ١/٢١١،
وروضة المطالبين ١/٢٨٣، وأبي ١/٥٥٨، وكشاف
للقناع ١/٣٠١، والآداب الشرعية ٣/٣٣٧

الغنيف، أو ليس فيه تغدير، بل هو مقصور إلى
رأني من رة ومع به دفتر منتصبات لأحوال التي
تطلب فيها التعزير.^(١) وانظر مصطلح (تعزير)

البطر إلى عورة الذمي رجلاً كان أو شئ. وعلى
ذلك يجب على القدمة ستر عورتها والامتناع عن
التبرج المثير للفتنة، درءاً للمفساد ومحافظة على
الأداب العامة.^(٢)

من يطلب منه منع التبرج؟

٨- على الأب أن يمنع منه الصغيرة عن
التبرج إذا كانت تنتمي، حيث لا يساعدها
البطر إليها وإحالة هذه لحرف الفتنة. وكذلك
عليه ذلك بالنسبة لبنته التي لم تتزوج من كنت
في ولايته، إذ ينبغي له أن يأمرها بجميع
الأمور وات، وينهاها عن جميع الفيات، ومثل
الأب في ذلك وليها عند عدمه.

وعلى الزوج مع زوجته عنه، لأنه معصية،
وله تأديبها وقد بينها ضرباً عذباً مبرح في كل
معصية لا حد فيها، إذا لم تستجب لنصح
ووعظه، متى كان مستليماً مع العج الترمي،
وعلى ولي الأدم أن ينهى عن التبرج المحرم، وله
أن يحاقب عليه، وعقوبته التعزير، ولم اده
التأديب، ويكون بالضرب أو بالحبس أو بالكلام

تبرؤ

انظر: قضاء الحاجة



(١) نكته لنسخ القيسر ٨/ ٢١٢، وابن عديم ١/ ٢٢٥.

٢/ ٥٢٧، ٦٦٥، ١٧٧/٣، ١٨٢، ١٨٨، ١٨٩.

٣/ ٢٧١، وقليوبي ١٠٥/٤، ٢٠٦، ٢١٤، وكتشاف

تجسس عن من الإقناع ٢٠٩/٥، ٢١٠، ٢١١/٦، ١٢١.

١٢٥ ط العصر الحديث، والآداب الشرعية والمجهرية

١/ ٥٠٦، ٣/ ٥٥٧، ٥٥٨ ط السيد نص الحديث، والجائع

لأحكام القرن للقرطبي ٨/ ١٦٨، ١٧١.

١/ ٩١ ابن عديم ١/ ٣٧٥، ٣٧٩، ونبيذ الحقائق ١/ ٩٥.

٩٧، والشرح الصمد ١/ ٢٨٥، والفوائد الفقهية ص

٥٣، والسنن ١/ ٢١١، ١١٧، وصمد المحتاج

١/ ١٨٥، وأروضة ١/ ٢٢٨، والمبسوط ١/ ٥٧٧، ٥٨٢،

وكتابات الفقهاء ١/ ٣٠٩، ٣١٥، وأحكام أهل الذمة

٢/ ٢٣٥ وما بعدها ١/ ٢٦٥، ٢٦٦.

الأنفاظ ذات الصلة .

التطوع :

٢ . التطوع : اسم لما شرع زيادة على الفرض .
والواجب^(١) وهو فرد من أفراد الشرع ، فالشرع
قد يكون واحداً ، وقد لا يكون واحداً ، ويكون
التطوع أيضاً في العبادات ، وهي الواجبات كلها
الناشئة عن الفروض والواجبات

تبرع

التعريف :

١ - التبرع لغة : ما سجد من مخرج الرجل وخرج
- نظم أيضاً بزيادة ، أي : على اسماءه في اللغة
وعبره ، فهو مخرج - مفضل - أما مخرجاً أي
مضرحاً ، وخرج بالأمس : فعله غير ضابط
عبد .^(٢)

الحكم التكليفي للتبرع :

٣ - حث الإسلام على فعل الخير ونفعهم
المعروف في الكتب ، السنة والإجماع ، والتبرع
بأنواعه المختلفة من الخير - فتكون مشروعة بهذه
الأدلة .

وأتى في الاصطلاح : فلم يصح التفتت ،
تعريفه للتبرع ، وإنما عرفوا الواجب الخيري
والوقف والخبة ونحوها ، وكل تعريف لشيء من
هذه الأرواح غلط ما عتبه فقط . ومع هذا قد
مع من أن تبرع عند التفتت كما يوضحه من
تعريفهم هذه الأنواع . لا تبرع غير كون
الشرع : بذل المكنت مالا أو مبدعة لخدمة في
الحال أو المال لا غرض ينتج أثر والمعرف
غالب .

أما الكتب فتقول تعني : ﴿ وتعدوا على
الخير والشرى ولا تعدوا على الإثم
وتعدوا ﴾^(٣) فقد أمر الله بالتعاون على الخير ،
وهو فعل معروف يقدم للغير سواء كان بتقديم
المال أم النفقة .

وقوله سبحانه ﴿ كتبت عليكم إذا حضر
أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين
والأقربين ﴾^(٤) بشرطه حظاً على الميت^(٥) .
وأما السنة ، فإن الأحاديث الدالة على أعمال

(١) التبرع : ما سجد من مخرج الرجل وخرج

(٢) حاشية المصنف : ١

(٣) سورة البقرة : ١٧٧

(٤) الشرح للمعنى والفتح : ١٠٠

لكم زيادة في أعمالكم» (١).

وأما الإجماع فقد اتفقت الأمة على مشروعية التبرع، ولم ينكر ذلك أحد (٢).

٤ - والتبرع على أسواع متعددة منها: تبرع بالعين، ومنها تبرع بالملفظة، وتكون التبرعات، حالة أو مؤجلة، أو مضافة إلى ما بعد الموت. والتبرع بأنواعه يدور عليه الحكم التكليفي بأنفسه.

٥ - وقد اختلف الفقهاء على أن التبرع ليس له حكم تكليفي واحد، وإسما تعريبه الأحكام الخمسة: فقد يكون واجبا، وقد يكون مندوبا، وقد يكون حراما، وقد يكون مكروها متبعا، لحالة التبرع والتبرع له واستبرع به.

فإن كان التبرع وصية، فتكون واجبة لتداول قرينة فائته كزكاة أو حج، وتكون مندوبة إذا كان وراثته أغنياء، وهي في حدود الثلث، وتكون حراما إذا أوصى للمعبوسة أو بمحرم، وتكون مكروهة إذا أوصى لمفسر أجنبي وله فقير قريب، وتكون مباحة إذا أوصى بأقل من الثلث لغير أجنبي وورثته أغنياء.

الخبر كثيرا، منها: ما روي عن ابن عمر قال: أصاب عمر أرضا بخير، فأثنى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله إنني أحببت أرضا بخير، لم أصب مالا فظ هو أنس عندي منه. فلما تأمرني به؟ قال: «إن شئت خست أصلها وتصدقت بها». قال: تصدقت بها عمر: أنه لا يباع أصلها، ولا يئاع، ولا يورث، ولا يوهب. قال: انصدقت عمر في الفقراء. وفي القريب، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل. والضيف. لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا، غير متمول فيه (٣).

قال: حدثت هذا الحديث عمدا. فلما بلغت هذا المكان غير متمول فيه. قال محمد: غير متأنل مالا.

قال ابن عيون: وأثنى من فراء هذا الكتاب أن فيه: غير متأنل مالا.

ومنها قوله ﷺ: «تهادوا تحابوا» (٤) وقوله ﷺ: «إن الله يبارك ويتعالى تصدق عليكم بثلث أسوالكم عدد وفاتكم زيادة في حياتكم، ليحملها

(١) حديث: «إن الله يصدق مديكم ثلث أسوالكم». أخرجه الطبراني في معجم طراز (١/ ٢١١) ط القدسي وقال عن طريقه ابن حجر: بلغ المراء (ص ٢٢١) ط عيدا لعمد حفي: كلها صيغة. لكن قد بقوي بعضها

بعض
(٢) معي المحتاج ١/ ٢٧٦

(٣) حديث: «وقد شئت حبب أصلها وتصدقت بها». أخرجه البخاري (الفتح ٥/ ٣٥٩، ٣٥٥) ط السفة ومسلم (٣/ ١٢٥٥) ط الخليلي واللفظ مسلم.

(٤) حديث: «تهادوا تحابوا» أخرجه البخاري في الآداب المراء (ص ٥٩٤) ط السفة) وصورة السخاوي في المقاصد (ص ١٦٦) ط الخليلي

شروط التبرع

٧- لكن يوجب من الشروط شروطاً إذا تحققت كان التبرع صحيحاً وإذا لم تتحقق لم يكن صحيحاً، وهذه الشروط كثيرة ومتنوعة، فبعضها يتعلق بالشرع، وبعضها يتعلق بالشرع له، وبعضها يتعلق بالشرع به، وبعضها يتعلق بالصفة، وتصيل شروط كل نوع من التبرعات في مصطلحه^(١)

أنواع التبرع

٨- التبرع إذا تم بشروطه الشرعية يترتب عليه أثر شرعي، وهو انتقال التبرع به إلى التبرع له، ويختلف ذلك باختلاف التبرع به ففي الوصبة مثلاً ينتقل الملك من الموصي بعد وفاته إلى الموصى به قبله، سواء أكان الموصى به أجنبياً أم مائماً، وفي الهبة ينتقل ملك الموهوب من الواهب إلى الموهوب له إذا قبضه عند جمهور الفقهاء، وينتقل انتفاؤه على القبض عند الحنفية. وفي العارية ينتقل حق الانتفاع إلى المستعير انتقالاتاً مؤقتة، وأما الوقف

والحكم كذلك في باقي التبرعات كما سوف نراها^(٢)

أركان التبرع :

٦- التبرع أساسه العقد، ولأنه من توابع أركان العقد، وقد اختلف الفقهاء في عدد هذه الأركان.

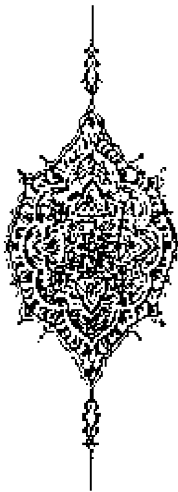
فأجمعون ويريدون أن تكون أربعة أركان : متبرع، ومبرع له، ومبرع به، وصيغة فالتبرع هو المبرع أو الواهب أو الواقف أو المبرر والمتبرع له قد يكون الموصى له أو الموهوب له أو الموقوف عليه أو المستعير. والمتبرع به قد يكون موصى به أو موهوب أو موقوف أو معازر إلى غير ذلك. والصفة هي التي نسيء التبرع وتبين لزادة التبرع.

أما المصلحة فالتبرع عند كل ركن واحد، وهو الصيغة، واختلف عندهم فيما يتحقق به هذه الصيغة، وهذا يختلف بها أنواع التبرع.^(٣)

(١) رتب المحتاج ٢/ ٢٦٦ - ٢٦٧، ٣٧٦ - ٣٧٩، ٣٨١ - ٣٩٧، ٢٩٧/٢ - ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢،

يتبين أن الانتهاء يقع في بعض أنواع التبرع،
ويصيق في بعضها الآخر، ومن ناحية أخرى فقد
يكون إنهاء بعض التبرعات غير ممكن كالوقوف
عند جمهور الفقهاء، وقد يكون أمراً حتمياً
كالإعارة^(١)

وتنص في ما يتعلق بكل نوع من التبرعات
ينظر في مصطلحه



فقد اختلفوا في انقضاء الملك وعدمه، فعند
الحنابلة والشافعية والمشهور من مذهب أحمد^(٢)
أن الوقف يخرج عن ملك التواقف ويبقى على
ملك الله تعالى، وعند المالكية وهو رواية عن
أحمد أنه يبقى على ملك صاحبه^(٣) واستدلوا
بما روي عن عمر رضي الله عنه لما وقف أسبها له
بحسن قال له النبي عليه الصلاة والسلام:
«حسن أصابك»^(٤) فاستدلوا بذلك النص
بأن الوقف يبقى على ملك واقفه، وبالحمل على
التبرع ينتج أثر التبرع، وهو انتقال الملك في
الحق أو القصة من التبرع إلى المتبرع له إذا تم
تعقد شروطه. وفي المسألة تفصيلات
واختلاف يرجع إليها في (عارة) هـ. وقف
وصة الخ.

ما ينتهي به التبرع :

٩ - انتهاء التبرع قد يكون بطلانه، وقد يكون
بغير فعل من أحد، وقد يكون بفعل المتبرع أو
مخبره. والأصل في التبرع عدم انتهائه إلا بغيره من
أمر والمخبر، باستثناء الإعارة لأنها مؤقتة
وإن استغرق أقوال الفقهاء في انتهاء التبرع

(١) بدائع الصانع ٣٩٤/٧ ط بولات، والمبسوط ٤١/٦،
وقح القدير ١٨/٦ ط الحلبي، وحاشية الشرحي
٣٩٤/٧، ٣٩٤/٨، ٣٩٤/٩، ٣٩٤/١٠، ٣٩٤/١١، ٣٩٤/١٢،
وموسى المحتاج ١/٢، ١/٣، ١/٤، ١/٥، ١/٦، ١/٧،
والنهي ٣٧٧/٦، ٣٧٧/٧، ٣٧٧/٨، ٣٧٧/٩، ٣٧٧/١٠،
البيان ١/٦

(٢) بدائع الصانع ٣٨٥/٧، ومبسوط ط بولات، ٣٨٩/٨،
٣٩١/٩ ط الإمام

(٣) موسى المحتاج ٣٨٤/٦، والنفى لابن قدامة ١٩٠/٦،
والشرح الكبير ٧٦/٩ ط الحلبي

(٤) حديث: أحسن أصابها، مثل قوله (ف) ٣

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التوسل :

٢ - التوسل لغة : التقرب . يقال : توسل العبد إلى ربه بوسيلة إذا تقرب إليه بعمل .^(١)
وفي التنزيل : ﴿وَاتَّقُوا إِلَهَ الْوَسِيلَةِ﴾^(٢) .

ب - الشفاعة :

٣ - الشفاعة : لغة من مادة شفع ، ويقال : استشفعت به : طلبت منه الشفاعة . وقال الراغب الأصفهاني : الشفاعة الانضمام إلى آخر ماصرا له وسائلا عنه ، وشفع وشفع : طلب الشفاعة ، وشفاعة : كلام الشفيع للمتك في حاجة يطلبها لغيره ، وانتفع : الطالب لغيره ، وشفع إليه في معنى : طلب إليه قضاء حاجة المستفوع له .^(٣)

وفي الاصطلاح : الضراعة والسؤال في تجاوز عن ذنوب المستفوع له أو قضاء حاجته .

ج - الاستغاثة :

٤ - الاستغاثة لغة : طلب الغوث ، وفي التنزيل : ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾^(٤) وأغاثه

تبرك

التعريف :

١ - التبرك لغة : طلب التبركة ، والتبركة هي : النماء والزيادة ، والتبريك : ادعاء للإنسان بالبركة . وبارك الله الشيء ، وبارك فيه عليه :

وضع فيه البركة ، وفي التنزيل : ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبْرُوكٌ﴾^(١) وتبركت به تمت به . قال الراغب الأصفهاني : البركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء . قال تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْمَخْرِقِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢) ﴿وَهَذَا ذِكْرُ مَبْرُوكٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٣) تنبيه على مافيض به من الخيرات الإلهية .^(٤)

وعلى هذا فالعنى الاصطلاحي للتبرك هو : طلب ثبوت الخير الإلهي في الشيء .

(١) سورة الأنعام / ٩٢

(٢) سورة الأعراف / ٩٦

(٣) سورة الأنبياء / ٥٠

(٤) لسان العرب ، والمصباح تفسير مادة (برك) والمفردات في غريب القرآن لغزلب الأصفهاني .

(١) لسان العرب ، والمصباح المنير ، ويحذر تصحيح مادة

(وعل)

(٢) سورة المائدة / ٣٥

(٣) لسان العرب ، وغريب القرآن للأصفهاني مادة (شفع) .

(٤) سورة الأعراف / ٩٦

إغاثته: إذا أعانته ونصره، فهو مغيث، وهذا الباب إلا أن من السنة عدم الإكس، وأعانهم الله برحمته كشف شدتهم^(١)، والشرب، والخمر، والغسل، والصوم، والتلاوة، والتبسم، والركوب والنزول^(٢)، وما إلى ذلك،

أحكم التكليفي:

ترك مشروع في الطهارة على التفصيل
التالي:

(١) الترك بالبسطة والحمدلة:

٦- اتفق العلماء على مشروعية الترك بأنار التي زعم، وأورد عنها لسيرة وأشبهت والحديث أخبار كثيرة تمثل ترك النجاسة لكرام رضي الله عنهم بأنواع متعددة من آثاره بجملة في يأتي:

٥- ذهب بعض أهل العلم إلى بقاء اعتداء كل أمر ذي مال ينم به شرعا، حدث لا يكون محرما لذاته، ولا مكرها لذاته، ولا من مناسف الأمور ومخفرائها، بالبسطة والحمدلة، كل في موضعه على ما للترك.

أ- في وضوئه

٧- كان لبي بجملة ذاتوا كاد يقتلون على وضوءه^(٣)، فزعمهم على الترك بأن

وجرى اعتداء في الفصح ككلامهم وحظيهم ومؤانهم وكل أعادهم المهمة، بالبسطة عملا ما روي عن النبي بجملة، وكل أمر ذي مال لا يبدأ فيه بسم الله فصرته أو أقطع أو أحدم^(٤)، وروي رواية أخرى، وكل أمر ذي مال لا يبدأ فيه بأحد لله فهو وأب، وأقطع أو أحدم^(٥) ومن

(١) حاشية ابن عديم ١: ١١١، وصورة الأناضول ١: ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، وحاشية نصاب ٣: ١١١، وحاشية البحري ١: ٢٠١، ٢٠٢، وسبل السلام ١: ١٠١، وكشف المستور ١: ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩،

۳۳ بمسند الشریف، وکان من لم یصل من
وصوته بأحد من علی بد صحنه^(۱)

ب - فی رفته و نجات
۸ - قال: یجب لا یصل بصدق ولا یشکر بصدق
ولا یقولها، وأخذوها من أهواء، ووقع فی خف
رجل منهم، فذلكوا بها وهوهم وأجسادهم،
وصحوا بها جلودهم، أعضاءهم مریکها^(۲)،
وكان یقع فی أهواء الأطفال، وبعج رفته فی
الآبدی، وکان بمصلی الطعام فیجده فی عم
الشخص، وکان الصحابة یسبون بأطرافهم
لیحکهم النبی ﷺ رجلاً، المریک^(۳)

د - فی شعره ۳۳

۱۰ - كان النبی ﷺ یزوع شعره بین الصحابة
عادم، بحلی بأنة الشریف، وکان الصحابة
وصی الله عنهم یخرجون علی أن یصلوا غیبا
من شعره ﷺ ویحافظون علی مصلی الی
أیدیهم منه لیتبرک به، مع أن رسول الله ﷺ
أن رسول الله ﷺ أنى منی فأنى أحمره فرمها

ثم أنى منزله وصی وأجروهم قال: لا یحلق: أخذ
وأشار الی حذنه الأبی ثم الأبیس، ثم جعل
ح - فی دمه ۳۳

(۱) سیم تبرک فی شرح القصصی ج۱، وشرح الشارح
۳۹۲: ۳، واقع الباری شرح صحیح البخاری ۵: ۴۴۰،
ورود المعانی فی هدی عمر العبد ۱۶: ۲۶۹
(۲) جدید: سیم تقدم فخره فی الفقه السانیة
(۳) سیم مریک فی ۲۹۳: ۳، وخصائص الذکر فی السیرة
۱: ۲۴۳، ورواه المعانی ۲: ۱۲۴، ومعنی الخناز ۲: ۲۹۹،
وجم فی الإكمال ۱: ۲۲۴، وصحیح مسلم مع الروای
۱۲۲: ۱۴
وحمید: وکان الصحابة
رسول الله ﷺ یزنی بالیسان، یزنی علیهم، ویکسبهم،
آخره مسلم (۲: ۲۳۷ - ع الخمری)

هـ- في سورة وطعانه ﷺ :

١١- ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتنافسون في سورة ﷺ ليحوز كل واحد منهم البركة التي حلت في الضمَام أو المشراب من قبل الرسول ﷺ. ^(١) فعن سهل بن سعد رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ أتني بشراب مشرب منه وعن يمينه غلام ، وعن يساره الأشياخ فقال للغلام : «أناؤن لي أن أعطي هؤلاء؟» فقال الغلام : «وهو ابن عباس رضي الله عنهما» . والله يا رسول الله لا أوثر بشيبي منك أحدا ، فقله رسول الله ﷺ في يده. ^(٢)

وعن عميرة بنت مسعود رضي الله عنها : أنها دخلت على النبي ﷺ هي وأخواتها يبائعهن ، وعن خنس ، فوجدته يأكل قديدة ، فمضغ لها قديدة ، ثم تناولني القديدة ، فمضغتها كل واحدة قطعة قطعة ، فلفين الله وما وجد لأفواههن خلوف. ^(٣)

وفي حديث جنس بن عفيصل : سقاني

بعطية لنس . وفي رواية : خادمي الجفرة وسر نكه وحلق ناول الحلاق شفه الأيسر ، فحلقه ، ثم دعا بأطعمة الأنصاري رضي الله عنه فأعطاه إياه ، ثم ناوله النبي الأيسر فقال : «حلق ، فحلقه ، فأعطاه أساطحة» . فقال : «قسمه بين الناس» ^(٤)

وفي رواية : فبدأ بالشق الأيسر فوزعه الشعرة والشعرين بين الناس ، ثم قال بالأيسر فصنع به مثل ذلك. ^(٥)

وروي أن حالد بن الوليد رضي الله عنه : فقد قلنسوة له يوم اليرموك ، فطلبها حتى وجدها ، وقال : اعتمر رسول الله فحلق رأسه فابتدر الناس جوانب شعره فبقيهم إلى ناصبته فجعلتها في هذه القلنسوة ، فتم أشهد تنال وهي معي إلا رزقت النصر. ^(٦)

وعن أنس رضي الله عنه قال : لقد رأيت رسول الله ﷺ والحلاق يحلقه وأصاب به أصحابه ، فما يرفعون أن تقع شعرة إلا في يده رجل. ^(٧)

(١) تبليط علم الحديث ١/٦٨٨ ، وصحيح مسلم بشرح الإمام النووي ١/١٥

(٢) حديث سهل بن سعد أخرجه البخاري والمذبح ١٠/٨٦ ط السلفية ، وسلم ١٦٧/٣ ط الحديث .

(٣) حديث عميرة بنت مسعود أخرجه الطبراني ٢٨١/٣٤١ ط وزارة المعارف المصرية ، وقال الحديث في الجمع

(٤) ٨٨٣/٨ ط السلفي : فيه إسحاق بن إبراهيم الأسيوطي وهو ضعيف .

(٥) حديث ط الحديث .

(٦) زاد المعاد لابي القيم ١/٢٣٩ ، ونسب الرازي ٢/١٣٣

(٧) حديث حالد بن الوليد أخرجه الحاكم ٣/٢٩٩ ط دائرة المعارف العثمانية وقال العمري في تلخيصه : قطع .

(٨) حديث أنس : قلقة رأيت رسول الله ﷺ . . . أخرجه مسلم ١٨١٢/٤١ ط الحديث .

ﷺ كان يلبسها فنحن نغسلها للمرضى
يستشفى بها (١)

وفي رواية: فنحن نغسلها تستشفى بها. (٢)
وروي عن أبي محمد الباجي قال: كانت
عندنا قصعة من فصاع انبي ﷺ فكانت تحمل
فيها الماء للمرضى، يستشفون بها، فيشعرون
بها. (٣)

ح - في ما لبسه ﷺ ومصلاه :

١٤ - كان الصحابة رضي الله عنهم يتبركون فيما
تلمس يده الشريفه ﷺ. (٤)

ومن ذلك بركة يده فيما لبسه وعمره ليلته
رضي الله عنه «حين كاتبه مواليه علي ثلثمائة
ودية (وهو صغار النحل) يغمسها غم كلها،
تعلق ونظمه، وعلى أربعين أوقية من ذهب،
فقام ﷺ وعمرها له بيده، إلا واحدة غمرها
غيره، فأخذت كلها إلا تلك الواحدة، فقلعها
النبى ﷺ وردّها فأخذت» وفي رواية: «فأطعم
التخيل من عامه إلا الواحدة، فقلعها رسول الله

رسول الله ﷺ شربة من موق شرب أوفى
وشربت آخرها، فما برحت أجد شمعها إذا
جعت - وبها إذا عطشت، ويردها إذا
ظمئت. (٥)

و - في أطافره ﷺ :

١٢ - ثبت أنه ﷺ قلم أطافره، وقسمها بين
الناس للتبرك بها، فقد ذكر الإمام أحمد
رحمه الله، من حديث محمد بن زيد أن أبا
حذافه: «أنه شهد النبي ﷺ على المنحور رجلا
من قريش، وهو يغمس أصابعه، فلم يعبه منها
شيء ولا صاحبه، فحلق رسول الله ﷺ رأسه
في ثوبه، فأعطاه قسم منه على رجال، وقلم
أطافره فأعطاه صاحبه».

وفي رواية: «ثم قلم أطافره وقسمها بين
الناس». (٦)

ز - في لباسه ﷺ وأوانيه :

١٣ - ثبت كذلك أن الصحابة رضي الله عنهم
كانوا يحرصون على اقتناء ملابسه وأوانيه للتبرك
بها والاستشفاء.

عن أسامة بن أبي بكر رضي الله عنهما:
«أنها أخرجت جمة طيالة وقالت: إن رسول الله

(١) حديث أسامة بن أبي بكر أخرجه مسلم (٣/ ١٦٤) - ط
الحلي

(٢) سبب التبرك في شرح شفاء القاصي ج١ ص ١٣ / ١٣٤

(٣) صحيح مسلم مع شرح الإمام النووي ١٤ / ١٢٢

(٤) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي ١٤ / ٨٩، والمفتي،
للقاصي ج١ ص ٢٧٨

(٥) حديث الحسن بن عجلان عمار بن جابر في الإصابة إلى
فاسم بن ثابت في الدلائل (١٤ / ٣٥٨) ط مطبعة المصنف

(٦) حديث محمد بن زيد في تلميم الأطلसर أخرجه أحمد
(١٤ / ١٢٢) ط المصنف، ورواه ثلاث، وانظر زاد المعاد

ﷺ فقلت له : إني أنكرت مصري ، وإن الوادي
الذي بيني وبين قومي يبل إذا جاءت الأمطار
فيشق على أخبيره ، فوددت أنك تأتي فتصلي في
بيتي مكانا أتقدمه مصلي ، فقال رسول الله ﷺ :
سأفعل إن شاء الله أفدا عني رسول الله وأبو بكر
رضي الله عنهما بعدما تشد النهار ، واستأذن
رسول الله ﷺ فأذن لي ، فلم يجلس حتى
قال : أين غاب أو أصلي من يشاء ؟ فخرت له
إلى المكان الذي أحب أن يصلي فيه ، فقام
رسول الله ﷺ فمكروا وصغفنا وراءه فصلى
رفعتين ثم سلم ، وسلمنا حين سلمه .^(١)

(٣) التبرك بهذه زمزم .

١٥ - ذهب العلماء إلى سبب شرب ماء زمزم
بطلوبه في الدنيا والآخرة ، لاسيما مباركة ، لغيره
ﷺ . ماء زمزم لما شرب له .^(٢)

(٤) التبرك ببعض الأئمة والأماكن في الشكاح .

١٦ - ذهب جمهور العلماء إلى استحباب مباشرة
عقد الشكاح في مسجد . وفي يوم الجمعة للتبرك
بها ، فقد قال الرسول ﷺ : اغتسروا هذا

ﷺ وغرستها فأطعمت من غلاتها ، وأعطاه مثل
بضعة الدجاجة من ذهب ، بعد أن أذنرها على
نفسه ، فوزد منها ثوابه أربعين أوقية ، وبقي
عنده مثل ما أعطاهم .^(٣)

ووصع يده الشريف ﷺ على رأس
حنظلة بن حديم ، وأمر عليه ، فكان حنظلة
يؤتي ما يرجل قد ورم وجوهه ، وأثابته قد ورم
صرعها ، فوضع على موضع كف النبي ﷺ
فيذهب الورم .^(٤)

وكذلك يؤتى إليه ذنبا بالرحمن وأصدق
النعاهات والمجانين فيمسح غايهم به . الشريف
ﷺ فيزول ما بهم من مرض وجوارحه .^(٥)
وكذلك كانوا يخرجون على ن بهي النبي
ﷺ في مكان من بيوتهم ، ليتحدوه مصلي فيه
به ذنبا ، وتحصل لهم بركة النبي ﷺ .
عنه ابن مالك رضي الله عنه . وهو ممن شهد
ملوا . قال : كنت أصلي لغومي بي ، وكان
محول بيني وبينهم ، وإذا جاءت الأمطار ، يمشون
عليّ اجتاز قبل مسجدهم ، فحبت رسول الله

(١) حديث مشاهير أخرجه الطبراني (٢) ٦٦٨ : ٢٥٥ .

الأخبار - ط البرهان ، وقد اختلف في الجمع (٩) ٢٢٧ .

ط القدسي - رحمه راجع صحيح

(٢) حديث حنظلة بن حديم أخرجه أحمد (٥) ٦٥ : ٦٨ ، ط

المعينة ، وقال أئمتي في الجمع (١٦) ٢١٨ : ٢١٩ ط القدسي

ببشارة ثقات

(٣) سيم الترمذي (٢) ١٢٧ : ١٢٨

(٤) حديث عبد بن مالك أخرجه بخاري (٩) ٢١٢ : ٢١٣

- ط شعيب ، مسلم (١) ٤٤٨ : ٤٤٩ - ط خلي

(٥) حديث رواه مسلم ، قال : أخرجه أحمد (٣) ٣٤٧ : ٣٤٨

ط طيبة ، وصححه البخاري كما قال القاضي أحمد

للصالح (١) ٣٤٧ - ط الترمذي

تبركك ١٩، بسط، تبع، تبعض، تبعه، تبعض ٢-١
 الكدح، واجعلوه في الساجد، باصبروا عليه
 (١٩) (٢٠)

تبسط

تبعيض

انظر : وسعة

تبع

انظر : تابع

تبعض

انظر : تبعيض

تبعه

انظر : اتباع، صبيح

الاعرف
 ١ - التبعض في اللغة : التجزئة، وهو مصدر
 بضع الشيء تبعيضاً، أي جملة أعضائه
 أجزاء متمايزة، وهو من الشيء جزؤه، وهو
 قطعة من شيء، قال أبو بكر: وثبت يومه، أخذوا
 ماله فيقسموه، أي: وقعه أجزاء (١٩)
 ولا يخرج من أصل الكلمة التبعض
 من هذا المعنى.

الألفاظ ذات الصلة :
 التفریق

٢ - التفریق : مصدر فرق الشيء تفریقاً، أي
 فصله أبعاضاً، فيكون معنى التبعض
 والتجزؤ، وهو ضد اجمع وفترت بين الرجلين
 ففرقا، قال ابن الأعرابي: فرقت بين الكلامين
 وفترقا، عطف، وفترت بين العبدین ففترقا
 منفلاً، فيجعل التحف في المنابر، والمنفل في

(١) حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل قال: حدثنا أبو جعفر
 العبداني (٢٩٠ - ٣٩٠ هـ) قال: هذا حديث عريب
 حسن في هذا الحديث، وهو من قول الأعرابي: يفرق
 ولونه، يضعف في الحديث

(١) عباد الصالحين، ولصالح البشر، وفترت العبدین منفلاً
 منفلاً

٢ - ما جاز على البدل لا يدخله تبعض في
البدل والمبدل منه معا :

٩ - وفي ما قاله الراعي في باب العدد : لو احدث
المواحد لا يأنى بعض الأصل ، وبعض البدل
فخصال الكثرة ، وكذلك مع النوص ، أما في
أحدهما نعم ، كما لو وجد من الماء ما لا يكفيه ،
فإنه يستعمله وتسم عن الباقي ^(١١) فهذا يجوز
عند الشافعية والحنابلة ، ولا يجوز عند الحنيفة
والمالكية ، كما سيأتي بيانه .

جاء قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور

١٠ - قال ابن أبي شيبة : هي من شيء من القبايع
المنبذة من قوله ^(١٢) : هذا منكم بأمرنا وأمرنا
منه . استعملناه ^(١٣) ومن امتثل ما إذا قدر
نضلي على بعض لفظة لزمه نظما

يكنى لو وجد بعض الصاع من القصة لزمه
إخراجها على الأصح ، ويخرج عن هذه القاعدة
أخبار منها : أنه لو وجد أحدث القاصد لزمه شح
أوبد ، وتعذر إذائه ولا يجب مسح الرأس به
على المذهب . وكذا إذا وجد في الكفارة المربة
بعض الرق لا يجب قطعا ، لأن الشرع قصد

الأصل ، والسدي حكاه غيره أنه به معنى ،
والتبعض للباعثة ^(١٤) وإنما التبعض بين
الشيئين بعض فبعضهما

الحكم التكفي .

٣ - ليس لتبعض حكم عام جامع ، ولا يمكن
تطرقه على حكم واحد ، يختلف حكمه
باختلاف ما يعتد به من الحوادث ، والمعاملات
والعقوى ، وقدمات ، وغيرها على ما سيأتي

أهم القواعد التي نبني عليها مسائل التبعض
وأحكامها

٤ - نسي أحكام التبعض من ناحية الخوض
وعدمه على نوعين ففئة كثيرة في المذاهب
لعدمه ، حسن أهمها فيما يأتي .

أ - قاعدة : ذكر بعض مالا تنجز ذكر كله .

٥ - فإذا طلق المرأة نصف تطلقه وقعد واحدة ،
أو فطلق نصف المرأة طلقت ^(١٥)

وليساعد فروج الحبري عند الخفية يأتي
ذكر حصيا في مواضعه ، يظهره عند الشفعية
فإنه إذا لم لا يفيق الكميص فحشر بعضه
كاحتياط كله ، وإسقاط بعضه كإسقاط كله ^(١٦)

(١١) المطرق في النوادر للركشي (١) ٢٥٨ ، ٢٥٩

(١٢) حدث ابن أبي شيبة عن معاوية ما يستقيم .

أخرج البخاري في الفتح (١٤) ٢٥٩ ما السابق وأسلم

(١٣) ٩٧٤ ط الحسني

(١٤) عار الصحاح ، محيط المحيط ، ولسان العرب الجليل

(١٥) لأشبه والظاهر لا يحد ١١٩ ، ١٢٠

(١٦) مشور في الفتوى عن طرركشي ١١٩ ، ١٢٠

تكمين لعن قطعاً^(١) وسيأتي تفصيل هذه الأحكام.

أحكام التبعيض

التبعيض في الطهارة:

٨ - اتفق الفقهاء على أن التبعيض يأتي في الطهارة:

فإن قطعت به الشخص من المرفق غسل ما بقي من محل الترضي، وكذلك كل عضو سقط بعضه يتعين الحكم بآية غسل ومسح، طبقاً لقاعدة المسور لا يستقط بالمعمورة^(٢).

ورداً وجد الجنب ماء يكفي غسل بعض أعضائه، فذهب الحنفية والمالكية، وإلى ذلك، وهو أحد قولي الشافعي إلى أنه يبيح ويتركه. لأن هذا الماء لا يظهور، فله يلزمه استعماله كاملاً استعمالاً، ولما فيه من الخسيع بين البدل والمبدل، ولأن ما حذر على البدل لا يدخله تبعيض. وهو قول الحسن، والزهري، وهما ذهب الحديثية، وهو قول آخر للشافعي إلى أنه يلزمه استعماله، ويبيح للباقي. وهو قال

عدة من أبي لثانة ومحمد، نحوه فاد عطاء^(٣) وأما إن وجد الحدث جملته أصغر بعض من يكتفه من ماء فالحكم لا يفتاد، أي من لا يجر الجميع بين البدل والمبدل منه. وبعد الفتوة يجب استعماله على الأصح، وهو أنه استحالة تبعيض، لأنه قد عني بعض الطهارة بذلك، فلم يرد كالحب، وكما لو كان ماء من صحنين يصب فيهما

وأحد من لا يراه من الاستحالة. أما إن الحدث الأصغر لا يتبع بعضه فلا يحصل مفصولة، أو أنه يتبع لكنه يطل إلى جلال ما قولاً، فلا يفي به فتوة، أو أن على من أنصاه حدث غير مشروع، بخلاف غسل بعض أعضاء الجنب^(٤).

وعلى هذا الخلاف الجريح والمريض إذا أمكن غسل بعض جسده دون بعض، فقد قال أصحابه، ما نك: إن كان أكثر يده صحيحاً غسل ولا ينعى عليه. وإن كان العكس تمم ولا غسل عليه، لأن الجمع بين البدل والمبدل واجب كالوجه، وهو وإضاه له، ولم يرد غسل

(١) ابن عابدين ٩٥٠:١، وحاشية الصوفي ١٤١:١.

وروضة الطالبي ٩٥٠:١، ونجاشي ٢٣٧:١، ٢٣٨.

والأشبه والطنطا لسومي ١٥٤:١، ومحمد بن زب

١١، والطنطا في السور للمريضي ٩٢٨:١، ٩٢٩، ٩٣٠.

١٠، المراجع السابق.

(٢) الأتية والطنطا لسومي ١٤١:١، والمطور، أو تتم عد

لنزكري ٩٦٧:١، ٩٦٨.

(٣) ابن عابدين ٩٥٠:١، وحاشية الصوفي ١٤١:١، وروضة

الطلالبي ٩٥٠:١، والأشبه ونظام لسومي ١٤١:١.

والنخعي ١٢٣:١.

كما أنه لا يجوز غسل إحدى الرجلين والمسح على الأخرى، لأن الشارع غير المتوضي، بين غسل الرجلين والمسح على الخفين، لأنه لا يجمع بين البذل والمبذل منه.^(١)

٩ - وأما التبعض في مسح الرأس: فقد انفق الفقهاء على وجوب مسح الرأس واختلفوا في قدر الواجب:

فذهب الحنفية والشافعية، وهو رواية عن أحمد إلى أن التوضي، يجوز مسح بعض الرأس، وبإيه ذهب الحسن والشوري والأوزاعي، وقد نقل عن سلمة بن الأكوع أنه كان يمسح مقدم رأسه، وابن عمر مسح الأذنين.

ذهب المالكية، وهو رواية عن أحمد إلى وجوب مسح جميعه في حق كل أحد، إلا أن الطاهر عن أحمد في حق الرجل: وجوب الاستيعاب، وأن المرأة يجوزها مسح مقدم رأسها.^(٢)

وفي موضع المسح وبين القدم المجرى، تفصيل ذكر في موطئه. ر: مصطلح (وضوء).

ما أمكنه، والتيسر للباقي عند الخنابلة، وبه قال الشافعي.^(٣)

٩ - وإذا توضأ ومسح على خفيه، ثم خلعهما قبل انقضاء المدة، فذهب الحنفية والمالكية، وهو قول للشافعي، ورواية عن أحمد: أنه يجوز غسل قدميه.

ومذهب الخنابلة، وهو قول آخر للشافعي: أنه إذا خلع خفيه قبل انقضاء المدة بطل وضوءه، وبه قال النخعي والزهري ومكحول والأوزاعي وإسحاق. وهذا الاختلاف مبني على الاختلاف في وجوب الموالاة في الوضوء، فمن أجاز التفريق جاز غسل القدمين لأن مائر أعصاه مغسولة، ومن منع التفريق أبطل وضوءه لغوات الموالاة.

وسرع أحد الحنفين كتزعمها في قول أكثر أهل العلم، منهم: مالك والشوري والأوزاعي وابن المبارك والشافعي، وأصحاب الرأي، واختابفة. ويلزمه نزح الأحر. وقال الزهري بغسل القدم التي نزع الخف منها، ويمسح الآخر، لأنها عصوان فأشبهها الرأس والقدم.^(٤)

(١) التور في القواعد للزكريا ٩٥٩/١، دروة الطالين ١٣٣/١

(٢) ابن عابدين ٦٧/١، وفهيو ومعبدة ١٩/١، وشرح الروابي ٥٩/١، والعبي ١٢٦، ١٢٥/١

(٣) ابن عابدين ١٧٩/١، وحاشية المدسوفي ١٦٦/١، والمبي ٢٥٨/١

(٤) ابن عابدين ١٦٣/١، وحاشية المدسوفي ١٨٤، دروة الطالين ١٣٧/١، والمبي ٢٨٨/١، ٢٨٩

التبعض في الصلاة

١١ - ذهب الأئمة الأربعة إلى حواز التبعض في بعض أفعال الصلاة، ومنها مايلي :

إذا قدر المصلي على بعض النعته : فذهب المالكية والشافعية، والحنابلة إلى أنه يدرمه، والأصيل في هذا الباب عند الشافعية قاعدة «المسور لا يقطع طاعة» ورواه أبي عبيد القاسم عن علي الكلي لا يقطع الدعاء المقدر عليه، وعند الحنابلة قاعدة «من قدر على بعض العبادة، فما هو جزء من العبادة» وهو عبارة مشروعة في نفسه - فحب عمله عند معذور فعل الجميع بعينه خلافه^(١).

وأما الغيبة فلا يأنى هذا عندهم، لأن قراءة الفاتحة في الصلاة لا تنعوى، ونحوه أبيه من الفرد من أي موضع كان^(٢).

وإذا وجد المصلي بعض ما يستتر به العبرة، فذهب الأئمة الأربعة إلى أنه يلزمه قطعها وكذلك لو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لماء عند غيبة الخنيفة، وإذا لم يمكنه دفع اليدين في الصلاة، لا ما يروى أنه لا يمكنه أنى بالممكن،

للقدر عند المذكورة^(٣)، ولقول النبي ﷺ : «إذا أفرغكم بأمر فأتوا به ما استطعتم»^(٤).

التبعض في الزكاة

١٢ - من أتلف جزءاً من النصاب فصد استيفاض سقط عنه الزكاة، لم تطفأ عنه الإمام مالك والحنابلة، وتوحد الزكاة منه في نحو الحول إذا كان يدايه أو إنفاقه عند هرب الوجوب، ولو فعل ذلك في أول الحول لم يجب الزكاة لأن ذلك ليس بطة المفترق وبه قال الأوزاعي، وسالم الجندوب، وإسحاق ويحيى

وقال الشافعي وأبو حنيفة : سقط عنه الزكاة، لأنه يقصر قبل تمام الحول، فموجب فيه الزكاة، كما لو أنفق لحاجة^(٥).

التبعض في الصوم

١٣ - لا يصح صيام بعض اليوم، فمن قدر على صوم بعض اليوم لا يلزمه إمساكه، لأنه ليس بصوم شرعي^(٦).

(١) ابن حنبل (١/ ٢٧٧، ٥٠٩)، وحاشية المدوني (١/ ٢٢١، ٩٥٨)، وروضة الطائفة (١/ ٢٢٣، ٢٢٤).

(٢) ٢١٨، ٢٨٩، والمغني (١/ ٤٧١، ٤٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧).
(٣) حديث «إذا أفرغكم» (سبل لوجه ٦٤).

(٤) ابن حنبل (١/ ٢٧٣)، وسموني (١/ ٤٧٣)، وروضة الطائفة (١/ ٩٩، ١٠٠)، والمغني (١/ ٩٧٩، ٩٨٠).

(٥) المواهب السنية على هاشم الأندلسي (١/ ٣٤٩)، ومواهب زين (١/ ٣٤٩).

(٦) المدوني (١/ ٢٧٦)، وروضة الطائفة (١/ ٩٤٦)، والمغني (١/ ٤٨٧، ٤٨٨)، والمواهب السنية على هاشم الأندلسي، والطائفة للبيهي (١/ ٣١٨)، والآفة والظفر للبيهي (١/ ١٤٩، ١٤٣)، والتنوير في المواهب للروكشي (١/ ٢٢٧، ٢٢٨)، وفوائد ابن رجب (١/ ١١).

(٧) ابن حنبل (١/ ٣٠٠)، والمغني (١/ ٤٧٩، ٤٨٠).

فمثل التبعض فاختيار بعضه فاختيار كله،
ورسقاط بعضه فإسقاط كله. ولذا أقر الصلاة
الواجبة بالشرع وكعتك، فوجب حل التفر
عنه

وهذه المسالك في، وهو قول عند أحابته التي
أن يخرج بكعة واحدة، لأن أقر الصلاة بكعة

ويذهب الشافعية في الأصح، وابن ماجهون
من المالكية، ويحمد ويرفر من الحنفية إلى أنه في
هذه الحالة: أي إذا نذر صلاة نصف بكعة، أو
صيام بعض يوم لا يتعدى نذره، فلا يلزمه شيء،
ولا يجب ثوابه. ^(١١)

والعقربى ذلك كما يرجع إلى مصطلح
(نذر، أي نذر).

التبعض في الكفارة

١٧ - اختلف الفقهاء في جواز التبعض في
الكفارة. ذهب مالكية والشافعية، وهو وجه
عند الحنفية. إلى أنه لا يجوز تبعض الكفارة،
ولا يجوز أن يعتق نصف خمسة ويصوم شهرًا
ويصوم شهرًا أو يطعم ثلاثين مسكينًا، أو يكثر
عن بعبه ما طعم خمسة مأكبر، وكسوة خمسة،
أن ما حار فيه التحريم لا يجوز فيه التبعض، إلا

الآخر مجاوزًا إلى جانب الثابت فيه قولان
عندهم.

الجديد: أنه لا يعتد بذلك الحروف
والقديم: بعينه به

وعند المالكية احتسابه. وأما لو حدثت
جميع البدن بعض الحجر نذر بعضه أخرجه،
كما يجوز أن يستقبل في الصلاة بجميع بدنه
بعض لكعة. ^(١٢)

التبعض في النذور

١٩ - من نذر صلاة نصف بكعة أو صيام بعض
يوم: ذهب الحنفية ما عدا محمدًا وأرفق،
ومالكية ما عدا ابن القاسم، وهو وجه عند
الشافعية: إلى أنه يجب تكميله، والتكميل في
النذور يكون بصيام يوم كامل

وليه وجه ضعيف عند الشافعية: أنه يكفيه
إتمام بعض يوم، بناء على أن النذر يبرئ على
أقل ما يصح من جسمه، وأن إتمام بعض أيام
صوم. واختلص في الصلاة أيضًا، فذهب
أصحابه وأبو يوسف، وهو رواية عن الحنفية،
وقول عند الشافعية: إلى أنه لا يجوز، إلا
ركعات.

وتخل الجهرهري في شرح العرائد البهية: أن
النية هو المعنى، والشراف للقاء الله، وهي صلاة

١٠ - الخطب ٢: ٤٦١، وروضة الطالبين ٢: ٥١٢، ٣: ٥١٢،
والفي ١١/٩، والأستاذ الشافعي ١: ١١٢.

١١ - روضة الطالبين ٣: ٨٠، والمغني ٣: ٢٧١.

١٩ - فإن كان العقد قد وقع على مثلي (مكيل أو موزون) ولم يكن في تبعضه ضرر، كمن باع صبرة على أنها مائة فقيز بمائة درهم، وهي أقل أو أكثر. فذهب الحنفية إلى أن للمشتري أن يأخذ الأقل بحصته أو يفسخ، وهو مذهب المالكية والشافعية. وأخذ الوجهين عند الحنابلة، لتسريق الصفقة، ولأنه وحده المبيع ناقص فكان له الفسخ كغير الصبرة، وكنتفصان الصفقة.

والوجه الثاني للحنابلة: أنه لا خيار له، لأن نقصان الفطر ليس بعيب في الساقى من الكيل بخلاف غيره.

ثم التبرير عند النقصان في المثلي عند الحنفية مقيد بما إذا لم يفسد كل المبيع أو بعضه، فإن قبض أي بعد العلم بالنقص لا يخبر، بل يرجع بالنقصان، وأيضاً هو مقيد بعدم كونه مشاهداً للمبيع حيث ينبغي التخيير.

وأما الموزون الذي في تبعضه ضرر، كما لو باع ثوباً على أنها تزن مثلاً فوجدتها أكثر سلمت للمشتري، لأن الوزن فيها بضره التبعض وصف بمنزلة انذاره في الثوب.^(١) وللمتصيل ر. (خيار).

٢٠ - وإن كان العقد قد وقع على مفروق:

أن يكون الحق لمعين ورخصي تبعضه، والحق هنافة تعالى.^(٢)

وذهب الحنفية، وهو المشهور عند الحنابلة إلى جواز التبعض في الكفارة.

قال الحنابلة: إن أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة مطلقاً جاز، لأنه أخرج من المصوص عليه بعداء الواجب، فأجزأه كما لو أخرجه من جنس واحد. وأما عند الحنفية فيحرره ذلك عن الإطعام إن كان الإطعام أرخص من الكسوة، وإن كان على العكس فلا يجوز. هذا في إطعام الإباحة (التمكين من تناول دون التزود) أما إذا ملكه الطعام فيجوز ويقام مقام الكسوة.^(٣)

التبعض في البيع

١٨ - يجوز التبعض في البيع إذا لم يكن فيه ضرر يرجع على أحد المتبايعين في القرض والتسليم، أو لا يوصي إلى الجهالة والمنازعة، ولا خلاف في هذا. واختلف المتفصّل في الأثر التي تترتب على وقوع التبعض، وفيما يلي بيان ذلك.

يختلف حكم التبعض باختلاف كون العقد وقع على مثلي كالمكيل، أو الموزون، أو المفروق، أو قيم.

(١) الخطب ٣/ ٢٧٤، وروضة الطالبين ٨/ ٣١٠، والمتنبر في

القواعد للزركلي ١/ ٢٥٤

(٢) ابن عابدين ٣/ ١١، والمحب ٨/ ٧٥٩، ونواهد ابن رجب

٢٢٩

(١) ابن عابدين ١/ ٣٠، وعلة الأحكام المدلية ٢/ ١٢١.

٢٢٥، ومنع التحليل ٢/ ٢٩٤

صحيح، والمشتري بالخيار بين الفسخ والإمساك
يقطعه من الثمن.

وقال أصحاب الشافعي: ليس له إمساكه
إلا بكل الثمن أو الفسخ، بناء على قولهم: إن
التعيب ليس بمشترط إلا الفسخ، أو إمساكه بكل
الثمن.^(١)

التبعيض في القيميات:

٢١ - أما التبعيض في الأعيان الأخرى فذكر
صاحب روضة الطالبين: أنه لو باع
جزءاً شائناً من سيف أو إزاء ونحوهما صح وصار
مشترياً، ولو عيّن بعضه وباعه لم يصح، لأن
تسليمه لا يحصل إلا بقطعه، وفيه نقص
وتصحيح للمال.

وكذلك لو باع جزءاً معيناً من جدار أو
أسطوانة، فإن كان فوقه شيء لم يصح، لأنه لا
يمكن تسليمه إلا بعد مافوقه، وإن لم يكن فوقه
شيء، فإن كان قطعة واحدة تتركب كلية
بالتبعيض لم يجز، وإن كانت لا تطلق جازاً.^(٢)

وقرأه المذاهب الأخرى نفي بها ذهب
إليه الشافعية

كمر باع ثوباً على أنه مائة ذراع مثلاً فإن أنه
أقل، فعند الحنفية، وفي قول للمالكية، وهو قول
أصحاب الشافعي أيضاً، أخذ المشتري الأقل
بكل الثمن أو ترك، وإن باع أكثر أخذ الأكثر
نفسه، فلا خيار للبائع، لأن الذراع في القيميات
وصف لتعيبه بالتبعيض، بخلاف القدر في
القيميات من مكمل أو موزون، والسويف لا
يفاسطه شيء من الثمن إلا إذا كان مقصوداً
تناول المبيع له، كما يقول في بيع المذروع: كل
ذراع بدرهم.^(٣)

والقول الثاني عند المالكية: إن كان الباقي
سبباً لزمه الباقي بما يتوهم من الثمن، وإن كان
كثيراً كان غيراً في الباقي بين أخذه بما يتوهم أو
بده.

وعند الحنابلة في صورة الزيادة وإثبات:

إحدهما: البيع باطل، والثانية: البيع
صحيح، والزيادة للبائع، ويخبر بين تسليم
المبيع زائداً وبين تسليم المائة، فإن رضي بتسليم
الجميع فلا خيار للمشتري، وإن نهي تسليمه
زائداً، فللمشتري الخيار بين الفسخ، والأخذ
بجميع الثمن المسس وقسط الزائد.

وكذلك في صورة النقصان أيضاً وإثبات عند
الحنابلة. إحدهما: البيع باطل، والثانية: البيع

(١) ابن عابدين ١٠٩/٢، وروضة الطالبين ٣/٣٥٧، والمغني
١٤٦/٢، ١٤٦/٢، ١٤٧/٢، وفتح المجلد ٢/٦٩٤-٥٠٥.

(٢) روضة الطالبين ٤/٣٠١، والمدسوقي ٣/١٤، ٦٤، ١٣٥،
وفتح المجلد ٢/١٩٩.

(٣) ابن عابدين ٣-١٤، والمدسوقي ٣/١٣٥، وفتح المجلد
٥٠٥/٢.

لتبعض في خيار الغيب :

شفعته ، لم يكن للاختلاف إلا أخذ لحسح أو ترك
الجميع ، وليس له أحد البعض ، وهذا قول
مالك والثوري وأصحاب الرأي ، لأن في أحد
البعض إصراراً بالمشتري تبعض الصفقة
عليه ، والصور لا يراد بالضرر .

وكذا لو كان الشيعي وحدا لم ير له أحد
بعض المبيع لذلك . فإن فعل سقطت شفعته ،
لأنه لا تبعض ، فإذا سقط بعضها سقط جميعها
كالقصاص^(١)

والأصل في هذا الباب عند الشافعية قاعدة
« لا يقبل التبعض يكون اختيار بعضه كاختيار
كله » . « إسقاط بعضه كإسقاط كله »^(٢)

وقاعدة « ما جاز فيه لتخير لا يجوز فيه
التبعض » ، قال القاضي حسين في فتاويه :
« والتبعض غير بين إلا إذا بالشفعة ، والترك ، ولو
أراد أحد بعض الشفعة فليس له ذلك »^(٣)

وكذلك إذا وجد الشفعي بعض ثمن الشقص
لا يأخذ قسطه من الثمن (المبيع) ضيق لقاعدة
« إن بعض المأثور عليه لا يجب قطعه »^(٤)

٢٢ - إذا اشترى شيئاً صفقة واحدة فوجد
بأحدهما عيباً ، كأنما ينفصها التفريق ، ففيه
إبطال عند الحنابلة :

إحداهما ليس له إلا ردّها ، أو أخذ الأرض
مع إمساكها ، هو ظاهر قول الشافعي ، وقول
أبي حنيفة في أقل الغيب ، فافهم من
التبعض على السالغ فلم يكن له ذلك

والثانية : له رد المبيع وإمساك الصحيح ،
وهو قول أبي حنيفة فيما بعد القضي^(٥)

وبعد المالكية إلى جواز رد المبيع ،
والرجوع بحصته من الثمن ، إذا كان الثمن عند
توالياً ، فإن كان شفعة فإنه يرجع بما يرب
الشفعة ثلثه من قيمة السلعة التي هي الثمن ،
غير الشركة ، وهذا إذا لم تكن السلعة المنة
وحدة الصفقة^(٦) ، فإن كانت فليس للمشتري إلا
رد الجميع أو الرضي بالجميع^(٧)

التبعض في الشفعة

٢٣ - قال ابن السدر : أجمع كل من أحفظ عنه
من أهل العلم على أن أحد لتبعض لم يترك

(١) إبداء الصنائع ٢٥٦ هـ - وفروع الشارحي ١١٢/٢ .

(٢) المحطاب ٢٧٧/٥ ، ٣٢٨ ، وروضة المطالع ١٥٠/٥ .

(٣) نهي ٢٦٦ هـ .

(٤) الشذور في القواعد للروكني ١٥٣/٣ .

(٥) الشذور في القواعد للروكني ١٥٦/١ .

(٦) الشذور في القواعد للروكني ٢٣٦/١ .

(١) من سديد ٩٢/١ ، وروضة المطالع ١٨٩/٣ ، والمغني

١٢٩ ، ١٣٧/٢ .

(٢) وجه تبعضه عند المالكية هو عيب يفسد من الثمن

أكثر من نصفه

(٣) المطالع ٢٤٤/٥

ثم هذا كله إن كان المبيع بعضه غير متميز عن البعض، أما إن كان متميزاً عن البعض، بأن اشترى زبرين صفقة واحدة، فأراد الشفع أن يأخذ أحدهما دون الأخرى، وكان شفعاً لها أو لأحداهما دون الأخرى، فختلف الأئمة على آراء وأقوال^(١) موطنها كتاب (الشفعة)

وأما التبويض في السلم فيه بالإقالة في بعضه: فذهب الخنيفة والشافعية، وهو رواية عن أحمد إلى أنه لا بأس بها، لأن الإقالة مندوب إليها، وكل معروف جاز في الجميع حار في البعض كالإبراء. وروى ذلك عن ابن عباس وعطاء وطائوس وحيد بن عبد الرحمن وعمر بن دينار والحكم والثوري.

وتذهب أحمد في رواية أخرى إلى أنها

لا تؤخذ

ورويت كراهتها عن ابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين والنخعي، وسعيد ابن جبير، وربيعة، وابن أبي ليلى وأصحاب^(٢).

وأما لو تقطع بعض المسلم فيه عند الحل، والباقي مقبوض أو غير مقبوض، ففيه خلاف وتفصيل ينظر في باب (السلم).^(٣)

التبويض في القرض

٢٥ - انفق الفقهاء على جواز التبويض في الإقراض.

نقل ابن عابدين عن جميع الفصول قولهُ: يحتتمل أن يكون الإقراض بعد إفرازه أو قبله، فإن قرض الشاع جاز بالإجماع.

٢٤ - أجمع الفقهاء على وجوب تسليم رأس مال السلم في مجلس العقد، فلو انفرد قبل قبضه بطل العقد عندهم. وأما لو انفرد قبل قبض بعضه، فعند الخنيفة والشافعية والحنابلة: يبطل فيها لم يقبض. وحكي ذلك عن ابن شبرمة، والثوري.

وأما الحكم في المقبوض، فذهب الخنيفة والحنابلة إلى أنه يصح بقسطه، وعند الشافعية طريقتان، وكلام الحنفية يقتضي إلا يصح، لقولهُ: ويقبض الثمن كاملاً وقت السلم قبل التفريق.

واشترط المائكية تسليم رأس المال في مجلس العقد، فإن تأخر بعضه انفسخ كله.^(٤)

(١) بدائع الصنائع ١٩٤، والخطاب ٣٩٧/٥، ٣٦٨.

(٢) ابن عابدين ٢٠٨/٤، ٢٠٩، والخطاب ٥٦١/٦.

وروضة الطالبين ٢٤١/٣، ٤٦٦، ٣/٤، والمصنف ٣٢٨/٤.

ونيل المار ٣٦٥/٦.

(٣) الفقه ٣٣٦/٤.

(٤) روضة الطالبين ٩٢/٤، ٤٦٦/٣، والمصنف ٣٢٧/٤.

وابن عابدين ٢٠٩/٤.

وذهب الخنفية إلى أنه لا يصح رهن انشاع مطلقاً، سواء أكان مقارناً كنصف دار، أم طارئاً: كأن يرهن الجميع ثم يتفاسخ في البعض، وفي رواية عن أبي يوسف أن الطائري لا يصو، والصحيح الأول، وسواء أكان من شريكه أم غيره، وسواء أكان مما يقسم أم لا.

فالأصل عند الخنفية: أنه لا يجوز رهن انشاع، فلا يجوز التبعض فيه، ويستثنى من هذا الأصل الصور التالية:

١- إذا كانت عيناً بينهما، رهناً عند رجل يدين له على كل واحد منهما رهناً واحداً.

ب- إذا ثبت الشروع فيه ضرورة، كما لو جاء بشوبين، وقال خذ أحدهما رهناً والآخر بضاعة عندك، فإن نصف كل منهما يصير رهناً بالدين، لأن أحدهما ليس بأولي من الآخر، فيشيع الرهن فيها بالضرورة، فلا يضر.^(١)

٢٨- أما حق الوثيقة في الرهن وهو الحبس لتسوف، فلا يتبعض بإداء بعض الدين، لأن الدين يتعلق بالرهن جميعه، فيصير محبوساً بكل الحق، ويكل جزء منه، لا يترك منه شيء حتى يقضي جميع الدين، سواء أكان مما يمكن قسمته أم لا يمكن.

قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن من رهن شيئاً بمان فله

وأما التبعض في إبقاء القرض كان يشترط أن يوفيه أنقص مما اقترضه. فذهب الخنابلة إلى أنه لا يجوز، سواء أكان مما يجري فيه الربا أم لا، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي، لأن القرض يقتضي انتقل، فشرط النقصان بخلاف مقتضاه، فلم يجز كشرط الزيادة.

وفي الوجه الثاني للشافعية يجوز، لأن القرض جعل للرفق بالمستقرض، وشرط النقصان لا يخرج عن موضوعه.^(٢)

٢٩- وأما تحجيل بعض الدين المؤجل من قبل المدين في مقابل تنازل الغريم عن بعض الدين، فلا يجوز عند جمهور الفقهاء، لكن إن تنازل المقرض بلا شرط ملفوظ أو ملحوظ عن بعض الحق فهو جائز. ر: مصطلح (أجل) (ف: ٨٩).

التبعض في الرهن:

٢٧- ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة إلى جواز التبعض في الرهن، فيجوز رهن بعض الشئ عندهم، رهناً عند شريكه أو غيره، قبل القسمة أم لم يقبدها، وسواء أكان الباقي من الشئ للواهن أم لغيره.^(٣)

(١) ابن عابدين ٢/٢٥٣، والمذني ١/٢٥٧.

(٢) أحفظ ٢/٥، روضة الطالبين ١/٢٨١، والمذني

٢١٩/٢

(٣) ابن عابدين ٢/٣٦٥، ٣١٧

هبة المتاع الذي لا يمكن قسمه إلا صرر،
بأن لا يبقى منفعة له بعد أن يقسم، كتب وعام
صغيري وأما هبة المتاع الذي يمكن قسمه
بلا صرر فلا تصح هبة متاعاً، ولو كان
لشريكه، وذلك لعدم تصور القبض الكامل.
وعين: يجوز لشريكه، وهو المختار عندهم.^(١)

وإن هبت واحد لاثنتين شيئاً مما ينقسم يجوز
عند الخنابلة، وأبي يوسف ومحمد من الخفية،
وهو وجه الشافعية أيضاً. ذهب الإمام
أبي حنيفة، وهو وجه آخر للشافعية إلى عدم
جوازه.^(٢)

وفي الموضوع فروعات كثيرة تفصيلها في باب
الهبة من كتب الفقه

التبعض في الوديعة :

٣١ - اتفق الفقهاء على أن التبعض في الوديعة
يمنع بعضها أو استهلاكه موجب للفساد.
واختلفوا في أخذ بعض الوديعة، ثم ردّها أو
رد مثلها

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن من
استودع شيئاً فأخذ بعضه لزمه ضمان ما أخذه،
فإن رده أو مثله لم يزل المصان عنه
وإن مال: لا ضمان عليه إذا رده أو مثله

بعض المال، وأراد إخراج بعض الرهن إن ذلك
ليس له، ولا يخرج شيء حتى يوفيه آخر حقه أو
يرثه من ذلك، كذلك قال مالك، والثوري،
والشافعية، ومجاهد، وأبو ثور، وأصحاب
الرأي، لأن الرهن وثيقه بحيث لا يزول إلا
بزوال جميعه كالضمان والشهادة^(١)
وكذلك إن تلف بعض الرهن وبقي بعضه
فدائره رهن بجميعه^(٢) الحق.

وفي الموضوع تفصيل ينظر في باب (الرهن).

التبعض في الصلح :

٢٩ - اتفق الفقهاء على جواز التبعض في
الصلح، فالصلح مساو على التبعض إذا وقع
على جسم المدعى وكان لكل منه، وفي ذلك
جلاء وتبعض تبعاً لكون المدعى عبداً أو ديناً
ينظر في مصطلح: (صلح).

التبعض في الهبة :

٣٠ - اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على
جواز التبعض في الهبة مطلقاً، وهو المذهب عند
الحنفية فيما لا يقبل القسمة، فصحة هبة المتاع
عند الأئمة الثلاثة مطقة، وعند الحنفية تصح

(١) ابن عابدس ١/٤٠٠، والخطاب ١/٦٠، وروى

الطحاوي ١/٣٦٧، ٢٧٣

(٢) المعنى ١/٦٥٥، روضة الطالبين ١/٣٧٣

(١) ابن عابدس ١/٣٢١، وروى الطحاوي ١/١٠٩، والفتي

١/٣٩٩، ١/٣٧٣، ١/٣٧٤

(٢) نقل اللؤلؤ ١/٣٧٣

وذهب الخصبة إلى أنه إن لم يعنى ما أخذ
ورده لم تبعض، وإن أنفق لم يرد أو مثله
ضمن.^(١)
وتذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الجزء
الغائب مضمون بفسطه من أقصى القيم من
يوم الغصب إلى يوم التلف، والنقص الحاصل
بضاوت السعر في الباقي المردود غير مضمون
عند الشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة فيها
لا يقصه لتبعضه، وأما فيها يقصه - كان
يكون ثوبا يقصه القطع - فإنه يلزمه إرض
النقص

ودعت الحنفية إلى أنه إن تعيب المال
المغصوب باستهلاك بعضه كقطع يد الشاة خير
المالك بين ترك المغصوب للمغضب وأخذ قيمته،
وبين أن يأخذ المغصوب ورضته الثقتان.
بحلاف قطع طرف دابة غير مأكولة إذا اختار
ربها أخذها، لا يضمن شيئا، ولا غرمه كمال
القيمة، لأنه ثبت جميع منافعتها فصار كمن لو
قتلها.^(٢)

وأما المالكية فقد فصلوا الكلام في وجوب
الضمان في الحيازة على بعض الأمانة
المغصوبة: والتعدي على بعض السلعة
المغصوبة إن فوت المغصوب يضمن جمعه،
كقطع دابة ذي هيبة، أو ثوب، وكذا:
مركوب كل من يعلم أن مثله لا يركب مثل
ذلك، ولا فرق بين المركوب والمبوس، كفسولة
الناصي وطليسانه، وإن لم يفتوته، فإن كان

وذهب الخصبة إلى أنه إن لم يعنى ما أخذ
ورده لم تبعض، وإن أنفق لم يرد أو مثله
ضمن.^(١)

التبعض في الوقف

٣٢ - ذهب الشافعية والحنابلة والمالكية في ظاهر
المذهب، وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى جواز
التبعض في الوقف، سواء قبل القبض أو
لا قبلها، بجواز وقف المشاع كصف دار.^(١)
ودعت محمد بن الحسن من الحنفية إلى عدم
جواز وقف المشاع إذا كان مما يقبل القسمة،
وبناء على أصله في أن القبض شرط، وهو لا
يصح في المشاع، وأما مالا يقبلها كالحيث
والرحى، فيجوز وقفه مشاعا عند أيضا، إلا في
المسجد والدفنة، لأن بناء الشركة بمعنى
المحموص لله تعالى.^(٢)

ويظهر تفصيل ذلك في باب (الوقف).

التبعض في الغصب

٣٣ - يثبت الفقهاء على تبعض المال للمغصوب
بأنه بعض أو تعيينه أحكاما مختلفة:

(١) ابن عابد بن ١٩٨/١، وحطت ٢٦٣/٥، وروضة
الطلوع ٣٣٩/٥، والمغني ١٠٠/٥.

(٢) ابن عابد بن ٢٧٣/٥، والخزانة ١٨٠/٥، وروضة
الطلوع ٣٤١/٥، والمغني ٥٣٨/٥، ٦٤٣.

(٣) ابن عابد بن ٢٧٣/٣، وشي ٦٤٣/٥، ٦٦١/٥، ٦٦١.

(١) ابن عابد بن ١٩٨/٥، والمغني ١٠٠/٥، ١٠١.

إخوانها عمر، فقال بعض إخوانها: قد تصدقت.
فقضى نسألهم بادية^(١)

وذهب الماتنية إلى أن عمر بعض الدورية
لا ينفذ القود، إلا أن يكون العاق مداويلا
في في الدرجة أو أعلى منه، فإن كان نزل
درجة لا ينفذ القود بعمر، فإن اختلف إلى
الدرجة لعل لأبونه قاسمات مع الأب أو غيره،
فلا عمر إلا ما جتمع الجميع، فإن انفرد الأبوان
فلا حق للأب في عمر ولا نال^(٢)

وذهب بعض أهل المدينة، وقيل هو رواية
عن مالك إلى أن انفصالي لا يستقط بعض
عمر الشريك، لأن العمر قد نزل أحد بعض
البنين يدل في الجماعة الواحد^(٣)

للبعض في الموضع المختلف

٣٥ - اختلف الفقهاء في جوابه:

ذهب الشافعية في الأصح، وهم ذهب
عبد الحاميل، والشافعية من أقوال الماتنية (هذه
يلحق الإمام) إلى عدم سواي البعض في حقه
أو ذلك، فإذا اختلف بعض الدورية، وبعض
مخفي حد الموت يكون من غير استثناء

البلدي يسيرا، ولم يظن العرض منه لم يصح
بدلك، وكذلك إذا كان التعدي كسرا، ولم
يظن العرض المقصود منه، فإن حكمه حكم
البس^(٤)

ويظهر تفصيل الكلام في هذا الموضع في
باب (الغصب)

التبعض في القصاص:

٣٤ - اتفق الفقهاء على أن القصاص ثمالا
ببعض بالتبعض، ثم اختلفوا في التفاصيل:
ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن
مستحق القصاص إذا عاين بعض القاتل
كأن عمر عن كله، وكذا إذا عاين بعض الأثمة،
صح العفو، وسقط انفصالي عنه، ولا يحل
لأحد إيه سبيل، وإليه ذهب عطاء والشافعية،
والمحكم، ومهاد، والثوري، وزوي. ومضى ذلك
عن عمر وضروس والشافعية

فأروى زيد بن وهب، أن عمر أتى برجل
أبلى قبلا، فحد ورتة المقتول ليشهوه، فقالت
مرأة المقتول، وهي أخت المقتول قد عرفت
عن حفي، فقال عمر: والله أكثر! عن
القبيل^(٥)

وفي رواية عن زيد قال: دخل رجل على
أمرأته، فوجد حدها رجلا فقتلها، فاستعذ

(١) مدافع السامع ١٧، ١٥١، ورواه الطحاوي ١٩، ١٣٩.

(٢) ٣٥٢، والمحرر ١٣، ١٧، وباسمعهما، والشافعية في الترمذ

نحوه، ١٥٣، ١٥، والأشبه والشافعية في الترمذ

١١٢، والأشبه والشافعية في الترمذ ١١٩

(٣) حاشية ٦، ٢٥٢

(٤) لمحي ١٧، ١٥٢

(٥) المطب ١٥، ١٩٣

بالجهالة. ومثله الخط، والشقص، والنصب،
والعض. لأن الوصية حقيقة تصرف المالك في
حره، من حقوقه^(١).

كذلك إن كانت الوصية بجزء معين: كمن
أوصى بقطعة لرجل، وبجاءه لأخر، أو أوصى
بلحم شاة معينة لرجل وبجلدها لأخر، أو
أوصى بحظ في سنبلها لرجل، وبأشجاره لأخر.

جازت الوصية هنا، وعلى الموصي لها أن يدومها
أحب، أو يبيعها لشاة، أو يخلجها للفطن. ولو
كانت الشاة حبة فأجرة الذبح على صاحب
اللحم خاصة، لأن التذكية لأجل اللحم
لا للجلد^(٢).

وفي المعنى: إذا أوصى لرجل بمائة وأخر
نقصه صح، وليس لواحد مائة الانتفاع به إلا
برضا صاحبه، وأنها طبع قنع النفس من الخاتم
أحب إليه، وأجبر الآخر عليه^(٣).

التبعض في العتق:

٤٠ - من أعتق عبدا مملوكا، فلما أن يكون بقبه
له أو لغيره:

فالنصف والرابع، أو إضافة إلى عضو. بإحدا
كان كالكتب، والغلب، أو قاهرا كاليد والرجل،
فألفت كلها عند الأئمة الثلاثة وزهر من
الحنفية.

وأما الحنفية - ما عدا زفر - ففرقوا بين إضافة
لطلاق إلى جفاتها، أو إلى مائة برية عنها
كالرقبة، أو العنق أو السروج، أو البدن أو
الحسد، أو إلى جزء شائع كصنهب أو ثلثها،
وسن إضافة إلى ما يعبر به عن الجملة كاليد
والرجل حيث تطلق في الحالة الأولى دون
الثانية^(٤).

والتبعض في الطلاق من فروع قاعدة ومالا
يقبل التبعض فاخيار بعضه كاختيار كله،
وإسقاط بعضه كإسقاط كله.

التبعض في الوصية:

٣٩ - اتفق الفقهاء على جواز التبعض في
الوصية، إذا كانت الوصية بجزء شائع. كمن
أوصى بجزء أو سهم من ماله، فالباقى إلى
الورثة يقال لهم: أعضاء شيئا، لأنه مجهول
يتناول القليل والكثير، والوصية لا تمتنع

(١) ابن عابد بن ١٢٩/٥، وأخطأ ٣٦٤/٦، وروضة
الطالبيين ١١٣/٦، والمغني ٦٤/٦، ٦٥.

(٢) ابن عابد بن ١٢٩/٥.

(٣) ابن عابد بن ١٢٥/٥، وأخطأ ٣٧٢/٦، والمغني
٦٤/٦، وروضة الطالبيين ١٥٠/٦.

(٤) ابن عابد بن ١٢٥/٥، ١٢٧، وأخطأ ١٢٤/١.

٦٥، وروضة الطالبيين ١٢٣/٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، والمغني
٣٢٦/٧، ٣٢٧، والأشياء والتفاوت لابن نجيم ٧٤/٧.

فهي الحانة الأولى :

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد وأبو يوسف من الحنفية إلى أن الاعتق لا يتجزأ ولا يتعصم بالتبعيض ، لأن من غصب نفسه ثأرية ، فمن اعتق بعض مملوك له ، فإنه سري ، اعتق إلى يافيه

وكذلك من اعتق جزءا معينا من رأسه أو ظهيرة أو بطنه ، أو جزءا مناع كخضفه ، أو جزءا من ألف جزء ، عتق المرقين كله ^(١٩)

وذهب أبو حنيفة إلى أن الإعتاق يتجزأ ، سواء كان باقية ، أم لو كان مشككا باسمه ومن غير ، وسواء كان لمعتق موصيا أو موسرا ^(٢٠)

٤١٠ وفي الحالة الثانية : وهي ما إذا كان العدد مشككا ، واعتق أحد الشريكين حصته أو نصيبه ، فاختلف الفقهاء ، نعم تكون المعتبر موسرا أو معسرا :

فروي عن ابن مسعود وعن ابن عباس رضي الله عنهما : عتق ما عتق ويقتى الباقي أيضا ^(٢١) ومنه فإن النبي ، وأبي بكر بن زوي

ابن التلب عن أبيه ، وأن رجلا اعتق نصيبا له في مملوك ، ولم يضمنه لشيء ^(٢٢)

وذهب المالكية والشافعية ، وهو ظاهر المذهب عند اختتامه إلى أنه المعتق إن كان موسرا عتق كله ، وعليه قيمة باقيه لشريكه ، وإن كان معسرا عتق نفسه فقط ولا يسرى إلى باقيه ولو أسير بعده ^(٢٣) لما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه السبي بثلث قال : ومن اعتق شقصا له من عبد أو شركا ، أو قال : نصيبا ، وكان له ما يبلغ نفسه ببقية العبد فهو عتق ، ولا فقد عتق منه ما عتق ^(٢٤)

وهذا قول إسحاق ، وأبي عبيد وابن أنس وابن جابر

وذهب أبو يوسف ومحمد ، وهو رواية عن أحمد إلى أنه ليس للشريك إلا المضمان مع الميزر والمعبودية مع الإعتاق ، وهو قول ابن شرفة ، وابن أبي شيبة ، وأبو داود ، عبي ^(٢٥) لما روي

(١٩) حديث أبو حمزة أصغر حباله : أخرجه أبو داود ٢٥٩/٥ ط عتق عبيد ومحاس وجنة ابن حجر في الفتح ١٥٩/٥ ط الساعة

(٢٠) إخطاب ٣٣٦/٦ ، وروضة الطالبين ١١١/١١ ، وكشاف النافع ٤١٥/١٠ ، إخطاب ٥١٦ ، والمغني ٣١١/٩ ، ٣٣٦

(٢١) حديث : من اعتق شقصا له من عبد أو شركا نصيبا : أخرجه بخاري والفتح ١٣٣/٥ ط السلفية ومنهم ١٢٨٦/٣١ ط المحلى ، من حديث ابن عمر

(٢٢) جمع الفقهاء ٢٦١/١٤ ، ودرج الخصائع ٨٦/٩ ، وأبي ٣٤١/٩

(٢٣) بدائع الخصائع ٨٦/٤ ، وفتح المصير ٢٥٨/٤ ، ابن عابدس ١٥٠/٣ ، وإخطاب ٣٣٦/٦ ، وروضة الطالبين ١١٢/١١ ، ١١١/١١ ، وكشاف النافع ٤١٥/١٠ ، ٤١٦ ، وفي ٣٣٦/٩ ، ٣٣٦

(٢٤) فتح ٢٥٨/٤ ، بدائع الخصائع ٨٦/٤ ، ابن عابدس ١٥٠/٣

(٢٥) بدائع الخصائع ٨٦/٤ ، وفي ٣٣٦/٩

أسهريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من اعتق شخصاً له في عبد مملوك عليه أن يعتقه كله إن كان له مال، وإلا استمعى العبد غير مشغوف عليه^(١)

تبعية

التعريف

١ - التبعية: كوني انشيء من شرط غيره بحيث لا ينشأ عنه.

والتابع: هو التالي الذي ينشأ عنه. كالخبر من الكل - والمشروط للشرط.

ولا يخرج الاستعمال الاصطلاحي عن الاستعمال اللغوي^(٢).

أقسام التبعية

التبعية قسماً:

٢ - القسم الأول: ما اتصل بالشيء بحيث لا يمكن انفراجه عنه.

ومن أمثلة هذا القسم: دكاسة الجنين فإنها تحصل بدكاسة أمه تبعاً لها، عند الجمهور والصاحبين من الحنفية، خلافاً للإمام أبي حنيفة^(٣) وذلك بشرط وتفصل نظراً في

مصطلح: (ذاتج)



(١) اصطلاح راجع لسائر العرب مادة: تبع. والصحيح: ومنه: اصطلاح: والتابع: وهو الذي لا ينشأ عنه شيء آخر. وانظر: دار الكتب العلمية - دمشق، والخامس: على ابن نجيم ١٠٤٠/٢ - ١٠٤١/٢ ط البعثة.

(٢) ابن حنبل ١٤٠/٢، ١٤١/٢، وصحاحه: لا يكتفي به. دار المعرفة. والشمس: مع الشرح الكبير ١١٤/٢ ط الفكر. وحاشية البيهقي على الخطيب ١١٤/٢ ط دار المعرفة. وكتابه: الفروع ١١٤/٢ - ١١٥/٢ ط دار المعرفة.

وقال أسهريرة: إن كان المعتق مؤمراً فشرطه بالخيار، إن شاء اعتق وإن شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه، إذا لم يكن بإدبه، فإن كان يؤذن الشريك فلا ضمان عليه له، وإن شاء استمعى العبد^(٤).

وقال بعضهم: يعتق كله، وليس للشريك إلا الضمان، وهو مشغوف عن زهر ويؤثر القربى^(٥).

(٣) حديث: من اعتق شخصاً له في عبد مملوك، فعليه أن يعتقه كله إن كان له مال. أخرجه أبو داود ٢٥٤/٤١ ط عزت عبيد دعبلز وأحمد في صحيح البخاري (الصحيح ١٥٩/٥ ط السلفية).

(٤) فتح القدير ٢١٩/٢.

(٥) بدائع الصنائع ٨٦/٢، وفتح القدير ٢٩٤/٢.

ومن أمثلة هذا القسم أيضا: وأد السنم، فإنه يتم في الإسلام، وإن قامت أمه كعرة اتفاقا.^(١)

أحكام النبذة

٤ - النبذة تتعلق بـ حقة من الأحكام، مرجع كلها إلى قاعدة فقهية واحدة، وهي (الدابع تابع) ومعنى كونه الدابع تابعاً هو أنه ما كان تبعاً لغيره في الوجود لا يفرد بالحكم، بل يدخل في الحكم مع دونه، فإذا بيع حيوان في مظهره حين دخل الحزين في البيع تبعاً لأمه، ولا يجوز إفراده بالبيع، ومثل هذا الصوف على العمى، والسنم في القصر، ومن ذلك ما لو كان الدبع شيئاً لا يقبل الأمكان عن دونه، بأن كان في حكم آخره، كالفتاح من الفرس، فإنه يدخل في البيع مع له، أو كان شيئاً جرى في عرف البلد أنه من مستلزماته، فإنه يدخل في البيع من غير ذكره، فضلاً عن الدار يدخل فيه المظنح، وفي بيع حادثة زينة تدخل أشجار الزيتون.^(٢)

ومن أمثلة هذا القسم أيضا: الحصل، فإنه لا يفرد في البيع، بل بيع الأم بلا خلاف.^(٣)

٣ - القسم الثاني ما انفصل عن مبروعه وانحرفه

ومن أمثلة هذا القسم: البسي إذا أسرمه أحد أبويه، وهذه المسألة على ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يسي البسي مبروعاً عن أبويه، فيصبح مسلماً زحماً، لأن الدين إنما يثبت له تبعاً، وقد انقطعت شجرة لأبويه لا يقطعها عملاً.

الثانية: أن يسي مع أبويه، فإنه يكون على دينهما (تبعاً) وهذا قول أبو حنيفة، ومالك والشافعي، وأحمد.

الثالثة: أن يسي مع أحد أبويه، فإنه يتمعه عند أبي حنيفة والشافعي.

وقال مالك: إن يسي مع أبيه يبعه، وإن يسي مع أمه فهو مسلم، لأنه لا تبعها في البيع، فكذلك في الدين.

وقال الحنفية: من يسي من أولاد الكفر مع أحد أبويه فإنه يحكمه بسلامه.^(٤)

(١) ابن عسبر ٢: ٢٤٩ ط. المصرية، وحاشية المسوي، مع شرح الخضر ٣: ٢٠٨ ط. الفكر، والمصور ١: ٢٢٩ ط. الأولى، وشمس ١: ١٢٩ ط. الرياض.

(٢) المسوي على من جديد ١: ١٥٤ ط. العاصمة، وشروح عدة الأحكام المدنية للأساسي ١: ١٠٧ ط. خمس، ورواوي مع تدبير الفروني والقواعد الستة ٢: ٢٨٣، ٢٨٧، بحري السبع والشمس والثالث ط. دار المعرفة، والثالث والطران للبيوطي ١: ١١٢ ط. ٠

(٣) المسوي على ابن نجيم ١: ٢٤٦ ط. العاصمة، والمحرر ١: ٧١ ط. دار صادر، والسنن ٣: ٥٧٣ ط. الدار، والأقضية ونظائر للمسوي ١: ١٦٧ ط. المسية، والمصور ١: ٩٠ ط. الأولى، وكذا: الفلاح ٢: ١٦٦ ط. مصر (٢) ١: ٢٢٨، ٢٢٩، ونسوي ١: ١٥١، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨،

ليس من مصالحها، كالكمز والأحجار المدفونة، لأن ذلك مودع فيها المنقل عنها، وألبه العرض والمستور.^(١)

وامتنى الممنهء من ذلك صورا يستقل المتابع فيها بالحكم عن متبوعه، ومن تلك الصور: إفراد العمل بالوصية دون أنه شرط أن يولد حيا. لأقل من سنة أشهر، وهذا القدر بجميع عليه، وأما إن انت به لأكثر من سنة أشهر،^(٢) فعليه تعصيل وحلاف يرجع إليه في مصطلح (وهدية، ثبوت النسب، والميراث).

ب - من ملك شيئا ملك ما هو من ضرورهاته :

٦ - تتناول هذه لقاعدة الأصول التي تدخل في البيع والشراء من غير ذكر، وتلك الأصول تدخل تحت أصلين :

الأول : كل ما كان في الدار من شاء وغيره تتاوله اسم البيع عرفا، مثل متعلقات الدار كالمطبخ والحجارة المثة في الأرض والدار لا المدفونة.

الثاني : ما كان متصلا اتصال فراز، كالشجر

هذا، وقد فرغ الفقهاء من الخفية والساعية على قاعده. (أن تتبع نابع) عددا من الفواعل ذكرها السرر كني في المستور، والسبوطي وابن نجيم في كتابيهما الأشباه والنظائر، وقد أُنْذِر إليه القسائي في الفروع في الفرق المتناسخ والنسختين بعد المثالة الذي فرّق فيه بين قاعدة ما يندرج العقد عرفا وما لا يتبعه. وتلك الفواعل الفرعية هي :

أ - المتابع لا يفرد بالحكم.

٥ - انفراد بالتابع الذي لا يفرد بالحكم عن متبوعه هو الذي لا يوجد مستقلا، دسه، بل يكون وجوده تبعاً لوجود متبوعه، بأن يكون جزءاً أو كالجزة دسه، فحينئذ لا يصلح أن يكون محلاً مستقلاً في العقد لئلا يتعلق به الحكم، كالخمين في بحر الحيوان، فإنه لا يصح بيعه منفرداً عن أمه، وكحق الشرب فإنه لا يصح بيعه منفرداً عن الأرض.^(٣)

وكمن باع دار بحقوقها، فإن البيع يتناول أرضها وسائر ما بها من متعلقاتها مما هو من متعلقاتها، كالأبواب المنصوبة، دون غيره مما

(١) القلي ٨٨/١.

(٢) حاشية امر غاييم ١١٨/٥، وآل سوني ٣٧٥/١.

(٣) ط المسار، وجواهر الإكليل ٣٠٧/٢ ط دار المصرفة وحاشية ملبوي ١٥٧، ١٥٨ ط الحلبي. وكتاب الطحا ٣٥٦/٤ ط شعير

العينية، والمصور للنسوي ٣٢٤/١ ط السنية.

والقلي ٨٨/١ ط الرياض

(٤) الحموي على بن نجيم ١٥٤/١، وشرح مجلة الأحكام

المعدنية للأندلسي ١٠٧/١، ولديب الصديق والفواعل

البا ٢٨٨/٣، والأشياء والنظر للسرطي ١٦٧

قضاء سنتها الزائفة، لأن الغرض سقط فكذا
تنبه.

ومن فاته الحج بعدم الوقوف فتحلل بأفعال
العسرة، فلا يأتي بالرمي والميت، لأنها تابعان
للووقوف وقد سقط.

ومما خرج عن هذه القاعدة: الآخرس
المعجز عن التلطف بالتكبير، فإنه يلزمه تحريك
لسانه، عند الحنيفة والشافعية، وعند القاضى
من الحنابلة، ولا يلزمه ذلك عند المالكية وعند
المحابلة على الصحيح، بل تكفيه التبة، ويكرر
بقلبه، لأن تحريك اللسان للمعجز عن النظر
حيث كما قال الحنابلة، بل قال ابن نعيمة: ولو
قبل سلطان لصلاة بذلك لكان أقوى.^(١)

ومما خرج عنها أيضا: إمرار لموسى على
رأس الأفرع للمتحلل بالخلق، فإنه واجب على
المختار عند الحنيفة، وواجب أيضا عند
المالكية، لأن الخلق عبادة تتعلق بالشعر فتنتقل
إلى البشرة عند عدده، وقال الشافعية بالندب،
والحنابلة بالاستحباب.^(٢)

فإنه يدخل في بيع الأرض عند الحنيفة والمالكية
بلا ذكر، وعلى أحد الوجهين عند الحنابلة، وهو
أيضا نص الشافعي في البيع، وبص في الرهن
على عدم الدخول فيها لو رهن الأرض وأطلق.
وأما الأصحاب فلهم فيما نص عليه الإمام
الشافعي في البيع والرهن طرق، أصحها عند
مهور أصحاب الشافعي: تقرير النصين (أي
دخول الشجر والبناء في البيع عند الإطلاق،
وعدم دخولها في الرهن). والثاني: فيها قولان،
والثالث: القطع بعدم الدخول فيها، قاله ابن
سريج، واختاره الإمام والغزالي.^(٣)

جـ - التابع بسقط بسقوط المتبوع :

٧ - هذه اثنتان ذكرها الزركشي في المنشور
والسيوطي وابن نجيم في كتابيهما.^(٤)

ومرادهم بالتابع الذي يسقط بسقوط متبوعه
ذلك التابع الذي يبيع غيره في الوجود، ومن
النسوخ التي تذكرها كتب الفوائد هذه
القاعدة: أن من فاتته صلاة في أيام الجحود،
وقبل بعدم وجوب القضاء، فإنه لا يستحب له

(١) محمدي على ابن نجيم ١٠٥٥/٦، والبرقاني ١٩٥/١ ط.

نكسر، والموسوي ٢٣٣/١، وجواهر الإكمال ١/١،

وروضة الطالبين ٢٢٩/١ ط، المكتب الإسلامي،

والإيضاح ٢٣/٢ ط، النزاهة، ومكتشف المنهاج

١/٣٣٦ ط، النص، والمضي ١/٢٦٣

(٢) المحمدي على ابن نجيم ١٠٥٥/١، والموسوي ١/٢٦٦،

والأنباء والنظر للسوحي ص ١٦٨، والإيضاح ١/٢٩٤

(٣) شرح هذه الأحكام المتعلقة ١١١/١، ١١٢، والفروغ

٢٨٣/٣، وروضة الطالبين ٢٣٦/٣ - ٢٣٧، والمضي

١/٨٦، ٨٨

(٤) منشور ١/٢٣٥ ط، الأولى، والأشياء والنظام

للموسوي ١١٨، والمحمدي على ابن نجيم ١٠٥٥/١

وبما خرج عنها في غير العبادات: مالم يخرج
أحد لورثة بوارث ثابت مشترك هي في الميراث لم
يلت النسب بالإجماع، لأن النسب لا يتعاضد
فلا يمكن إثباته في حق المدعى دون الشكوك
ولا يمكن إثباته في حقها، لأن أحدهما منكر،
ولم توجد شهادة ثبت بها النسب، ولكنه يشترك
الفرق في الميراث في قول أكثر أهل العلم، لأنه قور
بمسألة ما لم يحكم بطلانه، فمعه المال^{١١}
هذا، يذكر السيوطي راس نجيم قاعدة
أخرى قريبة من هذه القاعدة، وهي قوض
والفرع سقط إذا سقط الأصل، وحده في شرح
المختار أن هذه القاعدة مطردة في الحسومات
والعقوبات، فالتالي الذي يكون وجوده أصلاً
ليجود شيء، آخر يتبعه في الوجود، يكون ذلك
فرعاً مبتدئاً عليه، كالشجرة إذا دوت ثوى
تسرع، وكذلك إنسان بالغ تعالى أصلي ومرجع
الأعمال فروعه، فهذا سقط الإيهام، والعباد بالله
تعالى - حبطت الأعمال، لأن اعتبارها مبني
عليه.

ومن فروعها قوضم إذا برز الأصل بريء
القاسم، أي الكفيل لأنه فرع بخلات
العكس^{١٢}

١١) الموسوعة فقهية ٧٥/١، مصطلح، ١٢٠٠، ١٢٠١، وانظر
المراجع الفني ١٩٧/١-١٩٩، راس هلين ١٩٦/١
والدعوى ١٥٠/٢، والهدف ٢٠٢/٢، ٢٠٣
١٢) الأشربة والتفتيش لدموطي ١١٩، والحموي على

وقد ثبت انقراض وإن لم ثبت الأصل، كما لو
ادعى الروح الخلق، وأثبت الروح، ثبت
نسبه بلا خلاف، لأنه مقرر بأبوحها، وإن لم
يلت المال لئلي هو الأصل^{١٣}.

د- يعتز في التوايح مالا يعتز في غيرها.
٨- هذه القاعدة ذكرها السيوطي راس نجيم،
وغيره من قوهم يعتز في شيء، فمما مالا
يعتز فيه نصاً، وقوهم يعتز في التوايح مالا
يعتز في الأوائلي، وقوهم أوائلي العتود في كدبه
لا يتركها أواخرها، وبها يعتز في ذلك لأنه قد
يكون لشيء قصداً سره ما بعد، وإذا ثبت
صحة أو نفعاً لشيء آخر يكون ثبوته ضرورة فهو
مبصره أو ماعز في نفسه^{١٤}.

ومن فروع هذه القاعدة: أن تذهب لا يثبت
انتهاء شهادة الناس، ما لو شهدك بالولاية
على العراض بشت السب، بهاء حتى لو كانت
المساعدة في الملائكة لعللة وحدها^{١٥}.

١٣) راس نجيم ١٢٥/١، وشرح حقه الأخفش لعدالة
للناس ١٥٠/١

١٤) المحمود على راس نجيم ١٢٥/١، وحواشيه للإصل
١٢٦/١، والأشربة والتفتيش لدموطي ١١٩، وشاف
القاج ١٢٠/٢

١٥) الأشربة والتفتيش لدموطي ١٢٠/١-١٢١/٢، معلنة
والحموي على راس نجيم ١٢٦/١، وشرح حقه الأخفش
١٢١/٢

١٦) أبو حامد ١١٦/٢، والموسوي ١٨٨/١، والأشربة
والفتيش لدموطي ١٢٠/١، ومكتبة جامع ٢٢٥/١

وَمَا حَرَجَ عَنِ هَذِهِ النَّعَاذَةِ عَمَّا هُوَ عَكْسُهَا -
 أَنَّ الْمَاسِقَ يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ الْغَضَاءَ إِذَا ظَنَّ صَدَقَ،
 لَكِنْ إِذَا تَمَثَّلَ عَدْلُ فَصَقٍ فِي أَثْنَاءِ قَضَائِهِ اسْتَحَقَّ
 الْعَزْلَ. وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ الْخُفْيَةِ، وَفِيهِ: إِنَّهُ
 يَسْعَزَلُ بِنَفْسِهِ، لِأَنَّ عَدْلَانَّتَهُ فِي مَعْنَى الْمُشْرُوعَةِ،
 فَقَدْ حَازَ تَقْلِيدَهُ ابْتِدَاءً، وَلَمْ يَحْزَ انْتِهَاءً فِي وِلَايَتِهِ،
 عَلَيْهِ رَأْيُ عَدْلَانَّتِهِ رَأْيُ وِلَايَتِهِ. ^(١١)

وذكر الماتكة في هذه المسألة: أن غير العدل لا يصح فصله، ولا ينفذ حكمه، لكن قال مالك: لا أرى خصام القضية تجتمع اليوم في أحد، فإن اجتمع منها تحصلتان في واحد وهي العلم والبرء والى.

وقال القرافي: إن لم يوجد عدل وفي أهل
الموحدين

وأما الشافعية والحنابلة فلا يصح عندهم
 ندبة القاسم: الغصاء. ^(١٦)

و. د. الشافعية : إن نعتد جمع الشروط في رجل موالي سلطان له شوك فاسقاً بعد قضائه لنصروه ، لئلا تعطيل مصالح الناس (١٦)

وقال العرس عند السلام : لما كان بصرف
الوقت انعم من بعد رفا الأوصياء (الذين

(١) القضاة وفتح المذهب ٥: ٢٥١، ٢٥٥ ط بولاق ١٣١٦ هـ، ديسر ح: هذه الأحكام ١: ١٤٥.

(T) النسخة ١٩٩١، وموقع الأكليل ٢٢٦ ط دار
المرقة

٢٩٥

يشترط فيهم العدالة) وأخص من تصرف الأئمة (وفي الشرائع المعدلة فيهم اختلاف) احتلف في تحاشيهم بالأئمة، فمعهم من تحاشيهم بالأئمة، لأن تصرفهم أعم من تصرف الأوصياء، ومنهم من تحاشيهم بالأوصياء، لأن تصرفهم أخص من تصرف الأئمة. (١)

هـ - التابع لا يتقدم على المتيقن :

٩- من فروع هذه القاعدة: أنه لا يصح تقديم التأسوس على إمامه في تكبيرة الافتتاح، ولا في غيرها من الأركان، للحديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»، فإذا كبر فكبروا... الخ الحديث (١٦)

و- التایم لا یكون له تأییم :

١٠ - من فروع هذه المساعدة: لوقف شخص الأصابع وحدها في جناية (جيت الدية ، فإن قطع اليد من الكوع لم يلزمه أكثر من الدية ، ويعمل الكف تبعاً للأصابع ، وإن قطع زيادة

(١٥) فؤاد محمد الأسدي ١٩٨١: ١٠٨.

(7) الطموي غير الفعيل 408 ط، الماخذ، والم.

عائده ٢٠٢٠، ٢٠٢١، وجوه الاكبر ٨٢: ٨٣.

روضة الطالبين، ٣٩٩-٣٧٣، والمتنور، ٣٣٩.

والأشياء والظواهر للعوالم من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩. والانتساب

١٧٤ ط. المرات، وكشف القدم ١:١ - ١:٦

وحدیث: «إنما عمل المؤمن ليزم به» فإذا تم فخير وأ

٤. أخرجه البخاري: القسم ٩: ٤٨٤، في الصلاة.

والذهب الذي عليه الأصحاب عند الخاتمة
أن التوكيل لا يجوز له أن يوكل فيما يتولى مثله
بنفسه، ونقل عن الإمام أحمد الخوارج^(١)
وفي المسألة تفصيل يعطى في مصطلح:
(وكالة).

ز- العبارة بنية التزوج لا التامع:

١١- فمن كان تامعا لغيره، كالزوجة التابعة
لزوجها، والجندي لقائده، فإن المعنى في
التسليم الذي يبيع لها انفسها والنظرية المتزوج
دون التسليم، لأن نية المتزوج تنسحب على
التابع، فيعطى حكمه، فتسحب المرافقة زوجها،
والجندي قائده، هذا عند الحنفية، والخاتمة.
وأما الشافعية: فهم قال الحنفية والحنابلة في
جعلهم بية الزوجة تابعة لنية الزوج، وخالفوهم
في نية الجندي فلم يجعلوها تابعة لنية الأمير،
لأنه ليس تحت يده وفهره^(٢).

وأما المالكية فلم يتعرضوا لهذه المسألة فيها
اطلع عليه من مراجع^(٣).

على ذلك لم يجعل تمعا. من يلزمه للزيادة
حكومية عدل على قدره، لأن التابع لا يكون
له تبع^(٤).

ومن خرج عنها توكيل التوكيل غيره دون
الرجوع إلى موكله، فقد ذكر الجمعية أن التوكيل
أن يوكل في حقوق العقد فيما ترجع الحقوق فيه
إليه. لأنه أصل فيها، فله أن يوكل فيها بلا إذن
موكله.

وفرق المالكية بين التوكيل المفوض وغير
المفوض، وذكروا أن التوكيل المفوض له أن يوكل
عنى الاظهر، وأما غير المفوض فليس له أن
يوكل فيها وكل فيه بلا إذن، إلا في حالتين:

أحد هما: ألا يلقى الفعل به.

والثانية: أن يكثر بحيث يتعذر عليه القيام به
وحده.

وذكر الشافعية: أن التوكيل لو وقع فيها وكل
فيه، وسكت عنه موكله، نظير: إن كان أمرا
يتأتى له الإتيان به، لم يجوز أن يوكل فيه، وإن لم
يتأت منه، لكونه لا يمتنع، أو لا يلقى بمنصبه،
فهو التوكيل عنى الصحيح، لأن المقصود من
تمعه الاستئابة.

(١) ابن علقين ١: ٤١٠، وجواهر الإنجيل ٢/ ١٢٨-١٢٩،
وروضة الطالين ٤/ ٣١٣، ٣١٤، والإيضاح ٥/ ٣٩٢.

(٢) ابن علقين ١: ٥٣٢، ٥٣٤، وروضة الطالين ١/ ٣٨٦،
وكشاف القناع ١: ٥٠٥.

(٣) مواهب الجليل ٢/ ١٣٩-١٤٨، ط شجاع، ولقدرة
١/ ١١٨-١٢٣، ط دار صادر، والدرر ١/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٤) ط الفكر، وجواهر الإنجيل ١/ ٨٥-٩٣، ط

(١) المنصور ١/ ٣٧، ط الأولى، وابن علقين ٥/ ٣٧٦، ط
المصرية، وجواهر الإنجيل ٢/ ٢٢٠، ط دار المعرفة،
وروضة الطالين ١/ ٣٨٦، ط المكتب الإسلامي، وكشاف
القناع ١/ ١٦٦، ط النصر.

ثم إن محل دخول التابع في البيع ما لم يذكر، فإن ذكر كان مبيعاً فصيلاً، حتى لو فات قبل القبض دالة سيادية تسقط حصته من الثمن.^(١) وللتبعية بطور مصطلح (بيع)

ط - التابع مضمون بالاعتد :

١٣ - من فروغ هذه القاعدة أن من جنى على امرأة حامل وأسقطت فيه العروة.^(٢) ومن ذلك ما منع المضمون وعلمته، فإنها مضمونة على المصاحب تبعاً للمضمون عند المالكية والتبعية والحابلة خلافاً للحنفية.^(٣)



(١) شرح عبدة الأحكام المدنية للأمامي ١٥٩: ١٥٣.

(٢) ابن عابد بن ٣٧٧/٥ ط المصرية

(٣) ابن عابد بن ١٢٠/٥ ط المصرية، وجواهر إكليل

١٥٠: ١٥١ ط دار المعرفة، وروضة الطالبين ١٤/٥.

١٥ ط المكتبة الإسلامية، وكشاف الفقهاء ١١٦/١ ط

المصر

ح - ما دخل في البيع تبعاً لا حصته له من الثمن :

١٢ - وذلك كالأوصاف التي تدخل في البيع بلا ذكر، كبناء وشجر في الأرض، وأضراس في الخبز، وجودة في الكلب والوزر، فإن هذه الأوصاف لا يفصلها شيء من الثمن قبل القبض، كما في جماع الفصولين، أو إذا ورد عليها القبض تبعاً في شرح الأسباحي. وقد وضع محمد رحمه الله أصلاً هذا، وهو: كل شيء إذا بيع وحده لا يجوز بيعه، وإذا بيع مع غيره حار، فإذا استحوذ ذلك الشيء قبل القبض، كان المشتري - الجاني - شاء أخذ الشيء بجميع الثمن، وإن شاء ترك.

وكل شيء إذا بيع وحده حار بيعه، فإذا بيع مع غيره فاستحوذ، كان له حصته من الثمن.

والخاص أن ما يدخل في البيع تبعاً إذا استحوذ به القبض كان له حصته من الثمن، ويرجع على المصنف بخصته، وإن استحوذ قبل القبض، فإن كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب، فلا حصته له من الثمن، ولا يرجع شيء، بل يجوز له لأخذ بكل الثمن أو الترتك، وإن حاز بيعه وحده كالشجر كان له حصته من الثمن، ويرجع بها على المصنف.

* دار المعرفة، والمندوب على الرسالة ٣٢١، ٣٢٥ ط

دار المعرفة

٣ - وقال الفقهاء عن الدخان : إنه حدث في أواخر القرن العاشر الهجري وأوائل القرن الحادي عشر ، وأول من جلبه لأرض الروم (أي الأتراك العثمانيين) الإنكليز ، ولأرض المغرب يهودي زعم أنه حكيم ، ثم جلب إلى مصر ، والحجاز ، وأندلس ، وغلب بلاد الإسلام .^(١)

تبغ

التعريف :

١ - التبغ (بناء مفتوحة) لفظ أعني دخان العربية دون تغيير ، وقد أفره بجميع اللغة العربية . وهو نبات من الفصيلة السذابية يعمل تدخين وسعوطاً ومضغاً ، ومنه نوع يزوع للرئة ، وهو من أصل أمريكي ، ولم يعرفه العرب القدماء .

ومن أسمائه : الدخان ، والتش ، والتباك . لكن الغالب إطلاق هذا الأخير على نوع خاص من التبغ كشف يدخن بالتارجيلة لا باللفائف .

٢ - وما ينسبه التبغ في التدخين والإحراق . الطباقي ، وهو نبات عشبي معمر من فصيلة الشربكات الأنثوية النعرب ، وهو معروف عند العرب ، خلافاً للتبغ ، والطباقي : أظف معرب . وفي المعجم الوسيط : الطباقي الدخان ، يدخن ورفه مبروماً أو ملفوفاً .^(٢)

الأحكام المتعلقة بالتبغ :
حكم استعماله :

٤ - منذ ظهور الدخان - وهو الاسم المشهور للتبغ - والفقهاء يختلفون في حكم استعماله ، بسبب الاختلاف في تحقق الضرر من استعماله ، وفي الأدلة التي تطبق عليه ، فإما على غيره ، إلا لا يصر في شأنه .

فقال بعضهم إنه حرام ، وقال آخرون : إنه مباح ، وقال غيرهم : إنه مكروه . وبكل حكم من هذه الأحكام أفتى فريق من كل مذهب ، ويبين ذلك فيما يلي :

الفائلون بتحريمه وأدلتهم :

٥ - ذهب إلى القول بتحريم شرب الدخان من الجميع . التبغ الشربلاني ، والمسيري ،

(١) فتح حي المائدة ١١٥ ، ١١٦ ، الطبعة الأخيرة للمعجم . ومذهب الشافعي ١١٦ ، ١١٧ ، والشافعية والحنابلة في غايتها ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) المعجم الوسيط : سج - حبر وأندلس العرب المحيط للمعجم . ومذهب الشافعي ١١٦ ، ١١٧ .

تفسير لا يحس به، لكنه يجد نشوة وضرباً أحسن
عنده من السكر. أو أن المراد بالإسكار: مطلق
الغشي للعقل وإن لم يكن معه الشدة المطربة،
ولا ريب أنها حاصلة لمن يتعاطاه أول مرة. وهو
على هذا يكون نجس، ويحد شارب، ومحرم منه
القليل والكثير.

٧- ب- إن قيل: إنه لا يسكر، فهو يحد
تفسير 'وخدرا' لشاربه، فيشارك أوبئة الخمر في
شبهته، وقد قالت أم سلمة رضي الله تعالى
عنها: «نهى رسول الله ﷺ عن كل مكر
ومكر»^(١) قال العلماء: المنع: ما يحدث الفنون
والحدور في الأطراف وصبر ورثها إلى ومن
ونكسار، ويكفي حديث أم سلمة حجة،
وذلك على تحريمه.

ولكنه على هذا لا يكون نجساً ولا يحد
شاربه. ويحرم القليل منه كالكثير حثية النوع
في التائب، إذ الغالب وقوعه بأذى شيء منها،
وحفظ العقول من إكثار آلات الخمس المجمع
عليها عند أهل النحل.^(٢)

٨- ج- أنه يترتب على شربه الضرر في البدن
والعقل والماله، فهو يفسد القلب، ويضعف

(١) حديث «نهى رسول الله ﷺ عن كل مكر ومكر»
لنرجس أبوداود: ٩٠/٤ - طبعه عبد الله بن عبد الله
صديق (مركز البحوث الإسلامية) ٢٧٤/٢ - طبعه دار الكتب
الحرمية.

(٢) ابن حبان: ٢٥٦. وتهدف الروي: ٢١٧/١، ٢١٨.
والهوامش المقدمة في السائل المدة ٨٠، ٨١.

وصاحب الدر المنقى، واستظهر ابن عابدين أنه
مكروه تحريماً عند الشيخ عبد الرحمن العمادي.
وقال بتحريمه من المالكية: ساء
السنيوري، وإبراهيم اللقاني، ومحمد بن
عبد الكريم الفكون، وخالد بن أحمد، وابن
حدود وغيرهم.

ومن الشافعية: نجم الدين القسري،
والقليوبي، وابن علان، وغيرهم.

ومن الخنابلة الشيخ أحمد البهزي، وبعض
العلماء السجديين.

ومن هؤلاء جميعاً من ألغى في تحريمه
كألفاني والقليوبي ومحمد بن عبد الكريم
الفكون، وابن علان.^(٣)

واستدل القائلون بالحرم بما يأتي:

١- أن الدخان يسكر في ابتداء تعاطيه
إسكاراً سريعاً بعيداً تاماً، ثم لا يزال في كل مرة
ينقص شيئاً قليلاً حتى يطون الأمد جداً،

(١) الدر المنقى وحاشيته ابن عابدين: ٢٩٥، ٢٩٦.
وتهدف العروق: ٢١٦/١، ٢١٧. وقطع
العلي المالك: ١١٨/١، ١١٩، ١٢٠. الطيبة الأعنية
الصبي، وحيمة المبرورين: ٤٦. وحاشية تقي الدين
٢٩/١. وحاشية الجليل: ١٧٠/١. وحاشية القسري
١٣٧/٤. ومنه لا بد قولنا: «نهى رسول الله ﷺ عن كل مكر ومكر»
والعروة المصيدة في فضل العبد: ٧٨/٢. ورسالة لواء
الرسائل: ١١. ولأن السائل: ٥١، ٥٢. ومنه
الرسائل المسبعة في حياء سيرة البرية لشيخنا طاهر
الكتب العظم.

القوى، ويغير اللون بالصفرة، ويتولد من كثرة دخانه في الحروق والأمراض والعلل، كالسعال المزدي، فمرض السيل، وتكراره يسود ما يتعلق به، ويتولد منه الحرارة، فتكون داء مزمنًا مهلكًا، يشمله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) وهويسد بجاري العروق، فيتعطل وصول الغذاء بها إلى أعماق البدن، فيموت مستعمله فجأة.^(٢)

ثم قالوا: والأطباء مجمعون على أنه مضر، قال الشيخ عليش: أخبر بعض محاضري الإنكليز أنهم ماجلوا المدخن ليلاد الإسلام إلا بعد إجماع أطباهم على منعهم من ملازمته، وأمرهم بالاعتصار على اليسير الذي لا يضر، لتشريحهم رجالات باحثين كبدله وهو ملازمه، فوجدوه ساربا في عروقه وعصبه، ومسودا مخ عظامه، وثليه مثل إسفنجة يابسة، فقتلهم من مداومته، وأمرهم ببيعهم للمسلمين لإضرارهم... قال الشيخ عليش:

فلو لم يكن فيه إلا هذا لكان باعثا للعقل على اجتنابه،^(٣) وقد كان رسول الله ﷺ: والحلال

بين والحرام بين، وبينها مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استرا لدينه وعرضه، ومن دةع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرمى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه.^(٤)

هذا وفي المراجع الحديثة ما ثبت ضرر التدخين.^(٥)

٩- د- في التدخين إسراف وتبذير وضياح للملا، قال الشيخ عليش: لو سئل الفقهاء - الذين قالوا: السفه الموجب للعجز والتبذير - ذلك في اللذات والشهوات - عن ملازم استعمال الدخان، لما توقروا في وجوب الحجر عليه وسفهه، وانظر إلى ما برتب على إضاعة الأموال فيه من التضييق على الفقراء والمساكين، وحرمانهم من الصدقة عليهم بشي، مما أفسده الدخان على المفقهين به، وسباحة أنفسهم بدفعها للكفار المحاربين أعداء الدين،

[١] حديث: والحلال بين والحرام بين... وعرجه البخاري (الفتح ٢٩٠/٤، ط الحسنية) ومسلم (١٢١٩/٣) ط الخاني والناظر لمن

[٢] تذكر المراجع الحديثة أن التفاديير من التدخين أثبتت ضرره، وأنه مصدر خطر على الصحة، ويؤدي إلى مرض السرطان، وأن نسبة النجسين من التدخين أعلى منها في غير المدخين. انظر في هذا دائرة المعارف البريطانية ط ١٩٦٨ م مادة (TOBACCO) وككتاب المنهج في سرطان الرئة للدكتور نيل الطويل ص ٢٠

(١) سورة النساء / ٢٩

(٢) نسخ العمل الملك ١/ ٦٦٨، ١٦٣، وحياتية قلوبى ١/ ٦٩، واليه يرجع على الخطب ٤/ ٢٧٦، والخواكة

المعدة في المسائل المفيدة ٨٦/ ٢

(٣) نسخ الطبي الملك ١/ ١٢٢، والفواكه المعيدة: ٨١/ ٢

ومنها من الإغارة به على مصالح المسلمين وسد خلة المحتاجين.^(١)

١٠ هـ - صدر أمر سلطاني من الخليفة المعتمد في وقته بـاء علي فتاوى عتبا، عصره - منع استعمال الدخان ومعاقبة شارب، وحرق ما وجد منه. يعتبر من وجوه تحريمه: الخروج عن طاعة السلطان، فإن امتثال أمره واجب في غير ما اجمع على تحريمه، وبخالفه محرم.^(٢)

١١ هـ - راتحة الدخان منبهة مؤذية، وكل راحة مؤذية فهي محترقة، والدخان أشد من البصل والقوم في الراتحة، وقد ورد منع من تناولها من دخول المسجد، ولفرق بين الراتحة المسنة والراتحة الكبرية، والهيل والشوم يحبه مكروه وليس مستأ، والدخان رتحة مستأ.^(٣)

١٢ هـ - من رعم استعماله ناديا لم يستعمله أحد حال الأذوية، وخروج به إلى حد الضحك والتلذذ، وأدعى الشدوي تليسا وتمتد حتى وصل به إلى أعراض باطنه من اللعب والبله والاضطراب، ومذهب الخنعية حرمته، وعرقوا لعبت: بآه، فعلى أغير غرض صحيح،

والسنة: بأنه فعل لا غرض فيه أصلا، واللعب فعل فيه لذة. ومن صرح بحرمه العبث في غير الصلاة صاحب كتاب الاختساب^(٤) متمسك بقول الله سبحانه ونعالي: ﴿أَفَحَبِيبُكُمْ إِنَّمَا يَخْلُقْنَاكُمْ رَبَّنَا﴾^(٥) وصاحب الكفاي متمسك بقول رسول الله ﷺ: وكل شيء بهلوه الرجل باطل إلا راحة الرجل به راحة، وتأديه حرمه، وبلاغه برأيه، فمنهم من حلف.^(٦)

القائلون بإباحته وأدلتهم:

١٣ هـ - ذهب إلى القول بإباحة شرب الدخان من الخنعية: الشيخ عبد الله الباسي، وقد ألف في إباحة رسالة سماها (الصلح بين الإخوان في إباحة شرب الدخان) ومنهم صاحب اندر الحصار، وابن عابدين، والشيخ محمد لعاسي المهدي صاحب الفتاوى المهدية، والحنوي شارح الأشباه والظائر.

ومن المالكية: علي الأجهوري، وله رسالة في إباحة سحها (غاية البيان لحل شرب

(١) فتح العملي المالك ١١٩/١

(٢) سورة الزمزم ١١٥/١

(٣) حديث: كل شيء بهلوه سرحن باطل إلا راحة الرجل بهلوه. أخرجه أحمد ١١١/١١ - طبع في لبنان والهام

(٤) ٩٥/٢ - طبع في دار المعارف اللبنانية وصححه ووافقه

الدعي

(١) فتح العملي المالك ١١٩/١، ١٢٠/١، ١٢١/١، ١٢٢/١، ١٢٣/١، ١٢٤/١، ١٢٥/١، ١٢٦/١، ١٢٧/١، ١٢٨/١، ١٢٩/١، ١٣٠/١، ١٣١/١، ١٣٢/١، ١٣٣/١، ١٣٤/١، ١٣٥/١، ١٣٦/١، ١٣٧/١، ١٣٨/١، ١٣٩/١، ١٤٠/١، ١٤١/١، ١٤٢/١، ١٤٣/١، ١٤٤/١، ١٤٥/١، ١٤٦/١، ١٤٧/١، ١٤٨/١، ١٤٩/١، ١٥٠/١، ١٥١/١، ١٥٢/١، ١٥٣/١، ١٥٤/١، ١٥٥/١، ١٥٦/١، ١٥٧/١، ١٥٨/١، ١٥٩/١، ١٦٠/١، ١٦١/١، ١٦٢/١، ١٦٣/١، ١٦٤/١، ١٦٥/١، ١٦٦/١، ١٦٧/١، ١٦٨/١، ١٦٩/١، ١٧٠/١، ١٧١/١، ١٧٢/١، ١٧٣/١، ١٧٤/١، ١٧٥/١، ١٧٦/١، ١٧٧/١، ١٧٨/١، ١٧٩/١، ١٨٠/١، ١٨١/١، ١٨٢/١، ١٨٣/١، ١٨٤/١، ١٨٥/١، ١٨٦/١، ١٨٧/١، ١٨٨/١، ١٨٩/١، ١٩٠/١، ١٩١/١، ١٩٢/١، ١٩٣/١، ١٩٤/١، ١٩٥/١، ١٩٦/١، ١٩٧/١، ١٩٨/١، ١٩٩/١، ٢٠٠/١، ٢٠١/١، ٢٠٢/١، ٢٠٣/١، ٢٠٤/١، ٢٠٥/١، ٢٠٦/١، ٢٠٧/١، ٢٠٨/١، ٢٠٩/١، ٢١٠/١، ٢١١/١، ٢١٢/١، ٢١٣/١، ٢١٤/١، ٢١٥/١، ٢١٦/١، ٢١٧/١، ٢١٨/١، ٢١٩/١، ٢٢٠/١، ٢٢١/١، ٢٢٢/١، ٢٢٣/١، ٢٢٤/١، ٢٢٥/١، ٢٢٦/١، ٢٢٧/١، ٢٢٨/١، ٢٢٩/١، ٢٣٠/١، ٢٣١/١، ٢٣٢/١، ٢٣٣/١، ٢٣٤/١، ٢٣٥/١، ٢٣٦/١، ٢٣٧/١، ٢٣٨/١، ٢٣٩/١، ٢٤٠/١، ٢٤١/١، ٢٤٢/١، ٢٤٣/١، ٢٤٤/١، ٢٤٥/١، ٢٤٦/١، ٢٤٧/١، ٢٤٨/١، ٢٤٩/١، ٢٥٠/١، ٢٥١/١، ٢٥٢/١، ٢٥٣/١، ٢٥٤/١، ٢٥٥/١، ٢٥٦/١، ٢٥٧/١، ٢٥٨/١، ٢٥٩/١، ٢٦٠/١، ٢٦١/١، ٢٦٢/١، ٢٦٣/١، ٢٦٤/١، ٢٦٥/١، ٢٦٦/١، ٢٦٧/١، ٢٦٨/١، ٢٦٩/١، ٢٧٠/١، ٢٧١/١، ٢٧٢/١، ٢٧٣/١، ٢٧٤/١، ٢٧٥/١، ٢٧٦/١، ٢٧٧/١، ٢٧٨/١، ٢٧٩/١، ٢٨٠/١، ٢٨١/١، ٢٨٢/١، ٢٨٣/١، ٢٨٤/١، ٢٨٥/١، ٢٨٦/١، ٢٨٧/١، ٢٨٨/١، ٢٨٩/١، ٢٩٠/١، ٢٩١/١، ٢٩٢/١، ٢٩٣/١، ٢٩٤/١، ٢٩٥/١، ٢٩٦/١، ٢٩٧/١، ٢٩٨/١، ٢٩٩/١، ٣٠٠/١، ٣٠١/١، ٣٠٢/١، ٣٠٣/١، ٣٠٤/١، ٣٠٥/١، ٣٠٦/١، ٣٠٧/١، ٣٠٨/١، ٣٠٩/١، ٣١٠/١، ٣١١/١، ٣١٢/١، ٣١٣/١، ٣١٤/١، ٣١٥/١، ٣١٦/١، ٣١٧/١، ٣١٨/١، ٣١٩/١، ٣٢٠/١، ٣٢١/١، ٣٢٢/١، ٣٢٣/١، ٣٢٤/١، ٣٢٥/١، ٣٢٦/١، ٣٢٧/١، ٣٢٨/١، ٣٢٩/١، ٣٣٠/١، ٣٣١/١، ٣٣٢/١، ٣٣٣/١، ٣٣٤/١، ٣٣٥/١، ٣٣٦/١، ٣٣٧/١، ٣٣٨/١، ٣٣٩/١، ٣٤٠/١، ٣٤١/١، ٣٤٢/١، ٣٤٣/١، ٣٤٤/١، ٣٤٥/١، ٣٤٦/١، ٣٤٧/١، ٣٤٨/١، ٣٤٩/١، ٣٥٠/١، ٣٥١/١، ٣٥٢/١، ٣٥٣/١، ٣٥٤/١، ٣٥٥/١، ٣٥٦/١، ٣٥٧/١، ٣٥٨/١، ٣٥٩/١، ٣٦٠/١، ٣٦١/١، ٣٦٢/١، ٣٦٣/١، ٣٦٤/١، ٣٦٥/١، ٣٦٦/١، ٣٦٧/١، ٣٦٨/١، ٣٦٩/١، ٣٧٠/١، ٣٧١/١، ٣٧٢/١، ٣٧٣/١، ٣٧٤/١، ٣٧٥/١، ٣٧٦/١، ٣٧٧/١، ٣٧٨/١، ٣٧٩/١، ٣٨٠/١، ٣٨١/١، ٣٨٢/١، ٣٨٣/١، ٣٨٤/١، ٣٨٥/١، ٣٨٦/١، ٣٨٧/١، ٣٨٨/١، ٣٨٩/١، ٣٩٠/١، ٣٩١/١، ٣٩٢/١، ٣٩٣/١، ٣٩٤/١، ٣٩٥/١، ٣٩٦/١، ٣٩٧/١، ٣٩٨/١، ٣٩٩/١، ٤٠٠/١، ٤٠١/١، ٤٠٢/١، ٤٠٣/١، ٤٠٤/١، ٤٠٥/١، ٤٠٦/١، ٤٠٧/١، ٤٠٨/١، ٤٠٩/١، ٤١٠/١، ٤١١/١، ٤١٢/١، ٤١٣/١، ٤١٤/١، ٤١٥/١، ٤١٦/١، ٤١٧/١، ٤١٨/١، ٤١٩/١، ٤٢٠/١، ٤٢١/١، ٤٢٢/١، ٤٢٣/١، ٤٢٤/١، ٤٢٥/١، ٤٢٦/١، ٤٢٧/١، ٤٢٨/١، ٤٢٩/١، ٤٣٠/١، ٤٣١/١، ٤٣٢/١، ٤٣٣/١، ٤٣٤/١، ٤٣٥/١، ٤٣٦/١، ٤٣٧/١، ٤٣٨/١، ٤٣٩/١، ٤٤٠/١، ٤٤١/١، ٤٤٢/١، ٤٤٣/١، ٤٤٤/١، ٤٤٥/١، ٤٤٦/١، ٤٤٧/١، ٤٤٨/١، ٤٤٩/١، ٤٥٠/١، ٤٥١/١، ٤٥٢/١، ٤٥٣/١، ٤٥٤/١، ٤٥٥/١، ٤٥٦/١، ٤٥٧/١، ٤٥٨/١، ٤٥٩/١، ٤٦٠/١، ٤٦١/١، ٤٦٢/١، ٤٦٣/١، ٤٦٤/١، ٤٦٥/١، ٤٦٦/١، ٤٦٧/١، ٤٦٨/١، ٤٦٩/١، ٤٧٠/١، ٤٧١/١، ٤٧٢/١، ٤٧٣/١، ٤٧٤/١، ٤٧٥/١، ٤٧٦/١، ٤٧٧/١، ٤٧٨/١، ٤٧٩/١، ٤٨٠/١، ٤٨١/١، ٤٨٢/١، ٤٨٣/١، ٤٨٤/١، ٤٨٥/١، ٤٨٦/١، ٤٨٧/١، ٤٨٨/١، ٤٨٩/١، ٤٩٠/١، ٤٩١/١، ٤٩٢/١، ٤٩٣/١، ٤٩٤/١، ٤٩٥/١، ٤٩٦/١، ٤٩٧/١، ٤٩٨/١، ٤٩٩/١، ٥٠٠/١، ٥٠١/١، ٥٠٢/١، ٥٠٣/١، ٥٠٤/١، ٥٠٥/١، ٥٠٦/١، ٥٠٧/١، ٥٠٨/١، ٥٠٩/١، ٥١٠/١، ٥١١/١، ٥١٢/١، ٥١٣/١، ٥١٤/١، ٥١٥/١، ٥١٦/١، ٥١٧/١، ٥١٨/١، ٥١٩/١، ٥٢٠/١، ٥٢١/١، ٥٢٢/١، ٥٢٣/١، ٥٢٤/١، ٥٢٥/١، ٥٢٦/١، ٥٢٧/١، ٥٢٨/١، ٥٢٩/١، ٥٣٠/١، ٥٣١/١، ٥٣٢/١، ٥٣٣/١، ٥٣٤/١، ٥٣٥/١، ٥٣٦/١، ٥٣٧/١، ٥٣٨/١، ٥٣٩/١، ٥٤٠/١، ٥٤١/١، ٥٤٢/١، ٥٤٣/١، ٥٤٤/١، ٥٤٥/١، ٥٤٦/١، ٥٤٧/١، ٥٤٨/١، ٥٤٩/١، ٥٥٠/١، ٥٥١/١، ٥٥٢/١، ٥٥٣/١، ٥٥٤/١، ٥٥٥/١، ٥٥٦/١، ٥٥٧/١، ٥٥٨/١، ٥٥٩/١، ٥٦٠/١، ٥٦١/١، ٥٦٢/١، ٥٦٣/١، ٥٦٤/١، ٥٦٥/١، ٥٦٦/١، ٥٦٧/١، ٥٦٨/١، ٥٦٩/١، ٥٧٠/١، ٥٧١/١، ٥٧٢/١، ٥٧٣/١، ٥٧٤/١، ٥٧٥/١، ٥٧٦/١، ٥٧٧/١، ٥٧٨/١، ٥٧٩/١، ٥٨٠/١، ٥٨١/١، ٥٨٢/١، ٥٨٣/١، ٥٨٤/١، ٥٨٥/١، ٥٨٦/١، ٥٨٧/١، ٥٨٨/١، ٥٨٩/١، ٥٩٠/١، ٥٩١/١، ٥٩٢/١، ٥٩٣/١، ٥٩٤/١، ٥٩٥/١، ٥٩٦/١، ٥٩٧/١، ٥٩٨/١، ٥٩٩/١، ٦٠٠/١، ٦٠١/١، ٦٠٢/١، ٦٠٣/١، ٦٠٤/١، ٦٠٥/١، ٦٠٦/١، ٦٠٧/١، ٦٠٨/١، ٦٠٩/١، ٦١٠/١، ٦١١/١، ٦١٢/١، ٦١٣/١، ٦١٤/١، ٦١٥/١، ٦١٦/١، ٦١٧/١، ٦١٨/١، ٦١٩/١، ٦٢٠/١، ٦٢١/١، ٦٢٢/١، ٦٢٣/١، ٦٢٤/١، ٦٢٥/١، ٦٢٦/١، ٦٢٧/١، ٦٢٨/١، ٦٢٩/١، ٦٣٠/١، ٦٣١/١، ٦٣٢/١، ٦٣٣/١، ٦٣٤/١، ٦٣٥/١، ٦٣٦/١، ٦٣٧/١، ٦٣٨/١، ٦٣٩/١، ٦٤٠/١، ٦٤١/١، ٦٤٢/١، ٦٤٣/١، ٦٤٤/١، ٦٤٥/١، ٦٤٦/١، ٦٤٧/١، ٦٤٨/١، ٦٤٩/١، ٦٥٠/١، ٦٥١/١، ٦٥٢/١، ٦٥٣/١، ٦٥٤/١، ٦٥٥/١، ٦٥٦/١، ٦٥٧/١، ٦٥٨/١، ٦٥٩/١، ٦٦٠/١، ٦٦١/١، ٦٦٢/١، ٦٦٣/١، ٦٦٤/١، ٦٦٥/١، ٦٦٦/١، ٦٦٧/١، ٦٦٨/١، ٦٦٩/١، ٦٧٠/١، ٦٧١/١، ٦٧٢/١، ٦٧٣/١، ٦٧٤/١، ٦٧٥/١، ٦٧٦/١، ٦٧٧/١، ٦٧٨/١، ٦٧٩/١، ٦٨٠/١، ٦٨١/١، ٦٨٢/١، ٦٨٣/١، ٦٨٤/١، ٦٨٥/١، ٦٨٦/١، ٦٨٧/١، ٦٨٨/١، ٦٨٩/١، ٦٩٠/١، ٦٩١/١، ٦٩٢/١، ٦٩٣/١، ٦٩٤/١، ٦٩٥/١، ٦٩٦/١، ٦٩٧/١، ٦٩٨/١، ٦٩٩/١، ٧٠٠/١، ٧٠١/١، ٧٠٢/١، ٧٠٣/١، ٧٠٤/١، ٧٠٥/١، ٧٠٦/١، ٧٠٧/١، ٧٠٨/١، ٧٠٩/١، ٧١٠/١، ٧١١/١، ٧١٢/١، ٧١٣/١، ٧١٤/١، ٧١٥/١، ٧١٦/١، ٧١٧/١، ٧١٨/١، ٧١٩/١، ٧٢٠/١، ٧٢١/١، ٧٢٢/١، ٧٢٣/١، ٧٢٤/١، ٧٢٥/١، ٧٢٦/١، ٧٢٧/١، ٧٢٨/١، ٧٢٩/١، ٧٣٠/١، ٧٣١/١، ٧٣٢/١، ٧٣٣/١، ٧٣٤/١، ٧٣٥/١، ٧٣٦/١، ٧٣٧/١، ٧٣٨/١، ٧٣٩/١، ٧٤٠/١، ٧٤١/١، ٧٤٢/١، ٧٤٣/١، ٧٤٤/١، ٧٤٥/١، ٧٤٦/١، ٧٤٧/١، ٧٤٨/١، ٧٤٩/١، ٧٥٠/١، ٧٥١/١، ٧٥٢/١، ٧٥٣/١، ٧٥٤/١، ٧٥٥/١، ٧٥٦/١، ٧٥٧/١، ٧٥٨/١، ٧٥٩/١، ٧٦٠/١، ٧٦١/١، ٧٦٢/١، ٧٦٣/١، ٧٦٤/١، ٧٦٥/١، ٧٦٦/١، ٧٦٧/١، ٧٦٨/١، ٧٦٩/١، ٧٧٠/١، ٧٧١/١، ٧٧٢/١، ٧٧٣/١، ٧٧٤/١، ٧٧٥/١، ٧٧٦/١، ٧٧٧/١، ٧٧٨/١، ٧٧٩/١، ٧٨٠/١، ٧٨١/١، ٧٨٢/١، ٧٨٣/١، ٧٨٤/١، ٧٨٥/١، ٧٨٦/١، ٧٨٧/١، ٧٨٨/١، ٧٨٩/١، ٧٩٠/١، ٧٩١/١، ٧٩٢/١، ٧٩٣/١، ٧٩٤/١، ٧٩٥/١، ٧٩٦/١، ٧٩٧/١، ٧٩٨/١، ٧٩٩/١، ٨٠٠/١، ٨٠١/١، ٨٠٢/١، ٨٠٣/١، ٨٠٤/١، ٨٠٥/١، ٨٠٦/١، ٨٠٧/١، ٨٠٨/١، ٨٠٩/١، ٨١٠/١، ٨١١/١، ٨١٢/١، ٨١٣/١، ٨١٤/١، ٨١٥/١، ٨١٦/١، ٨١٧/١، ٨١٨/١، ٨١٩/١، ٨٢٠/١، ٨٢١/١، ٨٢٢/١، ٨٢٣/١، ٨٢٤/١، ٨٢٥/١، ٨٢٦/١، ٨٢٧/١، ٨٢٨/١، ٨٢٩/١، ٨٣٠/١، ٨٣١/١، ٨٣٢/١، ٨٣٣/١، ٨٣٤/١، ٨٣٥/١، ٨٣٦/١، ٨٣٧/١، ٨٣٨/١، ٨٣٩/١، ٨٤٠/١، ٨٤١/١، ٨٤٢/١، ٨٤٣/١، ٨٤٤/١، ٨٤٥/١، ٨٤٦/١، ٨٤٧/١، ٨٤٨/١، ٨٤٩/١، ٨٥٠/١، ٨٥١/١، ٨٥٢/١، ٨٥٣/١، ٨٥٤/١، ٨٥٥/١، ٨٥٦/١، ٨٥٧/١، ٨٥٨/١، ٨٥٩/١، ٨٦٠/١، ٨٦١/١، ٨٦٢/١، ٨٦٣/١، ٨٦٤/١، ٨٦٥/١، ٨٦٦/١، ٨٦٧/١، ٨٦٨/١، ٨٦٩/١، ٨٧٠/١، ٨٧١/١، ٨٧٢/١، ٨٧٣/١، ٨٧٤/١، ٨٧٥/١، ٨٧٦/١، ٨٧٧/١، ٨٧٨/١، ٨٧٩/١، ٨٨٠/١، ٨٨١/١، ٨٨٢/١، ٨٨٣/١، ٨٨٤/١، ٨٨٥/١، ٨٨٦/١، ٨٨٧/١، ٨٨٨/١، ٨٨٩/١، ٨٩٠/١، ٨٩١/١، ٨٩٢/١، ٨٩٣/١، ٨٩٤/١، ٨٩٥/١، ٨٩٦/١، ٨٩٧/١، ٨٩٨/١، ٨٩٩/١، ٩٠٠/١، ٩٠١/١، ٩٠٢/١، ٩٠٣/١، ٩٠٤/١، ٩٠٥/١، ٩٠٦/١، ٩٠٧/١، ٩٠٨/١، ٩٠٩/١، ٩١٠/١، ٩١١/١، ٩١٢/١، ٩١٣/١، ٩١٤/١، ٩١٥/١، ٩١٦/١، ٩١٧/١، ٩١٨/١، ٩١٩/١، ٩٢٠/١، ٩٢١/١، ٩٢٢/١، ٩٢٣/١، ٩٢٤/١، ٩٢٥/١، ٩٢٦/١، ٩٢٧/١، ٩٢٨/١، ٩٢٩/١، ٩٣٠/١، ٩٣١/١، ٩٣٢/١، ٩٣٣/١، ٩٣٤/١، ٩٣٥/١، ٩٣٦/١، ٩٣٧/١، ٩٣٨/١، ٩٣٩/١، ٩٤٠/١، ٩٤١/١، ٩٤٢/١، ٩٤٣/١، ٩٤٤/١، ٩٤٥/١، ٩٤٦/١، ٩٤٧/١، ٩٤٨/١، ٩٤٩/١، ٩٥٠/١، ٩٥١/١، ٩٥٢/١، ٩٥٣/١، ٩٥٤/١، ٩٥٥/١، ٩٥٦/١، ٩٥٧/١، ٩٥٨/١، ٩٥٩/١، ٩٦٠/١، ٩٦١/١، ٩٦٢/١، ٩٦٣/١، ٩٦٤/١، ٩٦٥/١، ٩٦٦/١، ٩٦٧/١، ٩٦٨/١، ٩٦٩/١، ٩٧٠/١، ٩٧١/١، ٩٧٢/١، ٩٧٣/١، ٩٧٤/١، ٩٧٥/١، ٩٧٦/١، ٩٧٧/١، ٩٧٨/١، ٩٧٩/١، ٩٨٠/١، ٩٨١/١، ٩٨٢/١، ٩٨٣/١، ٩٨٤/١، ٩٨٥/١، ٩٨٦/١، ٩٨٧/١، ٩٨٨/١، ٩٨٩/١، ٩٩٠/١، ٩٩١/١، ٩٩٢/١، ٩٩٣/١، ٩٩٤/١، ٩٩٥/١، ٩٩٦/١، ٩٩٧/١، ٩٩٨/١، ٩٩٩/١، ١٠٠٠/١، ١٠٠١/١، ١٠٠٢/١، ١٠٠٣/١، ١٠٠٤/١، ١٠٠٥/١، ١٠٠٦/١، ١٠٠٧/١، ١٠٠٨/١، ١٠٠٩/١، ١٠١٠/١، ١٠١١/١، ١٠١٢/١، ١٠١٣/١، ١٠١٤/١، ١٠١٥/١، ١٠١٦/١، ١٠١٧/١، ١٠١٨/١، ١٠١٩/١، ١٠٢٠/١، ١٠٢١/١، ١٠٢٢/١، ١٠٢٣/١، ١٠٢٤/١، ١٠٢٥/١، ١٠٢٦/١، ١٠٢٧/١، ١٠٢٨/١، ١٠٢٩/١، ١٠٣٠/١، ١٠٣١/١، ١٠٣٢/١، ١٠٣٣/١، ١٠٣٤/١، ١٠٣٥/١، ١٠٣٦/١، ١٠٣٧/١، ١٠٣٨/١، ١٠٣٩/١، ١٠٤٠/١، ١٠٤١/١، ١٠٤٢/١، ١٠٤٣/١، ١٠٤٤/١، ١٠٤٥/١، ١٠٤٦/١، ١٠٤٧/١، ١٠٤٨/١، ١٠٤٩/١، ١٠٥٠/١، ١٠٥١/١، ١٠٥٢/١، ١٠٥٣/١، ١٠٥٤/١، ١٠٥٥/١، ١٠٥٦/١، ١٠٥٧/١، ١٠٥٨/١، ١٠٥٩/١، ١٠٦٠/١، ١٠٦١/١، ١٠٦٢/١، ١٠٦٣/١، ١٠٦٤/١، ١٠٦٥/١، ١٠٦٦/١، ١٠٦٧/١، ١٠٦٨/١، ١٠٦٩/١، ١٠٧٠/١، ١٠٧١/١، ١٠٧٢/١، ١٠٧٣/١، ١٠٧٤/١، ١٠٧٥/١، ١٠٧٦/١، ١٠٧٧/١، ١٠٧٨/١، ١٠٧٩/١، ١٠٨٠/١، ١٠٨١/١، ١٠٨٢/١، ١٠٨٣/١، ١٠٨٤/١، ١٠٨٥/١، ١٠٨٦/١، ١٠٨٧/١، ١٠٨٨/١، ١٠٨٩/١، ١٠٩٠/١، ١٠٩١/١، ١٠٩٢/١، ١٠٩٣/١، ١٠٩٤/١، ١٠٩٥/١، ١٠٩٦/١، ١٠٩٧/١، ١٠٩٨/١، ١٠٩٩/١، ١١٠٠/١، ١١٠١/١، ١١٠٢/١، ١١٠٣/١، ١١٠٤/١، ١١٠٥/١، ١١٠٦/١، ١١٠٧/١، ١١٠٨/١، ١١٠٩/١، ١١١٠/١،

فادعى أنه يسكر أو يغير غير صحيحة، فإن الإسكار غير مبررة العقل مع حركة الأعضاء، والتخدير عبودية العقل مع فتور الأعضاء، وكلاهما لا يحصل للشارب، نعم من لم يشربه يحصل له إذا شربه نوع غشيان، وهذا لا يوجب التحريم كذا قال الشيخ حسن الشطي وغيره^(١)

وقال الشيخ علي الأحمدي: النور الذي يحصل لمتلئئ غربه ليس من تعيب العقل في شيء، وإن سلم أنه مما يعيب العقل فليس من المكسر قطعاً، لأن المكسر يكون معه نسبة وفرج، والدخان ليس كذلك، وحينئذ فيجوز استعماله لمن لا يعب عقله، وهذا يختلف باختلاف الأمزجة، والظلة والكثرة، فقد يعيب عقل شخص ولا يعيب عقل آخر، وقد يعيب من استعمال الكثير دون القليل^(٢)

١٥ - ب - الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد نص بالتحريم، فيكون في حد ذاته مباحاً، حرداً على قواعد الشرع وعموماته، التي يندرج تحتها حيث كان حالاً غير موجود زمن الشارع، ولم يوجد فيه نص بخصوصه، ولم يرد فيه نص في القرآن أو السنة، فهو مما عفا الله عنه، وليس

مألاً يغييب العقل من الدخان) ونقل فيها الإفتاء بحله ممن يعتمد عليه من أئمة المذاهب الأربعة، وتابعه على الحل أكثر المتأخرين من المالكية، ومنهم: المدوني، والصبوري، والأمير، وصاحب نهج المرقوي.

ومن الشافعية: الخطفي، والحلي، والنرثيني، والشيرازي، والمبالي، وعبد الغادرين محمد بن يحيى الحسيني الطبري المكي، وله رسالة سماها (رفع الاشتراك عن تناول النيك).

ومن الحنابلة: الكرمي صاحب دليل الطالب، وله رسالة في ذلك سماها (المبالي) في شأن شرب الدخان.

كذلك قال الشوكاني بإباحته^(٣)

وقد استدلل القائلون بإباحته بما يأتي:

١٤ - أ - أنه لم يثبت إسكار ولا تخدير، ولا إضرار (عبد أصحاب هذا الرأي) وقد عرف ذلك بعد اشتغاره، ومعرفة الناس به،

(١) ابن عديم ٢٩٥/٥، ٢٩٦، والمقاري المبدية ٢٩٨/٥، والمصري على الأئمة ٩٨/٩، وضع الصلي فاشك ١٨٩/٩، ١٩٠، ونسب المرقوي ٢١٧/٩، ٢١٩، ود مدوني ٥٠/٩، والشرح الصغير ١٩/٩، ٢٢٣، ونسبوا على نسخة المحتاج ٣٠٩/٥، وحاشية الحامل ١٧٠/٩، ومطلب ذوي النية ٩١٧/٩، والروايات العديدة في المسئس للهيئة ١٢-١٩، ٨١، ورسالة إرشاد السائر فتوكان من ٥١، ٥٢

(٢) الحاشية هي مقال أولي على ٢١٧/٩، وابن عديم

٢٩٩/٥، ونهج المرقوي ٢١٩/٩

(٣) مبدية المرقوي ٢٢٧/٩

الاحتياط في الامتراء على الله تعالى بالاثبات
الحرمه أو الكراهة للذين لابد لهما من دليل، بل
في القول بالإباحة التي هي الأصل. وقد توقف
الشيخي رحمه الله مع أنه هو المشرع في تحريم الخمر أم
الحبائث - حتى تزل عنقه النص القطعي،
فالذي ينبغي للإنسان إذا مثل عنه أن يقول هو
مباح، لكن رائحته تستكرهها الطماع، فهو
مكروه طبعاً لا شرعاً^(١)

١٦ - ج - ي فرض إضراره لبعض الناس فهو
معرض لا لذاته، ويحرم على من يضره دون
غيره، ولا يلزم تحريمه على كل أحد، فإن
الحسل يضر بعض الناس، وربما أضرهم، مع
أنه شفاء بالنص القطعي^(٢).

١٧ - د - صرف المال في المساحات على هذا
الوجه ليس بصرف. لأن الإسراف هو التضييع،
وفسر ابن مسعود التمديد بأنه إنفاق المال في غير
حقه، فإذا كان الإنفاق في حقه ولو مباحاً فليس
بإسراف، ودعوى أنه إسراف فهذا غير خاص
بالمدخن^(٣).

(١) ابن عابدين ٢٩٦/٥. ومذهب الشافعي ٤٩٧/٦.
ومطالع عمري السبي ٢١٧/٦، ٢١٨، والصومعة جديدة.
٥٤١/٢. وحاشا الجبل ٦١٠/٣.
(٢) ابن عابدين ٢٩٦/٥، ومذهب الشافعي ٢٩٨/٦.
ورسالة إرشاد السائل للتوكيد ص ٥٠، ٥١. والقوانين
لحمدية ٥٤١/٢.
(٣) تهذيب الفتاوى ٢١٨/٦. ومطالع أولي نهي ٢٩٧/٦.

١٨ - هـ - اتفق المحققون على أن تحكيم العقل
والرأي لا مستند شرعي باطل، إذ ليس
انصلاح بنحره، وإنما لصلاح الدين
المحافظة بالاتباع للأحكام الواردة بلا تغيير
ولا تبدل، وهي الطعن في أكثر الناس من أهل
الإيمان والدين، والحكم عليهم بالنسب
والطعنان بسبب شرهم المدخن، وفي لعنه من
هذه الأمة فضلاً عن الخاصة^(١) صلاح أم

فناد؟

١٩ - و - حوز ابن عابدين أنه لا يجب تقليد من
أفتى بحرمه شرب المدخن، لأن فقههم وإن
كانت من اجتهاد فاجتهادهم ليس بثابت،
لعدم توافر شروط الاجتهاد. وإن كانت عن
تقليد لمجنهه آخر، فليس بثابت كذلك لأنه لا
ينقل ما يدل على ذلك، فكيف ما عظم الفتوى
وكيف يجب تقليدهم؟

ثم قال: والحق في إفتاء التحليل والتحريم
في هذا الزمان التعسك بالأصليين للذين ذكرهما
المفسدون في الأهل، ووصفها بأنها خافعة
في الشرع.

الأول: أن الأصل في المنافع: الإباحة،
والأدلة الدالة على ذلك كثيرة.

الثاني: أن الأصل في الضرر: التحريم والمنع
لقول النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٢).

(١) مطالع أولي نهي ٢٩٨/٦.
(٢) حديث: «لا ضرر ولا ضرار» أخرجه ابن ماجه =

والدكوي .

ومن المالكية : الشيخ يوسف الأصمعي .

ومن الشافعية : الشروان .

ومن الخبلة : المهنوي ، والرحياني ،
واحد بن محمد المقهور للمبهم .^(١)

ومستدلوا بما يأتي :

٢١ - أ - كراهة رائحته ، فيكره فيساغنى
البصل التيء والثوم والكراث ومحوه .

٢٢ - ب - عدم ثبوت أدلة التحريم ، فهي
نورث المشكك ، ولا يجرم شيء بمجرد المشكك .
فيقتصر على الكراهة لما أوردته القائلون
بالحرمة .^(٢)

ثم قال : وبالجمله إن ثبت في هذا الذخان
إصرار صرف عن لماسفح فيحوز الإفتاء
بتحريمه ، وإن لم يثبت إصراره فلاصل الحل .
مع أن الإفتاء بحله فيه دفع الحرج عن
المسلمين ، فإن أكثرهم يتلون تناوله ، فتحليلة
أيسر من تحريمه ، وإثبات حرمة أمر عسير
لا يكاد يوجد له نصير . نعم لو أضر ببعض
الطعام فهو عليه حرام ، ولو منع ببعض وقصد
التداوي فهو مرغوب .

قال ابن عابدين : كذا أجاب الشيخ محي
الدين أحمد بن محي الدين بن حيدر الكردي
الحزري رحمه الله تعالى .^(٣)

وفي تهذيب القروى : من عافاه الله من شربه
ومستعمله بوجه من الوجوه ، لا ينبغي أن يحمل
الفسر على شتمه ، فيدخل عليهم شعبا في
أنفسهم وحيرة في دينهم ، إذ من شرط التبعية
لأمر ما أن يكون متفقا على إنكاره .^(٤)

القائلون بالكراهة وأدلتهم -

٢٠ - ذهب إلى القول بكراهة شرب الذخان
من الحنفية : ابن عابدين ، وأبو السعود ،

(١) ٧٨٢/١ - ط الحلبي وقال ابن رجب : ليس في جمع
المعوم واختكم و س ٢٨٦ - ط الحلبي : له طرق بقوى
بعضها بعضا

(٢) تهذيب القروى ٢٢٠/١ ، ونفيع الصغرى الحامدية
٣٦٦ ، ٣٦٥/٢

(٣) تهذيب القروى ٢٢١/١

(٤) ابن عابدين ٢٩٦/٥ ، وتهذيب القروى ٢٦٩/١ ،
والشرواني على نعمة النعاج ٢٣٧/١ ، وبطال أبو
الهي ٢١٧/١ - ٢١٦ ، وأهملته العديدة ٨٠

(٢) ترى بلة الموسوعة أن الدخان يجرم إذا كانت ضرره لبعض
الناس ضرر صرفا حاليا من المانع ، سواء أكان الضرر في
الفضل أو البطلان ، أو كان ضارفا مصطفا إلى صرف أحد في
حاجاته وحاجات عياله الأسب ، فإن لم يكن كذلك فهو
مكروه . لأن رائحته كريهة متنة ، ولأنه لا يخلو من نوع
ضرر ، ولا سيما الإكثار منه ، فإن ضرره الضعيف والخال
حينئذ عفيف ، والقليل منه يجر إلى الكثر . وعبر رائحة
التي لا يشبهها سوما هو أمون معارة الصبغة والشمب
والشمبة التي لا تفسد ، مسددة من دخانه الذي يرجع من
عمره . تتشخص المسخن وبعد هواء ، ليسوت والأفكة
البدلة ، إلى الهباب عصاب الرقة والسخف الشديد بعض
الشمع البطيء الذي يمدته في الجسم بفعل ما فيه من
الغضارن وبالمادة البنية التي كتبتها لتجلبب الكهاوي فيه ،
اسمها (مالبكوفون) يرى سرطان أربعة على المرض الشيخ
اسميت الذي يفت غلب حتى اليوم بحامه =

المسجد - قال الإمام العيني في شرحه على صحيح البخاري: قلت - غلة النبي أذى الملائكة وأذى المسلمين.

قال ابن عابدين: ويلحق برأى عليه في الحديث: كل ماله رائحة كريهة مأكولاً أو غير، ونقل ابن عابدين عن انططحي: أن الدخان ملحق بالبصل والثوم في هذا الحكم. وقال الشيخ عيسى المالكي: لا شك في تحريم شرب الدخان في المساجد والمحافل لأن له رائحة كريهة، ونقل عن مجموع الأمير في باب الجمعة: أنه يحرم تعاطي ماء رائحة كريهة في المسجد والمحافل.

وفي الشرواني على تحفة المحتاج: يمنع من دخول المسجد ذوات الرائحة الكريهة، كالبصل والثوم، ومنه ربح الدخان المشهور الآن^(١)

٢٤ - كذلك لا يجوز لشارب الدخان دخول المسجد حتى تزول الرائحة من فمه، قياساً على منع أكل الثوم والبصل من دخول المسجد حتى تزول الرائحة، واعتبر الفقهاء أن وجود الرائحة الكريهة، عذر في التخلف عن الجمعة

حكم شرب الدخان في المساجد ومحاليس القرآن والعلم والمحافل:

٢٣ - لا يجوز شرب الدخان في المساجد بتفاق، سواء قيل بإساحتها أو كراهتها وتحريمه. قياساً على منع أكل الثوم والبصل في المساجد، ومع كراهتها من دخول المساجد حتى تزول رائحة فمه، وكذلك لكراهتها رائحة الثوم والبصل، فينبأ أن الملائكة والمصلون منها. ويلحق الدخان بها الكراهة والنعى. والمباح أن يبيت لعبادة الله، فيجب تحريمه، لأنه من الروائع الكريهة. فمن جابر رضي الله تعالى عنه أن لسي^(٢) قال: ومن أكل البصل والثوم والكراث فلا يقرب من محضنا، فإن الملائكة تنأى عما يتأذى منه هو أو غيره^(٣)

قال ابن عابدين: يمنع في المسجد أكل نحو ثوم وبصل ومحموه بماله رائحة كريهة، للحديث الصحيح في النبي عن قربان أكل الثوم والبصل

وأما حديثه - مع الإضافة إلى خلافه - فلهذا سبب تركه الملة وداره - هذه باعتبار الشريعة التي قد سلبت فضائله فبطلت الأهمية. وكانت قد وجدت أصلاً في صرف الناس عنه، كقول الحكومات السمر - حماية أقال من طريق انتشاره فتمت بطلانها فتمت بطلانها من الناس وما فيها من ضرر لا يمكن منه المنع من ترك الدخان إلا نادراً حتى لقد بلغ الأمر بعض الدخاني أن يترك أعداءه على الدخان ما يكفى إغاثة أسرته منومة

(١) حديث من أكل البصل والثوم والكراث - أخرجه مسلم (٣٩٥/٢) ط الحلي،

(١) ابن عابدين (٤٤٤/١)، ٢٩٩/٢، ٢٩٢. وفتح البص (١٩٩/١)، ١٩٩. وصانبيه الشرواني على تحفة المحتاج (٢٧٥/٢، ٢٧٦). وكشاف القناع (٢٧٢/٢) ٢٩٥/٢

والجماعة، إذا لم يفعل ذلك قصد الاستفاح
الجماعة.

ولا يختص انتع بالمسجد، بل إنه يشمل
مجامع الصلاة غير المسجد، كمصلى العيد
والجنازة ونحوها من مجامع العبادات، وكذا
مجامع العلم والذكر ومجالس قراءة القرآن
ونحوها.

٢٥ - هذا مع اختلاف الفقهاء في منع من في
فئة راحة الدخان من دخول المسجد، أو مجامع
العبادات، ومجالس القرآن، فحرمه أئمة
والمالكية، وكرهه الشافعية والحنابلة.

كذلك اختلف الفقهاء بالنسبة للمجماع
التي ليست للصلاة أو الذكر أو قراءة القرآن.
ودلك كالتولائم ومجالس القضاء.

هأنس يباحته في مجالس القضاء الشيخ محمد
مهدي العباسي الحنفي شيخ الأزهر ومفتي
الديار المصرية.

وقال الشيخ عليش المالكي يحرم تعاطيه في
المحافل.
وكرهه الشافعية والحنابلة.

٢٦ - أما الأسواق ونحوها، فقد قال الإمام
النووي: يلحق بالنوم والمصلى والكبرات كل
ملك راحة كريمة من المأكولات وشربها، وفلس
العلماء على المساجد بمجامع العبادات ومجامع

العلم والذكر والتولائم ونحوها

ثم قال: ولا يلتحق بها الأسواق ونحوها.^(١)

حكم بيع الدخان وزراعته

٢٧ - كان الاختلاف بين الفقهاء بالنسبة
للدخان هو في بيان حكم شربه، هل هو حرام أو
مباح أو مكروه. وكان التعرض لبيان حكم بيعه
أو زراعته قليلا.

على أنه يمكن أن يقال في الجملة: إن
الذين حرموه يستتبع ذلك عندهم حرمة بيعه
وزراعته، والذين أباحوه يباح عندهم بيعه
وزراعته. يقول الشيخ عليش من المالكية:
الحاصل أن الدخان في شربه خلاف بالحل
والحرمة، فالورع عدم شربه، وبيعه وسيلة
لشربه، فيعطى حكمه.^(٢)

وبورد فيما يلي ما أمكن العثور عليه من أقوال
في ذلك

٢٨ - من الحنفية نقل ابن عابدين عن

(١) ابن عبيدس ١: ١٥٦، ١٩٦/٥، ٢٩٧، والطحاوي
على الدرر ٢٧٨/٦، وصح المعنى الملك ١: ١٨٩، ١٩١،
والنسخ الصميم ١: ١٨٩، والشرواني ٢: ٦٧٦، ومعي
المصالح ٢: ٦٣٩، وجاهة المحتاج ١: ١٥٥، والجوهر
على الخطيب ٢: ٦٦١، ومصباح مسلم شرح النووي
١: ٢٩، ١٨٦/٥، طبعه مفسر دار إحياء التراث، وكتابه
الفتاوى ١: ٢٩٧، ١٩٨، ٢: ٣٩٥، ١٩٥، والفتاوى
المهنية ٢: ٢٨٨

(٢) فتح المعنى الملك ١: ١٩٠

فأجاب: إن تعدى على الزرع قبل بدو
الصلاح أغرم فيتم يوم التعدي على الرجاء
والخوف، وإن زُحر الحكم عليه بالغرم حتى
رجع الزرع لحاله سقطت عنه القيمة وبُذِر
الفقد، وإن تعدى بعد بدو الصلاح أغرم فيتم
يوم التعدي على الحب. (١)

ومن لشافعية: جاء في حاشية الشرح لمسي
على نهاية نحتج: يصح بيع الدخان المعروف
في زماننا، لأنه ظاهر منفع به (٢) أي عند بعض
الناس.

وجاء في حاشية الشرواني على تحفة المحتاج
ما ملخصه جواز بيعه. للخصلاف في حرمة
ولأنه باع بعض الناس به. كما إذا كان يعلم
الضرر بتركه. وحينئذ فيصح بيعه. (٣)

ولم نعر على نص في مذهب الحنابلة، لكن
جاء في كشف القناع ما يمكن أن يستفاد منه
جواز بيعه قياساً. قال: اشم من الحشائش
والبيات، إن كان لا ينفع به، أو كان ينقل
تقليته، لم يجز بيعه، وإن استنفع به وأمكن
الادوي بسيره جزأه، لما فيه من النفع
المباح. (٤)

(١) فتح الباري ١/ ٢٧٩.

(٢) حاشية المحتاج وحاشية الشرح لمسي ٢١٨، ٢١٩.

(٣) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ١/ ٢٣٨، وحاشية

بجمل ٢١/ ٢٣.

(٤) كشف القناع ٢/ ٢٥٥.

الشرنبلالي: أنه يمنع من بيع الدخان. (٥)
ومن المالكية، ذكر الشيخ هليش: ما يفيد
جواز زراعته وبيعه، فقد سئل في الدخان الذي
يشرب في القصة، والذي يستشق به، هل كل
منها مسموم؟ فإذا أنلف شخص شيئاً من
أحدهما علموكا لغيره بكونه عليه الخبث، أو
كيف الحال؟

فأجاب: نعم كل منها مسموم، لأنه ظاهر
فيه منفعة شرعية لمن خلت طبعته باستعماله
وصار له كالدواء، فكل منها كاسر العقاقير التي
يأدوي بها من العسل، ولا يرتاب عاقل متشرع
في أنها مسمومة، فكذلك هذا، كيف ولا تنفع
على الوجه المذكور والتأقس حاصلان
المشاهدة.

فإذا أنلف شخص شيئاً من أحدهما علموكا
لغيره كان عليه الضمان، وقد أفتى بعض
التأخرين بجواز بيع دفيب العقل بلا نشوة، لمن
يستهمل منه الضرر اليسير الذي لا يعجب عقله،
واستظهر فتواه سيدي إبراهيم الثقفي. (٦)

كذلك سئل الشيخ عيسى: عن رجل تعدى
على بعض لأخ أو جاز أو خمس أو دحل أو
مطلق زرع قبل بدو صلاحه، فإذا يلزمه، وهل
يعتبر وقت الحصاد، أو ما يفرضه أهل المعرفة؟
وإن كان بعد بدو الصلاح فما الحكم؟

(٥) ابن حنبلين ١/ ٢٩٥، ٢٩٦.

(٦) فتح الباري الثالث ١/ ١٨١.

لم نر أحدا قال بتنجاستها، ولا يلزم من الحومة نجاسته، كالسم الغثالي، فإنه حرام مع أنه طاهر.^(١)

كذلك لم نعر على من في مذهب الحنابلة، إلا أنه جاء في نيل المأرب: السكر غير المانع طاهر.^(٢)

تقطير الصائم بشرب الدخان:

٣٠ - اتفق لفظها على أن شرب استدخان المعروف أثناء الصوم يفسد الصيام لأنه من المقطرات. كذلك يفسد الصوم لو أدخل الدخان حلقه من غير شرب، بل باستنشاق له عمدا، أما إذا وصل إلى حلقه بدون قصد، كان كان بخاطط من يشربه فدخل الدخان حلقه دون قصد، فلا يفسد به الصوم، إذا لا يمكن الاحتراز من ذلك.

وعند الحنفية والمالكية - إن تعمد ذلك فعليه القضاء والكفارة، وعند الشافعية والحنابلة عليه القضاء فقط، إذا الكفارة عندهم تكون بالجماع فقط في نهار رمضان.^(٣)

وكذلك ينظر الصائم بمضغ الدخان أو

حكم الدخان من حيث الظهارة والنجاسة:

٢٩ - صرح المالكية والشافعية بظهارة الدخان. قال الدردير: من الطاهر الخجاد، ويشمل السات بأسواعه. قال الصاوي: ومن ذلك الدخان^(٤) وفي نهاية المحتاج قال الشيرازي في الحاشية: يصح بيع الدخان المعروف في دماناء، لأنه طاهر متنع به. وورد مثل ذلك في حاشية الحامل وحاشية الشرواني وحاشية الفقهوي.^(٥)

هذا وقد ذكر الشيرازي في الفرق الأربعين: وقاعدة السكرات والرققات والمقدمات (تنبه) تنفس السكرات عن المرققات والمقدمات بتلاثة أحكام: المد، والتنجيس، وتخريم اليسير. والرققات والمقدمات لا حد فيها ولا نجاسة، فمن صلى بالأنس مع أو الأفيون لم تبطل صلاته إجماعا^(٦). هذا وبعض من حرم الدخان وعمل حرمة بالإسكار فهي عنده نجاسة قياسا على الخمر.^(٧)

ولم نعر على من في مذهب الحنفية، إلا أن قواعدهم تدل على أن الدخان طاهر، فقد قال ابن عاد دين: الأشربة إجماعا كالبخ والافيون

(١) ابن عابدين ٢٩٣/٥

(٢) نيل المأرب شرح دليل الطالب ٦٠٠/٦

(٣) ابن عابدين ٩٨، ٩٧/٢، والشرح لصغير ٢٤٦/١، ح

الحلي، وفتح السلي المنك ١٦٩/١، والشرواني على نجمة

للمحتاج ١٠٠/٢، والرحبي على الإقناع ٢٢٨/٢.

ومكتشف النافع ٣٢٠/٢

(٤) التلويح الصغير ٢٩/١ ط الحلي

(٥) نهاية المحتاج ٣١٨/٢، وحاشية الحامل ٦٧٠/١، وحاشية

الشرواني ٢٨٨/١، ٢٨٩، ٢٣٧/١، وحاشية الفقهوي

٢٩/٩

(٦) الفروع المقرن ٦١٨/١

(٧) هامش الفروع ٢١٧/١

ويرى الحنفية أنه لا يلزمه ذلك وقد تضمنت
بركته، قال ابن عابدين: لأن ذلك إن كان من
قيل الدواء أم من قيل التفتك، فكل من الدواء
والفتك لا يلزمه

وأيضا صرح المالكية بذلك، إلا أن قواعدهم
للحنفية في أن الدواء ولتفتك لا يلزم الزوج.^(١)

حكم التداعي بالتبغ:

٣٣- من القواعد العامة التي أجمع عليها الفقهاء
أن النساء محرمات النجسة المنصوص عليها
كالحبر لا يجوز التداعي به.

أما مالا يصح فيه فإنه يختلف باختلاف
اجتهاد الفقهاء.

ومن قال بنجاسة الدخان وأنه يسكر كالحبر
لا يجوز عنده التداعي به.

لكنه عند جمهور الفقهاء طاهر ويجوز التداعي
به، كما يؤخذ ذلك منصوصهم. وهذا إذا
كان يمكن التداعي به.

قال الشيخ عيسى السالكى: المباح أن
يتمول، لأنه ظاهر فيه منفعة شرعية من أبحاث

(١) ابن عابدين ٦٢٩: ٢، والشرح لصاحب ٥٩٩،
وحواشي نسخة المحتاج للنسابة ٣٠٩: ٨، وأجعل عن
شرح لمع ٤٠١: ٢، ومطلب أولي نس ٢٩٩: ٩
الحنفية

شوقه، لأنه نوع من أنواع التكيف، ويصل
طعمه للخلق، ويكيف به السماع مثل نكيته
بالدخان الذي يمتص بالعدس.

وهذا ما صرح به المالكية، وقواعد المذهب
الأخرى لا تأبى.^(٢)

حق الزوج في منع زوجته من شرب الدخان:
٣١- يرى جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية وأحمد
ومالك) عند الشك فيه والحال أن الزوج منع
زوجته من كل ماله، وأنه كرهه، كالمصطلح
والقوم، ومن ذلك شرب الدخان المعروف، لأن
أنه فتح كمال الاستمتاع، حصصها إذا كان
الزوج لا يشربه

والأوجه الثاني عند الشك فيه والخيالة، أنه
ليس له منعها من ذلك لأنه لا يمنع الوفاء.^(٣)

لتبغ في نفقة المروجة:

٣٢- يرى بعض الشافعية والحنابلة أن المروجة
إن اعتادت شرب الدخان معكها وجب على
المزوج توفيره فما ضمن حقها في النفقة

(١) صحيح النسابة ١: ١٧٩

(٢) ابن عابدين ١: ١٧٩، والشرح لصاحب
٥٢١: ٨، والمطلب ١٧٣: ٣، والشرح لصاحب ٤٢٥: ٩، والشرح
عن الخطيب ١٧٣: ٣، والشرح ١٧٣: ٣، والشرح ١٧٣: ٣،
٢٨٩: ٢٨٩، والشرح ٢٨٩: ٢٨٩، والشرح ٢٨٩: ٢٨٩،
المغرب ٢٨٩: ٢٨٩، والشرح ٢٨٩: ٢٨٩، والشرح ٢٨٩: ٢٨٩،
١٧٩: ١٧٩، ومطلب أولي نس ١٧٩: ١٧٩

طبيعتاً باستعماله وصار له كالدواء، فهو كثير
العقاقير التي يداوي بها من العلل^(١).

إمامة شارب الدخان :

٣٤ - نقل ابن عسدي عن الشيخ النعماني أنه
يكو الاقتداء بالمعروف بأكل الرما، أو شيء من
المحرمات، أو يدأوم الإصرار على شيء من
المكروهات. كالدخان المبتدع في هذا
الزمان^(٢).

تبكير

لتعريف :

١ - التبكير - مصدر بكَر بالتشديد، وصله من
الخروج بكرة أول النهار، ويكون أيضاً بمعنى .
التعجيل والإسراع في وقت كان . به بال : بَكَرَ
بالصلاة أي . صلاحها لأول وقتها، ويقال :
بَكَرُوا بالصلاة المغرب أي : صلوا عند سقوط
الغروب، وكل من أسرع إلى شيء فقد بَكَرَ
إليه .

ولم يخرج العقيد في استعماله عن هذين
للمعنى^(٣).

لألفاظ ذات الصلة :

أ - التخليس :

٢ - التخليس في صلاة الفجر : فعلها أول طلوع
الفجر قبل انتشار الضوء

ب - الإصرار :

٣ - الإصرار على شيء : الإصرار على الشيء، يقال .
أصر على الصبح . انكشف وأضاء، والإصرار

(١) كذلك العرب، والتعبير المبدع، والتهابة لأن الأتربة،
والنظم المستند على المصداق ١١١/١ ط الحلي،

والحي ٢٩٩/٢ ط الزمخشري



(١) ابن عسدي ٢/ ٢٩٣، ١٩٤ . وضع الصبي في ذلك
١/ ١٨٦ . ومعنى المجامع ١/ ٦٠١-٦٠٢ . وحاشية للشرابي
١٩/ ٣٨٧، ٣٨٨ . وأنجبيني على الإقناع ٢/ ٣٢٨ .
وكشاف الفناج ١/ ١٥٥، ١٥٦ . ومجموعة فتاوى ابن تيمية
٣١/ ١٩٨

(٢) ابن عسدي ١/ ٢٩٦

والثاني فيه، وإزاء الحنية حيلة المحصر.^(١)

٦- أما التكبير بمعنى الخروج أول النهار فهو واردي صلاة الجمعة والعيدين فقد استحب التكبير في أول نهار الجمعة والشمسية والحنابلة. نظرون التي يجوز من غسل يوم الجمعة والغسل: ويكره وإن كان له بكل خطوة يحطو به آخر سنة، صحتها بإجماع^(١)

وقال الإمام مالك: لا يستحب التكبير حتى يركع^(٢)

الفكر الطالب الريفي :

٧٠ - يستحب التمسك بطلب الرزق والنجاة فقام
 زكري عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قال
 رسول الله : « يا أيها الناس اطلبوا الرزق ،
 فإن الرزق بركة ونجاة »^(١)

١٠٢) من عديدات : T06 , T07 ط بولاني النلك . والإخبار
١٠٣) ط طار المرفقة ، والفدسوي ١٠٦٩٠ ط طار
العكسر . وأمدس / ٣٨٨٧ ، ومدي محتج ١٠٥٠١ .
١٠٤) ط بصغير الحضر

١٢: حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أخرجه الزمعي
٣٦٩/١ - ط خلدني رحمه

٣١: معنى المصاح: ١٩٦٢، والدسوقي ١٩٩١، ٣٩٩،
وايهب ١٩٩١، ط اعلي، والمع ١٩٩١، ٣٧٣،
وحاشية لعضاوي على الدر ٣١٦، ط دار امروعة
جربا، والقناوي اعتدية ١٩٩١، ط مكتبة الاسلاميه -
بركة

(١) حدثت. ابتكروا ههنا السروق. قال العدو يركب
ويجتاح. - أصرحه المراد الطرد منه من الأرض. وقال

صلوة الصبح في عرو - اهتمت به وعلماها عند
استناده المحدث ^(١)

الحكم التكليفي .

٤ - التكبير بأداء العبادات في أول أوقاتها
منح التحصيل الفضل والنواب، لما روي
عن أبي جعفر - حين سئل عن أفضل الأعمال -
قال: «الصلاة في أول وقتها»^(١) وهذا على
خمس ركعات.

٥ - ويستثنى من هذا الحكم ما نص عليه من تأخير
 ٦ - كما لا بد من صلاة الظهر في وقت الحر،
 يقول النبي ﷺ: «إذا اشتد الحر فأبردوا
 الصلاة»^(١)

كذلك حتى الجملة والجمعية صلاة
العبادة، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ولا
الآن أتق على المؤمن لأمرهم بأخبار
العبادة»^(١) وهو أيضاً قوله تعالى: «الجمعة

(٤) البليز واللعب = الميز

٣٠- حديث: «فصل الأجر الصلوات في أول وقتها»
أخرجه البخاري في الصحيح ٣٠٦٦ ط ١، المعتمد، ومسلم
١٠٩٠٦ ط ١، أحمد ١٠٩٠٦ ط ١،

۳۱) حدیث: اَلَا تُنْذِرُ الْخَمْرَ فَيُرَدُّ بِالْفَلَاحِ . نعم .
جوابی و الصبح : ۹ - ط ۱ - الف

(1) حديث: «لا أرى أن أكون على المنبر لأمرهم بأمر»
المشاهد: أخرجه أبو داود (2071) ط. م. عبد الله بن
من حديث أبي هريرة وأصله: «لا يصح للجاري والفتى»
(2) ط. م. عبد الله بن عباس

واستدنى على ذلك بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَرَأُوا كُتُبَكُمْ وَاتْلُوهَا عَلَيْهِمْ﴾^(١) قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومجاهد وقادة: معاه علموهم ما يحسد به من القرآن. وتعلم الصبيان يرد العذاب الواقع بإرادة الله تعالى عن آفاتهم، أو عمن نسبوا تعليمهم، أو عن ماله لهم، أو عنهم فيما يستقبل، أو عن المجموع، أو يرد لعذاب عموماً.^(٢)



قال ابن أبي عمير: يروي عن ابن عباس وغيره أن مامدا صلاة الصبح وقت يضم الله فيه الرزق بين العباد، وليت الله وقت يناتي فيه الملك: والله اعط متفعا خلفا. وأعطى مكا تلفاه.^(٣) وهو وقت انتهاء الحرص وبشاط النفس وراحة البدن وصفاء الخاطر، فيقسم لأجل ذلك كله وأمثاله.^(٤)

التكبير بالتعميم

٨ - يعني التكبير بتعليم الصبيان ما فرض الله على العباد من قول وفعل، لكي يأتي عليهم البلوغ وقد نضج ذلك في قلوبهم، وسكنت إليه أنفسهم. وأنت بما يعنون به من ذلك جوارحهم.

وقد قال السوي: الصبيح أنه يجب على الآباء والأمهات تعليم الأولاد الأصغار ما يجب عليهم بعد البلوغ من: النظافة، والصلاة، والصوم، وتحريم الزنى والملاط والسرقه وشرب المسكر والكذب، ونحوها.

- الحاشية: في إسماعيل بن يسر بن سعد بن زيد بن ثابت، وهو ضعيف، مجمع مرسله: ٩٦/٤ - ط القدسي

(١) حديث: اللهم اعط متفعا: أخرجه البخاري والفتح

٢٩١، ٣ ط الشافعية ومسلم ٢٢٠ - ٢٢٠ ط الحاشية

(٢) بحقه الأحواني ٤ - ٣ ط الشافعية، وصحيح الزملي

شرح ابن العربي ٣١٥، ٢٩٩ ط المطبعة الأزهرية

١٣٥٠ هـ

(١) سورة التكميم ٩/

(٢) كشافه مصالب علم بنس ٣٠ - ٣٩ نشر دار المعرفة

والجديد للبروي ٢٩/١ ط المصرية

الأخر في المجلس. فالرسالة بعض وسائل
التبليغ.^(١)

الألفاظ ذات الصلة
أ- الكتابة -

٢- الكتابة هي : أن يكتب الرجل إلى رجل إن
بعث منه فومسي - ويصفه - بتبليغ كذا ، فبلغ
لكتاب الرسل إليه ، فقال في مجله :
شريت ، تم البيع ، لأن خطاب الغائب
كتابه ، فكانه حضر بنفسه وخاطب بالإنجاب
وقبل الآخر في المجلس ، فالكتابة أيضا أخص
من التبليغ.^(٢)

الحكم التكليفي :
تبليغ الرسائل :

٣- أوجب الله على رسوله تبليغ رسالته إلى من
أرسلوا إليهم ، فلا يكون هم على الله حجة ،
قال تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا
يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ ﴾^(٣)
وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ
مِّن رَّبِّكَ ، وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا لَمْ تَكُن مِّن رَّسَالِهِ ، وَاللَّهُ
يُعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾^(٤) .

قال ابن عباس : المعنى بلغ جميع ما أنزل

تبليغ

التعريف :

١- التبليغ : مصدر يبلغ ، أي : أوصل ، يقال
بلغه السلام : إذا أوصله . وبلغ الكتاب بنوعاً :
وصل .^(٥)

والتبليغ في الاصطلاح أخص من ذلك ، إذ
يراد به : الإعلام والإخبار ، لأنه إيصال
الخبر .^(٦)

والتبليغ يكون شعاعاً وبالرسالة والكتابة .
وأغلب تبليغ الرسل كان مشافهة . والتبليغ
بالرسالة : أن يرسل شخص رسولا إلى رجل ،
وقول الرسول مثلا : إني بعث عبيدي هذا من
فلان الغائب بكذا ، فذهب إليه ، وقال له : إن
فلانا أرسلني إليك . وقال لي : قل له : إني قد
بعث عبيدي هذا من فلان بكذا ، فإن ذهب
الرسول وبلغ الرسالة ، فقال المشرى في مجلسه
ذلك : فبليت ، انعقد البيع ، لأن الرسول مغير
ومعبر عن كلام الرسل ، ماقل كلامه إلى الرسل
إليه ، فكانه حضر بنفسه فأوجب البيع ، وقبل

(١) الصياح

(٢) ابن عابد ٩ / ٣١٩

(١) عهد نع ١٢ / ١٣٨

(٢) الرجوع السابق

(٣) سورة طه / ١٦٥

(٤) سورة الفلق / ٦٧

فكتب إلى الخوارج وغيره، وجرى على ذلك
أصحاره^(١)

التبليغ خلف الإمام

٥ - من سنن الصلاة جهر الإمام بالتكبير
والسمع والسمع والسلام بقدر الحاجة لسمع
الأمويين، فإن زاد على الحاجة زيادة كبيرة
كره

والتكبير للإسلام بالمدح والثناء في الصلاة
والاستغفار فيها يكون من الإمام، فإن كان صوته
لا يبلغ من وراءه فيسفي التبليغ عنه من أحد
المأمومين، والمراد من التكبير ما يشمل تكبيرة
الإحرام ومعها - وقال ابن قدامة: يستحب
لإمام أن يجهر بالتكبير، بحث سمع
المأمومين تكبيره، فإنه لا يجوز لهم التكبير إلا
بعد تكبيره، فإن لم يمكن إسماهم جهر بعض
المأمومين لسمعهم، أو لسمع من لا يسمع
لإمام - لما روى جابر رضي الله عنه قال:
«صلى بنا رسول الله ﷺ وأبو بكر خلفه، فد
كبر رسول الله ﷺ كبر أبو بكر بسبع^(٢)» وفي

١١: بعد الأتي ١٨٦

وحدث - وأرسل الرسول ﷺ إلى الخوارج
سنة ١٠ هـ واليهما في كثر ١٠١/١٠١ - ٢٧١ طه والكتب
نصحه، وجرأ إلى البيهقي
١٧: نصي ١٠١ طه الرخص

وحدث جابر - صلى به رسول ﷺ في يوم
خلفه - أخرجه البخاري (فتح ٢٠١/٢٠١ - طه استغفار)
وسم ٣١٣ - ٣١٤ - طه جسي شمر الخلفي:

إليك من رسلك، فإن قنعت شيئا منه فما بلغت
رسالتك وهذا ناديب للنبي ﷺ وناديب لعملة
العلم من أمته ألا يكتنوا ثب من أمر شر يعنه
وفي صحيح مسلم عن مسروق عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت: من حدثك أن محمد
ﷺ كتم شيئا من الوحي فقد كذب، والله تعالى
يقول: ﴿لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ﴾ ما نزل إليك من
ربك وإن لم تفعل فم ابتعت رسالته^(٣)

ومن أبي جحيفة قلت لعلي رضي الله
عنه: هل عندكم شيء من الوحي مالمس في
القرآن؟

فقال: لا - والذي طلق الحبة وبأ النسبة،
إلا فيها يعطيه الله رجلا في القرآن، وما في هذه
لصحيفة. قلت: وما في هذه لصحيفة؟ قال:
الغلل - وهكذا الأمير، ولأ يقبل مسلم
بكاثره^(٤)

تبليغ الدعوة الإسلامية

٤ - مبلغ الدعوة الإسلامية لغير المسلمين
واجب على الكعبة، فقد أرسل الرسول ﷺ
إلى الملوك غير مسلمين يدعوهم إلى الإسلام،

(١) حدث - أبي حدثك أن محمدا ﷺ كتم ثب - أخرجه
البحاري (الفتح ٢٠١/٢٠١ - هـ النبوة - رسل)
١١٠/١١٠ طه جسي الناس

(٢) بعد لرمي ٢٢٠/٢٢٠ - ٢٤٢
وحدث - أبي جحيفة لك لعلي
البحاري (١١٢/١١٢ - فتح - ذ النبوة)

كل منجب نفصيل:

ف عند الخفية والشفاعة: أن الإمام إذا كبر للافتتاح فلا بد لصحة صلاته من قصد التكبير والإحرام بالصلاة، وإلا فلا صلاة له إذا قصد الإعلام فقط. فإن جمع بين الأمرين بأن قصد الإحرام والإعلام فذلك هو المطلوب منه شرعاً. وكذلك التبليغ إذا قصد التبليغ فقط حالياً عن قصد الإحرام فلا صلاة له، ولا لم يوصل بتبليغه في هذه الحالة، لأنه اقتضى به أن يدخل في الصلاة فإن قصد بتكبيره لإحرام مع التبليغ للمصليين، فذلك هو المقصود منه شرعاً.

ووجهه: أن تكبيرة الإحرام شرط أو ركناً، فلا بد في تحققها من قصد الإحرام أي الدخول في الصلاة.

وأما التسميع من الإمام، والتحميد من المبلغ، وتكبيرات الانتقالات منها، إذا قصد به ذكر الإعلام فقط، فلا فساد للصلاة، والفرق أنه قصد الإعلام غير مفسد، كما لو سمع ليحسب غيره أنه في الصلاة. ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر والإعلام، فإذا حصل قصد الإعلام فكانه لم يذكر، وعدم الذكر في غير التجرئة غير مفسد.^(١)

وعند المكينة أنه يجوز اتخاذ شخص معين لسمع الناس، ونصح صلاته، ولو قصد تكبيره وتحميد، مجرد إسع المأمومين.

وعندهم أنه يصح أن يكون المسمع (المبلغ) صبي أو امرأة أو مجنوناً، وذلك مبني على أن المسمع علامة على صلاة الإمام، وذلك هو حبار الماليزي واللفازي.

وفي رأي: أن المسمع نائب ووكيل عن الإمام، فلا يجوز له التسميع حتى يشوف شرائط الإمام.^(٢)

وعند مخالفة: أنه يستحب الجهر من الإمام لسمع المأمومين الانتقالات في الصلاة، كالجهر بتكبيره الإحرام، وإن لم يجهر الإمام بحيث يسمع الجميع استحب لبعض المأمومين رفع صوته ليسمعهم.^(٣)

تبليغ السلام

٦- أخرج العلماء على أن لا بد من السلام مرة مرعب فيها، ورد فريضة لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَحَّيْتُمْ يَتَخَيَّرُ مَحْجُوبًا أَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رَدَّهَا﴾^(١) فقد أمر الله بالحدية بأحسن منها أو بالرد. والأمر

(١) حاشية الدرر ٢٣٧/١

(٢) الفص ١٩٦/١ هـ الرامس

(٣) سورة البقرة ٢٨٦

(١) ابن عابدين ٢١٩/١، وشيخ دري الأهم على أحكام

التبليغ عند الإمام (مجموعة رسائل ابن عابدين

١٣٨٨/٢) (المجموع ٣٩٨/٢)

تعالى .^(١) وأما عند الظهور ففيه تفصيل ينظر
في مصطلح (تحسر وتهادة)

للمرجوب ما لم يصرفه صارف ، والظاهر أن الحكم
كذلك في المكاتب ، أو بالطلب إلى رسول تبليغ
السلام ، كما ينبغي لمن نعمل السلام أن يبلغه .

قالت عائشة رضي الله عنها : « وعليه السلام
ورحمه الله ، حين أخبرها النبي ﷺ أن جبريل
عليه السلام يقرأ عليها السلام .^(٢) »

قال القرطبي : وفي حديث عائشة من الغف
أن الرجل إذا أرسل إلى رجل بسلامه ، فعليه أن
يرد كما يرد عليه إذا شافهه . وجاء رجل إلى
النبي ﷺ فقال : إن أبي يقرئك السلام ، فقال
« وعليك السلام ، وعلى أبيك السلام .^(٣) »

تبليغ الوالي عن الجنة المستترين :

٧ - المصوم عليه في المذاهب أن ما لم يظهر من
المحظورات ، فليس لأحد - محسباً كان أو
غيره - أن يتجسس عنها ، ولا أن يهتك الأستار ،
فقد قال رسول الله ﷺ : « من أهاب من هذه
القنادورات شيئاً فليستر بستر الله تعالى ، فإنه
من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله »

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٠ ، والأحكام
السلطانية للماوردي ص ٢٥٢

وحديث : « من أهاب من هذه القنادورات شيئاً ،
أخرجه مالك في الموطأ (ص ٧٦٥ ط دار الأمان) رسلاً من
ريد بن أسلم . وأخرجه البيهقي (٨/ ٣٣٠ ط دار المعرفة)
موصلاً عن ابن عمر بلفظ : « اجتنبوا هذه القنادورات التي
هي أمه عها . فمن لم يستر بستر الله عز وجل ، ولطف
إلى الله ، غلب من يبد لنا صفحته نقم كتاب الله عليه »
وأخرجه الحاكم (٤/ ٢٤٤ ط دار الكتاب العربي) وقال :
حديث صحيح على شرط الشيخين . ووافقه الذهبي .

(٢) حديث : « عتبار عائشة بسلام جبريل » أخرجه
طبرستاني (الفتوح ١٠٦/٧ ط السلفية) ومسلم
(٤/ ٢٨٩ ط هـ) البيهقي (الخير) .

(٣) القرطبي ٣٠١/٥
وحديث : « عليك السلام وعلى أبيك السلام » أخرجه
أبو داود (٥/ ٣٩٨ ط عزت عيسى السدوسي) وقال :
المتروكي . وهذا الإسناد فيه مجاميل .

بينها يظهر أنه ، واستلحقث الشيء : ادعيته ،
وفي القاموس : استلحق فلاناً : ادعاء ،^(١)
والاستلحاق بمقتضى الأب وحده ، وهو الإقرار
بالنسب عند الخفية ، ولا يقع الاستلحاق إلا
على مجهول النسب

تبني

التعريف :

فالاستلحاق لا يكون إلا بالنسبة للمجهول
النسب ، في حين أنه التبني يكون بالنسبة لكل
من مجهول النسب ومعلوم النسب ، وتفصيل
ذلك في مصطلح :^(٢) (استلحاق) .

١ - النبي : اتحاد الشخص ولد غيره ابناً له ،^(٣)
وكان للرجل في الجاهلية ينسب الرجل ، فيجعله
كالابن المولود له ، ويدعوه إليه الناس ، ويرث
ميراث الأولاد .^(٤)

ب - البينة :

٣ - الابن : الذكر من الأولاد ، والاسم :
البينة .^(٥)

وغلب في استعمال العرب لفظ (ادعاء) على
التبني ،^(٦) إذا جاء في مثل (ادعى فلان فلاناً)
ومنه (الدعي) وهو المتبني ، قال الله تعالى :
(وما يجعل أذبياءكم أبناءكم) .^(٧)

وفي اصطلاح الفقهاء : يطلق الابن على
الابن الأصلي من نسب حقيقي ، فتكون البينة
من نسب أصلي ، ويطلق الابن على ابن الابن
وإن نزل مجازاً .

ولا يخرج استعمال الفقهاء للفظ التبني عن
المعنى اللغوي .

فالفرق بين البينة والتبني : أن البينة ترجع
إلى النسب الأصلي ، أما التبني فهو ادعاء الرجل
أو المرأة من ليس ولداً لها ، وتفصيل ذلك في
مصطلح : (بينة) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاستلحاق :

٢ - ألحق القاتل الولد بأبيه : أخبر أنه ابنه لشبه

(١) القاموس مادة : ابن .

(٢) الخازن ٣ / ٥٦

(٣) المصباح الكبير مادة : ادعاء .

(٤) سورة الأحزاب / ١

(٥) مختار الصحاح والقاموس المحيط مادة : ألحق .

(٦) انظر الفروع ٥ / ١٨٨

(٧) القاموس المحيط .

وذلك بقوله تعالى : ﴿وما جعل أدياءكم
أبناءكم لكم ذلكم فلو كنتم بآفواهم﴾ ، والله يقول
الحق وهو يهدي السبيل ﴿١﴾ ، وقوله تعالى :
﴿أذعنهم لآياتهم﴾ .^(١)

وقد كان النبي معروفاً عند العرب في
الجاهلية وبعد الإسلام ، فكان الرجل في
الجاهلية إذا أعجبه من الرجل جلده وطره
ضمه إلى نفسه ، وجعل له نصيب ابن من
أولاده في الميراث ، وكان يسب إليه فيقال :

فلان بن فلان . وقد نبى الرسول ﷺ زيد بن
حارثة قبل أن يشركه الله بالمرثاة ، وكان يدعى
زيد بن محمد ، واستمر الأمر على ذلك إلى أن
نزل قول الله تعالى : ﴿وما جعل أدياءكم
أبناءكم﴾ إلى قوله : ﴿وكان الله عضواً
رحيماً﴾^(٢) ، وبذلك أبطل الله نظام النبي - وأمر
من نبى أحداً ألا ينسبه إلى نفسه ، ولأنها ينسبه
إلى أبيه إن كان له أب معروف . فإن جهل أبوه
دعي (مولى) (وأخا في الدين) وبذلك منع

جد - الإقرار بالنسب .

٤ - إقرار الأب أو الأم بالنسبة دون ذكر السب
مع عدم إلحاق الضرر أو العار بالولد ، هو الإقرار
بالنسب المباشر . فالإقرار صحيح للنسب بعد
أن كان مجهولاً .

أما النبي فيكون المجهول بالنسب ومعنومه ،
والنبي قد أبطله الإسلام ، أما الإقرار بالنسب
فقامم ولا يصح الرجوع فيه ، ولا يجوز نفيه بعد
صدوره .^(٣) انظر مصطلح : (إقرار) .

د - اللقيط :

هـ - ادعاء اللقيط شكل من أشكال الإقرار
بالنسب ، واللقيط هو الصغير الذي وجد في
مكان يصعب فيه التعرف على أبويه .^(٤) أما
النبي فيكون المجهول النسب كما يكون لمعلوم
النسب ، وادعاء اللقيط في الحقيقة رد إلى نسب
خفي في الظاهر ، ولا يجعل النبي هذا المعنى .

أحكام التكليف :

٦ - حرم الإسلام النبي ، وبطل كل أنساره .

(١) المبسوط ١/١٧ ، ١٥٩ ، وقبح الرائق ١/ ١٣٠ ، وحاشية

الحجومي ٢/ ٢٨٣ ، وفي ١٦٥/٥

(٢) أحكام الصيام على هامش جامع الفصول ١/ ٢٣٦ .

ومع ليل ١/ ١٢٠

(١) سورة الأعراب ١/

(٢) سورة الأعراب ١/

(٣) سورة الأعراب ١/

الثامن من تغيير الحقائق، وصيبت حقوق الوريثة
من المضايح أو الانتقامس.^(١)

تَبْوئة

التعريف :

١ - التَبْوئة في اللغة : مصدرٌ بَوَّأَ بمعنى
'مكن، يقدل ؛ بَوَّأته داراً : أي اسكنته إياها.

والمَبْوَّأُ المَقَرُّ المُنزِلُ ، ومنه : بَوَّأَ الله منزلاً : أي
الجنة إياه واسكنه .^(١) ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ
بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَنَازِلًا صَدَقَ﴾^(٢) ومنه أيضاً
حديث : «من كذب عني متعمداً قُلِّبَتْ بَوَّأَتُهُ مَقْعَدَهُ
مِنَ الدَّرَجَاتِ» .^(٣)

وهي في الاصطلاح : أن يخلع المولى بين
الامة وبين روحها ويدفعها إليه ولا يستخدمها.

فإن إذا كانت تذهب ونحي ، وتخدم مولاها فلا
يكون ذلك تبوئة .



(١) طوطم قاربت في معرفة أسواق العرب ٢٠ / ٢٢ ، والأندلس
١٧ / ١١٠ ، ومقدمة ابن خلدون ١١٠ - ١١١ ، والكامل
لأبن الأثير ١٩ / ١٥ ، ودرر تاريخ الطبري ٢٤ / ٣٦١ ، ونسب
أخضر ١٥ / ١٩٠ ، ١٩١ ، والسرائري ٢٥ / ١٤٢ ، ١٤٣ ،
وأحكام العبداء على هامش جامع مفهوز ١ / ٢٢٢ ،
وسمع الخليل ١ / ١٢٠ ، وتكملة المعج ١٧ / ٢٨٠ ، وسنن
السلوكي ٢ / ٤١٥ ، والمقدمة ٣ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، وبيان
المحتاج ٨ / ٢٩١ ، ورسائل السمرقاني على لحنه
١٠ / ٣٧٥ ، والمصنف ١٩ / ٣٦٧ ، ومنه إشارات ٣ / ١١٥ .
١١٦ .

(١) - الصباح الفري . وعبط المحيط . ولسان التمر - القبط مادة
(٢٠) ، وابن عابدين ٢ / ٢٧٦ ، ونسب الفريسي ٨ / ٣٧١ .
(٢) - سورة يوسف ١٢٠ .
(٣) - حديث : «من كذب عني متعمداً قُلِّبَتْ بَوَّأَتُهُ مَقْعَدَهُ
مِنَ الدَّرَجَاتِ» . أخرجه البخاري والفتح ١ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ط
المنهاج : وسنن ١٤ / ٢٢٩٩ ط الخميني ، واللفظ للشيخ

ولعرفة أحكامه، نطرح مبحث (الكراج) من كتب الفقهاء^(١)، ونطرح أيضاً مصطلح (رق).

تبيع

المعريف :

١ - التبيع في اللغة: ولد لغير في السنة الأولى،
وسمى تبع لأنه يتبع أمه، والأشهر مبدع،
وجميع المذكورة، وجمع الأتقى تبع^(٢).

وفي الاصطلاح: لا يخرج معنى تبع،
ونبذة عما ورد في اللغة، وهذا عند الحنفية
والحنابلة، والمعتد عند الشافعية^(٣).

وعند المالكية: ما أتى مستير ودخل في
الثالثة^(٤).

الحكم الإجمالي :

٢ - أجمع الفقهاء، على أن التبع يكون واحداً في
نصف البئر إذا بلغت ثلاثين، فحدث معاد
رضي الله عنه قال: «عني رسول الله ﷺ



(١) القاموس والشرب في ترتيب العرب لغة: «تبيع»

(٢) حاشية ابن عابدين ٢١/ ٢٨٠ ط مصطفى الحلبي بمصر
(٣) نعيمة الشافعية - وكتابات الفناج ١٩١/ ٢، والشمس
لاين قدما ٢٠٩/ ٢، وشرح المهبج ١٩/ ٢، ط مصطفى
الحلبي بمصر.

(٤) حاشية القموني ١/ ٢٣٥

(٥) ابن عابدين ٢/ ٣٧٦، وفتح القدير ٢/ ٢٩٨، والشرح
للصغير ٢٩٨/ ٣، وأخبرني ٣/ ١٠، وروضة
الفتاوى ١٧/ ٢١٨، وصاية المحتاج ٦/ ٣٣٠، ٣٣٢،
والوحي ٢/ ٢٢٢، وانظر ١٦/ ٥٦٤، ٥٦٥

تصدق أهل اليمن، فأمرني أن أحدس البقر من
كل ثلاثين تبيعاً^(١)، الشع^(٢)

ووجوب التبيع فيما زاد عن الثلاثين تمصيله
في مصطلح (زكاة)

تبيت

التعريف :

١ - التبيت لغة : مصدر تبيت الأمر إذا دبّرهُ
ليلاً، وبيت النية على الأمر : إذا عزم عليه ليلاً
فهي مُبَيَّنة بالفتح^(١) وبيت العدو أي داهمه
ليلاً.

وفي السيريل العزيز حماد يبيتون ما لا يرصى
من المتول^(٢) وفي السجدة : وهذا أمرٌ يبيت
تأيل^(٣).

والتبيت في الاصطلاح بمعنى اللغوي -
وليكن اسم المصدر، ومنه قوله تعالى :
وأما من أهل القرى أن يأتيهم بأشياء بيما وهم
نائمون^(٤).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإغارة :

٢ - يطلق العرب البيات أو التبيت على الإغارة
على العدو ليلاً^(٥)



(١) الصحاح غير مادة البيت.

(٢) سورة النساء / ١٠٨.

(٣) سورة الأعراف / ٩٧.

(٤) الصحاح غير وساد العرب مادة البيت، والتأيل
١٠٥٦ / ١.

(٥) حديث يعلل بأمرني أن أحدس من البقر من كل ثلاثين
تبيعاً - أخرجه السيوطي (٢٩/٥) ط المكة - متجارية
والمعاني (٣٩٨/١٦) ط دائرة المعارف بمطبعة وصحيفة
روضة المدني

رسول الله ﷺ يُسأل عن أهل الديار من
المشركين - ينبتهم فنصيب من نسايتهم ودارهم
فقال : وهم منهم^(١) فإن قيل : فدعي النبي
ﷺ عن قتال النساء والذرية^(٢) قلت : هذا
محمول على التعمد لقتلهم . والجمع بينهما ممكن
محمل النبي على التعمد ، والإباحة على
مأخذ^(٣) .

والسألة فيها تفرجات فيها إذا كان مع الكفار
مسلم وقتل : تنظر في (أجهاذ والدانات)^(٤) .
فإن بين الإمام وأمر الجيوش قبل لدعوه
أثم لقوله تعالى : فاقبض أيهم على
سواء^(٥) .

والجانب الغنيمة في ضمن من يسل منهم
بالتبويب .

فذهب الحنيفة والحنابلة إلى أنه لا يضمن ،
لأن لا إيمان له ، ولا أمان ، فلم يضمن .
وذهب بعض الشافعية إلى أنه يضمن بالذية

(١) حديث الترمذي في حاشيته . مع منهم أخرجه البخاري
(٢) ١٢٦/٦ - البيع - ط التلبيغ - وسلم (٣٠٤/٣) - ط
الحلي
(٣) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ والذرية - أخرجه
البخاري (١٤٨/٦) - البيع - ط التلبيغ - وسلم
(٤) ١٣٠٤/٣ - ط الحلي
(٥) المعنى ٤٤٩/٨ - طعة لم يرضى العذبة
(٦) شرح روض الطالب ١٩١/١ طعة تلبيغ - النشر المكتبة
الإسلامية - ط ١٣١٤ هـ
(٧) سورة الأنفال ٥٨/١

وفي التبريل - فقاتلوا ففاسموا بالله لتبينته
وأعنه ثم يقولون توليه ما عهدنا منك أنه ونا
تصادقون^(١) فالفرق بين تبين العدو وبين
الإغارة عليه : أن الإغارة مطلقة ، إذ تكون ليلا
أو نهاراً ، أما التبين فهو في الليل .

ب - التبين

٣ - التبين : مصدر بات ، ومعناها الفعل
بالليل ، فهو هذا المعنى أصح من البات ، ونمر
استغاض بمعنى السج ليلا

ويستدلها الغنيمة أحيانا في اثر القسم بين
التبرجات ، وهذا المعنى مخالف البات^(٢) .

حكم التبين :

أولا : تبين العدو :

١ - تبين العدو جائز لمن يجوز قتالهم . وهم
الكفار الذين بلغتهم الدعوة ورفضوها ، ولم
يقبلوا دفع الجزية ، ولم يكن بين وبينهم عقد دعة
ولا هدنة .

قال أحمد رحمه الله : لا بأس باليات ، وهل
غرة الروم إلا ليات^(٣) قال : ولا تعلم أحد أكره
تبين العدو

وعن الأصمعي عن حنيفة قال : سمعت

(١) سورة النمل : ٢٩
(٢) التبيين المبر - والقبول ٢٩٩/٣
(٣) ٢٩٩/٣

والكفارة، ونقل ذلك عن الشافعي^(١).
ويسرى محض الفقهاء: أن أهل الكتاب
المجوس لا تحب دعوتهم قبل القتال، لأن
الدعوة قد بلغتهم، ولأن كتبهم قد نشرت
بالرسالة المحمدية. ويدعى عبدة الأوثان قبل
أن يحاربوا^(٢).

٥ - أما من بلغتهم الدعوة، فنسحب الدعوة
قبل التثبيت بالغة في الإنذار، وليعلموا أننا
قد أتاهم على الدين لا على سلب الأمل وإن
يسمي السراري، وقد ثبت أن النبي ﷺ أمر
عليه حين أعطاه الراية يوم خيبر ويعد إلى قتالهم
أن يدعهم، وهم من بلغتهم الدعوة^(٣).

ويجوز بيانهم بغير دعاء، لأنه صح عن النبي
ﷺ أنه أمار على بني المصطلق ليلاً وهم
عاصونه^(٤) وعهد إلى أسامة أن يغمر على
أرض صلباح^(٥).



(١) البحر الرائق ٥/٥٠٠. وابن عسبر ٣/٢٢٧. ومطالب
قولي العين شرح عدة أشهر ١/٥٠٧-٥٠٨. ورواه
الطحاوي ١٠/٢٢٩. وسعي المحتاج ١/١٢٣. والعين
لاش دعاءه ١٠/٣٨٦.

(٢) المغني لأمن قداسة ٣٨٩/١٠.

(٣) حديث. وأمر علياً يوم خيبر... أخرجه البخاري
والمصنف ١٧/٢٧٦. ط السلف.

(٤) حديث. وأمار على بني المصطلق وهم غفوة...
أخرجه البخاري والمصنف ١٥/١٧٠. ط السلف.

(٥) حديث. وعهد إلى أسامة أن يغمر على أرض صلباح،
أخرجه ابن سعد في الغزوات ١/٦٦. ط دار صادر.

وإسناده صحيح

(١) حديث. وهم منهم، بين لمزيد فدا.

(٢) البحر الرائق ٥/٨٩. وروضة الطالبين ١٠/٢٣٩.

والمغني لأمن قداسة ١٠/٣٨٦. وسعي المحتاج ١/٢٢٣.

(٣) التيجر من من الخطيب ١/٣٢٦. والأشياء وانتعاز لابن
مهم ص ٦٧. والأخبار ١٢/١٩٥. وجوامع الإكمال

١/١٤٨. وفتح الباري ١/٩٠. ونسب الأوطار ١/٢٧٠.

والسيرة في أحوال الفقهاء ص ٧٩

تابع

التعريف

١ - من معاني التاسع في اللغة: الموالاة. يقال: تابع فلان بين الصلاة وبين القراءة: إذا ولى إليها، ففعل هذا على أثر هذا بلا مبدئية بينهما. وتناوبت الأئمة تبع بعضها بعضا. وتابع بين الأمور متتابعة وتباعا. وأثر ولى. ^(١) ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن ذلك.

الحكم الإجمالي.

٢ - التابع يكون في صوم الكفارات، ويكون في الاعتكاف، ويكون في الوضوء والغسل. ويسمى عائيا (الموالاة) وتظهر أسكانه في (الوضوء والغسل).

التابع في الصوم في كفارة اليمين.

٣ - إذا لم يجد الحائض في يمينه مائكة مرة عنها، من إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقة أو عجز عن ذلك، كان عليه أن يتنقل إلى

الصوم، فيصوم ثلاثة أيام. والأصل في ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَزِدْكُمْ اللَّهُ بِالتَّمْرِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يَزِدْكُمْ بِهَا عُسْرًا إِنَّهَا لَذِكْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٣). فلو أنكم لم تجد فصيام ثلاثة أيام، ذلك كفارة لكم إذا حلقتكم. ^(٢)

واختلف الفقهاء في التابع، فذهب الحنفية وهو الأصح عند الحنابلة، وهو قول للشافعية: إلى وجوب التاسع، للترقية لثلاثة أيام مسجود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) ^(٣) وذهب المالكية - وهو قول للشافعية - إلى جواز صومها متتابعة أو متفرقة. ^(٤) ر (كفارة اليمين).

التابع في الصوم في كفارة الظهار:

٤ - يأتي الصوم في المروة الثانية بعد العتق في كفارة الظهار، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ ذَرَّ يَرْفَعَهُ رَفْدًا فَهُوَ يَصْلِي مَا فَلَاحَ الْفُلْجِ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَصَحَّرُوهُمْ فَمَا يُؤْتِيهِمْ مِنْ فَتْنَةٍ مِّنْ فَتَنِ اللَّهِ أَنَّ يَأْخُذَهُمْ فِيهَا آلُ اللَّهِ فَبِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (النساء: ١١). فلو أنكم لم تجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أو يتأخرا فصم لم يستطع

(١) سورة المائدة: ٨٨.

(٢) ابن عباس: ١٣، ٦٠، ٦٢. والهداية في فقه الإمام الشافعي ١١٢/١ - والهي لأثر فداية ١٨، ١٣١، ١٣٢.

(٣) الفروع الأكبر ١٢، ١٣٢، ١٣٣. والمبدئية الكبرى للإمام مالك ١١٦/٢.

(٤) إسناده العرب، والاصح الخبر متلفه. ربيع.

وَأَنِّي مَرَّةً لِّلصَّوْمِ بَعْدَ الْعَتَقِ عِندَ الْحَنَفِيَّةِ
وَالشَّافِعِيَّةِ وَجَهْرُ الْحَنَابِلَةِ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَحَدِ
أَسْبَاطِهَا عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْعَتَقِ وَالصَّيَامِ وَلَا يُطْعَمُ
وَبِأَيِّهَا كَفَرُ أَجْرَاءُ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ التَّخْيِيرِ
لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ،
فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفُرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَمِ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ إِصْعَامِ سِتْنَيْنِ مُسَكِّيَّاهُ^(١)

وَعِنْدَ ذَا الْكِبَةِ كَفَارَتُهُ عَلَى التَّخْيِيرِ أَيْضًا
وَلَكِنَّهُمْ فَضَّلُوا الْإِطْعَامَ عَلَى الْعَتَقِ فَجَعَلُوهُ
أَوَّلًا، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ تَقَرُّبٍ تَعْدِيهِ لِأَفْرَادٍ كَثِيرَةٍ،
وَفَضَّلُوا الْعَتَقَ عَلَى الصَّوْمِ، لِأَنَّهُ مَعَهُ مَنَعٌ.
تَلَفُّزٌ دُونَ الصَّوْمِ، فَالصَّوْمُ عِنْدَهُمْ فِي الْمَرَّةِ
الثَّلَاثَةِ.

وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا أَوْ ذَاكَ، فَإِنَّ صَوْمَ كَفَّارَةِ
الْبَطَرِ فِي رَمَضَانَ شَهْرَانِ مُتَتَابِعَيْنِ عِنْدَ الْأَثَنَةِ
الْأَرَبَةِ. لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:
«رَأَيْتُ بَحْسَ حُلُوسٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ
رَجُلٌ عَلَى فُضَالٍ، يَأْتِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَيْكُتٌ، قَالَ:
مَا لَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى إِيَّاهُ وَأَنَّى وَأَنَا حِدَائِمٌ.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَحْذَرُ رَقَبَةً تَعْتَقُهَا؟
قَالَ: لَا. قَالَ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ
مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَحْذَرُ إِطْعَامَ سِتْنَيْنِ
مُسَكِّيَّاهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَكَيْفَ تَتَّقِي ﷻ؟»

(١) حديث، وأن رجلاً أفطر في رمضان، وأمره مسلم
٧٨٣/٢ ط الحلي

فَإِطْعَامُ سِتْنَيْنِ مُسَكِّيَّاهُ ذَلِكَ لِنُزُولِ بَاقِهِ وَرَسُولُهُ
وَنَظَرُ حُدُودِ اللَّهِ وَلِلْمُكَافَرِينَ عَذَابُ أَلِيمٌ^(٢)

فَإِنَّ لِمَا يُجِدُ الْمُظَاهَرَ مَاتِعَتَهُ كَمَا فِي الْآيَةِ الْأُولَى
نُخْلَ إِلَى الصَّيَامِ، فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ كَمَا
فِي حَذْوِ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ، لَيْسَ فِيهِمَا رَمَضَانُ، وَيَوْمَا
الْعِيدِ. وَيَأْتِي الشَّرِيقُ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ
يَتَنَاسَا. فَإِنَّ حَامِعَهَا فِي الشَّهْرِ سَنِيلاً أَوْ سَارَا
عَمْدًا أَوْ مَسِيًّا بَعْدَ أَوْ بَعْدَ عَدَمِ سَتَقْبَلُ، تَقْبُولُهُ
تَعَالَى. (مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَنَاسَا)

وَهَذَا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ^(٣) وَالْمَالِكِيَّةِ^(٤)،
وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ^(٥) فِي حُجُوبِ التَّاتِبِ، إِلَّا أَنَّ
التَّاتِبَةَ قَالُوا إِذَا حَامِعَهَا نِيلاً قَبِلَ أَنْ يَكْفُرَ بِأَنَّهُ
وَلَا يَبْطُلُ التَّاتِبُ^(٦).
و (كَفَّارَةُ الظَّهَارِ)

التَّاتِبُ فِي الصَّوْمِ فِي كَفَّارَةِ الْفَطْرِ فِي سَهَرٍ
وَرَمَضَانَ:
٥ - نَحْبُ الْكَفَّارَةِ لِجَمَاعَةٍ فِي سَهَرٍ وَرَمَضَانَ بِاتِّفَاقٍ،
وَقَبِيلُ بِالْأَكْلِ أَوْ الشُّرْبِ عَمْدًا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ
وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالْكَفَّارَةُ تَكُونُ مَالِدَةً أَوْ الصَّوْمِ أَوْ
الْإِطْعَامِ.

(١) سورة المائدة (٣٠)

(٢) الاختيار شرح المختار ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ هـ مصطفي الحلبي
١٩٣٩ م

(٣) الشرح الكبير ١٩٧/٢ - ١٩٨ - ١٩٩

(٤) المعنى لابن قدامة ٢٤٩/٧ - ٢٥٠ - ٢٥١ م ط رابح
الحديث

(٥) المهذب في فقه الإمام الشافعي ١٦٦/٢ - ١٦٨

فإن عين شهر الزمعة اعتكافه متتابعة ليلاً ونهاراً، سواء كان الشهر تاماً أو ناقصاً، لأن الشهر عبارة عما بين اهلالين، ثم أو بعض.

وإن نذر اعتكاف نهار الشهر برمة النهار دون الليل، لأنه خص النهار فلم يلزمه الاعتكاف بالليل، فإن فاتته الشهر ولم يعتكف به لم يزمه، فضلاً عن وجوب أن يقضيه متابعاً ومضرباً، لأن التتابع في أدائه بحكم الوقت، فإذا فات سقط التتابع في صوم رمضان. وإن نذر أن يعتكف متابعاً لزمه قضاءه متابعاً، لأن التتابع هنا بحكم النذر، فلم يقط بمرور الوقت.

وإن نذر اعتكاف شهر غير معين، واعتكف شهراً بالأهلة أجزأه، ثم الشهر أو بعض، لأن اسم لشهر يقع عليه، وإن اعتكف شهراً بالعند لزمه ثلاثون يوماً، لأن الشهر بالعند ثلاثون يوماً، فإن شرط التتابع لزمه متابعاً، لقوله سبحانه ومن نذر ومن سمي عليه الذياء بها سمي^(١) وإن شرط أن يكون مشرباً حازراً يكون مضرباً ومتابعاً، لأن التتابع أفضل من مضرب، وإن أطلق البدل حازراً مضرباً ومتابعاً، كما نذر صوم شهر^(٢)

نما الخنابة فقتل ذهبوا إلى أن من نذر

هلالياً، وإن عين شهراً بعشر الشهر بالهلال، وإن فرق الاعتكاف استأنفه متابعاً. وقال زفر في نذر اعتكاف شهر: إن شاء فرق الاعتكاف وإن شاء تابعه. وإن نوى الأيام خاصة أي دون الليل صححت بيته، لأن حقيقة اليوم بياض النهار^(٣)

وعند المالكية كذلك، يلزم تابع الاعتكاف المذكور فيما إذا كان مطلقاً، أي غير مقيد بتتابع ولا عذمه. وإن من نذر اعتكاف شهر أو ثلاثين يوماً فلا به في ذلك. وهذا بخلاف من نذر أن يصوم شهراً أو أياماً، فإنه لا يلزمه التتابع في ذلك.

والمرق أن الصوم إما يؤدي في النهار دون الليل فكيفما فعل أصاب متابعاً أو مضرباً، والاعتكاف يستغرق الروايتين الليل والنهار، فكان حكمه يقتضي التتابع.

والمراد بالمتعلق: الشيء لم يشترط في التتابع حفظاً، ولم يحصل فيه نية التمتع، ولا به عذمه. فإن حصل فيه به أحدهما عمل بها. ويلزم المعتكف ما سواه من تناسل أو تعريق وقت الشروع، وهو حين دخوله فيه، ولا يلزمه بيته فقط، لأن النية بمجرد ما لا يوجب شيئاً^(٤)

والشافعية قالوا: إن من نذر أن يعتكف شهراً

(١) حديث من نذر صوم فاعليه سواء باسمه، أو بغيره الربط في نصب الصلاة (٣٠٠/٣٠٠) مدار الفصول

بصوم، وقال عمر

(٢) التحدث لفظه الإمام الشافعي ١٩٨/١

(٣) فتح القدير ١١٦/٢ - ١٦٥ هـ ص ٢٢

(٤) الخواشي على مختصر خليل ١٧١/٢ - ٢٧٦

ولا يجري، عن الكفارة صيام نسمة وحسين يوماً بغير اعتبار الأهلة، أما إذا صام شهرين باعتبار الأهلة، فإن صومه يصح حتى وإن كان نهاية وخمس يوماً.^(١)

ويرى المالكية أن الفطر بالإكراه يسقط من فطر أو صرّب لا يقطع التتابع، ولا يقطعه نصف فطر من ضرر نساء الليل، أو غروب الشمس بحلاف تلك في غروب الشمس فإن يقطعه، وكذا لا يقطع التتابع عديم ضرر من حرام نسمة وحسين يوماً، ثم أصبح وفطرا ظنا للكمال.^(٢) ولا يقطع التتابع عندهم للأكل والشرب ناسية على المشهور، ولا يقطعه جمع غير الفطائر منها تهاذا نسائاً، أو ايلاً ولو عمداً.^(٣)

وذكر الشافعية أن الإكراه على الأكل يبطل التتابع، بناء على أن الإكراه عليه يبطل الصوم على القول به، لأنه سبب مانع عنه هو المذهب في القسورين، كإحراق في الرخصة، وبه قطع الجمهور، وجعلها من كبح كالمضر، وكذا إن استثنى فحصل إساءة إلى ذماعة، التي انقطاع التتابع بخلاف، بناء على القول بأنه ينظر، وقال النووي: لو أوجر الطعام مكرهاً لم

اعتكاف أيام متتابعة بصومها فأفطر يوماً أفسد تتابعه، ووجب عليه الامتناع، لإحلاله بالإتيان بما ذكره على صفته.^(٤)

وإن نذر اعتكاف شهر لرمه شهر بالأهلة أو ثلاثين يوماً، والتتابع فيه على وجهين: أحدهما لا يلزمه، والثاني يلزمه، وقال القاضي: يلزمه المتتابع فولا واحداً، لأنه معنى يخص في الليل وانهاره، فإذا أطلقه فنقض التتابع.^(٥) (٦)

ما يقطع التتابع في صيام الكفارات:

ينقطع التتابع في صوم لكفارة بأمر ذكرها الفتناء وهي:

١ - الفطر بركاء أو نسيان ونحوهما

٢ - يرى الحنفية أن الإفطار بعسر أو غير عذر يقطع التتابع، باستثناء عذر المرأة في الحيض، ولم يصرّفوا في ذلك بين عذر المرض أو غيره، وهو يتناول الإكراه. وأما لو كحل ناسياً في كفارة أظهره فقد ذكر صاحب الفتاوى الحنفية: أنه لا يضر.^(٧)

(١) العدة بهامش مع القدير ٢٢٩/٣ ط الأمانة

(٢) جواهر الأكسير ١/ ٢٧٧ ط دار الفروغ، والطريق

١١٨٢ ط دار صادر

(٣) جواهر لاكتيف ١/ ٣٧٨ ط دار المرقف، والمنسوبة

٢٠١/٢

(٤) تشاد لتتابع من من إلتاع ٢٢٩/٣ ط العصر الحديث

(٥) المسى لأبن قدامة ١١٣/٣

(٦) مع القدير مع الفتاوى ١/ ٢١٠ ط الأمانة، والفتاوى

العدة ١/ ١٢ ط المكتبة الإسلامية

ولا نأبأ لا بد لها فيه، ولأنه يضاف الصوم، وفي تأخير التكفير إلى سن اليأس خطره إلا أن النووي من الشافعية قال: إن المرأة إذا كانت لها عادة في الطهر تسع صوم الكفارة فصامت في غيرها، أي في وقت يحدث فيه الحيض، فإنه يقطع التتابع.^(١)

وأما تتابع صوم أيام كفارة اليمين، فإن الحيض يقطعه، بناء على وجوب التتابع فيها كما ذكر الحنفية، والشافعية على أحد القولين في وجوب تتابعها، لقلة أيامها، بخلاف الشهرين.^(٢)

هذا، وذكر النووي في الروضة: أننا إذا أوجبتا التتابع في كفارة اليمين فصامت في أثنائها، فهي انقطاع تتابعها القولان في الفطر بالمرض في الشهرين، وبشيء أن يكون فيه ضربين جازم بانقطاع التتابع.^(٣)

١١ - أما التفاس فإيه يقطع التتابع في صوم الكفارة عند الحنفية، وعلى مقابل الصحيح

يفطر ولم يقطع تتابعه، فقطع به الأصحاب في كل الطرفين.^(٤)

وذكر الخصال أن التتابع لا يقطع بالفطر بسبب الإكراه أو الخطأ أو النسيان على الصحيح من المذهب، حديث: «إن الله وضع عن نسي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٥) لا إن أفطر لجهل فإنه لا يعذره، وأما الذي أفطر خطأ كمن ظن بقاء الليل أو الغروب فيأخذ خلافه فلا يقطع تتابع صيامه، وأما الذي أفطر على ظن تمام الشهرين بيان خلافه فإنه يقطع تتابع صيامه، أو ظن أن الواجب شهر واحد فأفطر، أو أفطر ناسياً لوجوب التتابع، أو أفطر لغير علم انقطع تتابع صيامه لقطعه إياه، ولا يعتد بالجهل.^(٦)

ب - الحيض والتفاس :

١٠ - اتفق الفقهاء على أن الحيض لا يقطع التتابع في الكفارة التي توجب صيام شهرين على المرأة كفارة القتل، لأنه لا بد منه فيهما،

(١) نيين الحقائق ١٠/٣ ط دار المعرفة - وجواهر الإكليل ٣٧٧/٦ ط دار المعرفة - وروضة الطالبيين ٣٠٢/٨ ط المكتب الإسلامي، وحاشية قلهويز ٢٦/٤ ط الحلبي، وكشاف الشاف ٣٨٤/٥ ط مصر
(٢) نيين الحقائق ١٠/٣ ط دار المعرفة، والتهذيب ١١٦/٦ ط ١٢٣ ط دار المعرفة.
(٣) روضة الطالبيين ٣٠٢/٨ ط المكتب الإسلامي.

(١) روضة الطالبيين ٣٠٣/٨ ط المكتب الإسلامي
(٢) حديث: «إن الله وضع عن نسي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أخرجه الحاكم ١٩٨/٢٦ ط دائرة المعارف الشافعية وحسن الترمذي في المعجم المصنف للمسماوي (ص ٣٣٠ - نشر دار الكتب العلمية).
(٣) كشاف الشاف ٣٨٤/٥ ط المنصور - والإمام ابن ٢٩٩/٩ ط طرطوس

جهله فإنه لا يقطع، كما إذا طل أن شهر ذي الحجة هو محرم، فصامه مع ما بعده طئاً أنه صفر، فبان خلافه.

وجهل دخول رمضان عندهم كجهل العبد على الأرجح عند ابن يونس، والراد بجهل العبد كما في الحرشي: جهله في كونه بأي في الكفارة، لا جهل حكمه، خلافاً لأبي الحسن، حيث ذكر أن الراد بالجهل جهل الحكم وهو أظهر. ومثل العبد عندهم الرومان بعده. وأما ثالث أيام الشريق فإن صومه بحري، وفطره بقطع التتابع اتفاقاً، كما جاء في الحرشي^(١).

وأما الحسابية فذهبوا إلى أن صوم الكفارة لا يقطع بذلك مطلقاً، لوجوب صوم رمضان بإيجاب الشرع، ولأن فطر العبد أيام الشريق واجب أيضاً بإيجاب الشرع، أي إن ذلك الزمن متجه الشرع من صومه كالدليل^(٢).

د - السفر :

١٣ - اشعر عند الحنفية والمالكية، وقول عند الشافعية: يقطع التتابع إن أفطر فيه، لأن

الذي حكاه أبو الفرج السرخسي من الشافعية لندوته، وإمكانها اعتبار شهرين خاليين منه وذهب المالكية والشافعية على الصحيح، والحسابة إلى أن التفاس لا يقطع التتابع، قياساً على الحيض، ولأنها لا بد لها فيه^(١).

جـ - دخول رمضان والعبد وأيام الشريق :
١٢ - ذهب الحنفية إلى أن دخول شهر رمضان وعيد الفطر أو عيد الأضحى وأيام الشريق يقطع صوم الكفارة لوجوب صوم رمضان وحرمة صوم الباقي، ولأن في استطاعته أن يجد شهرين ليس فيهما ما ذكر، وهذا أيضاً هو ما ذهب إليه الشافعية في صوم غير الأسير. وأما الأسير إذا صام باحتجاده، فدخل عليه رمضان أو العيد قبل تمام الشهرين، ففي انقطاع كتابه الخلاف في انقطاعه بإفطار المريض^(٢).

وأما المالكية فذكروا: أن تعدد فطريوم العبد يقطع تسابع صوم الكفارة، كما إذا تعدد صوم ذي القعدة وفي الحجة عن كفارة ظهره مع علمه بدخول العيد في أثناءه. بخلاف ما إذا

(١) تبين الحنفية ١٠/٣ ط دارالمعرفة، والسرقات

٨١/٤ ط الفكر، وروضة الطالبين ٣٠٢/٨ ط المكتب

الإسلامي. وكشاف الشافعية ٣٨٤/٥ ط المنصر.

(٢) تبين الحنفية ١٠/٣ ط دارالمعرفة، وفتح القدير

٢٣٩/٢ ط الأميرية، وروضة الطالبين ٣٠٢/٨ ط المكتب

الإسلامي.

(١) الحرشي ١١٨/٤ ط در صادر، وحواضر الإكليل

٣٧٧/١ - ٣٧٨ ط دار المعرفه

(٢) كشف الشافعية ٣٨٤/٥ ط المنصر، والإنصاف

٢٢٤/٩ ط التراث

و- المرض :

١٥- المرض يقطع تناسخ صوم الكفارة عند
احيية، وعند الشافعية في الأصح، وهو
الحدس، لأن الخشية لم يصرفوا عن الخطر بعد
مرض أو غيره في قطع التناسخ، باستثناء المرأة في
الحيض، ولأن المرض كذا ذكر الشافعية لا يبي
الصوم، وإنما قطعه باحتيائه.^(١)

وذهب الشافعية في التحريم إلى أن المرض
لا يقطع تناسخ صوم الكفارة، لأنه لا يزيد على
أصل وجوب صوم رمضان، وهو يحفظ
المرض. وهذا أيضا هو ما ذهب إليه الخنابلة،
وإن كان المرض غير محوف، لأنه لا يدل عليه
بالحيض، ومثله الخنوخ والإعما.^(٢)

ز- سبيل النية في بعض الملبات

١٦- ذهب الشافعية إلى أن سبيل النية في
بعض الملبات يقطع تناسخ كذا عهدا، ولا
يجعل السبيل عذرا في ترك التأميره، وهذا ما
على وجوب التمسك بالطهارة كل ليلة، على ما نقل
الأصح عندهم. أما نوصام أياما من الشهرين،

الإفطار عندهم بعذر أو بعذر عذر يقطعه.^(٣)
والقول الآخر للشافعية- أنه كالمرض.^(٤)
والسفر الذي يباح فيه المنظر لا يقطع التناسخ عند
الحنابلة.^(٥)

هـ- فطر الحامل والمرض

١٧- فطر الحامل والمرض عند الشافعية، كما
جاء في الروضة خوفا على الولد. قيل: هو
كالمرض، وهبل: يقطع فطرا، لأنه فعل
اختياري.

وأما الخنابلة فيرون أن فطر الحامل والمرض
خوف على نفسها أو ولدها لا يقطع التناسخ،
لأنه فطر أبيض نادر عن غير جهتها، فأبى
المرض.^(٦)

وما ذهب إليه الحنفية- من أن الفطر بعذر أو
بغير عذر يقع للتناسخ- وذلكية- من القول
بقطعه مكن فعل اختياريا، كالسفر مثلا-
مقتضاها قطع التناسخ بعذرهما خوفا على نفسها
أو ولدها.^(٧)

(١) فتح القدير مع العناية ٣/٤١٠ ط الأبيية، والماور
اشدية ١/٥١٢ ط المكتبة الإسلامية، والحرشي
١٩٨/٤ ط دار صادر وجواهر الإكليل ٣٧٧ ط
دار المعرفة

(٢) روضة الطالبين ٣/٢٠٢ ط المكتب الإسلامي

(٣) كتاب طحا ٢/٢٨٤ ط البحر

(٤) روضة القدير ٣/٢٠٢ ط المكتبة الإسلامية، ومعه
طحا ٣/٢٨٤ ط المحلى وكتاب الفتا ٣/٢٨٤ ط
البحر

(٥) فتح القدير مع العناية ٣/٢٤٠ ط الأبيية، والحرشي

(١) فتح القدير مع العناية ٣/٢٠٢ ط الأبيية، والماور

دار المعرفة

(٢) روضة القدير مع العناية ٣/٢٠٢ ط الأبيية، وروضة
الطالبين ٣/٢٨٤ ط المكتبة الإسلامية.

(٣) روضة القدير مع العناية ٣/٢٤٠ ط الأبيية، والماور
الفتا ٣/٢٨٤ ط البحر

ثم شك بعد فرائضه من صوم يوم ، هل نوى فيه أم لا؟ لم يلزمه الاستئناف على الصحيح كما قال النووي ، ولا أثر للشك بعد الفراغ من اليوم ، ذكره الروائي في كتاب الحيض في مسائل المتحيرة. ^(١٦)

ج - السوطة :

١٧ - اتفق الفقهاء على أن المظاهر إذا وطئ من ظاهر منها في النهار عمدا ، فإن فعله هذا يقطع التتابع ، وأما إذا وطئها في الليل عمدا أو ناسيا ، أو وطئها في النهار ناسيا ، ففي الخلاف .

ذهب أبو حنيفة وعمد إلى أن المظاهر إذا جامع التي ظاهر منها بالليل عمدا أو بالنهار ناسيا ، فإن ذلك يقطع التتابع ، لأن الشرط في الصوم أن يكون غالبا من المسير ، وقال أبو يوسف : إن التتابع لا يقطع بذلك إذا قصد به الصوم ، وهو وإن كان تقديمه على المسير شرفا ، فإن نسيما ذهبنا إليه تقديم البعض ، وفيما قلتم تأخير الكل عنه . ^(١٧)

وذهب المالكية والخاتمة إلى أن وطئ المظاهر

سها يقطع التتابع مطلقا سواء أكان بالليل أم بالنهار ، وسواء أكان علما أو ناسيا أم جاهلا أم غائطا ، أو بعدد يبيع الفطر كسفر. ^(١٨) قوله تعالى : **مَنْ نَسِيَ** : **مَنْ نَسِيَ** أن يفطرا ^(١٩) .
وذهب الشافعية إلى أن وطئه بالليل لا يقطع التتابع ، ويعتبر عاصيا. ^(٢٠)

هذا ، ووطئ غير المظاهر منها في النهار عمدا يقطع التتابع ، كما صرح به صاحب العناية من اختفية ، بخلاف ما لو وطئها بالليل عمدا ، أو ناسيا ، أو بالنهار ناسيا فإن ذلك لا يقطع التتابع . كما صرح به الحنفية والمالكية والخاتمة ، لأن ذلك غير محرم عليه .

ومثل ذلك ما لو وطئها بسبب عذر يبيع الفطر كما صرح به الخاتمة. ^(٢١)

ط - قضاء ما لم يقطع به التتابع :

١٨ - قال المالكية : إن تتابع صوم الكفارة يقطعه تأخير قضاء الأيام التي أفرطها في صيامه ، والتي يجب عليه أن يقضيها متصلة بصيامه . فإن أحر

(١٦) الخرشي ١١٧/٤ - ١١٨ ط دار صادر ، وكشاف النجاشي ٣٨٤/٥ ط النص

(١٧) سورة المجادلة / ٢

(١٨) روضة الطالبين ٣٠٤/٩ ط المكتب الإسلامي ، ومغني المحتاج ٣٠٦/٣ ط الحلبي

(١٩) المسألة ٢٢٩/٤ ط الأثرية ، والخرشي ١١٧/٤ ، ١١٨ ط دار صادر ، وكشاف النجاشي ٣٨٤/٥ ط النص

(٢٠) روضة الطالبين ٣٠٤/٢ - ٣٠٤ ط المكتب الإسلامي ، ومغني المحتاج ٣٦٥/٤ ط الغني

(٢١) تبيين الحقائق ١٠/٣ ط دار المعرفة ، ومع النور ٩٢٩/٣ ، ١١٠ ط الأثرية ، وحاشية ابن عديم ٥٨٣/٢ ط المصرية

فقداءها انقطع تتابع الصوم . وفيها ذلك بمن
نسي شيئاً من فرائض الوضوء أو الغسل ، ثم
تذكره أثناءه فلم يمسسه ، أي لم بات به حين
تذكره فإنه يندى ، الطهارة ، حي ذلك أم
تعمده . بخلاف نسيان النجاسة بعد تذكرها
فإن الصلاة فيه لا يؤثر لحقتها^(١) ، ولم يجد
لغير المانكية نصريحاً في هذه المسألة .

تترس

التعريف :

- ١ - التترس في اللغة : التبر بالترس .
- والاحتماء به والوقاية به^(٢) ، وكذلك التترس .
- يقال : تترس بالترس ، أي توقي وتستر به^(٣) .
- كما في حديث أنس بن مالك قال : كنت
أبو طلحة بن عبيد الله مع النبي ليلة تترس واحدة^(٤) .
- ويقال أيضاً : تترس بالشيء جعله كالترس
وتستر به ، ومنه : تترس الكفار بأسيار
السمين وصبيانهم أثناء الحرب^(٥) .
- ولا يخرج الاستعمال الفني عن هذا

المعنى

الألفاظ ذات الصلة :

التحصن .

- ٢ - من معاني التحصن : الاحتماء ، باختصاص

(١) التترس : صفة من العوائد مبدية غفل في نيل اللوعة
من البعد وحسنه ، السان لحرب . وتاج العروس ،
والمصباح المنير مادة تترس .

(٢) السان لحرب . وتاج العروس

(٣) حديث : وكان أبو طلحة بن عبيد الله يترس . أخرجه

البيهقي في صحيحه (فتح الباري ٩/٩٢) ط السلطنة

(٤) المصباح المنير

(٥) محرم ١٢٩١ هـ دار صادر . وصاحب الإكمال

٣٧٨/١ هـ دار المعرف

يقصدون التفرس بهم، إلا إذا كان في عدم رمي التفرس بهم خوف على أكثر الجيش المضالين وأكثر، فنسقط حرمة التفرس، سواء أكان عدد المسلمين التفرس بهم أكثر من المجاهدين أم قل، وكذلك لو تفرسوا بالخصف، وقاد في ترك قتالهم اغتراب للمسلمين.^(١)

وعلى هذا فإن أصيب أحد من المسلمين نتيجة الرمي وقتل، وعدم القتال، فلا دية ولا كفارة عند الحنفية، لأن الجهاد فرض، والغرامات لا تقرب بالغير الفرض، خلافا لمحمد بن زياد، فإنه يقول بوجود الدية والكفارة.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن فيه الكفارة فولا واحد أما الدية فعنها عنهم بولان فعند الشافعية: إن علمه الرامي مسلما، وكان يعكز نوبه والرمي إلى غير، فزمنه الثانية، وإن لم يأت رمي الكفار إلا برمي المسلم فلا^(٢)

وكذلك عند الحنابلة: تحت الدية في روايه لأنه قتل مؤمرا خطأ. وفي رواية أخرى: لا دية

يقال: تحصن العدو إذا دخل الحصن واعتصم به^(٣) فالتحصن نوع من التمسك والتوقي أثناء الحرب.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث:

٣- اشق لعقهاء على أنه يجوز رمي الكفار إذا تفرسوا بالمسلمين وأسارهم أثناء القتال أو حصارهم من قبل المسلمين، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بأن كان في الكف عن قتالهم إضرار للمسلمين، وأخوف على استئصال قاعدة الإسلام، ويقصد بالرمي لكفار

ولكن إذا لم تدع ضرورة إلى رميهم لكونهم الحرب غير قائمة، أو لإمكان القلعة عليهم بدونه، فلا يجوز رميهم عند الشافعية والحنابلة، ويقول الحسن بن زياد من الحنفية: ويجوز عند الضرورة ما دعت الحصن من زياد لأن في الرمي دفع الضرر العام بالدفع عن مخرج الإسلام، إلا أنه على الرامي ألا يقصد بالرمي إلا الكفار^(٤)

وذهب المالكية إلى أنهم يقاتلون، ولا

(١) نسان العرب. وقام العروسي. ومعجم من اللغة. ١٠٠٠
الخصف

(٢) فتح الصبير ١/٥: ١٦٨ ط إحياء التراث العربي. وهو
عائدين ٢/ ٢٢٢ ط إحياء التراث العربي. واحتجاب
٣/ ٣٥١ ط دار الفكر. وشافعية بدسوقي ١/ ١٧٨ ط دار
فكر. وسبابة الجراح ١/ ٦٥، والألم ١/ ٢٨٧ ط دار
المعرفة. ولثني ١/ ٤٤٩ - ٤٥٠ ط مكتبة الرصاص
الهدية

(٣) أحطاب ٣/ ٣٥١ ط دار الفكر. وحاشية الدسوقي
١/ ١٧٨ ط دار الفكر

(٤) فتح السدير ١/ ١٦٨ ط المسوخ ١/ ٢٦٠ - ٢٦١. وشرح
العروسي ١/ ٦٩٩، وروضة الصالبيين ١/ ٢٤٦، وقد
حصل صاحب نهاية المحتج لفيدن الواردين في ندبه
وآدم في الكفارة أيضا. وسبابة المحتج ١/ ٢٣٨. والقلي
١/ ٤٤٩ - ٤٥٠

لأنه قتل في دار الحرب برمي مباح. (١)

٤ - وإن ترس الكفار بدرأهم ونسائهم فيحوز
رميهم مطلقا عند الحنفية، وهو المذهب عند
الحنابلة، ويقصد بالرمي القاتل، لأن النبي
ﷺ ومنهجه بالمتجنين ومعهم النساء
والعبيان. (٢) ولا فرق في جواز الرمي بين ما إذا
كانت الحرب ملتحمة وما إذا كانت غير
ملتحمة، لأن النبي ﷺ لم يكن يتحين بالرمي
حال التحام الحرب. (٣)

ومذهب المالكية والشافعية: إلى أنه لا يجوز
رميهم، إلا إذا دعت الضرورة وتركه ون عند
عدم الضرورة، ويكون ترك القتال عند عدم
الضرورة واجبا في الأظهر عند الشافعية، لكن
المعتمد ما جاء في الروضة وهو: جواره مع
الكرهة. (٤)

وقد فصل الفقهاء أحكام الترس في باب
الجهاد: عند الحديث عن كيفية القتال، وبين
المكرهات والمحرمات والمندوبات في الغزو.

(١) المنهاج ٨/٤٠٠

(٢) حديث مروي الترمذي بالمتجنين، والمعرجة ليوادود
في المراسل هذا المتن، وإسناده ضعيف، انظر التلخيص
المحرر لابن حجر (١/١٠٤)

(٣) فتح القدير ٥/١٩٨، والمبسوط ١٠/٢٥٠، وبدائع
الصبان ٧/٣٣٠-٣٣١، والمنهاج ٨/٤١٩ ط مكتبة الرياض
الحديثة. ٦٦٠-٦٦١

(٤) المطالع ٣/٣٥٦، وحاشية المدبر في ٢/١٧٨، وبيان
المحتاج ٨/٦٥

تَرِيب

التعريف:

١ - التَّريِب: مصدر تَرَب، يقال: تَرَب الشيء تَرِيباً فتَرَب، أي لطفته فتلطخ
بالتراب. وأتسرت الشيء: جعلت عليه
التراب. وتَسَرَّت الكُتُب تَرِيباً، وتَرَبَت
القرطاس فترا تَرِب، أي أضع عليه التراب
ليحتض ما زاد من الخير. (١)

وعلى هذا، فتريب الشيء لغة
واصطلاحاً: جعل التراب عليه.

الحكم الإجمالي:

٢ - استعمال التراب في التطهير من نجاسة
الكلب:

التراب الطاهر قد يستعمل في التطهير، كما
إذا ولغ الكلب في إناء، فإنه كي يظهر هذا الإناء
يجب غسله سبعاً إحداهن بالتراب، هذا عند
الحنابلة والشافعية، لما روى أبو هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي

(١) المصالح، ولسان العرب، والمصباح النور، وغزار
المصباح مادة «ترب».

وعند المائكة: يسحب غسل الإناء سبعا بولوغ الكلب فيه. بأن يدخل فيه في الماء ويحرك كسائه فيه. ولا ترتيب مع الغسل بأن يجلس في الأولى، أو الأخيرة، أو إحداهن. لأن الترتيب لم يثبت في كل الروايات، وإنما ثبت في بعضها، وذلك البعض الذي ثبت فيه، وقع فيه اضطراب.^(١)

وللعسكرة قول بعينه ثلاثا، خذبت ويعمل الإناء من ونوخ الكلب ثلاثا.^(٢) وقول بعينه ثلاثا أو خمسا أو سبعا. ما روي الدارقطني عن الأسرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في الكلب، ينخ في الإناء أنه يغسله ثلاثا أو سبعا.^(٣) وورود في حاشية الطحطاوي عن

إناء أحدكم فليغسله سبعا، متفق عليه، زاد مسلم وأولاهن بالتراب.^(٤) وهذا روي عبد الله بن مغفل أنه عليه الصلاة والسلام قال: وإذا ولغ الكلب في الإناء واغسلوه سبع مرات، وغفروه الثامنة بالتراب.^(٥)

والمستحب أن يجلس التراب في العسكرة الأولى، لموافقة لفظ الخبر، أو يأتي الماء عليه بعده فينظفه. ومتى غسل به أجزاء، لأنه روي في حديث: (أحداهن بالتراب) وفي حديث: (أولاهن) وفي حديث: (في الثامنة) فثبت على أن محل التراب من الغسلات غير مقصود.

فإن جعل مكان التراب غيره من الأشتان والصاسون ونحوهما، أو غسله غسلة ثامنة، فالأصح أنه لا يجزئ، لأنه طهارة أمر فيها بالتراب تعدد، ولذا لم يعم غيره مفاعه.

وللعسكرة الثانية: يجوز العدول عن التراب إلى غيره عند عدم التراب، أو إفساده المحل المفصول به. فأما مع وجوده وعدم الضرر فلا. وهذا قول أبي حامد.^(٦)

• ورواه الفاضل ٣٢١/١، ٣٤، مكتب الإسلامي. وشرح روض الطالب من فقه الطائفة ٢٦/١، شرح المكتبة الإسلامية.

(١) الشرح الكبير ٢٢٥/١، ٨١-٨٣، وهو آخر الكتبين ١٣٢١-١٤، نشر دار المعرفة، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣٧٦/١.

(٢) حديث: غسل الإناء، من بولوغ الكلب ثلاثا، أخرجه القدر على مومنا على أبي هريرة بثبوتها، ولغ الكلب في الإناء فأغفرته، ثم غسله ثلاث مرات، وذلك الشيخ نفى الدين في (الإمام) هذا سند صحيح (عبد لربابة ١٣٦/١)، ورواه الأثر ١٩٦/١، نشر إدارة الفرس والمصوم الإسلامية، (البيان).

(٣) حديث: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في الكلب، ينخ في الإناء، أخرجه الدارقطني ١٥٥/١، ط شركة الطباعة العلمية، وهو: نزل به عبد الله بن عمر، بن الأصحاب، وهو عبد الله، الحديث.

(٤) حديث: وإذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا، متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري والفتح ٢٧٩/١، ط السلفية، ورواه مسلم وأولاهن بالتراب، (٢٢٤/١)، ط الحلبي.

(٥) حديث: وإذا ولغ كلب في إناء، فامسحوه سبع مرات، وهو روي، أخرجه مسلم ٢٢٥/١، ط الحلبي.

(٦) المحق لأبي حامد ٥٢/١، ٥٤، ط الشركة عن الحديث.

مراقبي الفلاح: يندب انتسيع وكون إحدا من
بالترايب. (١)

تشاوب

التعريف :

١ - التشاوب: (والمثلث): فترة تعمر في الشخص
يفتح عندها قمة. (١)
والمعنى الاصطلاحي في هذا لا يخرج عن
المعنى اللغوي.

حكمه التكميلي :

٢ - صرح العلماء بكراهة التشاوب مع اعتراه
ذلك، فليكنه، وليبرده قدر الطاقة. لقوله
بيّن: وفليبرده ما استطاع. (٢) كأن يطبق شفته أو
بحر ذلك. وإذا لم يستطع وضع يده على فمه.
لقوله: وإذا تشاءم أحدكم فليؤمك بيده
على فمه، فإن الشيطان يشعل. (٣) ويعطى مقام
أيّد كل ما يضر العم بخزفة أو نوب مما يحصل به
التقصير.

تن

انظر: نبع.



(١) نصاح الخمر مائة: (٢٠٠).

(٢) حديث: وفليبرده ما استطاع، أخرجه البخاري والمصنف.

(٣) ٦٦١/١٠ ط السابعة.

(٤) حديث: إذا شاء أحدكم، أخرجه مسلم.

(٥) ٢٢٩٣/٤ ط الخلفي.

(٦) فتح القدير ٩٩/٩ - ٩٥ ط دار إحياء التراث العربي.

والأخبار شرح المختار ١٩/١ نشر دار المعرفة، وبيروني.

الفلاح وحاشية الطحطاوي عليه من ١٨.

الصلاة ما استطاع، فإذا لم يستطع وضع يده على صدره لمحدث^(١).

التناوُب في قراءة القرآن

٤ - ذكر الفقهاء من آداب قراءة القرآن ألا يقرأ القرآن في حال شغل قلبه وعطشه ونحوه، وأن يقيم توقُّفًا نشيطاً، وإذا ناسب بنفسه أن يدسك عن القراءة حتى يعطش التناوُب، ثم يقرأ، لئلا يتغير نظم قراءته، قال مجاهد: وهو حسن^(٢)، وسئل عليه ما ثبت عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ناسب أحدكم فليمسك بيده على فيه، فإن الشيطان يدخل»^(٣).



ثم يخفض صوته ولا يعوي، لما رواه ابن حبان من طريق عبد الله بن سعيد الخدري عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا ناسب أحدكم فليضع يده على فيه، ولا يعوي، فإن الشيطان يفسح ثمنه»^(٤)، ثم يدسك عن التخطي والتلوي الذي يصاحب بعض الناس، لأنه من الشيطان^(٥)، وقد روي: «أنه ﷺ كان لا يستطيع، لأنه من الشيطان»^(٦).

التناوُب في الصلاة

٣ - التناوُب في الصلاة مكروه، خير مسلم: إذا ناسب أحدكم في الصلاة فليكفمه ما استطاع، فإن الشيطان يدخل منه،^(٧) وهذا إذا أمكن دفعه، فإذا لم يمكن دفعه فلا تراهف، ويغطي فيه يده اليسرى، وقيل: لا تحنى يده، وهو رأي الحنفية والشافعية ولا شيء فيه عند المالكية والحنابلة، ويندب كظم التناوُب في

(١) حديث، وإذا تناوب... أخرجه ابن حبان (٣١٠/١) في صحيحه، وفي الترمذي: في إسناده عبد الله بن مسعود، اتفقوا على ضعفه.

(٢) ابن عابدين (١٣٣/١)، وصحيفة المحتاج (٢٦/١)، والآداب الشريفة (٢٤٩/٢).

(٣) حديث، وكان لا يستطيع لأنه من الشيطان، أخرجه ابن حجر في الصحيح (٦١٣/١) في السيف إلى إسناده لا يرحل.

(٤) حديث، إذا ناسب أحدكم في الصلاة... أخرجه مسلم (٢٠٩٣/٤) ط الحلي.

(٥) ابن عابدين (١٣٣/١)، وصحيفة المحتاج (٢٦/١)، والآداب الشريفة (٢٤٩/٢).
(٦) حديث، وكان لا يستطيع لأنه من الشيطان، أخرجه ابن حجر في الصحيح (٦١٣/١) في السيف إلى إسناده لا يرحل.
(٧) حديث، إذا ناسب أحدكم في الصلاة... أخرجه مسلم (٢٠٩٣/٤) ط الحلي.

شطر المسجد الحرام وحيثا كنتم قوائم وجوهكم
شطرة^(١) (أي جهته) ويستثنى من ذلك أحوال
لا يشترط فيها الاستقبال، كصلاة الخوف،
والمصلوب، والغريق، ونقل السفر الباع
وغيره. ^(٢) (ر: استقبال القبلة).

ثبت

ب - ثبت في شهادة الشهود:

٤ - ينبغي للقاضي أن يثبت في شهادة الشهود،
وذلك بالسؤال عنهم سرا أو علانية، وهذا إذا لم
يعلم بعد انهم، لأن القاضي مأمور بالتحقق
عن عدلته. ^(٣) (ر: تركية).

ج - ثبت من رؤية هلال شهر رمضان:

٥ - يستحب التثبت من رؤية هلال شهر رمضان
ليلة الثلاثين من شعبان لتحديد بدئه، ويكون
ذلك بأحد أمرين:

الأول: رؤية هلاله، إذ كانت السماء خالية
عما يمنع الرؤية من نجم أو غبار ونحوهما.
الثاني: إكمال شعبان ثلاثين يوما، إذا كانت
السماء غير خالية عما ذكر، لقوله ﷺ: «صوموا
لرؤيته وأنظروا للرؤية»، فإن غشي عليكم

التعريف:

١ - التثبت لغة: هو التأني في الأمر والرأي. ^(١)
واصطلاحا: تفريغ الوسع والجهد لمعرفة
حقيقة الحال المراد.

الألفاظ ذات الصلة:

التحري:

٢ - التحري لغة: القصد والطلب

واصطلاحا: طلب الشيء بعالم الرأي عند
تعذر الوقوف على الحقيقة. ^(٢)

الحكم الإجمالي:

لأن ثبت أحكام كثيرة منها:

١ - التثبت من استقبال القبلة في الصلاة:

٣ - لا خلاف في أن من شروط صحة الصلاة
استقبال القبلة، لقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ

(١) سورة البقرة / ١٤٤

(٢) المحرر الشرائع / ٢٩٩/١، والاختيار / ١٦٦/١، وسوانح
الحاجات / ١٠٧/١، وشرح البروضي / ١٣٣/١، والمغني
/ ١٣٩، ١٣٢ طه رباح

(٣) معجم الأحكام / ١٠٢، ١٠٤، وقليوبي وعميرة / ٣٠٦/١،
وحاشية الدمشقي على الشرح الكبير / ٢٩٩/١، وما يشهد ط
عيسى الخمي بمصر

(١) تاليف العرب والمصباح مادة ثبت.

(٢) قواعد الفقه للمحدهي من ٢٢٠ - والمبسوط / ١٠، ١٨٥،
وشرح النظمادوي على مراقي العلاج ص ٢٠

وفتقنوا) بدلا من (تنبوا) والمراد بالتبيين:
الثبت، قيل: إن هذه الآية نزلت في الوليد بن
أبي عتبة، وسبب ذلك ما رواه سعيد عن
قنادة: أن النبي ﷺ بعث الوليد بن عتبة مصدفا
إلى بني المصطلق، فلما أبصر روه ألقوا نده،
فهاجم، فرجع إلى النبي ﷺ فأخبره أنهم قد
ارتسوا عن الإسلام، فسمعت نبي الله ﷺ
حالة من الوليد وأمره أن يشك ولا يعجل.
فأطلق حالة حتى أتاهم ليلا، فبعث عيونهم فلما
جاءوا أخبروا حالة أنهم متمسكون بالإسلام.
وسموا قائلهم مصلاتهم، فلما أصبحوا أتاهم
حالة ورأى صحة ما ذكر عيونهم، فعاد إلى نبي
الله ﷺ فأخبره، فنزلت الآية،^(١) وقال النبي
ﷺ: «التأني من الله، والعجلة من
الشيطان».^(٢)



(١) حديث: ما نزل الله بها نبي الذين آمنوا إن جاءهم
فأسئلهم أن يخرجوا من جبريل (٢٢٠/١٢٤) ط (المجلي)
ولسانه صعب لإرسه
(٢) تفسير مقرئ (١١/٣١٦) ط دار الكتب المصرية
وعن حديث: «التأني من الله والعجلة من شيطان»
رواه أبو يعلى وقال الهيثمي: رجاله رجال صحيح (فيحي)
تخريج فضولي (٢/٢٧٨) ط (الكتبة التجارية)

فأكملوا عدة شعبان ثلاثين^(١) وهذا أخذ
الحنفية والمالكية، والشافعية، وهي رواية عن
أحمد.^(٢)

وخالف الحنابلة في حال العجم، فأوجبوا
اعتبار شعبان تسعة وعشرين، وأوجبوا صيام يوم
الثلاثين على أنه من أول رمضان، عملا لمفظ
أبو رزق في حديث آخر وهو: «لا تصوموا حتى
تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروا، فإن غم
عليكم فافقدوا له»^(٣)

أي: احتفظوا له بالصوم^(٤) (رواه أهلة).

د- الثبوت من كلام الصافي.

١- يجب الثبوت بما يأتي به النساق من انباء،
نقله تعالى: ﴿لما أتت أبا الذي أسوأ من انباء﴾
«سَقِ بَأْسًا فَيَسْأَلْهُ أَنْ تَصِيْرَ أَقْوَمًا يَجْعَلُ لَكَ
فَتْمَحًا عَلَى مَا تَعْمَلُ نَادِمًا»^(١) وقد قرئ:

(١) حديث: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» أخرجه
البخاري (الفتح ١/١١٩) ط (السفة).

(٢) ياتح تصانيع ٨١/٢ وما يبعده ط شركة المطبوعات
العلمية بدمشق. وأخرجه على مختصر حشر ٢٢٩/٢.
٢٢٥ ط دار صادر بيروت، وخاتمة البسيوط على الشرح
الكبير ٥٠٩/١ وما يبعدها، وشرح الروض ١٠٩/١ ط
المكتبة الإسلامية

(٣) حديث: «لا تصوموا حتى تروا الهلال» أخرجه
البخاري (الفتح ١/١١٩) ط (السفة). ومسلم (٢/٧٥٩)
ط (المجلي)

(٤) المجلد (١٣) ط (توفيق).

(٥) سورة المجهر ١/١

وهو رواية عن المالكية، وذلك بتكرار غسل الوجه واليدين والرجلين إلى ثلاث مرات متوابعات. وهو مستحب في المشهور من مذهب المالكية. وقيل: الغسلة الثانية سنة، والثالثة فضيلة، وقيل: العكس. أما الرجلان ففي تثليث غسلهما في الوضوء عند المالكية قولان مشهوران:

الأول: أن الرجلين كالوجه واليدين، فيغسل كل واحدة ثلاثا وهو المعتمد.
والقول الثاني: أن فرض الرجلين في الوضوء الإتياء من غير تحذير.
ولا يسن التثليث في مسح الرأس عند الحنفية، وفي الصحيح من مذهب الحنابلة، وأما عند المالكية فقيل: رد اليدين ثلثة في مسح الرأس لا فضيلة فيه، ويذهب أكثر علمائهم إلى أن رد اليدين ثلثة فضيلة إذا كان في اليدين بلل، ولا يستأنف الماء للثانية ولا للثالثة.^(١)

ويذهب الشافعية، والحنابلة في رواية إلى أن التثليث يسن في مسح الرأس، بل يسن التثليث عند الشافعية في المسح على الجبهة، والعمامة، وفي النواك، والتسمية، وكذا في باقي السنن

تثليث

التعريف:

١ - التثليث: مصدر ثلث، ويختلف معناه في اللغة باختلاف مواضع استعماله، يقال: ثلث الشيء: جزأه ونقسمه ثلاثة أقسام، وثلث الزرع: سقاها الثالثة، وثلث الشراب: طبخه حتى ذهب ثلثه أو ثلثاه، وثلث الاثنين: صبرهما ثلاثة بنفسه.

أما في اصطلاح الفقهاء: فيطلقونه على تكرار الأمر ثلاث مرات، وعلى العصر الذي ذهب بالطبخ ثلثه أو ثلثاه.^(٢)

الحكم الإجمالي:

يختلف حكم التثليث باختلاف مواطنه على النحو التالي:

١ - التثليث في الوضوء:

٢ - يسن التثليث في الوضوء عند الأئمة الثلاثة،

(١) نسخ القدير ٢٧/١، ومن عابدين ٨٠/١، والمغلفات ٢٤٩/١، ٢٥٩، ٢٦٢. وحاشية المسوفي ١/١-١٠، ١٠٦، والمجموع ١/١٣٩، والجمل ١/١٢٦، ١٢٧، ونسخ ١/١٢٧، ١٢٨، وقيل القرب ٢/٢٥.

(٢) لسان العرب، وشاح العروس، والصحاح في اللغة المصرية، ومن اللغة، والرائد، مادة: «ثلث» وابن عابدين ٨٨/١، ومجلة القاري ١/٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، وبهاية المحتاج ١/١٩٣.

إلا في المسح على الخف، وكذا تثليث النية في قول لبعض المشافعية (١).

ونذهب ابن سبرين إلى مسح الرأس مرتين (٢).

والأصل فيه ذكره عاروف ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «توضأ النبي ﷺ مرة مرة» (٣) أخرجه البخاري. وروى عثمان رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «توضأ ثلاثا ثلاثا» (٤).

ثم الزيادة على الثلاث المستوعبة مع اعتقاد نسبة لثلاث لا بأس بها عند الحنفية في رواية. والصحيح عند الأئمة الثلاثة، وهو رواية عن الحنفية: أنها تكره (٥).

ب - التثليث في الغسل :

٣ - يسن التثليث في الغسل عند الأئمة الثلاثة كالتوضوء، فيغسل رأسه ثلاثا، ثم شفه الأيمن

ثلاثا، ثم شفه الأيسر ثلاثا.

ونذهب المالكية إلى أن لتثليث استحباب في الغسل، وإن لم تكف الثلاث زاد إلى الكتابة (٦).

والأصل في هذا الباب، عاروفه عائشة رضي الله تعالى عنها وكان النبي ﷺ إذا اغسل من اختابة غسل يديه ثلاثا، وتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يحل شمره يده، حتى إذا ظن أنه قد روى بشرته أفاض الماء عليه ثلاث مرات، ثم غسل سائر جسده (٧).

ج - التثليث في غسل الميت :

٤ - يباح التثليث في غسل الميت عند الأئمة الثلاثة، ويسن عند الحنفية، واتفقوا على جوار الزيادة عليه، لأن المفسود في غسل الميت الطهارة والإنقاء، فإن لم يحصل التنظيف بالقلات الثلاث زيد عليها حتى يحصل، مع حمل القلات وترا (٨).

(١) المحلل ١/١٦٦، ١٦٧، والجصوع ١/١٢١، ١٢٢، ١٢٣.

والنهي ١/١٩٧.

(٢) الجصوع ١/١٢٢.

(٣) حديث. وتوضأ النبي ﷺ مرة مرة. أخرجه البخاري (الفتح ١/٢٥٨، ط السلفية).

(٤) حديث حسن: «أن النبي ﷺ توضأ ثلاثا ثلاثا». أخرجه البخاري (الفتح ١/٢٥٩، ط السلفية).

(٥) فتح القدير ١/٢٧١، وابن عاتق ١/٨٦، والمصنف ١/٢٥٩، ٢٦٠، وصحيفة المدسوقي ١/١٠٢، ١٠٣.

والجصوع ١/١٤٠، والمحل على شرح لميح ١/١٢٧، والنهي ١/١٤٠، والبلدح في شرح الميع ١/١٢١.

(٦) فتح القدير ١/٥١، وابن عاتق ١/١٠٧، والمصنف ١/٢٦٦، ٢٦٧، وبيان المحتاج ١/٢٦٦، والنهي ١/٢١٧، وقيل المرات ٧٨/١.

(٧) حديث: «كان النبي ﷺ إذا اغسل... فغسرت البخاري (الفتح ١/٢٨٦، ط السلفية). وصل ١/٢٥٨، ط المحلى: بتمامه مختصرا.

(٨) فتح القدير ١/٧٣، ٧٤، وابن عاتق ١/٥٧٥، والمصنف ١/٢٠٨، ٢٠٩، وبيان المحتاج ١/٤٤٦، والأم ١/٢٦١، والنهي ١/٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١.

د - التثليث في الاستحجار والاستبراء :

٥ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن التواجب في الاستحجار الإنقاء دون العدد . ومعنى الإنقاء هنا هو إزالة عين النجاسة وملتها ، بحيث يخرج الخجر نقيا ، وليس عليه أثر إلا شيئا يسيرا .

وأما التثليث فمستحب عندهم وإن حصل الإنقاء بأشئ ، بينما يشترط الشافعية والحنابلة في الاستحجار أمرين : الإنقاء وإكثاف الثلاثة ، أيها وجد دون صاحبه لم يكف ، والخجر الكبير الذي له ثلاث شعب يقوم مقام ثلاثة أحجار ^(١)

كذلك قال جمهور الفقهاء : بأنه يستحب نثر الذكر ثلاثا بعد البول ^(٢) ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «إذا بال أحدكم فليثر ذكره ثلاثا» ^(٣)

وتفصيل أحكام الاستحجار والاستبراء في مصطلحي (استحجار) و(استبراء) .

- (١) صحيح الفقيه ١/٢٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، والمخطوطات ١/١٦٥ ، ١٦٥ ، ١٦٥ ، والمخطوطات ١/٢٧٠ ، وحاشية السدوسي ١/١٠٢ ، وسبله الحاج ١/١١٣ ، والمغني ١/١٥٢ ، ١٥٨ ، ونيل الشرب ١/٩٩
- (٢) ابن عثيمين ١/٤٢١ ، والمخطوطات ١/٢٨٢ ، وحاشية السدوسي ١/١١٠ ، وسبله الحاج ١/١٤١ ، ١٤٢ ، والمغني ١/١٥٢ ، ١٥٣
- (٣) حديث «إذا بال أحدكم ، أخرجه أحمد ١/٣٩٧ . ط الأئمة من حديث يزيد بن أسامة ، وإسناده ضعيف لإرساله وحالة التحدرواته . إسناده الفقيه ١/٣١١ ، ط المكتبة التجارية .

والأصل فيما ذكره ، غير المشيخين : أن رسول الله ﷺ قال لغاسلات ابنته زينب رضي الله تعالى عنها : «إبدان بميامنها ومواضع الوضوء منها ، واغسلب ثلاثا أو خمسة أو سبعا ، أو أكثر من ذلك إن رأيت ذلك بقاء وسدرة واجعلن في الأخيرة كافورا ، أو شيئا من كافوره» ^(١)

وكذا يستحب التثليث ، ونحو الزيادة عليه عند جمهور الفقهاء في تجميع الميت ^(٢) وكفى الميت ، وأبوت عنه مائة ، وسريته الذي يوضع فيه . ^(٣)

والأصل فيما ذكره ، ما روي عنه عليه الصلاة والسلام : «إذا نجزتم الميت فأجره ثلاثا» . وفي لفظ «ما نجزوا» . وفي لفظ : «يهني» : «حرموا كفنه الميت ثلاثا» ^(٤)

(١) حديث : «إبدان بميامنها» . أخرجه البخاري (فتح ١/١٣٠ ، ١٣١ ، ط السلفية) . ومسلم (١/٢٤٦ ، ٢٤٨) .

ط الحلبي

(٢) فتاوى الإمام الخطيب أي : بدل الخمر حوالا الميت وكفنه وسريته . (فتح القدير ٢/٧٢)

(٣) حديث : «إذا أجزتم الميت فأجره ثلاثا» . أخرجه أحمد ١/٣٣٣ ، ط الأئمة ، والحاكم ١/٢٥٥ ، ط دائرة المعارف العثمانية ، وصححه ووافقه الذهبي وأخرجه البيهقي النسخ الثاني وهو قوله : «حرموا كفنه الميت ثلاثا» . كما في مسند ١/١٠٥ ، ط دائرة المعارف العثمانية .

(٤) المبسوط ١/٥٩ ، ٦٠ ، وفتح القدير ٢/٧١ ، وابن عابدين ١/٥٧٤ ، والمصنف ٢/٢٧٤ ، والمحل ٢/١٤٧ ، ١٤٨ ، والمغني ١/٤٥٧

تشية

ثوب

التعريف :

١ - التشية في اللغة مصدر. تشى ، يقال : تشيت الشيء : إذا جعلته اثنين ، وبأنى أيضا بمعنى انقسم ، فإذا فعل الرجل أمرا ثم ضم إليه آخر قبل : تشى بالأمر الثاني^(١).
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للفظ تشية عما ورد في اللغة.

مواطن النيجث :

٢ - وردت التشية في الأذان ، والإقامة ، وفي صلاة العلق ، ومنها الرواتب مع الفرائض ، وفي صلاة الليل ، الخبر : «صلاة الليل مثني مشي»^(٢) وفي العقيدة للدكتور ، «والشهادة في أغلب الأمور كالنكاح ، والطلاق ، والإسلام ، والموت ، وتفصيل كل في موضعه .

التعريف :

١ - الثوب : مصدر ثوب بثوب ، وثلاثه ثاب بثوب ، بمعنى : رجع ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَأَدْعُهُمْ إِنَّمَا أَتَيْتُمُوهَا وَأُتُمَاكُمْ﴾^(٣) أي مكثا يرجعون إليه . ومنه فيهم . ثاب إلى فلان عقله : أي رجع . ومنه أيضا : الثواب ، لأن متعة عمل الشخص تعود إليه^(٤).

والثوب : بمعنى ترجيع الصوت وترديده ، ومنه الثوب في الأذان^(٥).

والثوب في الاصطلاح : العود إلى الإعلام بالصلاة بعد الإعلام الأول نحو : «الصلاة خير من النوم» أو «الصلاة الصلاة» أو «الصلاة حاضرة» أو نحو ذلك بأي لسان كمال ، وقد كانت تعمس ثوبا في العهد النبوي وعهد

(١) سورة المائدة / ١٧٥

(٢) نأج المودوس ، والمغرب والسان المغرب : «ثوب» ، وضع التفسير ٢١٤/١ ط دار إحياء التراث العربي .

واحطاب (٣١) - ٤٣٢ ط دار الفكر

(٣) نأج المودوس والمغرب : «ثوب» ، واحطاب

(٤) ٤٣٢ ط دار الفكر

(٥) لسان العرب ٣٧٨/٦ ، والمصباح المنير ٩٤/١ ط دار الفكر .

(٦) حديث «صلاة الليل مشي مشي» . أخرجه البخاري (الفتح ١٧٧/٩ ط المصنف) . وسلم (١٦/١ - ٤١٦ ط الخفي).

معنى: ^(١) فأنشد، والتثويب يتفقان في الدعاء ورفع الصوت، لكن النداء أعم من التثويب.

ب - الدعاء :

٣ - الدعاء بمعنى: الطلب، ويكون برفع الصوت وتخفيضه كما يقال: دعوت من بعيد، ودعوت الله في نفسي. ^(٢) فهو أعم من النداء والتثويب.

ج - الترجيع :

٤ - يقال: رجع في أذانه إذا أتى بالشهادتين مرة فحضر مرة رجعاً، ^(٣) فالتثويب والترجيع يتفقان في العود والتكرير، ولكنها يختلفان في أن محل التثويب (وهو قول المؤذن: «الصلوة خير من النوم») في أذن الفجر عند أكثر الفقهاء. أما الترجيع بمعنى تكرار الشهادتين فذلك في الأذان لجميع الصلوات عند من يقول به.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث.

٥ - يختلف الحكم الإجمالي للتثويب باختلاف إطلاقاته ودرجاته وأوقات الصلاة.

المحاربة ^(٤). لأن فيه تكريراً لمعنى الجاهلين، أولاه لما حث على الصلاة بقوله: حي على الصلاة، ثم قال: حي على الفلاح، عاد إلى الحث على الصلاة بقوله: «الصلوة خير من النوم».

والتثويب عند الفقهاء ثلاثة إطلاقات.

أ - لتثويب القديم، أو التثويب الأول، وهو: زيادة «الصلوة خير من النوم» في أذان الفجر.

ب - التثويب المحدث وهو: زيادة حي على الصلاة، حي على الفلاح، أو عبارة أخرى. حب ما نمارقه أهل كل بلدة بين الأذان والإقامة.

ج - ما كان يختص به بعض من يقوم بأمر المسلمين ومصالحهم من تكليف شخص بإعلامهم بوقت الصلاة، فذلك الإعلام أو النداء يطلق عليه أيضاً (تثويب) ^(٥).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النداء :

٢ - النداء بمعنى: الدعاء ورفع الصوت بآله

(١) العم ١٠٨/١ ط الرياض.

(٢) للبط ١٢٨/١ ط دار المصرفة، وبدائع الصنائع

١١٨/١ ط دار الكتب طعري، والكفاية على هامش فتح

القصر ١١٨/١ ط دار إحياء التراث العربي، والمحط

٢٣٩/١ - ٢٣٢ ط دار الفکر، ونهاية المحتاج إلى شرح

انفتاح ٢٠٩/١ ط مصطفى البابي الحلبي

(٣) المصباح المنير مادة: «سدا»، والمسرور في اللغة ص ٢٩

و ٣٠ ط دار الأذان الجديدة.

(٤) المراجع السابقة.

(٥) المصباح المنير مادة: «رجع»

فالظاهر أنه يكون في الأذان كما استظهر النووي.^(١)

٧- وأما الثوب لحدث وهو الذي استحدثه علماء الكوفة من الحنفية، وهو زيادة عبارة «حي على الصلاة» حي على الفلاح مرتين، بين الأذان والإقامة في الفجر لزيادة عبارة بحسب ما يتعارفه أهل كل بلدة ما: «حيح أو والصلاة الصلاة» أو «قامت، قامت» أو غير ذلك فمستحسن عند متقدمي الحنفية في القصر فقط، إلا أن المتأخرين منهم استحسنوه في الصلوات كلها.^(٢)

وأما تخصيص من يقوم بأمر المسلمين ومصلاتهم كالإمام ونحوه بتكليف شخص ليقيم بعلامه بوقت الصلاة فجائز عند أبي يوسف من الحنفية، وهو قول للشافعية وبعض المالكية، وكذلك عند الحنابلة إن لم يكن الإمام ونحوه قد سمع الأذان^(٣) وكرهه محمد بن الحسن وبعض المالكية.^(٤)

أما الثوب في التقديم، أو الثوب الأول، وهو زيادة عبارة: «والصلاة خير من النوم» مرتين عند الحنابلة في أذان الفجر أو بعده، وعلى الأصح عند بعض الحنفية سنة عند جميع الفقهاء، وحاشية في العشاء عند بعض الحنفية وبعض الشافعية^(٥) وأجازها بعض الشافعية في جميع الأوقات.^(٦) أما عند المالكية والحنابلة فمكروه في غير الفجر، وهو المذهب عند الحنفية والشافعية.^(٧)

الثوب في أذان الفجر :

٦- من المقرر عند الفقهاء - عند أبي حنيفة ومحمد بن الحسن - أن الفروع للفجر أذانان : أحدهما قبل وقتها، والثاني عند وقتها. وقد قال النووي : ظاهر إطلاق الأصحاب أنه يسرع في كل أذان لنصح سواء ما قبل الفجر وبعده. وقد التزم في التهذيب : إن ثوب في الأذان الأول لم يثوب في الثاني في أصح الوجهين. ومن مراجعة كتب بقية الفقهاء الفاتنين بمشروعية أذانين للمعز وتبين أنهم لم يصرحوا بأن الثوب يشرع في الأذان الأول أو الثاني أو في كليهما.

(١) الفقه يرى أن المأمور به إلا من لم يسمع الأذان الثاني للفجر بالثوب كنوي، فإنه من تلخيص عمل المسلمين، وهو مرجح.

(٢) بدائع الصنائع ١/١٤٨، وقطع القصر ١/٢١١.

(٣) بدائع الصنائع ١/١٤٨، والمهذب ١/٩٩، وتكملة الفتح ١/٢١٥.

(٤) فتح القدر ١/٢١٤، والخطاب ١/٤٢١.

(٥) بدائع الصنائع ١/١٤٨، ط دار الكتب العربية،

والمجموع ٣/٩٧-٩٨ ط مكتبة السلفية

(٦) المجموع ٣/٩٧-٩٨ ط مكتبة السلفية

(٧) تكملة الفتح ١/٢١٥، والمهذب ١/٩٩، والخطاب

١/٤٢١، والمجموع ٣/٩٧، وبدائع الصنائع ١/١٤٨.

تجارة

التعريف :

١ - التجارة في اللغة والاصطلاح : هي تقليب المال، أي بالبيع والشراء لغرض الربح. ^(١) وهي في الأصل : مصدر دال على المهنة، وفعله نحر بنجر نحر: وتجارة.

دليل مشروعية التجارة :

٢ - الأصل في التجارة : قوله تعالى : ﴿وَمَا آتَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ ^(٢) وقوله تعالى : ﴿فَبِمَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ^(٣) وقوله ﷺ : «التاجر الأمين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء» ^(٤).

٣ - وأجمع المسلمون على جواز التجارة في الحيلة، وتنظيم الحكمة، لأن الناس يحتاج بعضهم إلى ما في أيدي بعض، وهذه سنة الحيلة، وتشريع التجارة وتحفيزها هو الطريق إلى حصول كل واحد منهم إلى غرضه، ودفع حاجته ^(٥).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - البيع :

٤ - البيع : مبادلة مال برال تحليكه وتملكه. أما التجارة فهي : عبارة عن شراء الشخص شيئاً لبيعه بالربح. فالفرق بينهما قصد الاسترباح في التجارة، سواء تحقق أم لا.

ب - السمعة :

٥ - السمعة لغة : هي التجارة، قال الخطابي : السمعة لفظ مجع، وكان كثير من يعالج البيع والشراء فيهم عجا، فتلصوا هذا الاسم عنهم، فغيره رسول الله ﷺ إلى التجارة التي هي من الأسماء العربية. ^(٦)

(١) تاج العروس مادة : (نحر).

(٢) سورة النساء / ٢٩.

(٣) سورة الجمعة / ١٠.

(٤) حديث : «التاجر الأمين صدوق مع النبيين». أخرجه

فخرهذهي (٣/ ٥٠٦) - ط الخليلي، وإسناده ضعيف فيه

قطعا. «فيص القدر ١٣/ ٢٧٨ - ط المكتبة التجارية»

(٥) الخليلي (٣/ ٥٦٠).

(٦) حديث : «كذلك اسم التجارة سياسة لغيره رسول الله

ﷺ... أخرجه الترمذي (٣/ ٥٠٥) - ط الخليلي، وإسناده

(٢/ ٧٢) - ط دائرة المعارف للغة: وصححه والله

الذمعي.

(٣) نسخة الأبيدي (١/ ٣٩٨).

فيما لا تجب فيه زكاة لولم يكن للتجارة، كالبيع والعقارات، وتغير النوع الحرج وقدره فيها كان زكويًا من المال في الأصل إذا صار للتجارة، كالنعم والعقارات. وتروى بعض أحكام للتجارة في المضاربة والشركات الأخرى

فصل التجارة :

٧- التجارة من أفضل طرق الكسب، وأشرفها إذا توفى التاجر طرق الكسب الحرام والنزيم بأدائها.

جاء في الأثر: سئل النبي ﷺ: أي الكسب أطيب؟ فقال: «عمل الرجل يده وكل بيع مبرور»^(١) قال الشرفاوي في حاشيته: قوله: «وكل بيع مبرور» إشارة إلى التجارة.^(٢)

المحظورات في التجارة:

٨- يحرم في التجارة جميع أنواع العشى والخداع، وترويج البسطة باليمين الكاذبة. فعن رفاعه ابن رافع رضي الله عنه أنه قال: خرجت مع النبي ﷺ إلى المصلى، فرأى الناس يتبايعون فقال: «يا معشر التجارة فاستجابوا لرسول الله ﷺ، ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه» فقال: «إن

والسمورة اصطلاحاً: هي المتوسط بين البائع والمشتري، والسمارهو: الذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لإمضاء البيع، وهو المسمى بالدلال، لأنه يدل المشتري على السلع، ويدل البائع على الاتيان.^(٣)

الحكم التكليفي :

٦- التجارة من المهين المعيشية، التي يبارسها الإنسان بغرض الكسب، وهو كسب مشروع لأنه يمد حاجات المجتمع فتدخل أصالة في دائرة الإباحة، وقد نظرنا عليها سائر الأحكام التكليفية: كالوجوب، والحرم، والكراهة الخ. حسب الظروف والملايسات التي تصادفها.

ويعنى الفقهاء بالأحكام المتصلة بالتجارة (بالإضافة إلى كتب الفقه الأساسية) بما يوردونه في كتب الحسبة، وكتب الأداب الشرعية وكتب العتاي، وخصصها بعضهم بالتأليف فالسرخسي في كتابه «الاكتساب في الرزق المستطاب» وأبو بكر الخلال في «كتاب التجارة»، وقد استحدثت أوضاع ونظريات تجارية يعرف حكمها مما وضعه الفقهاء من قواعد عامة وما تعرضوا إليه من أحكام.

كما يتناول الفقهاء بعض أحكام خاصة بالالتجارة في باب زكاة المروص، كوجوب الزكاة

(١) حديث. وأطيب الكسب عمل الرجل يده. ١. أخرجه أحمد (١٥٦/٢) - ط المنية، وفضل ابن حجر رحاله لا يلبس بهم. (مصر القديم ١/٤٤٧) - ط الكتبة التجارية،

(٢) حاشية الشرفاوي على التحرير ٣/٢ ط عيسى الحلبي

(٣) ابن عابدين ٣٩/٥

١١ - ومنها: شؤم المراء على سوم نخبة: وهو أن يتفاوض المتبايعان في ثمن السلعة، ويتقارب الانعقاد، فيجيء آخر يريد أن يشتري تلك السلعة ويخرجها من يد الأول بزيادة على ذلك الثمن.^(١)

١٢ - ومنها: المتاجرة مع العدو بما فيه نفوسهم على حربنا كالسلاح والحديد، ولو بعد صلح، لأنه كفر نهي عن ذلك. ويجوز المتاجرة معهم بغير ذلك، إذا لم يكن المسلمون في حاجة إليه.^(٢)

آداب التجارة:

١٣ - من آداب التجارة: الساحة في المعاملة، واستعمال معالي الأخلاق، وترك المشاحنة والتضييق على الناس بالمطالبة.

والأثار الواردة في ذلك كثيرة، منها حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ : «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»^(٣).

وقال رسول الله ﷺ : «غفر الله لرجل كان

التجار يبعثون يوم القيامة فجلوا، إلا من اتقى الله وبرّ وصطفى»^(٤).

ومن أبي ذر عن النبي ﷺ : أنه قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم»، قلت: من هم يا رسول الله؟ فقصّ خسرواً وغياثاً: قال: «الخان، والنسبيل إزاره، والنفق سمعته بالخلف والكاذب»^(٥).

٩ - ومن الحظورات تلقى الجلبية: وهو أن يستقبل الحضري البدوي، قبل وصوله إلى السوق ليشتري منه سلعته بأقل من الثمن، ولتفصيل في مصطلح (تلقى الركبان).

٩٠ - ومنها الاحتكار: حديث: «الجانب مرزوق، والمحتكر ملعون»^(٦) وحديث: «لا يحتكر إلا خاطيء»^(٧) ولتفصيل بنظر مصطلح (احتكار).

(١) حديث: «إن التجار يبعثون يوم القيامة فجلوا». أخرجه طبراني (٥٠٦/٣) ط الحلي (١) وفي إسناده جهالة. (مهرن الاعتدال للذهبي ٣٣٨/١ - ط الحلي).

(٢) حديث: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة...» أخرجه مسلم (١٠٣/١) ط الحلي (١).

(٣) حديث: «الجانب مرزوق والمحتكر ملعون». أخرجه ابن حبان (٧٢٨/١) ط الحلي بتحقيق من خوله عبدالحق [وقال أبو حنيفة في الزوائد: في إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف].

(٤) حديث: «لا يحتكر إلا خاطيء...» أخرجه مسلم (١٢٦٨/٢) ط الحلي (١).

(٥) لسان العرب: «عاف: عرج، والمغني ١/ ٢٣٦ ط مكتبة الرضا».

(٦) من حديث ٢٢٩/٣، ورواه الإكليل ٣/٢.

(٧) حديث: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٠٦/٤) ط المصنف (١).

القاسمي قال: قال رسول الله ﷺ والنهم بارك
لأمتي في بكورهم^(١) وقيل: إن صخرًا كان رجلاً
تاجرًا، وكان إذا بعث تجارهم بعثهم أول النهار،
فأثرى وكثر ماله.^(٢)

وجوب الزكاة في مال التجارة:

١٨ - غيب الزكاة في مال التجارة: ^(١) ومال
التجارة: كل ما قصد الاتجار به عند اكتساب
الملك بمعاوضة إذ حال عليه الخول، وبه قال
فقهاء المشيئة السبعة،^(٢) والخمس رجال من
ميمون وطلوس والثوري والشافعي، والأوزاعي
وسعيد وإسحاق، ومُصاحب الرأي،
والشافعي في القول الجديد.

وفصل المأثقة بين التاجر المديون (وهو من يبيع
بائس الواقع ويخلف بغيره، كأرباب الخواص)

قبلكم سهلاً إذا باع، سهلاً إذا اشترى، سهلاً
إذا اقتضى^(١)

١٤ - ومن أديها: ترك الشيء بعث كالتجارة في
سوق يحتلظ الحرام فيه بالحلال، وكالتعامل مع
من أكثر ماله حرام،^(٢) الحديث: «الحلال بين،
والحرام بين، وبين ذلك أمور مشبهات
لا يعتمها كثير من الناس: ثمن الخلال هي أم
من الحرام»، فمن تركها فقد استبرأ لدينه
وعرضه،^(٣)

١٥ - ومنها: تحريم لصنف والأمانة. جاء في
الأثر: «التاجر الأمين الصدوق مع النبيين
والمصدقين والشهداء»^(٤)

١٦ - ومنها: التصديق من مال التجارة حديث:
«إن الشيطان والإثم يحفران البيع، فشربو
بعضكم بالصدقة، فإياها تصفي، غضب
الرب»^(٥)

١٧ - ومنها: التبرك بالتجارة روى صحيح

(١) حديث: «غفر الله لرجل كان يترك سهلاً إذا باع،
سهلاً إذا اشترى، وسهلاً إذا اقتضى» ط الحلي ١.

(٢) القليوبي ١٩٩/٢

(٣) حديث: «الحلال بين والحرام بين، وأخبرني البخاري
: البيع ٢٩٠/٢ ط الشافعي، وسلم (١٢٩/٢) ط
الحلي»

(٤) حديث: «التاجر الأمين الصدوق مع النبيين» مسلم
تخرجه (٢).

(٥) حديث: «إن الشيطان والإثم يحفران البيع» أخرجه
الترمذي (٥١٥/٣) ط الحلي، والهاكم وصححه (٧/٢٧ -
ط آثار المعارف العلمية) ووافقه العمري

(١) حديث: «عليهم بارك لأمتي في بكورهم» أخرجه الترمذي
(٥٠٨/٣) ط الحلي، من حديث صخر غفاسي وذكر
الترمذي في التزييد رتبة هذا الحديث من تصحيفه ثم
قوله: «وفي كثير من قسائدها مقال، وبعضها حسن»
(تزييد والتزييد ٥٢٩/٢ ط الحلي).

(٢) لغة الأعرابي ١٠٦/١

(٣) تخلي ٣٣ - ٣٠، وروضة الطالبين ٦٦٦/٢، وبلاتح
التصنيف ٢٠/٢

(٤) هم سعيد بن المسيب ورواه عن يزيد القاسم بن عبد
وهيب عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن
سار والشافعي أبو سعيد بن عبد الرحمن بن عوف عن
الأكثرين. انظر الموسوعة ٢٦٤/١

فإنه يزكي كل حول، وبين التاجر المحكر وهو من يرصد بعرض التجارة السوقي لترنيم الأثمن. فهذه لا زكاة على تجارته إلا بالتنضيق (تحول السلعة إلى نقد) ولو بقيت عنده حين.^(١)

تجديد

التعريف :

١ - التجديد في اللغة مصدر: جدد، والحديد: خلاف القديم.

ومع: جدد وضوءه، أو عهده أو ثوبه: أي صبره وتجديدا.^(٢)

والاصطلاح الشرعي لا يخرج عن هذا المعنى.

الحكم التكليفي :

٢ - يختلف حكم التجديد باختلاف موضعه :

تجديد النوصة سنة عند جمهور الفقهاء، أو مستحب على اختلاف اصطلاحائهم. وعن أحمد ورويان: أصبحها توافق الجمهور، والأخرى أنه لا فصل فيه.^(٣)

وشترط المشافعية للاستحباب: أن يصل بالأول صلاة ولو ركعتين، فإن لم يصل به صلاة فلا يسن التجديد، فإن خالف وفعل لم يصح وضوءه، لأنه غير مطلوب.^(٤)

واستدل الجمهور بحديث: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة عما نعدده للبيع»^(٥)، وغير: «وفي البز صدقة»^(٦). ولا خلاف في أنها لا تجب في عينه، فثبت أنها تجب في قيمته، ولا خلاف بين الفقهاء في أن الحول والنصبت معتبران في وجوب زكاة التجارة.^(٧)

وانظر تفصيل مصطلح: (زكاة) زكاة عروض التجارة.^(٨)

(١) المسوقة ١/ ٢٥٣، والعمومي ١/ ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) حديث: «كان يأمرنا أن نخرج الصدقة...» أخرجه أبو داود (٢١٢/٢) - ط عت عبيد (عالم) وقال ابن حجر في إنبائه جهالة (التلخيص الحبير ١/ ١٧٩) - ط شركة الطباعة الحديثة.

(٣) حديث: «وفي البز صدقة...» أخرجه أحمد (١٧٩/٥) - ط تبيينية والمحكم (١/ ٣٨٨) - ط دفتر المعارف الثانية وصححه ووافقه الذهبي.

(٤) المعاصر السابقة، والمبي ٣/ ٣٦، وروضة الطالبين ٢/ ٦١٧، وفتح الصنائع ٢/ ٦١ - ٦٢.

(٥) ابن عابدين ٢/ ١٤ - ١٥، والمبي ٣/ ٣٩، وكشاف القناع ٢/ ٦٢٩، وروضة الطالبين ٢/ ٦٦، وأسرر الطالب ١/ ٢٨٨ - ٢٨٩.

(١) سلك العرب، والمصباح مادة دجاء.

(٢) نفس لأين غداة ١/ ١٤٣.

(٣) مغرر المحتاج ١/ ٧٤.

الصحيح عند كل من الخبابة والمناكية^(١) وذهب الحنبة إلى أن المسألة هي: مسح ياء الرأس في المشهور من المذهب^(٢).
تجديد العصابة والخشوع للاستحاضة:

٤ - ذهب الشافعية في الأصح عندهم إلى أنه يجب على المستحاضة تجديد العصابة والخشوع عند كل صلاة، قياساً على الوضوء، وبمثل لا تحب عليها، لأنه لا معنى لإزالة النجاسة مع استمرارها، وهذا إذا لم يظهر الدم على جوارب العصابة، ولم تنزل العصابة عن محلها أثناء ظهر الدم على جوارب العصابة أو زالت عن محلها، فإنه يجب التجديد فولا وحدا عندهم^(٣).

وعند الخبابة: لا يلزمها إعادة شد العصابة وعسل الدم لكل صلاة، إذا لم يطرأ في الشد. وصرح بعض فقهاء الحنابلة بالاحتياط في المستحاضة وغيرها من أصحاب الأعذار لتفليلاً للنجاسة، ولم ينصوا على مسألة التجديد، ومتنصاه عدم وجوبه لعدم وجوب أصل للعصابة.

ولم نجد للمناكية نصراً بهذه المسألة^(٤).

(١) مني المحتاج ٦/٦٠، والإيضاح ١٣٥/١، وسواء الخليل ٢٤٨/١.

(٢) حاشية ابن عابد ٨٢/١ - ٨٣.

(٣) مني المحتاج ١٢٢/١.

(٤) للإيضاح ٣٧٧/١، والطحطاوي على مراتب السلاج ٨٠ ط ١ دار الإفتاء دمشق.

ويشترط الأحناف أن يفصل بين الوضوء وبين مجلس أو صلاة، فإن لم يفصل بذلك كره، ونقل عن بعضهم مشروعية التجديد، وإن لم يفصل بصلاة أو مجلس^(١).

وشترط المالكية لاستحاضات التجديد أن يفعل بالأول عبادة: كالطواف أو الصلاة^(٢)، ودليل مشروعيته حديث: «من توضأ على ظهر كعب له عشر حسبات»^(٣).

وقد كان الخلفاء يترجلون لكل صلاة، وكان علي رضي الله عنه يفعله ويقول قوله تعالى: «ويا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم... الآية»^(٤)، ولأن كان يجب الوضوء في أول الإسلام لكل صلاة مع وجوبه، وبقي أصل للطلب^(٥)، و. مصطلح (وضوء).

تجديد الماء لمسح الأذنين:

٣ - ذهب الشافعي إلى أن تجديد الماء لمسح الأذنين سنة، ولا تحصل السنة إلا به، وهو

(١) حاشية ابن عابد ٨١/١.

(٢) سواء الخليل ٢٠٠/١.

(٣) تحوطي ٨١/٢.

(٤) حديث: «من توضأ على ظهر كعب له عشر حسبات» أخرجه الترمذي ٨٧/١، ط ١، الخليلي، وقال: وهو إسناد صحيح.

(٥) سورة المائدة ٦/٦٠.

(٥) مني المحتاج ٢٤/١.

تجديد نكاح المرتدة :

٥ - ذهب الجمهور إلى أن المرأة إذا ارتدت، ولم توجع إلى الإسلام بعد الاستتابة بقتل، وقال الحنفية : لا تقتل، بل تحبس إلى أن تموت .

تجرد

انظر : عورة .

وذهب بعض فقهاء الحنفية إلى أنه إذا ارتدت المرأة المتزوجة، يحبر على الإسلام وتجديد النكاح مع زوجها، ولو بغير رضاها، إذا رغب زوجها في ذلك ولا يجوز لها إذا رجعت إلى الإسلام أن تزوج غيره، ولكل قاصر أن يجلد النكاح بغير رير . والتفصيل في مصطلح (ردة) .

وإذا ارتدت أحد الزوجين عن الإسلام بعد المدخول، انفسخ النكاح من حين الردة عند الحنفية والمالكية، فإن عاد المرتد منها إلى الإسلام، وكانت العدة قائمة وجب تجديد العقد . وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن النكاح موقوف إلى انقضاء العدة، فإن عاد المرتد منها إلى الإسلام، وهي في العدة فيها على النكاح الأول . وإن لم يعد انفسخ النكاح من حين الردة، وتبدأ العدة من الردة^(١) وتفصيل ذلك في مصطلح (ردة) .



(١) أشهر الروايات شرح كنز الدقائق ٢٣٠/٢، وحاشية ابن

عليين ٣٩٢/٢، وانظر مع الترتيب ١٧/٢٠٥٠ .

تجربة البيع في مدة الخيار :

٣ - يجوز تجربة المبيع في مدة الخيار، وهي تختلف باختلاف السلعة، واليك بعض أنواعها: ^(١)

تجربة

أ - تجربة الثوب :

٤ - يحوز تجربة الثوب في مدة الخيار لمعرفة طوله وعرضه، ولا يعتبر ذلك إجازة عند جمهور الفقهاء، إلا أن الحنفية صرحوا بأن المشتري إذا ليس بثوب مرة، ثم ليسه ثانياً لمعرفة الطول والعرض يسقط خياره، لأنه لا حاجة إلى تكرار اللبس في الثوب، لحصول المقصود باللبس مرة واحدة.

وأما عند المالكية: فتجزي في ليس الثوب في مدة الخيار ست عشرة صورة، حاصلها جواز لبس الثوب بغية التجربة والاختبار في بعض تلك الصور بشروط ذكرها. ^(٢)

ولتفصيل الموضوع يرجع إلى مصطلح (خيار الشرط)

التعريف :

١ - التجزئة : مصلو جرئت، ومعناه : الاختيار. يقال: جرث الشيء تجزياً وتجزئة. أي: تجربته مرة بعد أخرى. ^(١)
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى المتقوى.

الحكم الإجمالي

٢ - أثر المرض في إباحة الفطر عند خوف زيادته بالتجربة :

يجوز الفطر لمرض خاف زيادته مرضه بالتجربة، ولو كانت من غير المرض عند اتحاد المرض. ^(٢)

أما حكم المصحح الذي يحلف الممرض لو صام، وضابط المرض المبيع للفطر، فنظر في مصطلح (صوم).

(١) كتاب القضاء ٢/٢٠٨ ط عالم الكتب، وحاشية العدوي ٢/١٤٣ ط دار المعرفة.

(٢) شرائع المصنف ٥/٢٧٠ ط الجسالية، ومجلة الفقهاء ١٢/٩٠، والشرح الممتع ١٣/١٣١، وحاشية العدوي على شرح أبي الحسن لوسائله ابن أبي زيد ٢/١٤٣ ط دار المعرفة، والمجلد ١١٩/٣، والفروع لابن مفلح ٤/٨٩، ٩٠، وكتاب الباع ٣/٢٠٨ ط عالم الكتب.

(١) المصباح المنير، ولسان العرب، ومجموع من اللغة مادة صوم - ١.

(٢) حاشية ابن عاتق ٢/١١٦ ط بولاق، وحاشية الدسوقي ١/٣٥٥ ط الحلبي.

ب - تجربة الدار :

٥ - إذا كان المبيع داراً فمكتمها المشتري في مدة الخيار، أو أمكنها غيره، بأجر أو بغير أجر، بسقط خياره، لأنه دليل اختيار المالك أو تقريره، فكان إجازة دلالة عند الحنفية ^(١)

وصرح المالكية بأنه يجوز للمشتري في مدة الخيار أن يسكن الدار المشتراة تيسراً لتحريرتها واختيارها، ^(٢) حسب تفصيل يأتي في مصطلح (خيار الشرط).

ويؤخذ عما أورده الشافعية والحنابلة: أن للمشتري بالخيار التصرف، بما تحصل به تجربة المبيع، فله تجربة الثوب أو الدار ولا يعتبر بذلك إجازة. ^(٣)

ج - تجربة الدابة :

٦ - يرى الفقهاء جواز تجربة الدابة في مدة الخيار للنظر في سيرها وقوتها، على خلاف وتفصيل في كيفية التجربة والمدة التي يمكن تحريب الدابة فيها يرجع إليه في موطنه، وفي مصطلح (خيار الشرط). ^(٤)

تجربة الصبي لمعرفة رشده :

٧ - يحرب الصبي لمعرفة رشده، ويكون ذلك بتحويله في التصرفات التي يتصرف فيها أمثاله. فإن كان من أولاد التجار فوض إليه البيع والشراء، فإذا تكرر منه علم بغير، ولم يصح ما في يده، فهو رشيد.

ويحرب ولد الزارع بالزراعة والنفقة على الضالين بمصالح الزرع من حوت وحصد وحفظ، كما يحرب ولد المحترف بما يتعلق بحرفة أبيه وأقاربه.

ويرى أئمة حنفية وروفر والشافعية عدم تجربة الشخص الذي بلغ غر رشيداً، إذا أكمل الخامسة والعشرين من عمره، فيجب عليهم إعطائه ماله ولو لم يصبر رشيداً، فإن سح من ماله مولتاديب، فإذا لم يتأدب - وقد بلغ سنّاً يمكن أن يكون فيه حداً - فلا يبقى أمل في تأديبه. ^(١)

وللفقهاء في معنى الرشيد وفوت تجربة الصبي

١٢٥ / ٢ ط دار الفكر دمشق. وشرح الصغير ١٣٨ / ٣

١٣٧ - ط دار الفارف، والمعي مع الشرح الكبير ١٥ / ١ -

٢١ و ٢٢

١٠ - المع مع الشرح الكبير ١٣٨ / ١، وباب التجار

٣٥١ / ١، وصي التجار ١٦٩ / ١ ط مصنف الحنفية.

وحاشية كخطاوي على الدر المختار ١٨٥ / ١، وهو

الحكام شرح هلة الأحكام مادة (٩٥٧) ج ١٢٩ / ٢ -

ونص الغرطي ٣٨ / ٥

(١) بدائع الصالح ١٧٠ / ٥، ونفحة الفهاء ٨٩ / ٢

(٢) الشرح الصغير ١٣٥ / ٣، ١٣٦، وشرح الزواجر

١١١ / ٥

(٣) الجسدي على شرح المبيع ١٦٦ / ٣، وأسن المطالب

٥٥ / ٢، والشرح الكبير مع الفنى ٧٢ / ٤، وصي التجار

١٩ / ٢، وروضة الطالبين ٤٥٥ / ٢، وتصحيح العرو

١٨٩ / ٤، ٩٠، وتكشاف الفتاوى ٢٠٨ / ٣

(٤) بدائع الصالح ٢٧٠ / ٥ ط الجبلية، ونفحة الفهاء -

تجربة أهل التجربة
٩ - يشترط في أهل التجربة الذين يعمل بقوهم في
المسألة أن تثبت حروفهم بتجربة مناسبة
كالطبيب والهندس وبحوهم.

لعرفة رشده أولاً، وعلاقات تنظر في
مصطلحات: (حجر، رشد، وسعه).

تجربة الفائف لمعرفة كفاءته -

٨ - يشترط في الفائف - عند من يرى العمل
بقوله - في ثبوت السب - أن يكون مجرباً في
الإحصائية، خبر: ولا حكمه إلا ذو تجربة^(١)
ولأن إتقانه أمر علمي، فلا بد من النعم بمعرفة
الفايف له، وذلك لا يعرف عبر التجربة.

ومن حرق تجربة الفائف لمعرفة كفاءته أن
يعرض عليه ولد في سعة، ليس بينه أنه ثلاث
مرات، ثم في سعة هي فيهن، وإذا أضاف في
الكن فهو مجرب

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية لا تجزؤ
الحمل بعد الفائف مطلقاً، ومن ثم لا يشترط
شروطاً لا غبار قول الفائف ذليلاً يعتمد عليه في
الحكم^(٢)

وتنظر التفاصيل المتعددة بالموضوع في
هذا المذبح: (فيقة).

(١) هذا حد - ولا حكم إلا ذو تجربة أموجه أحمد (٣)، ٨، ٩٩
هذا المبدأ (١) - ١٨، فميد - وانظر سير الأئمة لـ
الذمي (١٧٩ - ٢٠٠ ط الحبي)

(٢) روضة الطالبين ١٢ - ٢، ١٠٠، وسادة الحاج ١٠٨ - ٢٥١
ومضاف أول من نشر في نشر الكتب الإسلامية،
والمنع مع النسخ الكتب ١٦ - ٢٩٨، وجمعة نقاري شرح
صحيح البخاري ١١٦ - ١١٠ ط البز، والموسوعة
الفنية مصطلح: ثبت (٢١٧)

تجزؤ

الطريق: تبيض



وعد فرى، فوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّوْا﴾^(١) بالحاء،
«وَلَا تَجَسَّوْا» قُلْ لِّلْمُخْتَصِرِ. والعيناء
منقاريان، وقيل: إنَّ التجسس غائباً بطلق على
الشعر، وأما التجسس فيكون غالباً في الخبر^(٢).

ب - الفرصد

٣ - الفرصد: القعود على النظر، ومنه
الفرصدي: الذي يقعد على المراقبة يطلع للناس
ليأخذ شيئاً من أموالهم طلي وعيوناً^(٣).
فيجتمع التجسس والفرصد في أن كلاهما تتبع
أخبار الناس، غير أن التجسس يكون بالسمع
وليس بالتحصيل بالأخبار والسر بالسماع أو
الاستطلاع، أما الفرصد فهو القعود والانتظار
ولتروك.

تجسس

التعريف:

١ - التجسس لغة: تتبع الأخبار، يقال: جسس
الأخبار وتجسسها: إذا تتبعها، ومنه الجاسوس،
لأنه يتتبع الأخبار ويخلص عن بواطن الأمور،
ثم استعمل لظفر العين^(٤) ولا يخرج المعنى
الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - التجسس:

١ - التجسس هو: السمع. يقال: نصت
نصتاً أي: استمع، ونصت له أي: سكت
مستمعاً، فهو أعم من التجسس، لأن التجسس
يكون سر وعلاية^(٥).

٢ - التجسس هو: طلب الحذر، يقال: رجل
حساس للأخبار أي: كثير الحذر بها، وأصل
الحساس: الإبصار، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا بَصَاصًا﴾^(٦) أي: هل فرى. ثم
استعمل في الوجدان والعلم بأي حاسة كانت،

(١) سورة المجملات: ١٢١.

(٢) المصباح المنير، وكبير الزعمري ١٨/٣.

(٣) المصباح المنير.

(٤) المصباح المنير.

(٥) المصباح المنير.

(٦) سورة مريم: ٩٨.

أبي لبابة حين استشاره بنو قريظة، فأقر أصحابه على حلقه بغيرهم أنهم نزلوا على حكم رسول الله ﷺ فقتلهم، وفيه نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ﴾ والرسول ﷺ^(١).

وكذلك لو فعل هذا فمي فيه يوجب عقوبة وينسب دج السج، ولا يكون هذا ناقضا منه للمهد، لأنه لو فعله مسلم لم يكن به ناقضا أمانه فإذا فعله فمي لا يكون ناقضا أمانه أبداً. ألا ترى أنه لو قطع الطريق فقتل وأخذ المال لم يكن به ناقضا للمهد، وإن كان قطع الطريق محاربة لله ورسوله بالنص فهذا أولى. وكذلك لو فعله مسلم فإنه لا يصح ناقضا لأمانه بمقتضى ما لو قطع الطريق، إلا أنه يوجب عقوبة في جميع ذلك لأنه لو كتب إلا يحل له وفرض له بفعله إلخ إلخ انصر المسلمون.

فإن كان خير طلب الأمان قال له المسلمون: أمانك إن لم تكن عيناً للمشركون على المسلمين، أو أمانك على أنك، إن أحرث أهل الحرب بغير المسلمين فلا أمان لك. والمنسألة بعد المأ - فلا بأس بقتله، لأن المعنى بالشرط يكون معدوماً قبل وجود الشرط، فقد علق أمانه هنا بشرط ألا يكون عبناً، فإن ظهر أنه غير كان حربياً لا أمان له فلا بأس بقتله.

وقال الإمام محمد بن الحسن: وإذا وجد المسلمون رجلاً ممن يدعي الإسلام - عبناً للمشركين على المسلمين يكتب إليهم بغيرهم فأقر بذلك طوعاً فإنه لا يقتل، ولكن الإمام يوجبه عقوبة. ثم قال: إن مثله لا يكون مسلماً حقيقياً، ولكن لا يقتل لأنه لم يترك ما به حكم بإسلامه فلا يخرج عن الإسلام في الظاهر ما لم يترك ما به دخل في الإسلام، ولأنه إنما حله على ما فعل الطمع، لا خيب الاعتقاد، وهذا أحسن الوجهين، وبه أمر حال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾^(٢) واستدل عليه بحديث حاطب بن أبي بلتعة، فإنه كتب إلى قريش: أن رسول الله ﷺ بغزوكم فخذلوا حذرهم، فأراد عمر رضي الله عنه قتله، فقال الرسول لعمر: مهلاً يا عمر! فليس الله قد أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما كنتم تنفذوا غفرت لكم،^(٣) فلو كان بهذا كافراً مستوجباً للقتل متركه الرسول ﷺ، بدرى كان أو غير بدرى، وكذلك لو لم يتركه القتل بهذا حداً متركه الرسول ﷺ وفيه نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا عِدُوِّي وَعَدُوِّكُمْ أُولَئِكَ﴾^(٤) فقد سباه مؤمناً، وعليه دلت قصة

(١) سورة الزمر / ١٨.

(٢) حديث حاطب بن أبي بلتعة أخرجه البخاري ١١٢ / ١١٢.

الفتح ط السلفية / مسلم (١ / ١٩١١) ط الحلبي.

(٣) سورة الممتحنة / ١.

(٤) سورة الأنفال / ٢٧.

الذمة وأهل الحرب، لأنه حربي فياؤن كان مستأنفاً. وشهادة أهل الحرب حجة على الحربي.

وان وجد الإمام مع مسلم أو ذمي أو مستنم كنائباً فيه خطه وهو معروف، إني ملك أهل الحرب يحرم فيه بحورات المسلمين فإن الإمام بحسبه، ولا يضربه هذا القدر. لأن الكتاب محتفل فلعلمه مفتعل، والحلف يشبه الخط، فلا يكون له أن يضربه بمثل هذا المضمحل. ولكن بحسبه نفى للمسلمين حتى يبين له أمره. فإن لم يبين خطى سبيله، ورد المستأنف إلى دار الحرب، ولم يدعه ليقيم بعد هذا في دار الإسلام يوماً واحداً، لأن الريية في أمره قد غشكت وتطهير دار الإسلام من مثله عن باب إمارة الأذى فهو أولى^(١).

٧- مذهب المالكية: أن الحساسوس المستأنف يقتل، وقال سحنون في المسلم يكتب لأهل الحرب أسجبار المسلمين: يقتل ولا يستأنف ولا

وان رأى الإمام أن يصلبه حتى يعتبر به غيره فلا بأس بذلك، وإن رأى أن يجعله فيث فلا بأس به أيضاً كغيره من الأسراء. إلا أن الأولى أن يثله ههنا البعشر غيره. فإن كان مكان الرجل امرأة فلا بأس بقتلها أيضاً، لأنها قصدت إلحاق الضرر بالمسلمين، ولا بأس بقتل خريبة في هذه الحالة، ثم إذا قاتلت، إلا أنه بكره صليها لأن عورة ومز العورة أولى.

وان وجدوا غلاماً لم يبلغ، بهذه الصفة، فإنه يعمل فيث ولا يقتل، لأنه غير مخاطب، فلا يكون فعله خيانة يستوجب القتل بها، بخلاف المرأة وهو نظير الصبي إذا قاتل فأخذ أسيراً لم يحرم قتله بعد ذلك، بخلاف المرأة إذا قاتلت فأخذت أسيرة فإنه يجوز قتلها.

والنسب الذي لا حد أن عدده، ولكنه صريح العقل. ومرة المرأة في ذلك لكونه مخاطباً، وإن جحد المستأنف أن يكون فعل ذلك، وقال: الكتب الذي وجدوه معه إنما وجدوه في الطريق وأخذوه، فليس ينبغي للمسلم أن يقتلوه من غير حجة، لأنه آمن باعتبار الظاهر، فما لم يثبت عليه ما ينفي أمانه كان حرام القتل. فإن هددوه بضرب أو قيد أو حبس حتى أقر بأنه عين فاقتراره هذا ليس بشيء، لأنه فكره، وإفترار فكره باطل سواء أكان الإقرار باللسان أم بالقل، ولا يظهر كونه عبثاً إلا بأن يفتره عن طوع، أو شهيد عليه شاهدين بذلك، ويقبل عليه بذلك شهادة أهل

(١) هذه مذهب المالكية والنفريون، لأن لا يكر لهم وسائل غير الخطوط. ومعرفة خواص كل خط فاستأمر قضاة كشف العلم في زمانه أن الحظ كل شخص علامة سرية بها من سطر الخطوط، فإن الخط يمكن إلا أن يحدد عليه وأصباره فربما يهمل بسوجهة. وكذلك بصلة الأصابع. رصوحها بما ثبت قطعية دلائل

(٢) السير الكبير ٥/ ٣٠٢ - ٣٠٤ ط شركة الإعلانية

بعاقبنا إلا إن تظاهروا على الإسلام فيندنا،
وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه
أن النبي ﷺ «أني دعيت للمسلمين اسمه فرأت
من حياء فأمره أن يقتل، فصاح: يا معشر
الآنصار أقتلونا، فشهد أن لا إله إلا الله وأن
محمدًا رسول الله فأمره النبي ﷺ وبغض
سبيله. ثم قال: إن منكم من أكلفه إلى ابنه،
مهم فرأت ابن حيان»^(١).

٨ - ومنهذه الشافعي وحاشاه. إن الحاسوس
المسلم يعز ولا يجوز قتله. وإن كان حيث (أي
ماض كريم في خدمة الإسلام) عني عنه
حديث حاطب، وعنه هو أنه لا ينقض عهده
الذي يثله لاله على غوراته المسلمة من وأمر
شرط عليهم في عهد الأمان ذلك في الأصح،
وفي غيره ينقض بالشرط^(٢).

٩ - وعنه الحنابلة: أنه ينقض عهده أهل الذمة
بأنبياء ومنها: المحسن أو نوكي حاسوب، ثم فيه
من تصور على المنع^(٣).

(١) نصير القرطبي ١٨/٥٢، ٥٣.

وحديث علي بن أبي طالب أن نوات بر حيان أقرعه
أسر داره (١٦١/٢٣) ط حرث عيسى، دعاش، والحاشم
(١٦٥/٢٦) ط دفره، ندرت العتقة، وصححه ورواه
الذهبي.

(٢) عمدة القاري ٢٥٦/١٤ ط الشريعة، وشرح الشيخ محاسب
الحسيني (٢٨٩/٢) والقلوبي (٢٢٦/٢) والشرقاوي على
منعهم ٤١٢/٥.

(٣) شرح صفير الأثرات (٣٨٨/٢) - ٣٩٩.

دية لورثته كالحارب. وقيل يجند نكالا ويغال
حسه وبغض من الموضع الذي كان فيه، وقيل
بقتل إلا أن ينوب، وقيل: إلا أن يعذر مجهول
وبغض: يقتل، إن كان معتادا لذلك، وإن كانت
علته صرب وبكل^(١).

وفد جاء في القرضي في تفسير قوله تعالى:
«فيا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم
أولياء»^(٢) ما يأتي.

من كثر نطعته على غورات المسلمين وبغضه
عليهم ويعرف عددهم بأخبارهم لم يكن كافرا
بذلك، إذا كان عمله تعرض ديوني واعتقاده
على ذلك سليم، كما فعل حاطب حين قصد
بذلك الخفاء اليد ولم ينو الردة عن الدين ورد
فئسا: لا يكون بذلك كافرا، فهي يقتل بذلك
حدا أم لا؟ اختلف الناس فيه، فقال مالك
وأس المقاسم وأتتبه: يجند في ذلك الإمام.
وقال عبدالمالك: إذا كانت عادته ذلك قتل الأعداء
حدا ومن. وإذا زال مالك: يقتل الحاسوس.
وهو صحيح. لإضراره بالمسلمين وسعيه بالفساد
في الأرض، ولعل ابن المجنون إنما اتخذ التكرار
في هذا لأن حاطب أخذ في أوله عدوه.

فإن كان الحاسوس كفرا، فقال الأوزاعي:
يكون نقضه لعهد، وقال أصعب: الحاسوس
الحريري يقتل، والحاسوس المسلم والنضي

(١) نصيرة الحكام ١٧٢/٢، ١٧٨.

(٢) سورة الممتعة ١٢.

فدنظر ماذا يفعلون، ولا تحسبن شيئا حتى تأتيته^(١) قال فذهبت قد دخلت في القوم، والريح وجنود الله عز وجل تفعل بهم ما تفعل، لا تقر لهم قرارا ولا نار ولا بناء، فقام أبوسفريان فقال: يا معشر قريش كيف نظر كل امرئ من جليلة، قال حذيفة: فأنذرت بيد الرجل الذي إلى جنبي فقلت: من أنت؟ قال: أنا فلان بن فلان، ثم قال أبوسفريان: يا معشر قريش إنكم والله ما أصبحتم بدار ما لم، لقد هنك الكراع والخلف، وأخفنا بنو قريظة، وبلغت عنهم الذي بكمه... إلخ^(٢) فهذا دليل جواز النجس على الكفار في الحرب.

نجس الخاكم على رعيته:

٩٩ - سبق أن الأصل تحريم النجس على المسلمين لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ، وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(٣)

وتؤكد ذلك في حق ولي الأمر أو رواده. نصوص خاصة نهى أولياء الأمور عن تتبع عورات الناس، منها ما روي عن معاوية أن رسول الله ﷺ

(١) حيث غزوة احندي أخرجه ابن سعد في سيرته، وفي استنباطه انتظام. (البدابة والنهاية لابن كثير ١/ ١١٣ - ١١٤ ط دار المسألة).

(٢) تفسير ابن كثير ٥/ ٤٣٠ - ٤٣١ ط دار الأندلس.

(٣) سورة المجرات / ١٦

ومما تقدم يتبين أن الجاسوس الحربي مباح الدم يقتل على أي حال عند الجميع، أما الذمي والمستأمن فقال أبو يوسف وبعض المالكية والمخاتلة: إنه يقتل.

وللشافعية أقوال أصحها أنه لا ينتقض عهد الذمي بالدلالة على عورات المسلمين، لأنه لا يجل بمقصود العهد. وأما الجاسوس المسلم فإنه يمرر ولا يقتل عند أبي يوسف ومحمد وبعض المالكية ومشهور عند الشافعية، وعند المخاتلة أنه يقتل.

النجس على الكفار:

١٠ - النجس على الكفار في الحرب لمعرفة عددهم وعُددهم وموقعهم من سلاح وغير ذلك مشروع، ودليل ذلك أن رسول الله ﷺ في غزوة احندي صلى عليه^(١) من النبيل، ثم التفت فقال: «مَنْ رَجُلٌ يَقُومُ فَيَنْظُرُ لَنَا مَا فَعَلَ الْقَوْمُ بِشَرِّ طَرَفِهِ أُنْبِيءُ يَرْجِعُ - أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْحَنَاءَ قَالَ رَأَوْنِي الْحَدِيثَ حَذِيفَةَ: فَمَا قَامَ رَجُلٌ، ثُمَّ صَلَّى إِلَيَّ...» أن قال ذلك ثلاث مرات فما قام رجل من شدة الخوف وشدة اليرد وشدة الجوع، فلما لم يبق أحد دعاني (أي دعا الرسول ﷺ حذيفة) فلم يبق لي يد من انقياس حين دعاني، فقال الرسول: «يا حذيفة اذهب فادخل في القوم

(١) العمري. نسخة المطبعة من المخطوط (السنن الكبرى، مادة حوى).

شراب ويوفدون في أخصاص فقال: تهيتكم عن
لعمركم مع قريتم، وبيتكم عن الإيفاد في
الأخصاص فأوقدتم. فقالوا: يا أمير المؤمنين
فدنى الله عن التحسس فتجسست، وعن
المدخول بغير إذن فدخلت. فقال: هاتان
جائتان واضرف ولم تحرص فيه

وقد احتلقت الروفة عن الإمام أحمد في منز
من مكة رجع العلم به هل بكسر؟ فروى بن
مصور وعبد الله في التكرير يكون معطى، مثل
طوبى ومبكر وأمانه فقال: إذا كان معطى لا
يكسر. ونقل عنه أنه بكسر

فإن سمع أصوات الملاحى الشكرة من دار
نظهر أهلها بأعيانهم أنكروا خارج الدار، ولم
يهم بالمدخول عليهم، وليس عليه أن يكشف
عن سوءه من الباطن، وقد نقل عن منها
الأبازي عن أحمد أنه سمع صوت قبل في
جداره، فقام إليهم من خلفه، فأرسل إليهم
وباهجه.

وقال في رواية محمد بن أبي حبيب في الرجل
يسمع المنكر في دار بعض حبه أنه قال: يا عمر،
فإن لم يقبل جمع عليه اجترأ أن يهول عليه. وقال
لجصص عن عبد الله بن عبد الله: يا أبا عبد الله
نهى الله تعالى عن سوء الضبط بالسمع الشدي
فأظهره المودة والنية. ثم قال: نهى الله تعالى
عن التجسس، بل أمر بالتستر على أهل
المدعى ما لم يظهر منه إصرار. ثم روى أن ابن

قال له: وإني إن اتبعته عورات الناس
أفسدتهم أو كنت أن تفسدهم^(١) فقال
أبو الدرداء: كلمة سمعها معاوية من رسول الله
ﷺ نفعه الله بها. وعن أبي أمامة مرفوعاً إلى
النبي ﷺ فإن الأمير إذا بنهى لريبة في الناس
أفسدهم^(٢).

والكن للهاكم أن يتحسس على رعيته إذا
كان في ترك التجسس انتهاك حرمه غفوت
استدراكها، مثل أن يجبره من يثق بصدقه أن
رجلاً خلا برجل ليفتله أو امرأة تزيها، فيجوز
له في هذه الحال أن يتجسس ويقضم على
الكشف والبحث خذراً من فوات مالا يستدرك
من انتهاك المحاميات وتكتاب المخطوبات.
وهكذا لو عرف ذلك قوم من المتطوعة جازهم
الإقدام على الكشف والإبكار.

أما ما كان دون ذلك في الريبة فلا يجوز
التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه. وقد
حكى أن عمر بن الخطاب على قوم يتعاقرون على

(١) حديث: وإني إن اتبعته عورات الناس... والمعصية
أبو الدرداء (١٩٩/٥) - ط عزت حبيب (٥٥٥) - إسناده
صحيح (عزوت العمود ١١٣/٤) - نشر دار الكتاب
العلمي.

(٢) حديث: إن الأمير إذا بنهى لريبة في الناس...
أخرج أبو الدرداء (٢٠٠/٥) - ط عزت حبيب (٥٥٥) من
حديث أبي أمامة وصححه الشروى كما في فضي القدير
(٢٢٣/٦) - ط الكعبة (١١٣/٦).

أحدهما: أن يكون ذلك في انتهاك حرمه
بفوت ستعراكها مثل أن يخبره من ينزل به أن
وجدت خلا بامرأة ليزيل بها الورجل ليقبله، فيجوز
له في مثل هذه الحال أن يتجسس ويقدم على
الكشف والبحث حينما من قوت مالا يسدرك
من ارتكاب المحارم وفعل المحظورات .

والضرب الثاني . ماخرج عن هذا الحد وقصر
عن حد هذه الرتبة، فلا يجوز التجسس عليه ولا
كشف الأسرار عنه^(١) كما تقدم^(٢)

عقاب التجسس على البيوت :

١٣ - روى مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ
أنه قال : « من أطلع في بيت قوم من غير إذنه
حل لهم أن يفتنوا عنه »^(١)

وقد احتلفه العلماء في تأويله، فقال

(١) الأحكام السلطانية للبروني في أحكام الحية ٢٤٠
وما بعدها .

(٢) وما يجري الألف في الدول وسليق في التجسس على
الخصمين ومن يظن فيهم الشر وهتك الأعراض وانتهك
الأموال وعالقة الأنظمة الواجب اليها . وما يخص في
الكشف عن بطن ليهم الأعداء في المحظورات كالخسر
والخسائر بقران طامسة والغش في المعاملات وتعقب
المجرمين والغير في ليس فيه خروج عن أحكام الإسلام في
الجملة، بل هو فروقات لتضع دارة الفساد وللحفاظ على
حقوق الناس ولاستباب الأمن ونظامية .

(٣) حديث : « من أطلع في بيت قوم من غير إذنه حل لهم أن
يفتنوا عنه » أخرجه مسلم (١٦٩٩/٣) - ط الهلي

معد قبل له : هذا فلان تقطر لحينه غموا، فقال
عبد الله : إننا قد نبينا عن الجسس، ولكن إن
يظهر لنا شيء، نأخذ به^(١)

تجسس المحتسب :

١٤ - المحتسب هو من يأمر بالمعروف إذا ظهر
تركه وينهى عن المنكر إذا ظهر فعله . قال
تعالى : ﴿ وَأَتُكِّنْكُمْ عَنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ
وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(١) وهذا
وإن صح من كل مسلم لكن المحتسب معين
عليه بحكم ولايته، لكن غيره فرض عليه على
سبيل الكفاية .

وما لم يظهر من المحظورات فليس للمحتسب
أن يتجسس عنها ولا أن يهتك الأسرار حينما من
الاستار بها فقد قال ﷺ : « اجتنبوا هذه القذورة
التي ينهى الله عنها، فمن أتم فليست
شر لله »^(٢)

فإن غلب على الظن استئثار قوم بما لأمارات
دلت وأثر ظهرت فذلك حبريد :

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ٢٧٩ - ٢٨١ . والبروني
٢٥٢ . وأحكام القراء للجصاص ٤٠٢/٣ . والقرطبي
٣٣١/١٩

(٢) سورة آل عمران ٦٠٤

(٣) حديث : « اجتنبوا هذه القذورة التي ينهى الله عنها »
أخرجها الحاكم (٢٤٤/٤) - ط باترا المعروف العسقية
وصححه ووافقه الذهبي

بذلك فأصاب عبته ولم يقصد فقهاها فني ضيائه
خلاف.

وأف عند الحنفية: فإن لم يمكن دفع المطنع
إلا بفقر، عينه فقهاها لا ضيان، وإن أمكن
بدون فقر، عينه فقهاها فعلى الضيان.

أما إذا نجس وانصرف فليس للمطنع على
أن يفتأ عينه اتفاقاً. وينظر للتفصيل: (دفع
الصائل).^(١)

أما عمومية المنجس فهي التعرير، إذ ليس
في ذلك حد معين، والتعرير يختلف والمرجع في
تقديره إلى الإمام (ر: تعزير).^(٢)



بعضهم: هو على ظاهره، فيحل لمن أطلع عليه
إن يفتأ عين المطنع حال الأكل، ولا ضيان،
وهذا مذهب الشافعية والحنابلة. وقال المالكية
والحنفية: ليس هذا على ظاهره، فإن فقا فعله
الضيان، والخبر منسوخ، وكان قيل نزول قوله
نعالى: ﴿وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَطَبِقُوا مِثْلَ مَا عَصَيْتُمْ﴾^(٣)
به، ويحتمل أن يكون خرج على وجه الوعيد
لا على وجه الحتم، والخبر إذا كان مخالفاً
لكتاب الله تعالى لا يجوز العمل به.

وقد كان النبي ﷺ يشكلم بالكلام في
الظاهر، وهو يرد شيئاً آخر، كما جاء في الخبر
أن عباس بن مرداس لما مدحه قال ليلان: وهم
فاقطع لسانه^(٤)، وإني أراؤ بذلك أن يدفع إليه
شيئاً ولم يرد به القطع في الحنفية.

وهذا أيضاً يحتمل أن يكون ذكر فقر العين
والمراد: أن يعمل به عملاً حتى لا ينظر بعد
ذلك في غيره.

وفي تبصرة الحكماء: ولو نظر من كوة أو من
باب ففتأ عينه صاحب الدار ضمن، لأنه قادر
على زجره ودفعه بالأخف، ولو قصد زجره

(١) سورة النمل / ١٦٦

(٢) حديث: «لعل ليلان» لم تقطع لسانه، أخرجه ابن
إسحاق في سيرته كما في سيرة ابن هشام (٢/ ٤٩٣ - ٤٩٤ -
ط: المطي).

(١) تفسير القرطبي ١٦/ ٢١٢، ط دار الكتب - تبصرة
الحكماء ٢/ ٣٠٤، والمطبع ٨/ ٣٢٥، ١٨٩/٩، وصاحبها،
وإبن عابدين ٣٥٣/٥.

(٢) ابن حنبل ٣/ ٢٥١، والقرطبي ٢/ ٢٠٧، ٢٠٨،
وتبصرة الحكماء ١/ ٨٠، فتح العين الملك ٢/ ٨٠، ٣٠٨،
وتحفة المصنف ٩/ ١٧٥، ١٨١، ومعي المصنف ٤/ ١٩١،
١٩٢، ١٩٣، وعاشية القلوبي ٤/ ٢٠٥ - ٢٠٩، والمطبع
٥٣/٥، ٥٢٥/٥، وأحكام السلطنة لأبي يعلى ص
٢٩٥، ٢٩٦.

تَجَشُّؤٌ

انظر : طعام .

تَجَمُّلٌ

انظر : تزيين .

تَجْمِيلٌ

انظر : تجميل .

تَجْهِيزٌ

التعريف :

١ - التجهيز لغة : عيشة ما يحتاج إليه . يقال :
جهّزت المسافر : إذا هيأت له جهاز سفره .
ويطلق أيضاً على تجهيز العروس والميت
والغزاة ، ويقال : جهّزت على الجريح - بالتفيل
- إذا أتممت عليه وأسرعت قتله ، وذلك للمبالغة
(ومثله أجهّزت) ونعله من باب نفع ، ويأتي
على وزن أفعل .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى
المتنوي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإعداد :

٢ - الإعداد : التهيئة والإحضار . فالتجهيز أعم
من الإعداد ، لأن التجهيز يشمل الإعداد
وغيره .

ب - التزويد :

٣ - التزويد : مصدر زودته أعطيته زادا ، فهو
أخص من التجهيز ، لأن التجهيز يكون بالطعام

(١) الصحاح . والمعجم . والشعير .

ومفهوم هذا أن الأب هو الذي تجهز، لكن هذا إذا كان هو الذي قبض المهر، فإن كانت الزوجة هي التي قبضته فهي التي تطالب به على القول بوجوب الجهاز، وهو بحسب العرف والعادة.^(١) وقال المالكية: إذا قبضت الحال من صداقتها قبل بناء الزوج بها فإنه يلزمها أن تتجهز به على المساعدة من حضر أو مدو، حتى لو كان العرف شروها دار لزمها ذلك، ولا يلزمها أن تتجهز بأزيد منه. ومثل حال المصداق ما إذا عجل لها المؤجل وكان نقداً. وإن تأخر القبض عن البناء لم يلزمها التجهيز سواء أكان حالاً أم حل، إلا لشرط أو عرف. (أي فإنه يلزمها التجهيز للشرط أو العرف).^(٢)

تجهيز المرأة :

5 - يجب على المسلمين أن لا يعطلوا الجهاد في سبيل الله، وأن يجهزوا لذلك المرأة بما يلزمهم من عدة وعناد وزاد، لقول الله تعالى: ﴿وَأَنْفُسُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٣) وقوله عز وجل: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَوْنَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ، وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا

وغيره، أما التزويد فهو بإعداد الزاد أو إعطائه.^(٤)

الأحكام المتعلقة بالتجهيز :

ويستكلم الفقهاء في تجهيز العروس والمجاهدين والميت، على من يجب، والحكم فيه، ومقداره، وبيان ذلك فيما يأتي :

تجهيز العروس :

1 - منجب الشافعي : عدم إجبار المرأة على الجهاز،^(٥) وهو المفهوم منصوص الخليفة، فلا تغير هي ولا غيرها على التجهيز، فقد جاء في منتهى الإرادات : وتلك زوجة بعقد جميع النسيء، ولها نهاء معين كدار والنصرف فيه.^(٦)

أما الحنفية : فقد تغفل الحصص عن الزايعدي في القية : أنه لو زفت الزوجة إلى الزوج بلا جهاز يلق به فله مطالبة الأب بالنفسد. وزاد في البحر عن المنتقى : (إلا إذا سكنت طويلاً فلا خصومة له. لكن في النهر عن البزازية : الصحيح أنه لا يرجع على الأب بشيء، لأن المال في النكاح غير مفسود.^(٧)

(١) للمصباح .

(٢) الجمل ١/ ٢٦٤

(٣) منتهى الإرادات ٢/ ٢٠٧ - ٢٠٨ نشر مكتبة دار المروية .

(٤) شرح البراء ٢/ ٣١٧

(٥) في ميز حابين في الموضع نفسه إشارة إلى هذا

(٦) حاشية السنوسي ٢/ ٣٢٢

(٧) سورة البقرة / ١٩٥

وسبب اختلافهم في هذا هو اختلافهم في تفسير قوله تعالى في مصارف الصدقات: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١) وفي ذلك تفصيل يرجع إليه في مصطلح (زكاة).

تجهيز الميت :

٦ - يجب تجهيز الميت ، لأن النبي ﷺ أمر به ، ولأن ستره واجب في الحياة فهي واجبة كذلك بالكم في الميت .

واتفق الفقهاء على أن تجهيز الميت فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي .

وتنفقات التجهيز تكون من تركة الميت إن ترك مالا ، ويقدم على ديونه ووصيه وإرثه ، لا أعيان التركة التي تعلق بها حق الفقير ، كعين البرهن والمبيع ونحوهما . فإن لم يكن له مال ، وجب تجهيزه على من يجب عليه نفقة في حال حياته ، فإن لم يوجد أحد من هؤلاء ، وجب تجهيزه في بيت مال المسلمين إن وجد . فإن لم يوجد أو كان موجودا ولم يمكن الأخذ فتجهيزه على المسلمين فرض كفاية .

تَقْلُسُوهُمْ ، اللَّهُ يَقْلُسُهُمْ ، وَأَتَتَّقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُؤْتِ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَقْلُسُونَ^(٢)

وتجهيز الغزاة واجب المسلمين جميعا ، حكاما وعكسوين ، وهو من أعظم القرب لقول النبي ﷺ : ومن جهز غاريا في سبيل الله فقد غزا^(٣)

ومن المصادر التي يمكن تجهيز المرأة منها : الزكاة من صنف (سبيل الله)

وقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الغزاة يعطون من الزكاة مطلقا ، ولو كانوا أغنياء .

لكن المالكية يقدرون بأن يكون المعطون من بحسب عليهم الجهاد . ويذهب الشافعية بآلا تكون أساؤهم في ديوان الجند .^(٤)

وذهب الحنفية إلى إن الفساري يعطى من الزكاة إذا كان من منقضي الغزاة ، وهم الذين عجزوا عن الالتحاق بجيش الإسلام لفقرهم .^(٥)

(١) سورة الأنفال / ٦٠

(٢) صحيح . ومن جهز غاريا في سبيل الله فقد غزا . أخرجه البخاري ومسلم عن حديث زيد بن خالد رضي الله عنه . أخرجهما إمام البخاري ٢٩ / ٢ ط السابقة ، وصحح مسلم ٢٥ / ٧ ط الأولى .

(٣) وهو الآن من هم في بيت المال يرى أي مرتب .

(٤) السدائش ٤٥ / ٢ ، وابن عابدين ٦١ / ٢ ، والقرطبي .

١٨٥٨ / ٦ ، ومضي المحتاج ١١١ / ١ ، والفتي

٦٧٠ / ٢

(٦) سورة التوبة / ٦٠

ولا يحب عنى التروجه تجهير زوجها متوفى عنها بلا خلاف^(١)

وفي وجوب تجهير الزوج تروجه، شريطة، خلاف يرجع إليه مع تفصيل البحث في مصطلح: (حيات)

تجهيل

المعريف :

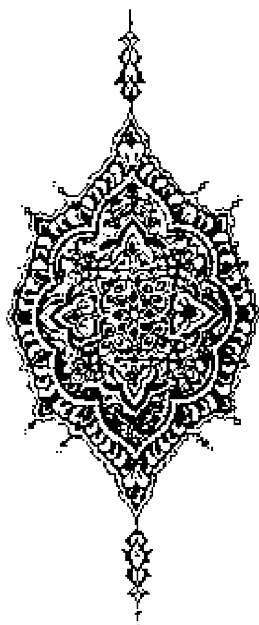
١- من معس التجهيل في اللغة: النسبة إلى الجهل بضم الجيم، حيث فلان، إذا غفل، أو جهل، أو جهل، نقص العلم، ويكون الجهل أيضا بضم الجيم، بضم، جهل فلان على فلان، إذا غفل عليه وأخطأ^(٢)

يقال تجهل فلان جهلا وجهالة، والجهالة: أن تغفل فعلا بغير علم.

وفي الاصطلاح: أن لا بين الأمين قبل موته حال مبيده للعلم من وديعة، أو نقطة، أو مال شبه ونحوه، وكان يعلم أن وارثه لا يعلمها، ومات وهو على ذلك^(٣)

الحكم الإجمالي :

٢- التجهيل قد يرد على توديعة، وهي المال الذي يوضع عند الشخص ليحفظه^(٤) وهي



(١) الصحاح، ولسان العرب، والمصباح الميراث، وهما

(٢) حاشية ابن عابدس ١/١٩٥، وأستاذ الفقهاء لابن نجيم

١-٩ هـ النظم الحسنة المعربة

(٣) ابن عابدس ١/١٩٥، والشاة ٢٧٢ من عند الأعمام

تدليد من ١٤٤

(٤) البدائع ١/٣٠٩، والشرح الكبير ١/١١٣،

١١١، والمصباح ١/١٩٥، والمص ١/٢٠٤

السدانة نزل في شأنها قول الله تبارك وتعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَنْزِلُوا الْأَمَانَاتَ إِلَىٰ أَعْيُنِهَا﴾^(١) فيل نزلت في عشرين بن طلحة الحنظلي الداري قبل إسلامه ، كان سادن الكعبة يوم الفتح ، فلما دخل النبي ﷺ مكة أغلق عشرين باب الكعبة وامتنع من إعطاء مفتاحها . وأما أنه لم يعلم أنه رسول الله ﷺ مامنعه ، فلهوى على رضى الله عنه يده ، وأخذته منه ، وفتح الباب ودخل ﷺ الكعبة . فلما خرج ماله العباس رضى الله عنه أن يعطيه الفتح لتجتمع له السدانة مع القسبة ، فانزل الله تعالى الآية . فأمر ﷺ علياً أن يرد علي عشرين ويعتذر إليه ، فقال له : أكرهته وأتيت ثم جئت ترفقني؟ فقال له : لقد أنزل الله في شأنك قرأنا وضراً عليه الآية فسلم ، فجاء جبريل عليه السلام فقال : يا أدام هذا البيت فإن الفتح والسدانة في أولاد عشرين .^(٢)

لا ينزعها منكم إلا ظلمه^(٣) والمراد من الآية جميع الأمانات فيجب على من كانت عنده أمانة - ودبعة كانت أو غير ما - أن يبين أمرها حتى لا يفاجئه الموت ولم يعين صاحبها ، فتضيع عليه ، ويكون مسئولا عن تجهيلها .

قال ابن عباس : ولم يرخص الله لمعسر ولا لوسر أن يمسك الأمانة ، في يجبها عن صاحبها عند طلبها . وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه كانت عنده ودائع ، فلما أراد المحصرة أردعها عندهم يعني ، وأمر علياً أن يردعها على أهلها .^(٤) وروى عنه ﷺ أنه قال : ليس على المستودع ضمان ما لم يتعد .^(٥)

٤ - وقد عظم الله تعالى أمر الأمانة تعظيماً بليغاً وأكدته تأكيداً شديداً : فقال عز وجل ﴿إِنَّا عَرَضْنَا

(١) حديث : وعندها خالفة خليفة لا ينزعها منكم إلا ظلم ، أخرجه الطبراني في الكبير (١١١/ ١٢٠) ط وزارة الأوقاف العراقية) وأورده الهيثمي في المصنف (٢٢/ ٢٨٥ ط القسبي) وروى عبد الله بن الزميل ، وثقه ابن حبان وقال : بحسنه . ورواه ابن معين في رواية . وضمنه جماعة (٢) حديث : وأن النبي ﷺ كانت عنده ودائع ... وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٢/ ٢٢) ط دار صادر

(٣) حديث : وليس على المستودع ضمان ما لم يتعد . . . أخرجه الشارح في مرقها بلفظ : ليس على المستودع غير المقل ضمان ولا على المستودع غير المقل ضمان . وفي نسخة : حسروا وعبدة وهم ضعيفان وقال الشارح في إنباء روى هذا في شرح غير مرفوع (سنن إندركاني ٢/ ٤١ ط دار الحاميين ، والنسخة في غير ٢/ ١٩٧) .

٣ - وقد جعل النبي ﷺ السدانة في أولاده إلى يوم القيامة ، حيث قال : «أخذوها خالدة تالدة

(١) سورة النحل / ٨٨
(٢) سبب نزول آية ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَنْزِلُوا الْأَمَانَاتَ إِلَىٰ أَعْيُنِهَا﴾ ذكره الزحدي في أسباب النزول (ص ٩٠ ط الحلبي) بدون إسناد . وأما ابن مروي في تفسيره كما في الخبر المشهور لمسيحي (٢٢/ ٥٧٠ ط دار الفكر) بإسناد ضعيف جداً

البيان، ولم تعرف الأمانة بعينها، فإن المال يكون ديناً عليه في تركته، لأنه صار مستهلكاً للوديعة بالتجهيل. ومعنى موته تجهيلاً: أن لا يبين حال الأمانة كما في الأشياء.

وقد مثل الشيخ عمر بن نجيم عما لو قال المريض: عندي ورقة في الخاتون لفلان ضمنها دأهم لا أعرف قدرها، فمات ولم توجد. فأجاب بأنه من التجهيل، لقوله في البدائع: هو أن يموت قبل البيان ولم تعرف الأمانة بعينها.

٤ - ومن الأمانات الرهن، إذا مات الرهنى تجهيلاً يضمن قيمة الرهن في تركته، وكذا الوكيل إذا مات تجهيلاً ما قصد.^(١)

وقد نصت المادة ٨٠٦ من المدونة على أنه: (إذا مات المستودع ووجدت الوديعة عيناً في تركته تكون أمانة في يد وارثه، فبردها لداريها. وإنما إذا لم توجد عين في تركته: فإن ألفت الواوٲ أن المستودع قد بين حال الوديعة في حياته، كان قال: رددت الوديعة لصاحبها، أو قال: ضاعبت بلا بعد، فلا يلزم الضمان، وكذا لو قال الواوٲ: نحن نعرف الوديعة، وفسرها بيان أوصافها، ثم قال: إنها هككت أو ضاعبت بعد وفاة المستودع صدق بيمينه ولا ضمان حيثئذ، وإذا مات المستودع بدون أن يبين حال الوديعة يكون تجهيلاً، فتأخذ الوديعة من تركته

الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحبلنهما وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً)^(٢) أي سخطها التي لا تنهاى بها.^(٣) وإذا كانت الوديعة أمانة كانت غير مضمونة بالهلاك مطلقاً، ما لم يكن المودع مرقطاً أو متعدياً، ومن التعدي التجهيل عن قصد.^(٤) قال في البازية: والمودع إنسا يضمن بالتجهيل إذا لم يعرف الواوٲ الوديعة.

أما إذا علم الواوٲ الوديعة، والمودع يعلم أن الواوٲ يعلم، ومات ولم يبين لم يضمن. ولو قال الواوٲ: أنسا علمتها، ونكر انطالمب علم الواوٲ بها لتصر مضمونة بالتجهيل بنظر، إن فسرهما الواوٲ وقال: هي كذا وكذا، وهلكت صدق، ومعنى ضمها صبر ووثها ديناً في تركته.^(٥)

٥ - ولي حنيفة ابن عابدس: قال في مجمع الفتاوى: المودع المضارب والمضرب والمستبضع وكل من كان المال بيده أمانة إذا مات قبل

(١) سورة الأحزاب / ٧٢

(٢) الزواجر عن اقتراف الكفار لمبشي ٢٠٦/١ ط ٥٠٠ المرفقة

(٣) ابن عابدس ١/ ١٩٤، ونفس لابن خداسة ٦/ ٣٨٢ -

٣٨٣ م الرياض الحديثة، وجواهر ٣٠٣ كليل ٦/ ١٤٠،

واللهد ٣٦٦/١

(٤) الأشياء والتطفر لابن نجيم ١٠٩

(٥) رد المحتار وحنيفة ابن عابدس ١/ ١٩٤ - ١٩٧

الكبير للخللاطي قصار المستثنى عشرة. ومعنى موته مجهلا: أن لا بين حال الأمانة وكان يعلم أن وارثه لا يعلمها، فإن بينها وقال في حياته: رددتها فلا تجهيل إن برهن الوارث على مقالته، وإلا لم يقبل قوله، وإن كان يعلم أن وارثه يعلمها فلا تجهيل.^(١)

وعند الشافعية إذا توفي المودع ولديه وديعة، ولم يردها لصاحبها قبل موته، ولم يوص بها، أي لم يعلم بها من يقوم بردها بعد موته من فاض أو أصبر أو وارث ضمنها إن تمكن من ردها أو الإبقاء بها ولم يفعل بخلاف ما إذا لم يتمكن، كان مات فجأة أو قتل غيلة أو سافر بها، لعجزه عن ذلك وعمل ذلك في غير القضي. أما القضي إذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركه فلا يضمه وإن لم يوص به، لأنه أمين الشرع، بخلاف سائر الأمانة ولعموم ولايته. ولا أثر لكتابة المودع على شيء: هذا وديعة فلان، مثلا، أو في أوراقه: عسدي فلان كذا إلا إذا أقر به أو قامت به بينة أو أقر به الوارث.^(٢)

والمالكية كذلك في القسمان، وزادوا طول الزمن، حيث قالوا: تضمن الوديعة بموت

كسائر دينه وكذا لو قال الوارث: نحن نعرف الوديعة بدون أن يفسرها ويصفها لا يعتبر قوله: إنها ضاعت. وسهله الصورة إذا لم يثبت أنها ضاعت يلزم القضاء من التركة.^(٣)

٧ - وقد ورد في الأشياء والنظائر لابن نجيم: الأمانات تنقلب مضبوطة بالموت عن تجهيل إلا في ثلاث: الناظر إذا مات مجهلا غلات الوض، والقاضي إذا مات مجهلا أموال اليتامى عند من أودعها، والسلطان إذا أودع بعض الغنيمة عند الغازي ثم مات ولم يبين عند من أودعها. هكذا في فتاوى فاضلخاني في باب السوقف، وفي الخلاصة في باب الوديعة وذكرها المولوي في وذكر من الصور الثلاث: أحد الشريكين المتفاوضين إذا مات ولم يبين حال المال الذي في يده، ولم يذكره للقاضي. قصار المستثنى أربعة وزاد (أي صاحب الأنشاء) عليها مسائل: الأولى: الوصي إذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين. الثانية: الأب إذا مات مجهلا مال ابنه ذكره فيها أيضا. الثالثة: إذا مات السوارث مجهلا ما أودع عند موته. الرابعة: إذا مات مجهلا لما ألقته الريح في بيته. الخامسة: إذا مات مجهلا لما وضعه مالكه في بيته بعير عنه. السادسة: إذا مات الصبي مجهلا لما أودع عنده محجورا. وهذه الثلاث في تلخيص الجامع

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٠٩

(٢) شرح المنهج وحاشية الجلس عليه ٧٨/١ - ٧٩، وشرح

روضة الطالب وأمنى الطالب ٧٧/٣ - ٧٨ نشر للكتبة

الإسلامية

(٣) مجلة الأحكام العدلية المواد ٧٧٧، ٨٠١، ٨٠٣ من ١٢٨.

تجويد

التعريف :

١ - التجويد لغة : تصبير الشيء جيداً ،
والجيد : ضد الردي ، يقال جَوَّد فلان كذا : أي
فعله جيداً ، وجود القراءة : أي أتى بها ريثاً من
الرداءة في النطق .^(١)

واصطلاحاً : إعطاء كل حرف حقه
ومستحقه . والمراد بحق الحرف : الصفة الذاتية
الناتجة له كالشدَّة والاعتلاء ، والمراد بمستحق
الحرف : ما ينشأ عن تلك الصفات الذاتية
اللازمة كالانخيم ، فإنه ناشئ عن كل من
الاعتلاء والتكبير ، لأنه يكون في الحرف حال
سكونه ولحريكه بالفتح والنقص فقط ، ولا يكون
في حال الكسر .^(٢) وهذا كله بعد إخراج كل
حرف من مخرجه . واعتبره بعضهم غير داخل في
تعريف التجويد ، لأنه مطلوب لحصول أصل

المودع إذا لم يوص بها ولم توجد في تركه ، فتؤخذ
من تركه ، لاحتمال أنه تلفها ، إلا أن يطول
الزمن من يوم الإبداع لعشر سنين فلا ضمان ،
ويحصل على أنه ردها لو بها . وعمل كون المشر
السنين حوالاً إذا لم تكن الوديعة بينة مقصودة
للتوثق ، وإلا فلا يسقط الضمان ، ولو زاد على
العشرة أخذها ربا إن ثبت بكتابة عليها أنها له
بخط المودع أو المودع .^(٣)

ويرى الحنابلة : أنه إذا مات المودع وعنده
وديعة ولا تتميز من ماله فصاحبها غريم بها ، فإن
كان عليه دين سواها فهي والدين سواء .

٨ - هذا ولا تثبت الوديعة إلا بالقرآن سابق من
الميث أو ورثته أو يبيته تشهد بها ، وإن وجد عليها
مكتوباً وديعة لم يكن حجة عليهم ، لجواز أن
يكون الظرف كانت فيه وديعة قبل هذا ، أو
كانت وديعة لورثهم عند غيره ، أو كانت وديعة
فابتاعها . وكذلك لو وجد في أوراق أبيه أن
لفلان عندي وديعة لم يلزم بذلك الجواز أن
يكون قد ردها ونسي الضرب على ما كتب أو
غير ذلك .^(٤)

وتفصيل ذلك يرجع إليه في (إيضاع ، رهن ،
علوية ، مضاربة ، وديعة ووقف) .

(١) لسان العرب . وطية الفشر في القراءات للعشر لمحمد بن

محمد بن الجزري المروزي ٨٣٣ هـ ص ٣٩

(٢) المقدمة الحرة وشرحها لأكرميا الأنصاري ولسلي انفاري .

ص ٢١ . ومائة القول القيد للشيخ محمد بن مكي بن نصر

ص ٦١ . والإفتان للمسبوعي ١/ ١٠٠

(٣) المشرح للمكبر ٣/ ٤٦٥ - ٤٦٩ . ومواهر الإكمال ١/ ١٤٢/٢

(٤) الفتى لابن قدامة ٣/ ٣٩٤ ، ٣٩٥ م الرياض الحديثة .

لما العمل به . فقد ذهب المتقدمون من علماء الفراءة والتجويد إلى أن الأخذ بجميع أصول التجويد واجب بأنهم تركه سواء كان متعمداً بحفظ الحروف ، مما يغير معناها أو بقصد معاصاة . أم تعلق بغير ذلك مما أورده العلماء في كتب التجويد ، كالإدغام وجوه . قال محمد بن الحزري في الشتر نقلاً عن الإمام نصر السمرري : حسن الأداء فرض في القراءة ، وشيخ علي الفارسي أن علم القرآن حق تلاوته ^(١)

وذهب متأخرون إلى التغافل عن ما هو واجب شرعي من مثل التجويد ، وهو ما يؤدي تركه إلى تغيير البنية أو فساد المعنى ، وبين ما هو واجب صناعي أي توجيه الحركات لعلها لا يام إفساد القراءة ، وهو ما ذكره العلماء في كتب التجويد من مسائل ليست كذلك ، كالإدغام ، الإخفاء ، الخ . فهذا النوع لا بأنهم تركه عندهم .

قال الشيخ علي الفارسي بعد بيانه أن مخارج الحروف وصفاتها ومختلفاتها معقدة في لغة العرب . فينبغي أن تراعى جميع قواعدهم وحوايلها فتغير به المعنى وتفسد المعنى ، واستحبابه بحسن به الاصطفاً ويستحسن به النطق حال الأداء . ثم قال عن المحسن المعصومي الذي لا يعرفه

إلا مشهوره القراء . لا يتصور أن يكون موصى به بتركه العقاب على فديته لا فيه من حرج عظيم ^(٢) وإن قال محمد بن الحزري في مخطوئته في التجويد ، إني أظنه أيضاً والأخذ بالتجويد حتم لازم

من لم يجد القرآن يتم قال الله أحمد في شرحه :

قلت واجب على من عسر عليه ، ثم قال قال الله تعالى أنزل به كتابه المبين ، ومجلس من إليه فلا متواتراً بالتجويد

وتحرر أحمد بن محمد بن الحزري هذا التفتيد ما تقدمه أكثر من مرة ^(٣) وبذلك لم تكن جلدات التي روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا تقرأ القرآن مع البعوضة الكرام ثم روى ، والذي يقرأ القرآن ويستمع فيه ، وهو عليه ساقط له أجران ^(٤) وقد عارض ابن عاري في شرحه للحزبية ^(٥)

(١) شرح المحرقة للشيخ علي الفارسي ص ٢٠ . ومابعد الفصل القدر ٢٥

(٢) شرح طائفة لأحمد بن محمد بن الحزري الورق ٥٥٩ وهو ولد حنف الحزبية والطبقة والنشر ص ٣٦

(٣) حديث الشيخ الفقيه مع القراء . أخرجه الحزري وسلم والتقدمه ونسخ الحزري ٦٩١ ط السلفية . وصحح مسلم ٥٥٠ ط الخليلي

(٤) حذبه الفقيه . قصد ص ٢٥ . ٢٦ نقلاً عن شرح الحزبية لآدم الحزبي

الوقوف عليه حرام أو مكروه، بل خلاف الأولى، إلا أن نعتقد قاصد المعنى الموهوم.^(١) ثم تطرق ابن غازي إلى حكم تعلم التجويد بالنسبة لمريد القراءة، فقرر عدم وجوب ذلك على من أحد القراءة على شيخ متقن، ولم يتطرق للمحن إليه، من غير معرفة علمية بمسائله، وكذلك عدم وجوب تعلمه على العربي الفصيح الذي لا يتطرق للمحن إليه، بأن كان طبعه على القراءة بالتجويد، فإن تعلم هذين للأحكام أمر صناعي، أما من أصل بشي، من الأحكام الناجم عليها، أو لم يكن مريباً فصيحاً، فلا بد في حقه من تعلم الأحكام والأخذ بمقتضاها من أفواه المشايخ.^(٢)

فإن الإمام الجوزي في النشر: ولا شك إن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، كذلك هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصنعة المثناة من أئمة القراءة، وينصلة بالنبوي ﷺ.^(٣)

مايتناوله التجويد من أمور :

٥ - التجويد علم من علوم القرآن، ولكنه يتميز عن غيره من تلك العلوم المتصلة بالقرآن بأن

من الواجب الصناعي : كل ماكان من مسائل الخلاف من السجود المتخارة لكل قارى، من القراءة المشهورين، حيث يرى معصم الشنخيم ويرى غيره الترفيق في موطن واحد، فهذا لا يأثم تركه، ولا يتصف بالفسق. وكذلك ما كان من جهة الوقف، فإنه لا يجب على القارىء الوقف على محل معين بحيث توتركه يائمه، ولا يجرم الوقف على كلمة معينة إلا إذا كانت موهمة أو فصدها، فإن اعتقد المعنى الموهوم للكفر كفر - والعياد بالله - كان وقف على قوله تعالى : ﴿وَنُوحٍ إِذْ أَوْفَىٰ ذَهَبَ لَهُ فُؤَادُهَا رَبَّهَا حَتَّىٰ تَسْمُرَ بِهِنَّ الْغُلَامَ الْكَوْثَرَ إِذْ حَمَلَ فِي ذَيْلِهَا حَبْلًا﴾ أو على قوله : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُمْسِكَ الْفَلَكَ فِي يَوْمٍ مِنْ ظُلُمَاتِهِ﴾ أو على قوله : ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾

أما قول علماء القراءة : لوقف على هذا واجب، أو لازم، أو حرام، أو لا يجل، أو نحو ذلك من الألفاظ الدالة على الوجوب أو التحريم فلا يراد منه ما هو مقرر عند الفقهاء، مما يشاب على فعله، ويعاقب على تركه، أو عكسه، بل المراد أنه ينبغي للقارىء أن يقف عليه المعنى يستند من الوقف عليه، أو لا يستند من التوصل تعبير المعنى المقصود، أو لا ينبغي الوقف عليه ولا الابتداء بإبعده، لما ينوهم من تغيير المعنى أو داءة اللفظ وسحر ذلك

وقد ولهم : لا يوقف على كذا، معناه : أنه لا يحسن الوقف عليه صناعة، وليس معناه أن

(١) جاء القول المبدع نقل عن ابن حاربي ص ٢٩

(٢) هذا القول المبدع ص ٢٩

(٣) النشر للجوزي ٢٩٠ / ١. والافتاد لسوطي ١٠٠ / ١

يحتاج إليه الخاصة والعامة، لاحتجهم إلى تلاوة كتاب الله تعالى كما أنزل، حسبها نقل عن رسول الله ﷺ. وهو إما أن يحصل بالتعلم لسائله، أو يؤخذ بالتلقي من أفواه العلماء، ولا بد في الحالتين من التمرين والتكرار.

فإن أبو عمرو السداتي: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن يدره بفكره. وقال أحمد بن الحزرى: لا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الاتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد مثل رياضة الأسنن وتكرار على اللفظ المتلقى من قم المحسن.

ويشتمل علم التجويد على أبحاث كثيرة أهمها:

أ- مخارج الحروف، للتوصل إلى إخراج كل حرف من مخربه الصحيح.

ب- صفات الحروف، من جهر ومهمس مع معرفة الحروف المشتركة في النصفة.

ج- التفخيم والترقيق وما يتصل بذلك من أحكام لبعض الحروف كالفاء واللام.

د - أحوال النون السائقة والتنوين والميم الساكنة

هـ - المد والقصر وأنواع المد

و - الوقف والابتداء والمقطع وما يتصل بذلك من أحكام.

ز - أحكام الابتداء بالقراءة، من ثبوت وسقوط وأحكام ختم القرآن وآداب التلاوة.

وموطن تفصيل ذلك هو كتب علم التجويد، وكذلك كتب لقراءات في آخر أبحاثها كما في منظومة حوز الأماني لنشاطي، أو في أوائلها كما في «الطبعة» لمحمد بن الحزري، وفي بعض المطبوعات من كتب علوم القرآن كـ «المرکزشي، والإتقان للبوحي.

ما يخل بالتجويد، وحكمه:

١ - يقع الإخلال بالتجويد إما في أداء الحروف، وإما في لباس القراءة من التعبيرات الصوتية المخالفة للكيفية لفظ المتأدوة.

فالنوع الأول يسمى (اللمح) أي الخفا والميل عن الصواب، وهو نوعان: جنبي وضعي. وللمح الجلي: خطأ يضر على الألفاظ فيحل يعرف القراء، سواء أخل بالمعنى أم لم يخل. وسمي جلياً لأنه يخل إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القرن وغيرهم، وهو يكون في مبدئ الكلمة كتبديل حرف وآخر، أو في حركتها بتبديلها إلى حركة أخرى أو سكون، سواء أغير المعنى بالخطأ فيها أم لم يتغير.

وهذا النوع يحرم على من هو قادر على تلاوته، سواء أؤتم خيل المعنى أو اقتضى تعبير لإعراب.

وأما النوع الخفي: فهو خطأ بطراً على اللفظ، فيخل يعرف القراء، ولا يخل بالمعنى. وسمي خفياً لأنه يخص بمعرفته علماء القراء

بضمومه يغنيهم، وإن كان أقل منهم فنهاه^(١).
قال الشيخ زكريا الأنصاري: والمراد بلحون
العرب: القراءة بالطبع والسبعة كما جيلوا عليه
من غير زيادة ولا نقص، والمراد بلحون أهل
الفسق والكبر: الأنغام المستفادة من علم
الموسيقى، والأمر في الخير عموم على الندب،
وأنهى على الكراهة إن حصلت المحافظة على
صحة ألقاظ الخروف، والأفعى التحريم^(٢).

قال المرافعي: المكروه أن يقرط في المد وفي
إشباع الحركات، حتى يتولد من الفتحة ألف
ومن الضمة وو... الخ قال النووي:
الصحيح أن الإقراط على الوجه المذكور حرام
بقسسه تقارياً، ويأثم به منسجع، لأنه عدل
به عن منهجه القويم، وهذا مراد الشافعي
بالكراهة

وقد أورد علماء التجويد تهاج من ذلك،
فمنها ما يسمى بالترقيص، والتحريم،
والرعيد، والتحريف، والقراءة بالليل والرخاوة

وأهل التجويد. وهو يكون في صفات
أخروف^(٣) وهذا اللحن الحقي قسماً:
أحدهما: لا يعرفه إلا علماء القراءة كترك
الإخفاء، وهو ليس بضرر عين يرتب عليه
عقاب كما سبق، بل فيه خوف العتاب
والتهديد^(٤).

والثاني: لا يعرفه إلا مهرة القراء كتكرير
الراءات وتعليل اللامات في غير محله، ومراجعة
مثل هذا مستحبة تحسن في حال الأداء.

وأما النوع الثاني من الإعمال فهو ما يخص
من الزيادة والنقص عن الحد المعتاد من أوضاع
الساكنة سواء في أداء الحرف أو الحركة عند
القراءة، وسبب الإخلال القراءة بالالحاق
المطربة ترجعة كترجيح الغناء، وهو متوخى له فيه
من إخراج السلاوة عن أوضاعها الصحيحة،
وتشبه القرآن بالأعاني التي يفصّل بها
المطرب^(٥).

وأما النوع الثالث من ذلك بحديث عباس رضي الله
عنه قال: بي سمعت رسول الله ﷺ يقول:
«يأثرون بالملوت مثلاً: مرة السجدة، وكثرة
الشرط، وسع الحكم، واستحسان بالهم،
وقطيعه البرج» وتثأروا يتخذون المراد من مبر

(١) حديث حسن أخرجه أحمد من طريق شريك عن أبي
إبيقشان عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود (صحة
أحمد بن حنبل ١٩٤/٣ - ٢٤١/٦) حذيفة، والمستشرق
٤٩٣/٢ نشر دار الكتب شعري، ورواه أحمد بن حنبل
شعب الأرباب ورواه عبد القادر الأرناؤوط (١) ١٩١/٢ نشر
مؤسسة زمالة

(٢) شرح الخروية للأصمدي ص ٢١

(٣) حاشية القول القبيح ص ٢٢ - ٢٤، والإقطاء للسيوطي
١٠٠/٢

(٤) أي أو على اعتبار على ذلك

(٥) حاشية القول القبيح ص ٢٢

في الحروف، والتفر بالحروف وتقطيعها^(١).
الح.

وتنصيص المراد بذلك في مراجعته، ومنها شروح الجزيرة، ونهاية القول للصيد، وقد أورد ثيبتا في ذلك من منظومة للإمام علم الدين السخاوي، ثم نقل عن شرحها قوله: فكل حرف له ميزان يعرف به مقدار حقيقته، وذلك الميزان هو خرجه وصفته، وإذا خرج عن خرجه معطى ملك من الصفات على وجه العدل في ذلك من غير إفراط ولا تفريط فقد وزن بميزانه، وهذا هو حقيقة التجويد^(٢) وسيل ذلك التلشي من اقواء القراء المتقنين.

تججير

التعريف .

١ - التججير أو الاستجاز لغة واصطلاحاً . منع الإعراب من الإجابة بوضع علامة كحجر أو غيره على الجواب الأربعة، وهو بعيد الاختصاص لا السميك^(١).

الحكم الإجمالي ومواطن البحث .

٢ - اتفق الفقهاء على أن الأرض المحترقة - من أراضي الحرب - لا يجوز إعيانها، لأن من حترق أولي بالانتفاع بها من غيره، فإن أهمالها فلفقهاء تفصلات

فاحسية ولداكبة وضعوا مدة فسوى للاختصاص لمعامل بالتججير، وهي ثلاث سنوات، وهذا هو الحكم ديانة، أما قضاء وإذا أحياها غيره قبل مضي هذه المدة ملكها، وهذا هو الحكم عند الحنفية، فإن لم يتم بتعميرها

تحالف

انظر : جلف .

تجبيس

انظر : وقف .

(١) فساد العرب . والمصاحح السرمادة (حجرات)، والقناري المصدية ٣٠٦/٥ . وشرح فتح الخدم ١٣٨٦، ١٣٩ .
وحاشية المدسوقي ٧٠: ١٢ في حاشية الخليلي . وبعبر، وبعبر
لا في قدمة ٥١٨: ٥

(٢) شرح الجزيرة للأفصاري والقناري ص ٢٢ . ونهاية القول
المجد ص ١٩ . ٢٠
(٣) الإنشاق للمدسوقي ١٠٦: ١، وحاشية القول للقد ص ٢٠

أخذ هذا الإمام ودفعها إلى غيره، لقول عمر رضي الله عنه: «ليس المتحجر بعد ثلاث سنين حق»^(١).

وذهب الشافعية، وهو وجه عند الحنابلة إلى أنه إذا أهمل المسح وإحرام الأرض مدة غير طويلة عرفاً، وجاء من يجيئها فإن الحق للمتحجر.

والوجه الآخر للحنابلة: أن التحجير لا عمل لا يفيد، وأن الحق لمن أحيا تلك الأرض^(٢).

ومنى التفصيل في مصطلح (أحياء الموات) ج ٢/ ١٦

تحديد

التعريف :

١ - التحديد لغة : مصدر حدد، وأصل الحد : المنع والفصل بين الشيئين ، يقال : حددت الدار تحديداً إذا ميزتها من مجرياتها بذكر نهاياتها^(١).

وفي اصطلاح الفقهاء : تحديد الشيء عبارة عن ذكر حدوده، وسنعمل غالباً في المقارن كما يقولون : إن ادعى عقاراً حددته، أي ذكر المسمى حدوده^(٢).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التمييز :

٢ - تمييز الشيء : تخصيصه من الجملة ، يقال : عينت ثوباً إذا فرقت صوماً معيناً، ومنه حيار التعين . وهو أن يشرى أحد الشيئين أو الثلاثة على أن يعينه في خلال ثلاثة أيام^(٣).



(١) شرح فتح القدير ١/ ١٣٨، ١٣٩ ط دار صادر، وروى الحارث ٢٧٨/ ٥، والفتاوى الحديثة ٣٨٦/ ٥، والفتاوى الحديثة ٢٧٨/ ٥، والفتاوى الحديثة ٢٧٨/ ٥.

(٢) نهاية المحتاج ٣٢٧/ ٥، ٣٢٦، ٣٣٧ ط المكتبة الإسلامية، وشرح المباهج ٩١/ ٣، ٩٢، والمصنوع ٥٧٠، ٥٧٩، ٥٨٠، وكتاب المصنف ١٩٣/ ٤.

(٣) لسان العرب والتبصير المختار مادة حددته.

(٤) ابن عديم ١٤٠/ ٣، ١٤١/ ١، والفتاوى الجزائرية على

اختصاره ١١٩/ ٥، وفتح القدير ١٥١/ ٧.

(٥) الحديثة ٥١/ ٣.

ببدا التقدير :

٣ - التقدير من القدر، وقدر الشيء، ومقداره :
مقياسه، فالتقدير: وضع قدر للشيء، أو قياسه،
أو التروي والتفكير في تسوية أمر وتبئته، ومنه :
تقدير القاضي العقوبة الرادعة في التعزير بحيث
تناسب مع الجريمة والمجرم.^(١)

تحرف

التعريف :

١ - من مع أن التحرف في اللغة: الجلل،
والعدول عن الشيء.

يقال: حرف عن الشيء بحرف حرف
وتحرف: عدل، وإذا مال الإنسان عن شيء
يقال: تحرف.^(٢)

والمصطلحاً: يطلق على التحرف في القتال
بمعنى تركه إذا وقف إلى موقف أصليح للقتال
منه، حسب ما يفضيه الحال، أو يلتوجه إلى
قتال طائفة أخرى أهم من هؤلاء، أو مستظرفاً
لقتال عدوه مطلب عبوة له يمكنه أصابته،
فيكر عليه.^(٣)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - إذا التقى جيش المسلمين والكفار وكان عند

الحكم الإجمالي :

٤ - تحديد المقصود عليه في العقود الواردة على
العقار، حيث تنفي الجهالة شرط لصحة
العقد. وتحديد المدعى شرط لصحة الدعوى إذا
كان عقاراً، لأن العقار لا يمكن إحضاره فتعذر
تسريحه بالإشارة، فيعرف بالحدود، فيذكر
المدعي الحدود الأربعة، ويذكر أسياه أصحاب
الحدود وأسماهم، ويذكر المحلة والبلد، وإذا
لا تصح الدعوى.^(٤)
وتخصيله في مصطلح (دعوى).

مواطن البحث :

بذكر الفقهاء تحديد المدعي في كتاب
الدعوى، وتحديد المقصود عليه في البيع والإجارة
وتسريحها.

(١) لسان العرب، والصحاح، والمصباح اللامعة، حروف.

(٢) تفسير روح المعاني ١/٩ ١٨٦ ط وإدارة المطبعة المتبرية

مصر، وانظر مع التشرح الكبير ١٠/١٠ ٥٥١ ط

أكثر مع المطبعة الأولى، وشرح الزرقاني ١١/٢ ط

العكر ١-٢.

(١) لسان العرب مادة، وفرد، ومن جادين ١/٢ ١٧٧.

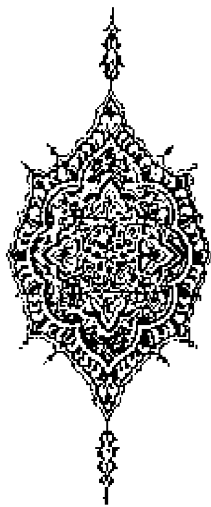
ومواهر الإكليل ١/٩ ٢٩٦، ولهذه ١٨٩/٢، والمهم

٣٩١/٨

(٢) ابن عسدين ١/١ ١٢٠، والاختيار ١/٢ ١١٠، وتكملة فتح

الهدى ١/٢ ١٥٢

والشحرف حائز بلا خلاف بين جمهور الفقهاء، ولكن المالكية أجروا لغير أمر الجيش والإمام. أما ما فليس هم التحريف، لما تحصل سبب ذلك من الحفل والنقطة^(١) والتفصيل موطنه مصطلح: (جهاد).



أفكفاز مثل المسلم من أو أقل يحرم القزاز والانصراف إلا محروفاً فتال، فيجوز له الانصراف بقصد التحريف، نقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ يُخَيَّمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زُرْقًا فَلَا تُؤَلُّوهُمْ الْآذِبَارُ. وَمَنْ يُؤَخِّرْهُ يُوَفَّ شِدَّةً مِنْهُ إِلَّا مَنَحُوا لِقَابًا أَوْ تَخَيَّرُوا إِنِّي وَدَّعْتُهَا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَشِئْنُ الْمُنِيرِ﴾^(٢)

والتحريف هو من تصرف من جهة إلى أخرى حبسها بقضيه الحال، فله أن يتقل من مكان قريب إلى مكان أرحب منه، ليتبعه العدو إلى موضع سهل للقتال، أو من موضع مكشوف إلى موضع آخر غير مكشوف ليكمن فيه ويهجم، أو من محله لأصغر منه عن تعريض أو شمس أو عطرش، أو يفسر بين أيديهم لتنتفض صفوفهم ويخذلهم فرسه، أو لينسحب إلى جبل ويحوذ ذلك مما جرت به عادة أهل الحرب، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يوماً في خطبته إذا قال: «يا سريرة من زعيم الجبل»، وكان قد بعث سارية إلى ناحية العسائر لغزوهم، فلم يقدّم ذلك الجيش أنعم وأنهم لا ذوا عدوهم يوم جمعة، فظهر عليهم، فسمعوا صوت عمر فتخبروا إلى الخيل، فتحم من عدوهم فانتصروا عليهم.

(١) - تفسير القرطبي ٣٨٠/٧، وتفسير روح المعاني ١٨٠/٩ - ١٨٣، وتفسير الطبري ٢٠٠/٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤،

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاجتهاد :

٢ - الاجتهاد والتحري لفظان متقاربان المعنى ،
ومعاًلما . يدلّ المجتهد في طلب المقتصد ، إلا
أن لفظ الاجتهاد صار في عرف العلماء محصوراً
ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام
الشريعة ، وبذل المجتهد في تعريف حكم الوحدة
من الدليل .

أما التحري فلهذا يكون دليلاً ، وقد يكون
بمجرد شهادة القلب من غير أدلة (١)
فكل اجتهد محر . وليس كل تحر اجتهد

ب - التوخي :

٣ - التوخي مأخوذ من التوخي ، بمعنى التفتيد ،
فالتحري والتوخي سواء . إلا أن لفظ التوخي
يستعمل في المعاملات . كما قال في تخرجني
الدبير ، اختصها في المواريت . واللهما وتوخا ،
واستهيا . ولحل كل واحد منها صاحبه (٢) .
وأما التحري فيستعمل غالباً في

تحري

التعريف :

١ - التحري في اللغة : المقتصد والابتغاء ، كقول
القاتل : تحري مسرتك ، أي أصلب مرفقاتك ،
ومع قوله تعالى : ﴿ فذوّلك تحمّوا ﴾ (٣)

أي فصلوا طريق الحق ونحوه . ومع حديث
النبي ﷺ : « تحروا ليلة القدر في التوخي من العشر
الأواخر » . الحديث (٤) أي اعتوا
بها (٥) .

وفي الاصطلاح : بذل المجتهد في طلب
المقتصد ، أو طلب الشيء بغالب الظن عند
عدم التوقف على حقيقته (٦)

(١) سورة الجن : ١٦١

(٢) حديث . وتحروا ليلة القدر في التوخي من عشر الأواخر من
رمضان . أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٩/٤) - ط
مستفاد :

(٣) الصباح المبرور ولسان العرب . وناج العروس . ومن اللغة .
والصباح مائة . وحري . والبسوط ١٨٨/٢ ط دار
المعرفة ، والفرط ١٩/٩

(٤) ابن عابدين ١٩٠/٢٦ ، ١٧/٩ . والبسوط ١٨٨/٢ ط
مطبع النور المبي . ومطلب لوني النبي ٥٥/١

(١) المستقصى للفراني ٣٥٠/٢ . والمعروف في اللغة ١٩٠/٢٠ .
وخاصة ابن عابدين ١٩٠/٢٦ ط دار التراث العربي
بيروت

(٢) حديث . واللهما وتوخا . واستهيا . أخرجه أحمد
٣٢٠/٢٦ . هـ الميمنية وأبو داود ١٤١/٢٦ ط عزب صيد
وعلم . وإسناده حسن

الحكم التكليفي :

٦ - التحري مشروع والعمل به جائز، والتدليل على ذلك الكتاب والسنة والمعقول :

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُسَلِّمَاتُ مِنْ جِهَاتٍ مُقْتَضَاهُنَّ فَاغْتَسُوْنَ ، اللَّهُ نَعَمٌ بِأَيِّمَانِهِنَّ ، فَإِنْ غُتِمْتُمُوهُنَّ مِنْ مُؤَمِّنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾^(١) .

وذلك يكون بالتحري وغالب الرأي ، وأطلق عليه العلم .

وأما السنة : فالحديثان السابقان عند الكلام عن الترخي .

وأما ما يردن عليه من التعقيل : فهو أن الاجتهاد في الأحكام الشرعية جائز للعمل به ، وذلك عمل بغالب الرأي ، ثم جعل منكر من مدارك أحكام الشريعة ، وإن كانت الأحكام لا تثبت به ابتداءً ، فكذلك التحري مدرك من مدرك انقوص إلى أداء العبادات وإن كانت العبادات لا تثبت به ابتداءً^(٢) .

هذه ، والتحري في أحكام الشريعة ورد في مواضع كثيرة ، ويختلف حكمه باختلاف مواضعه .

(١) سورة الممتحنة / ١٠

(٢) لمصطف ١٠ / ١٨٤ ، ١٨٦

العبادات .^(١) كما قال النبي ﷺ : « إذا شئت أحدكم في الصلاة فليتحرك لأصوابه »^(٢)

ج - الظن :

٤ - الظن : هو إدراك الطرف الرجوع مع احتمال التضييق ، ففي الظن يكون ترجيح أحد الأمرين على الآخر ، فإن كان بغير دليل فهو مذموم . ويكون الترجيع في التحري بغالب الرأي ، وهو دليل يتوصل به إلى طرف العلم وإن كان لا يتوصل به إلى ما يوجب حقيقة العلم ، وقد يستعمل الظن بمعنى اليقين^(٣) كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَخْتَرُونَ أَنَّهُمْ مَلَائِكَةُهُمْ ﴾^(٤) .

د - الشك :

٥ - الشك : يرد بين احتمالين مشروعين ، أي من غير رجحان لأحدهما على الآخر عند التأمل^(٥) .

فالتحري وسيلة لإزالة الشك

(١) لمصطف ١٠ / ١٨٦ ط دار المعرفة . ومن اللغة مادة : دحر .

(٢) حديث : إذا شئت أحدكم في الصلاة فليتحرك لأصوابه ، أخرجه البخاري (الفتح ٤٠١ / ٥٠٠ ح الشيخ) وصححه (١٠ / ٤١٠ ط المحقق)

(٣) لمصطف ١٠ / ١٨٦ ط دار المعرفة . والتعريف : التجرع ، والمصباح الجبر مادة : جر .

(٤) سورة طه / ١١

(٥) مصباح الخير . وقسمت لثبوت التجري على مادة : شكت ، والمصطف ١٠ / ١٨٦

وذهب المالكية إلى أنه إذا كان عنده ثلاثة أوان نجسة أو متنجسة واثنان طهوران، واشتبهت هذه بهذه، فإنه يتوضأ ثلاثة وضوءات من ثلاثة أوان عند الأواني النجسة، ويتوضأ وضوءاً رابعاً من إناء رابع، ويصلي بكل وضوء صلاة.^(١)

وحكى ابن الماجشون من المالكية قولاً آخر، وهو أنه يتوضأ من كل واحد من الأواني وضوءاً ويصلي به.^(٢) والتفصيل في مصطلح (اشتباه).

ب - اختلاط الثياب :

٨ - إذا اشتبهت على الشخص ثياب طاهرة بنجسة، وتعفر التمييز بينها، وليس معه ثوب طاهر يغيث غيره، ولا ما يغسلها به، ولا يعرف الطاهر من النجس، واحتاج إلى الصلاة، فإنه يتحري عند الحنفية، وهو المشهور عند المالكية والشافعية ماعدا المزني، ويصلي في الذي يقع تحريمه على أنه طاهر، سواء أكانت الغلبة للثياب النجسة أم الطاهرة، أو كانا متساويين.

وقال الحنابلة، وابن الماجشون من المالكية: لا يجوز التحري، ويصلي في ثياب منها بعد التحس منها، ويزيد صلاة في ثوب آخر. وقال

أولاً : التحري نعمة الطاهر من غيره حالة الاعتلاط :

١ - اختلاط الأواني :

٧ - إذا اختلطت الأواني التي فيها ماء طاهر بالأواني التي فيها ماء نجس، واشتباه الأمر، ولم يكن معه ماء طاهر سوى ذلك، ولا يعرف الطاهر من النجس :

فإن كانت الغلبة للأواني الطاهرة، يتحري عند الحنفية وبعض الحنابلة، لأن الحكم للغالب، وباعتبار الغالب لزمه استعمال الماء الطاهر، وإنصابته بتحريمه مأمولة، ولأن جهة الإباحة قد ترجحت.

وإن كانت الغلبة للأواني النجسة أو كانا متساويين، فليس له أن يتحري إلا للشرب حالة الضرورة، إذ لا دليل له، بخلاف الرضوء فإن له بديلاً.^(٣)

وظاهر كلام أحمد وأكثر أصحابه عدم جواز التحري، وإن كثرت عدد الأواني الطاهرة.^(٤) وعند الشافعية يجوز التحري في الحالين، فيتوضأ بالأغلب، لأنه شرط للصلاة، فجاز التحري من أجله كالفيلة.^(٥)

(١) المبروط ٢٠١/١٠، وابن عابدين ٢٣٦/٥، ٤٦٩.

٤٧٠، والمغني ١/٢٠، ٢١.

(٢) للفتي ١/٢٠، ٢١.

(٣) نهاية المحتاج ٨٨/١، ٨٩، ٩٠، ٩١.

(٤) البصير ٢٢/١.

(٥) للفتي ١/٢٠، ٢١.

والظاهر والمتبادر من أقوال جمهور الفقهاء أن عليها أن تنحري، فإن وقع أكثر رأيا على أنها خائض أعطيت حكمه، وإن وقع أكثر رأيا على أنها طاهرة أعطيت حكم الطاهرات، لأن غلبة الظن من الأدلة الشرعية.

وأما إذا تحيرت ولم يقلب على ظنها شيء، فهي المتحيرة أو المعلقة، فعليها الأخذ بالأحوط في الأحكام.^(١)

ولتفصيل أحكامها يرجع إلى مصطلح (حيض، استحاضة).

ثانياً : معرفة الغلبة بالاستدلال والنحري :
١١ - إن المصلي إذا كان قادراً على استقبال القبلة، وكان مكة في حال مشاهدة الكعبة ومعابته لها، فلا خلاف بين الفقهاء في أن عليه التوجه إلى عين الكعبة، ومقابلة ذاتها.

وإن كان ناتياً عن الكعبة عائياً عنها، فذهب الحنفية إلى أنه يكفي استقبال جهة الكعبة باجتهاد، وليس عليه إصابة العين، وهو الأظهر عند المالكية والحنابلة، وهو قول للشافعي.

والأظهر عند الشافعية، وهو قول للمالكية، ورواية عن الحنابلة : أنه تلزمه إصابة العين.^(٢)

(١) ابن عابدين ١٩٠/١، وصفي المحتاج ٣٤٦/١، والمغني ٣٢٦/١

(٢) بدائع الصنع ١١٨/١ طبع الكتاب المغربي بيروت - قسري ١٠٦/١، والفوائد لابن رجب ٣٤٩

ابن عقيل من الحنابلة : ينحري في أصح الوجهين دفعا للمشقة.

وفال أبو نؤير والمزني : لا يصلي في شيء منها، كقولها في الأوّل.^(٣)

ج - اختلاط المذكاة بالمينة :

٩ - إذا اختلطت المذكاة بالمينة، فذهب الحنفية إلى أنه يجوز التحري في حالة الاضطراب مطلقاً، أي سواء أكانت الغلبة للمذكاة أم للمينة أو تساويا.

وفي حالة الاختيار لا يجوز التحري إلا إذا كانت الغلبة للحنبل.

وأما الأئمة الثلاثة فلا يجوز عندهم التحري مطلقاً في هذا المجال.^(٤)

د - التحري في الحيض :

١٠ - إذا نسبت امرأة عدد أيام حيضها وموضعها، وانتبه عليها حالها في الحيض

(١) المبسوط ١٠٠/١، وابن عابدين ٣٢١/٥، ٤٤٩، وصانبة الصوفي ٧٩/١، والمطاب ١١٠/١، ونهاية المحتاج ٢/٢، ١٦، والمغني ١٩٠/١، ونظر مصطلح (اشبه)

(٢) المبسوط ١٠٠/١، ١٩٧، ١٩٨، وابن عابدين ٢٢١/٥، والصروق للقرافي ٢٣٦/١، ونهاية المحتاج ١٩٩/١، وأئمة الفتاوى ٢٣/١، والآباء والمفتاوى قسري ١٠٦/١، والفوائد لابن رجب ٣٤٩

أن يضعهم إلى التدارك، كأنه لم يسلم. والثاني : أنه لا يعتبر بعد الفراغ لما فيه من العسر. وأما الحنابلة فيسرقون بين الإمام والمفرد في المشهور من مذهبهم. فمن كان إماماً وشك فلم يدركم صلى تحري وبني على غالب طئه، وأما المنفرد فيبني على اليقين (الأقل)، وفي رواية يبني على غالب طئه كإمام، هذا إذا كان له رأي، أما إذا استوى عنده الأمر بين علي اليقين إماماً كان أو مفرداً. (١)

رابعاً : التحري في الصوم :

١٤ - من كان محسوساً أو كان في بعض النواحي الشك في الصوم، أو بدار حرب بحيث لا يمكنه التعرف على الأشهر بالحجر وشبه عليه شهر رمضان : فقد اتفق الفقهاء على أنه يجب عليه التحري والاجتهاد في معرفة شهر رمضان، لأنه أمكنه تأدية فطره بالتحري والاجتهاد، فلهذه كاستقبال القبلة.

فإذا غلب على طئه عن أسارة تقوم في نفسه بحلول شهر رمضان حسابه، ثم إن تبين أنه أصاب شهر رمضان، ولم يتكشف له احتمال آخره في قول عامة الفقهاء، لأنه أدى فرضه بالاجتهاد، وأدرك ما هو المقصود بالتحري.

وإن تبين أنه صام شهراً قبله، فذهب الأئمة

والأصل في هذا الباب ما روي عن عامر بن ربيعة أنه قال : «كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فعلم ندرتين القبلة، فصلّى كل رجل منا على خياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك نرسول الله ﷺ فنزل قول الله تعالى : «فَأَيُّهَا نُمِلُوا فَتَمُ وَجْهُهُ» الله ﷻ (١) وقال علي رضي الله تعالى عنه : «قبلة التحري جهة قصده».

ثالثاً : التحري في الصلاة :

١٣ - من شك في الصلاة فلا يذري كم صلى، وعند الحنفية إن كان معرض له الشك كثير في الصلاة، وكان له رأي تحري، وبني على أكبر رآه، لقوله عليه الصلاة والسلام : «من شك في الصلاة فليتحر الصواب» (٢)

وعند المالكية يبني على الأقل، ويأتي بها شك فيه مطلقاً.

وذهب الشافعية إلى أنه إذا شك في صحة الصلاة فعليه الأخذ بالأقل. ويسجد للمسحوق ولو شك بعد السلام فقولان عندهم : أحدهما :

(١) سورة البقرة / ١٤٤

وحديث عامر بن ربيعة أخرجه ابن ماجة (١/ ٢٢٦) - هـ (المجلد) وذكر ابن كثير الأحاديث في ذلك في تفسيره، ولم يلق هذه الأحاديث فيها ضعف، ولعله يشك بعضها بعضها لا يغير ابن كثير (٢/ ٢٧٨) - ط الأئمة (٢) حديث من شك في الصلاة فليتحر الصواب، تقدم تحريه وف ١٣.

(١) فتح الباري (٢/ ٤٥٢)، والرد المحتار (١/ ٢٧٥)، وبابها المحتاج (١/ ٧٩)، وطهريج (١/ ٥٩)، والمغني (٢/ ١٧٠).

وإن صام من شتمته عليه الأنسب فلا
اجتهاد وهو قادر عليه. وملا نحر، لا بحرته كمن
غلبت عليه الفيلة.^(١١)

ومن شك في العروب في يوم نحر ولم يتحرر لا
يجل له انقطر، لأن لأصل نفاه النهار.^(١٢)

خامسا. النحرى في معرفة مستحلي الزكاة.
١٥ - من شك في حال من يدفع له الزكاة نومه
النحرى: فإن وقع في أكبر رأسه أنه فقير دفع
إليه. فإذا طهر أنه فقير أو تربطه من حاله شيء
جاء بالانفاق، وإن طهر أنه كان عبدا وكذلك في
قول أبي حنيفة وعبد. وهو قول أبي يوسف
الأول. وفي قوله الآخر نومه الإعادة، وهو قول
المشافعي.

وعنه المازكية. إن دفع الزكاة باجتهاد لغير
مستحل في الوقع كفتي، أو كافر مع طه أنه
مستحل، لم تجزه.

أما عبد الشافعية وأخباره فروايتان.

الثالثة، والشافعية في الصحيح من المذهب أنه لا
يجزئه، لأنه أدى العبادة قبل وجود سبب وجوبها
فلم تجزئه كمن صلى قبل استوفى. وعبد
الشافعية قول في القديم في حالة تيس الأمر بعد
رمضان أنه يجزئ، لأنه عادة تفعل في السنة
مرة، فجاز أن يسقط فرضها بفعل قبل الوقت
عند الخطأ.

أما إن تيس أنه صام شهرا بعده، جاز عند
جمهور الفقهاء، وهو الصحيح عند الشافعية،
وذلك بشرطين: إكمال العدة، وتبين النية
لشهر رمضان، لأنه قضاء، وفي القضاء يعتبر
هذان الشرطان، وفي قول الشافعية أنه أداء
للعذر، لأن العذر قد يجعل غير الوقت وقتا كمن
في الجمع بين الصلاتين.

وعلى هذا فإن كان الشهر الذي صامه
ناقضا، ورمضان الذي صامه الناس تاما، صام
يوما، لأن صوم شهر آخر بعده يكون قضاء،
والقضاء يكون على قدر الثالث.

وعلى لقول الثاني الشافعية بأنه يقع أداء -
يجزئه ولو صامه ناقضا وصام الناس رمضا
تاما، لأن الشهر يقع ما بين الهلالين. وكذلك إن
وافق بعض رمضان دون بعض. فوافق
رمضان أو بعده أجره، وما وافق قبله لم يجزئه.

وأما إن غلب الشهر لم يدخل فصام لم
يجزئه، ولو أصاب، وكذا لو شك في دخوله ولم
يغلب على طه دخونه.

(١١) الميسر ٥٩٢ ح دار الشريعة. والديوبندى ٥١٩ ح دار
الديوبندى. ومطالع ٤١٧ ح دار الفكر. وذهب أصحاب
١٢٣، ١٢٤ ح مصطفى الجبالي الحنبلي، والمفتي
١٦٢، ١٦٣ ح مكشك الشافعي ٢٠١٣، ٢٠١٤ ح عام
نكتب

(١٢) حاشية ابن عابدس ١٠١٢، ١٠١٣ ح دار إحياء التراث
العربي، وذهب أصحاب ١٦٢، ١٦٣ ح مصطفى الجبالي
الحنبلي، ومفتي ١٦٢، ١٦٣ ح مكتبة الرياض الحديثة

إحدهما يحزنه ، والآخرى لا يحزنه .^(١)

ولمعرفة تفصيل أحكام ذلك يرجع إلى مصطلح : (ذكاة) .

تحريش

سامعا : التحري بين الأقية المتعارضة .

١٦ - إذا وقع التعارض بين تلقيايين ، ولم يكن هناك دليل نترجح أحدهما على الآخر ، ولم يقع اختياره على أحدهما بالعمل به ، فيجب التحري . خلافا للإمام الشافعي ، فإنه يقول : لا يجب التحري ، بل للمحتج أن يعمل بأيهما شاء ، وعلى هذا الخلاف ، التحري في قول صحابي عند من يقول بحجية قول الصحابي ،^(٢) والتفصيل في الملحق الأصري .

مواطن البحث :

١٧ - ورد ذكر التحري في فصول كثيرة من كتب اتقته منها : كتاب الصلاة عند الكلام عن استقبال القبلة ، وسجدة السهو ، وأبواب الحيض والطهارة ، والصوم ، وخصم صاحب المبوط للتحري كتابا مستقلا بعنوان (كتاب التحري) ،^(٣) ثم يرجع لتفصيل أحكامه إلى مصطلحات (استقبال ، واستحاضة ، وإشياء) .

التعريف :

١ - التحريش في اللغة : إغراء الإنسان أو إغواءه ليقع بفكره ، أي نظيره . يقال : حرش بين القوم إذا أسد بينهم ، وأغرى بعضهم بعض .

قال الجوهري : التحريش : الإغراء بين لقوم ، أو إيهامهم ، كالكلاب والثيران وغيرهما ، نهيج بعضها على بعض ، ففي التحريش تسلط للمحرش على غيره .^(٤) ويقال في تسلط الكلب المعلم نحوه على الصيد : إشلاء .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للتحريش عن المعنى اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

التحريض :

٢ - التحريض : الحث على القتال وغيره ، وهو يكون في الخير والشر ، ويطلق اسم له فيما

(١) المبوط ١/١٨٧ ، ١٨٩ ، والسنن ١/٢٠١ ، والمغني

٣/٦٦٧ ، ٦٦٨

(٢) مسهم التوث ٢/١٩٣

(٣) المبوط ١/١٨٨

(٤) لسان العرب مادة «حرش» .

يكون أخت فيه لطرف، إنما التحريض فيكون فيه أخت لطرفين

ويجاء في الآثار، أنه رسول الله ﷺ من التحريض بين البهائم ^(١)

ويكرم التحريض بين المسلمين بقصد الإفساد وإثارة المشقة بينهم. وقال رسول الله ﷺ: «إن استطاد قد بشر أن يعمد في حربه العرب، ولكن في التحريض بينهم» ^(٢)

أهـ - الإغاث على عمل مبرور ويحرم تحريضا، ومنه التحريض على ركوب الخيل، والتدرب على الترمي - وتكون الخيل وهو حمار. يقال بعض الفهاء: به مشح ^(٣) وتعصيته في (تحريض)

أخكم التكلمي :

٣ - التحريض بين الناس بقصد الإفساد حرام، لأنه وسيلة لإفساد ذات الغير، والله لا يحب الفساد. ومن صور التحريض التهمة - قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى. قال: صلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالفة» ^(٤)

أما تحريض الحيوان - بمعنى الإغراء - التسيط والإسار بقصد الصيد - فمباح كإرسال الكلب للمعلم، ومعاني معناه من الحيوانات.

ولا خلاف بين الفقهاء في حرمة التحريض بين المسلمين، بتحريض بعضهم على بعض ونهيجه عليه، لأنه سببه يؤدي إلى حصول الأذى للحقوق، وإن أدى إلى إتلافه يذون عرض مشروع ^(٥)



(١) حديث: «نهى عن التحريض على البهائم» أخرجه أبو داود (٥٦٠٣) - صحاح عبد الحليم والأرميني (١٤٠٠) - ط الخليلي وأحمد بن فارس، وفيه ضعف.

(٢) حديث: «إن الشيطان إذا مشى أو عمدا أو حورية العرب» أخرجه مسلم (٢٠٩٠٤) - ط الخليلي.

(٣) الأذات شرحه ٣٥٧/٢، ورواه الطالبي (١٠٠٥٤) وأسس الطالبي ٢٩٩/٤

(٤) حديث: «ألا أخبركم...» رواه الترمذي (٢٩٢٣) - وأما حديث صحيح أنه قال: ويروى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا أقول لكم خير، ويكره تحقن الدين» - (٤) عون الميسود ٣٨١/٢، وحديث في تفسيره عن النبي ﷺ (٢٠٤٦) والأذات الشرعية ٣٥٧/٣، وأسس الطالبي ٢٩٨/٤

ب - الإرجاف .

٣ - الإرجاف مصدر : أَرَجَفَ في الشيء : غاض فيه ، وأرجف الغيوم : إذا غاضوا في الأخبار البينة وذكر الفتن . قال الله تعالى : ﴿ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ ﴾^(١) وهم الذي يولدون الأخبار الكاذبة التي يكون منها اضطراب في الناس .^(٢)

والإرجاف وسيلة من وسائل التنبيط التي هو ضد التحريض .

ج - التحريش :

٤ - التحريش : إغراء الإنسان أو الحيوان ليقع بفكره أي نظيره . ولا يكون استعماله إلا في الشر ، وهو مما يكون الحث فيه لطرفين . أما التحريض فيكون الحث فيه لطرف .

الحكم التكليفي :

٥ . يختلف حكم التحريض باختلاف موضوعه :

فالتحريض على القتال في الجهاد مأمور به ، وكذلك التحريض على الشر والإحسان ، كإطعام المساكين والأيتام .
والتحريض في الفساد ، وأنواع المنكر حرام .
وتحريض البع الضاري ، والكلب العقور

تحريض

التعريف :

١ - التحريض في اللغة : التحضيض والحث على الفاعل وغيره والإملاء عليه . وجاء في التنزيل : ﴿ فَتَسْأَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ وَحَرَّضَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى العموي .

وقريب من التحريض الحث والتحريش والإغراء والتهميج .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة .

أ - التنبيط :

٢ - التنبيط مصدر ينبطه عن الأمر تنبيطاً : شغله عنه وعثرته . ونحوه التخجيل ، وهو : جعل أنصار المشيخ على ترك عونه وتنبيطه عن نصرته .
فالتنبيط ضد التحريض ،^(٣)

(١) سورة الباء / ٨١

(٢) لسان العرب مادة : ح و ح ر ج

(٣) هنادي الصحاح .

(١) سورة الأعراب / ٦٠

(٢) لسان العرب مادة : ح و ح ر ج

على إنسان معصوم الدم أو مال محترم حرام
وموجب للضمان، بتفصيل يأتي.

تحريض المجاهدين على القتال .

٦ - حسن للإمام والأمر إذا جهر جيشاً أو سرية
للخروج إلى الجهاد ثم يعرضهم على لقائهم
وعلى الصبر والشجاعة. ^(١) لقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ وَرَحْمَةُ
الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٢) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا
الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْغَنَائِلِ﴾ ^(٣)
ونفسيه في باب الجهاد

التحريض على المباشرة :

٧ - حسن تحريض ترحل على نصبه
والمناضلة وركوب الخيل . ويجوز للإمام أن يذيع
العوض من بيت المال ، ومن ماله الخاص ، ثم
يجوز للأفراد أيضاً أن يدفعوه ، لأنه يدل في
طاعة . ويشاي عليه . ^(٤) لأن ذلك من الإعداد
الذي أمر الله به في قوله عز من قائل : ﴿وَجِدُوا
فِيهِمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ، وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ^(٥)

وحبر : أن النبي ﷺ خرج يوماً على قوم
بنوا نضلة فقال : أرموا بني إسماعيل فإن نأك
كان رباً ^(٦) ولحبر : ألا إن القوة الرمي ، ألا
إن القوة الرمي ^(٧) ، وخبر : فإن الله يدخل
الحية فأنفه الواحد ثلاثة : صاعه يحسب في
صاعه الحبر ، والرمي به ، ومنه : الخ ^(٨)
وبالتفصيل في (الإنسان)

تحريض الحيوان :

٨ - إذا حرص حيوان صحرى على إنسان فعليه
القصاص تشبيهه . هذا رأي مالكية والحنابلة . ^(٩)
وذهب الشافعية إلى أنه إذا كان في موضع
واسع كالصحراء فله فلا ضمان ، لأنه لم يلحقه
بني قتل ، والذي وجدته نيس مهلك أما إذا
كان في موضع ضيق ، أو كان الحيوان صديراً
شدت العدو لا تتأخر الحرب منه في الصحراء ،
وحسب عليه الضمان إذا قتل في الحلب . ^(١٠)

(١) حديث أرموا بني إسماعيل . أخرجه حيفاري
(٢) ٩١/٦ - الطبع - ط السلفية من حديث سبعة من
الأئمة

(٣) حديث : إلا إن القوة الرمي . أخرجه مسلم
(٤) ١٥١/٣ - ط الحلي من حديث عتبة بن عمار

(٥) حديث : وإذا به حمل الحية بأسم السواحد .
أخرجه أحمد (١٤٤/٦) - ط المسند والحاكم (٦/٢٦) ٩٥ - ط
نزهة المفارح (مطبعة) وصححه ووافقه مدرج .

(٦) حديث أبو الراس (١/٦١) . وحديث المدني على سحرهم
٨/٨

(٧) روضة اللبالب (١٩/٣٩) ، والرميز (١٠/٢٠)

(١) روضة الطالب (١/١٤٨)

(٢) سورة النساء ٨٤/١

(٣) سورة الأعراف ٢٥٧

(٤) روضة الطالب (١/٣٥٦) ، وأسر المطالع (١/٢٨٨) .

الغني ٦٥٢/٨

(٥) سورة الأعراف ٩١

اشتبهها في الخط أم لا، أو كلمة بكلمة نحو (سرى بالقوم) و(سرى في القوم) أو بالزيادة في الكلام أو النقص منه، أو منه على غير المراد منه.

وتخصه بعضهم في علم أصول الحديث بتبديل الكلمة بكلمة أخرى تشابهها في الخط والنطق، وتحتها في الحركات، كتبديل الخلق بالخلق، والقذم بالتقزم، وهذا اصطلاح ابن حجر على ظاهر ما في نخبه الفكر وشرحها^(١)، جمعه مقابلًا للتصحيف.

وعند الأحناف: لا يضمن، والتفصيل في (الجنائيات)^(٢).

تحرير المحرم كليا على صيد:

٩ - إذا حرض محرم كليا على صيد ضمن، كحلال في الحرم بحامع التسيب فيها^(٣)، والتفصيل في (الإحرام).

تحرير

الألفاظ ذات الصلة:

أ - التصحيف:

٤ - التصحيف هو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد، وأصله الخطأ، يقال: صحفه تصحيف، أي غيره تغييرا حتى التباس^(٤)، والتصحيف في الاصطلاح اختلاف فيه على قولين:

فيل هو: كل تغيير في الكلمة سواء بسبب اختلاف النطق أو الشكل أو تبديل حرف بحرف أو كلمة بكلمة، وهذا الذي جرى عليه اصطلاح أغلب المحققين قبل ابن حجر، منهم

التحريف:

١ - التحريف لغة: مصدر حرف الشيء: إذا جعله على جانب، أو أخذ من جانبه شيئا، وتحريف الكلام عن مواضعه تغييره والعدول به عن جهته، ومنه قوله تعالى في اليهود: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^(٥) أي يغيرونه^(٦).

ولتحريف في الاصطلاح: التغيير في الكلمة بتبديل في حركاتها، كالفلك والظلك، والخلق والخلق، أو تبديل حرف بحرف، سواء

(١) ابن عابدين ٣٩٠/٢، وفتح المبدئ ٢١١/٩.

(٢) تبيين المطلب ٥١١/١، وروضة الطالبين ١٤٨/٣.

(٣) سورة النساء ٦٦.

(٤) انظر المصباح المنير وفتح المصباح مادة: «حرف»، ونسج

الحالين عند كونه تعلى ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾.

وحاشية الصلوي على المجلد ١/٩ ٣٩ طبع بيروت.

(٥) تصحيحات الحديثين لمصكري، الخصة ص ٤٠، ولفظ الدور على شرح نخبه الفكر ص ٨٢ الضاحمة، مطبعة عبدالحيد حنن.

(٦) المصباح المنير مادة: «صحف».

ويتنقسم اللفظي قسمين:

١- التحريف للكلام الله تعالى:

٥ - ضمن الله تعالى أن يحفظ كتابه من التبديل والتحريف في الفاظه ومعانيه حتى يبقى إلى يوم القيامة كما نتمنى، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) فعزل الشياطين عن استنساخه، ورحمهم عند البعثة بالشهيد، وجعل القرآن في صُحُفٍ مَكْرُومَةٍ مرفوعة مطهرة بأيدي سفرة كرام بوزة^(٢) ولم يجعل الله تعالى لأحد من خلقه أن يبدل كلامه أو يغير فيه، قال الله تعالى: ﴿وَذَاتُنْظَرٍ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا نَظَرًا﴾ قال الذين لا ترجون لقاءنا: إنا آتيناك غير هذا أو بئله قل: ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي^(٣) ودعت الشريعة المسلمين إلى حفظ القرآن وتلاوته وضبطه، فقامت الأمة الإسلامية بذلك خير قيام، بحيث أمن أن يتبدل منه شيء، ولو بدل أحد حرفاً واحداً منه لوجد العشرات من المشائين المسلمين كباراً وصغاراً ممن يبينون ذلك التحريف، ويعرّفون ذلك التبديل.

وقد قص الله تعالى في كتابه ما فعله أهل الكتاب، من تحريف ما لديهم من الكتب المسماة بالإنجيل أو الإنجوز أو التانجيل، فقال: ﴿وَأِنْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ عَرِيقٌ يُلَاقُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكَذِبِ

وَلَهَا: ما يحسن بالبصر، كما سبق.

وثنائهما: ما يحسن بالسمع، نحو حدث لعاصم الأحول رواد معصيه فقال: وواصل الأحديث، فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع، لا من تصحيف المفسر، كأنه ذهب والله أعلم. إني أن ذلك لا يشتبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه السمع من رواه كذلك.

وأما التحريف المعنوي: فهو ما يقع به المعنى بحمل اللفظ على غير المراد منه بتأويل فاسد، قصداً أو بدون قصد. ومن أمثلته: ما رواه محمد بن المنصور الغنوي: حدث بحديث وإن النبي ﷺ صلى إلى غزوة^(٤) فقال: نحن قوم لنا شرف، هنى لني إلباء. وإنما الغزوة هنا: حربة نصبت بين يديه فصلى إليها، وليس المراد قبيلة غزوة. قال ابن الصلاح: وأضرف من هذا أن أعراباً زعم أنه ﷺ كان إذا صلى نصبت بين يديه شاة. أي صحتها إلى غزوة بإسكان النون.^(٥)

حكم التحريف والتصحيف:

التحريف إما أن يقصد به كتاب الله تعالى، أو الأحاديث النبوية، أو غيرهما من الكلام:

(١) حدث وعلى التي ﷺ إلى خنزاء أخبر به البخاري والفتح ٤٦٣/٢ ط السبعة

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٨، وكشاف اصطلاحات الفنون ص ٨٣٦، وشرح ألفية العراقي ٢٩٦/٢ - ٢٩٨

(٣) سورة الحجر ٩١

(٤) سورة ص ١١٧

(٥) سورة يونس ١٠٤

الأولى برواه السدي، ثم قال: ولا يخالف له من علماء الأمة، وقال الإمام أحمد: نحرمت مخالفة خط مصحف عثمان، أي رسمه في ياء، نوولوا أو كف أو غير ذلك، ويقال أسويد: اتباع حروف المصحف عندما كاتسنة الفاتحة التي لا يجوز لأحد أن يتعداها^(١).

إلا أن للإمام الشوكاني في ذلك رأيا مخالفا بسنه في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿لَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾^(٢) من سورة البقرة: قال: وقد كتبه في المصحف بالواو، وهذا مجرد اصطلاح لا يلزم المثني عليه، فإن هذه النقوش الكتابية أمور اصطلاحية لا يسلخ في مثلها، لا فيها كان يذكّر به على الحرف الذي كان في أصل الكلمة ونحوه. قال وعلى كل حال رسم الكلمة وجعل نقضها لكتابي على ما يقضيه اللفظ هو الأولى^(٣).

أما التفسير في القراءة بها يخرج عن رسم المصحف فلا يجوز أيضا موجه من الوجوه، ولا يجوز التغير عما صححت به الرواية من الوجوه ولو

لتحسينه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله^(٤) وقال: ﴿أَتَنْقِضُونَ آلَ يُونُسَ لَكُمُ وَقَدْ كَانَ فَرِيْقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُخَرِّصُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا نَقُلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٥) أو قال: ﴿فَبِمَا نَقْضُهم مِثْلَهُمْ لَعْنَاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^(٦) وقال: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَبَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَبَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ بِتُورٍ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾^(٧).

ولاحظ الأمل من أي تحريف أو تغيير في كلام الله تعالى التزام جمهور علماء الأمة رسم خط المصحف العثماني دون تغيير فيه، مهما تغير اصطلاح الكتابة في العصور اللاحقة. قال السزركشي: ولم يكن ذلك منهم كيف اتفق، بل على أمر عندهم قد تحقق، وكان أسواقيا في كتاب اللباب: ذهب جماعة من أهل اللغة إلى كتابة الكلمة على لفظها، إلا في خط المصحف، فإنهم اتبعوا في ذلك ما وجدوه في المصحف الإمام. وقال أشهب: سئل مالك رحمه الله: هل تكتب المصحف على ما أنشأه الساس من المحاء؟ فقال: لا. لا على المكتبة

(١) نرحك في علوم القرآن ١/ ٣٧٦ - ٣٨٠، القاهرة، عيسى الحلبي، ١٣٧٩ هـ. والآناب في علوم القرآن لسوطي ٢/ ١٦٧، القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٣٥٦ هـ.

(٢) سورة البقرة ٢٧٥.

(٣) مع القدر المشوكات ١/ ١٦٥، القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٣٤٩ هـ.

(٤) سورة آل عمران ٧٨.

(٥) سورة طه ٧٥.

(٦) سورة النحل ١٣.

(٧) سورة النحل ١١.

قد تعلم اصول التفسير ، وعرف ناسخ القرآن من منسوخه ، وعرف النجوم والخصوص ونحو ذلك مما لا بد منه للمفسر .^(١)

ب - التحريف والتصحيح للأحاديث النبوية :
حكم التصحيح :

٦ - يقول المحققون : إنه لا يجوز على الصحيح تعمد تغيير صورة الحديث متنا أو إسنادا ، إلا لعالم بدلالات الالفاظ ، عالم بما يحيل المعنى ، فله أن يغير على أن يشجب تحريف المعنى . والتصحيح المقصود نوع من الرواية بالمعنى .^(٢)

أما ما يقع من التصحيح والتحريف على سبيل الخطأ ، فإن من وقع في روايته أشياء من ذلك فاحشة ، فيقال فيه : إنه سىء الضبط ، وسرك حديثه فلا يؤخذ به ، نقل أبو أحمد العسكري عن عبد الله بن الزبير الحميدي أن الغفلة التي يرد بها حديث الرجل الرضا الذي لا يعرف الكذب هي أن يكون في كتابه غلط ، فيقال له في ذلك ، فيحدث بما قالوه ويغير في كتابه بقولهم ، لا يعرف فرق ما بين ذلك ، أو يصحف تصحيحا فاحشا بقلب المعنى لا بعقل ذلك . ونقل عن يحيى بن معين أنه قال : من

احتملها رسم المصحف الإمام .
ويحصل الأمن من تحريف الفاظ القرآن بالتبني من أقواله القراء العالمين بالقراءة ، ولا ينبغي الاكتفاء بتعلمها بمجرد النظر في المصحف .

أما تغيير المعنى بتفسير القرآن على غير الوجه المراد به ، فهو نوع شديد من التحريف .

وقد علم أن الواجب تفسير القرآن إما بالقرآن ، وإما بالنسبة الصحيحة ، وإما بمقتضى لسان العرب للعالمين به . ولما تفسره بمجرد الرأي فلا يجوز ذلك شرعا ، لقول الشيخ رحمته : « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ »^(٣)

وإذا كان التحريف موافقه الهوى وثأليه كان فاعله أشد خطايا وأضرالاء ، فإن الإيمان بكتاب الله يقتضي أن يتخذ الكتاب متبوعا ، بانحراف المؤمنين بأمسه ويقفون عند نبيه ، لا أن يجعلوا تابعة للأهواء كما اتخذته بعض الفرق الضالة .

هذا ليسا قد يصنعه المفسر من التغيير والتحريف للمعنى عن عمد ، ولما التفسير الغير خطا ، فإنه ينبغي أن يحذر منه فلا يتصدى للتفسير إلا عذر بالقرآن عالم باللسان والعربية ،

(١) حديث : « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » رواه الشيخان (٥/ ٦٠٠ ط الحلي) وقال هذا حديث مرسل . وقد تكلم بعض أهل العلم في سبيل من أبي حزم .

(١) لاقتنا في علوم القرآن ١٧٥/٢ وما بعدها

(٢) شرح نوبة الفكر للنسخ علي تقي الحلي ص ١٤٥

والخطأ، لكن أهل المعرفة ينهون على ذلك في الخواشي. وبهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها. والأولى سد باب التعبير والإصلاح، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسنه. وعن عبد الله بن الإمام أحمد أن أبا عبد الله كان يصلح خطأ الناحس، ويسكت عن الخفي السهل.

وقال ابن كثير: ومن الناس من إذا سمع الحديث ملحونا عن الشيخ ترك روايته، لأنه إن اتبعه فالبس ﴿١﴾ لم يكن ينحس في كلامه، وإن رواه عنه على تصواب فلم يسمعه من كذلك. ﴿٢﴾

التصحيف والتحريف لغير القرآن والحديث:

٨ - التصحيف والتحريف المتعمد في الوثائق والنسخات ينحصر ذلك نوع من التزوير، وحكمه التحريم إن أسقط به حقا نفي، أو أثبت لنفسه أو غيره من الحق ما ليس له، أو ألحق بأحد من الناس ضرر يعبر حق. ومن فعله يستحق التعزير. ﴿٣﴾

(ر: خزوين).

حدثك وهو لا يفرق بين الخطأ والتصواب فليس بأهل أن يخذله. ﴿٤﴾

على أن ما يقع من ذلك على سبيل التندرة أو لقلة، ولا يكون ماحثا فلا يقدح في الروي، فإن الإمام أحمد: ومن يعرض عن الخطأ والتصحيف ﴿٥﴾

أما الحديث الذي يقع فيه التصحيف، فما كان فيه في المتن فهو حريص من الوضع، وما كان في المتن فإنه يصير ضعيفا بذلك العمدة. ﴿٦﴾

إصلاح التصحيف:

٧ - في مقدمة ابن الصلاح، والدعوى الحديث: إذا لحن الشيخ فالتصواب أن يرويه عنه السامع على التصواب، وهو عكسي عن الأوزاعي وابن المبارك والمصهور.

وحكي عن ابن سيرين أنه يرويه كما سمعه ملحونا. قال ابن الصلاح: وهذا غثوفي مذهب تباع اللغة.

وقال القاضي عياض: الذي استمر عليه العمل أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروا في كتبهم، كما رجع في التصحيحين

(١) تصحيفات المحدثين ١/٢٧١

(٢) الدعوى أضيفت لابن كثير من ١٤٥: ٣٤٠. انظر: محمد علي صبح، وشرح نقد العراقي من ١٢٦ - ١٢٧

(٣) ابن عديم ١/٢٩٥، الصبور ١/١٠٥

(٤) تدريب الراوي ص ٣٨٩، وشرح مقدمة ابن الصلاح ص ٦٨٦

(٥) كشف اصطلاحات الفنون ص ٨٣٩

توقي التحريف والتصحيح :

٩- بين أهل الحديث لطرفي التي يتوقى بها التحريف والتصحيح، ومن ذلك :

أولاً : أحد العلم من أضرأه المعازين به المتشبهون له، فإن التصحيح كثيره، نشأ عن تشبهه الخووف في الصورة، فنقرأ الكلمة على أكثر من وجه، فإن أخذها الراوي عن قم الشيخ أخذها على الوجه الصحيح^(١)

ثانياً : كثرة العلم الروي وضبط المكتوب تشبهاً بغيره، وذلك لأن الأعمدة على الذائرة وحدها لا يكفي، وقت قد بعض السلف به العلم بالكتاب

ثالثاً : استكمال نقط الإعجام في الكتب، فنضري من الحروف المشابه كالهاء والباء والثاء والجيم والياء، وكالفاء والقاف، واستعمال لصط ناشكل حيث تحشى التحريف، وبما حيج إلى الصط، الكليات، كما ولهم والبر بكثر الماء فوحدة والراء المهملة.

رابعاً : إختلاف علوم اللغة، فإنها كثيراً ماكتشف التحريف والتصحيح^(٢)

وقد أورد العلماء لسان ضبط مايعمل أن يحصل

(١) الباءات الحديث من ١٤٥، ومقدمة ابن الصلاح من ٢٢٩
(٢) شرح الفقه العراقي له ١٧١، ٢، ٣، الصفحة مقدمة
١٣٥٤هـ

الصحاح، وروى والتصحيح في كتب العلم من الحديث وأسماء رجال الأسانيد وغيرها كتباً خاصة، إذا قرأها طالب العلم أمن العلف والتحريف^(٣)

وأوردوا كتباً أخرى لبيان ما روي فعلا من الأوهام في كتب الحديث وغيره^(٤)

وحدروا في تأنيدهم في علم أصول الحديث من التصحيح، وذكروا أمثلة مما روي عنه كثيرة يحصل بها التنبه لما روي في هذا الباب^(٥) كي حذروا من أن يروي الشيخ حديثاً به بغيره للمعان والمصحة^(٦)

ويشود الطرق التي استقرت عندهم باستقراء ما ورد عن أئمة الشأن لكيفية ضبط الرواية والنسخ والنقل من الكتب، وكتابة التصحيح، والمقابلة بالأصول، وضبط الرواية بالعلم وغير ذلك مما يتحقق به ضبط الرواية تشبهاً

(١) من فئت مشايخ الأئمة الفاضل عباس، وفيه العمل أي على العلم

(٢) من ذلك الشيء على حديث التصحيح لغيره من الجهر الأعمهش، وشرح مايع في التصحيح والتحريف للمعري، ومحمد بن سعد بن له أئمة، وإصلاح خطأ المعدل للمعظم

(٣) غير أن ذلك مثلاً الساعات الخليل من ١٧٠ - ١٧٤،

(٤) التقضية للمعدي من ١١٠، ١١٩، وغيرهما من الكتب المعروف بها، وهذا البحث

(٥) شرح الفقه العراقي ١٧٤، ٢

يتحرف الحديث عن وضعه الذي كان عليه، سواء في اللفظ أو في المعنى.^(١)

ومن تكلم في ضبط الكلام المكتوب لئلا يدخله التحريف المتكلمون في أصول الفتاوى، ففتاوا: لا ينبغي إذا ضاع موضوع الفتوى في رقعة الجواب أن يكتب الجواب في رقعة أخرى خوفاً من الحيلة عليه، وهذا ينبغي أن يكون كلامه متصلاً حتى آخر سطر في الرقعة، فلا يدع فرجة نحوها من أن يشت السائل فيها غرضاً له ضاراً. وقالوا: إن رأى المفتي في ورقة السؤل أيضاً في أثناء بعض الأسطر أو في آخرها خط عليه وشقته، لأنه ربما قصد المعنى أحد بسوء، فكتب في ذلك ليباشر بعد فتاؤه ما يفسدها. وسعني أن يكتب الجواب بخط واضح وسط، ويقارب سطوره وأقلامه وخمسة لئلا يزور أحد عنه.^(٢) وهذا كما لا يخفى يطبق على كتابة الوثائق والشهادات ومماثرائها ثبت به الحقوقي.

تحريم

التعريف :

١ - التحريم في اللغة: خلاف التحليل وضده والحرام: نقيض الحلال. يقال: حرم عليه الشيء حرمة وحرام.

والحرام: ما حرم الله. والمحرم: الحرام. والتحريم: ما حرم الله. وأحرم بالخج أو العمرة أو بها: إذا دخل في الإحرام بالإهلال. فيحرم عليه ما كان حلالاً من قبل كالتصديق والبناء. فيتجنب الأشياء التي منعه الشرع منها كالغلب والكناج والتعب وغير ذلك. والأصل فيه تنج، وكان المحرم ممتنع من هذه الأشياء. ومنه حديث الصلاة: وتحريمها التكبير والتكآن المصلي بالتكبير والدخول في الصلاة صدر مجموع من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالها، فقبل للتكبير: تحريم لغة المصلي من ذلك.

تحريق

انظر: إحراق.

(١) حديث الصلاة: تحريمها التكبير أخرجه الزبيدي (٤/١٦٠ ط الحلبي) وإجماع (١/١٣٢) - مجلة الفوائد العلمية وصححه رواه له من

(١) شرح الألفية للقرافي ١/٢٠٧ - ومبدها (٢) حاشية العنبري والمعي والشنقي ص ٥٨، ٥٩، ٦٠ ومثني، المكتب الإسلامي ١٣٨٠ هـ.

غير الشارع، كتحريم المزوج زوجته على نفسه، أو تحريم بعض المباحات ببعض غيرها، ومعناه هذا: منع

الألفاظ ذات الصلة :

الكرهية :

٢ - الكراهية، والكراهية : خطاب الشارع المنقضي الكف عن الفعل اقتضاء غير جازم .

كالنهي في حديث الصحبة حين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين^(١) وفي حديث ابن ماجة وغيره، لا تصلوا في أعطان الإبل وإن حلفت من الشياطين^(٢) .

والتحريم وكرهية التحريم : يتشاركان في استحسان المقاب بترك الكف، ويترقان في أن التحريم : مانع الكف عنه بدليل قطعي .

والإحرام أيضا بمعنى التحريم . يقال : أحرمه وحرمه بمعنى^(٣) .

وهو في اصطلاح الأصوليين : خطاب الله المنقضي الكف عن الفعل اقتضاء جازما، بأن لم يجوز فعله^(٤) .

هذا في اصطلاح المتكلمين من أهل الأصول، أم أصوليو الحنفية فيعرفونه : بأنه طلب الكف عن الفعل بدليل قطعي^(٥) كما في قوله تعالى : ﴿بَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا الْحَرَّمَ وَالْبَاطِلَ وَالْأَهْوَاءَ وَالْأَزْلَامَ يُحْسِنُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَكُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٦) . فقد ثبت التحريم والأمر بالكف بالنص القرآني القاطع . وتحريم الربا في قوله تعالى : ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٧) .

وأورد البركي في تعريفاته الفقهية تعريف التحريم فقال : هو جعل الشيء محرما، وبها خصت التكبير الأولى في الصلاة بالتحريم، لأنها تحرم الأمور المباحة قبل الشروع في الصلاة دون سائر التكبيرات^(٨) .

هذا والتحريم إطلاقي أخر حين يصلون

(١) حديث : وإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس ... ، أخرجه ترمذي في المعجم : ١٨١٣ - ط تصحيح : ومسمى : ١٦٥/١ - ط الخليلي .

(٢) جمع الطوامع : ٨٠/١ ، وشرح مسلم الثبوت للأصاري : ٥٨/١ .

وحديث : ولا تصلوا في أعطان الإبل ... أخرجه أسوداد : ١/١ - ٣٣١ - ط عزت عيسى (عملي) وابن ماجة : ٢٥٣/١ - ط الحلبي . وصححه مختلف كي في نهج القدير : ٢٠٠/٤ - المكتبة التجارية

(١) لسان العرب، وغار الصحاح : أحرمه .

(٢) مع الخوامع : ٨٠/١ .

(٣) شرح مسلم الثبوت للأصاري : ٨٥/١ .

(٤) سورة المائدة : ٩٠ .

(٥) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٦) التبريدات الفقهية للبركي - الرسالة الرابعة ص ٢٢١ .

قوله ﴿فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^(١) فلا يصدق في القضاء في بيته خلاف الظاهر وهذا هو انصواب علي ما عليه العمل والفتوى وإن قال: أردت انطلاق، فهي تطبيقية بآية، لا أن ينوي الثلاث.

وإن قال: أردت الظهار فهو ظهار. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: ليس بظهار، لانعدام التشبيه بالحرمة وهو الركن فيه. ومنها أنه أطلق الحرمة، وفي الظهار نوع حرمة، والمطلق يعمل المقد.

وإن قال: أردت التحريم أو ما يرد به شيء، فهو يمين يصبر به مؤبدا. وصرف بعض الخبيثة لفظة التحريم إلى الطلاق من غيرية بحكم المعرف، لأن العادة جرت فيما بين الناس في زماننا أنهم يريدون بهذا اللفظ الطلاق. قال بذلك أبو الليث^(٢).

وإن قال: أما عليك حرم وسوي الطلاق: فهي طائفة^(٣).

وإن قال لها: أنت على حرام كظهر أبي وسوي به طلاقا أو إيلا، لم يكن إلا طعنا عند أبي حنيفة، وقال هو علي ما سوي لأن التحريم يعمل كل ذلك، غير أن عند محمد إذا

والمكروه ما ترجع الكف عنه بشايل طي^(٤) وفي مرآتي الإصلاح: المكروه ما كان الذي فيه بظني. وهو قسمان: مكروه تنزيها وهو ما كان إلى الحل أقرب، ومكروه تحريما وهو ما كان إلى الحرام أقرب. فالفعل إن تضمن ترك واجب فمكروه تحريما، وإن تضمن ترك سنة فمكروه تنزيها. لكن تضمنت كراهة في الشدة والقرب من التحريم بحسب نكدة السنة^(٥).

الحكم الإجمالي :

تحريم الشذاع يرجع في تخصيصه إلى المصطلح الأم. وفي أم التحريم المكلف ما هو حلال فيتعلق به ما يلي من الأحكام:

أولا - تحريم الزوجة :

٣- من قال لزوجته: أنت علي حرام يسأل عن بيته. فإن قال: أردت الكف، فهو كما قال، لأنه سوي حقيقة كلامه. وقيل: لا يصدق في القضاء، لأن بين ظاهرا، لأن تحريم الحلال يمين بالنص، وهو قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا حَرَّمْنَا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^(٦) إلى

(١) شرح مسم شيوت للأصمدي ٥٧٦، ٥٨٠، والدم بقات للبحراني ٣٢٨.

(٢) حاشية الطحطاوي على مرآتي شلاح ١٨٨، ١٨٩.

(٣) سورة التحريم ١٦.

(١) سورة التحريم ١٦.

(٢) فتح القدير ١٩٦، ١٩٧، ط دار معسر.

(٣) فتح القدير ١٩٦، ١٩٧.

ولسوقا: أنت علي حرام كأمي بمقتضى الطلاق والظهار.

فإن قال: أردت الظهار أو الطلاق فهو علي ما نوى، لأنه بمقتضى الوجهين: الظهار للكانة النسبية، والطلاق للكان التحريم وإن لم تكن له نية: فعلى قول أبي يوسف بإلا، وعلى قول محمد ظاهر.^(١)

هذا وتحريم الزوجة بأربعة طرق: الطلاق، والإيلاء، والدعان، والظهار. وهذا ما قال به الحنفية.^(٢)

٤ - وعند المالكية: لو قال لزوجته أنت علي حرام فهو البتات (البينة الكبرى).^(٣)

ولسوقا لها: أنت علي ككفل شيء حرمه الكتاب، فإنه حرم البينة والدم ولحم الخنزير، فهو بمنزلة ما لوقا لها: أنت ككلمة والدم، فيزعم البتات، وهو مذهب ابن القاسم وابن نافع.

وفي المدونة: قال ربيعة: من قال أنت مثل كل شيء حرمه الكتاب، فهو مظاهر، وهو قول ابن الماجشون.^(٤)

٥ - وقال الشافعية: إذا قال لزوجته: أنت علي

نوى الطلاق لا يكون ظهارا، وعند أبي يوسف يكونان جميعا، ولأبي حنيفة أنه صريح في الظهار فلا بمقتضى غيره.^(٥)

أما إذا كان بلفظ الظهار صريحا كأن قال لها: أنت علي كظهر أمي، فلا يتصرف بغير الظهار، وبه حرمت عليه، فلا يحل به وطؤها ولا مسها ولا تقبيلها، حتى يكفر عن ظهاره لقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لَهَا فَأُولَئِكَ فَتَحَرِيرُ رُقْبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَوُا﴾^(٦) إلى قوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَوُا، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَمِنْ أَعْلَامٍ سِتْرَيْنِ مَكْنُونَيْنِ﴾.^(٧)

فإن وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه عبر الكفارة الأولى، ولا يعود حتى يكفر، لقوله عليه الصلاة والسلام للذي واقع في ظهاره قبل الكفارة: وعاترتها حتى تكفر عنك^(٨) ولو كان شيء آخر واحيا لبه عليه.^(٩)

(١) فتح القدير ٣/ ٢٣٦

(٢) سورة المجادلة ٣/

(٣) سورة المجادلة ٤/

(٤) حلتهم، فاعتزلها حتى يكفر منك، فخرجه أبو داود

(٥) ٢٦٦/٢ طهرت عبدا وعنتي، وعنته ابن حزم في

الفتح ١٦/ ٢٣٣ - ط السليمان

(٦) فتح القدير ٢/ ٢٦٦ - ٢٢٨، ٢٣٤

(١) فتح القدير ٣/ ٢٣٦

(٢) فتح القدير ٣/ ١٨٢ - ١٨٤ ط أبو حنيفة

(٣) حواشي الإكليل ٣٤٦/١، وسواها الخليل ٥٧/٤، ٥٨

(٤) الدسوقي على الشرح الكبير ١٢/ ١٢٢ - ١٢٤

قاله في مجالس ونوى التأكيد فعليه كفارة واحدة .
وان قاله في مجالس ونوى الاستئناف تعددت
الكفارة على الأصح ، وقيل : عليه كفارة فقط .
وان أطلق فقولان .^(١)

ولو قال : أنت علي حرام كالبينة والدم والحمر
والخنزير ، وقال : أردت الطلاق أو الظهار
صدق ، وان نوى التحريم لزمته الكفارة ، وان
أطلق قظاهر النص أنه كالحرām فيكون على
اختلاف .^(٢)

٩ - وعند الحنابلة : إذا قال لزوجته : أنت علي
حرām وأطلق ، فهو ظهار ، لأنه تحريم المروجة
بغير طلاق ، فوجب به كفارة الظهار ، كما لو
قال : أنت علي حرام كظهور أمي .
وان نوى غير الظهار ، فعن أحمد في رواية
جماعة ، أنه ظهار ونوى الطلاق أو لم ينو .

وقيل : إذا نوى بقوله : أنت علي حرام البين
كان بينا ، وعليه كفارة يمين . فعن ابن عباس
رضي الله عنهما : إذا حرم الرجل عليه امرأته
فهي يمين بكفرها . وقال : لم لقد كان لكم في
رسول الله أسوة حسنة .^(٣) ولأن الله تعالى قال :
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي
نِزْوَةً أَوْ رَاجِلًا وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . قد فُرض الله

حرام أو حرمتك ، ونوى طلاقا أو ظهارا حصل
المثوى ، وهم كالحنفية ، والحنابلة في المشهور عن
أحمد نية إذا نوى الطلاق يكون طلاقا إلا أنه
يكون رجعيًا . فإن نوى عددا فوّته يقع ما نواه
وهو كزّأي أبي حنيفة إذا نوى الظهار يكون
ظهارا عندهم ، كما هو ظهار عنده .

فإن نواها : أي الطلاق والظهار معا تحريم
وثبت ما اختاره منها ، وقيل : الواقع طلاق لأنه
أقوى بآياته الملك ، وقيل : ظهار ، لأن الأصل
بقاء النكاح ، ولا يشتان جبرها لأن الطلاق يزيل
النكاح ، والظهار يستدعي بقاءه .

وان نوى تحريم عينها أو فرجها أو وطئها لم
تحرم عليه ، وعليه كفارة يمين .^(٤)
وان أطلق قوله : أنت علي حرام ولم ينوشها
فقولان :

أظهرهما : وجوب الكفارة . وقوله : أنت علي
حرام صريح في لزوم الكفارة .
والثاني : لا شيء عليه ، وهذا اللفظ كتابة في
لزوم الكفارة .^(٥)

وان قال لها : أنت علي حرام . أنت علي
حرام ونوى التحريم . فإن قال ذلك في مجلس أو

(١) منہاج الطالبین وحاشیة قلیوبی علیہ ٢/ ٣٦٦ . وروضة
الطالبین ٢٨/ ٢٨ ، ٢٩٢ المكتب الإسلامي ، والمفہد لابن

قدامة ١٥٩/ ١٥٩ ، ١٦٥ ، ٣٦٣

(٢) روضة الطالبین ٨/ ٢٩

(١) روضة الطالبین ٨/ ٣٠ ، ٣١

(٢) روضة الطالبین ٨/ ٣٩

(٣) سورة الاحزاب / ٢١

یتو شینا لم یکن طلاقاً، لأنه ليس بصريح في الطلاق ولا سواء به .

وهذا يكون ظهراً أو بعيناً على وجهين .

أحدهما يكون ظهراً، والثاني يكون بعيناً .^(۱)

۷ - وإن نوى بقوله: أنت علي حرام الظهار فهو

ظهار على ما قاله به جمهور الفقهاء (أبو حنيفة

وأبو يوسف والثقات وأحمد) وإن نوى به

الطلاق فهو طلاق، وإن أطلق فيه روايتان:

إحدهما هو ظهار، والآخرى بعين .^(۲)

وإن قال: أنت علي حرام، ونوى الطلاق

والظهار معاً كان ظهراً ولم يكن طلاقاً، لأن

اللفظ الواحد لا يكون ظهراً وطلاقاً، والظهار

أولى بهذا اللفظ، فينصرف إليه، وعند بعض

أصحاب الشافعي ينحصر، فيدل أنه: اختار أيها

ثبت كما سبق القول .^(۳)

ولا خلاف بين عامة الفقهاء في أنه يحرم على

المظاهر وطه امرأته قبل التكفر عن ظهاره،

على نحو ما سبق بيانه .^(۴)

نكم نكحة إيهانكم^(۱) فجعل الحرام بعيناً .^(۲)

وإن قال: أعني بآنت علي حرام الطلاق فهو

طلاق، وهو المشهور عن أحمد . وإن نوى به ثلاثاً

فهي ثلاث، لأنه أتى في تفسيره للتحريم

بالألف والسلام التي للاستغراق فيدخل فيه

الطلاق كله . وإن قال: أعني به طلاقاً فهو

واحدة، لأنه ذكره متكرراً فيكون طلاقاً

وواحداً .^(۳)

وإن قال: أنت علي كظهر أمي ونوى به

الطلاق لم يكن طلاقاً، لأنه صريح في الظهار،

ولا يصرف إلى غيره، فلم يصح كناية في

الطلاق، كما لا يكون الطلاق كناية في

الظهار .^(۴)

وإن قال: أنت علي كالبينة والدم، ونوى به

الطلاق كان طلاقاً، ويقع به من عدد الطلاق

سواء، وإن لم يتو شيناً وقعت واحدة .

وإن نوى الظهار: وهو أن يقصد تحريمها

عليه مع بقاء نكاحها، احتمل أن يكون ظهراً،

واحتمل أن لا يكون ظهراً .

وإن نوى النكاح: وهو أن يريد بذلك ترك

وضعها لا تحريمها ولا طلاقها فهو بعين . وإن لم

(۱) المعنى لاين قدامة ۷/ ۱۵۷

(۲) المعنى لاين قدامة ۷/ ۳۴۲، وضع الضمير ۷/ ۳۷۱ هـ دار

مبارك، ونباح الطالين وحاشية ترمذي عليه ۳/ ۳۲۹ .

وروضة الطالين ۲۸/ ۸، ۲۸/ ۲

(۳) المعنى لاين قدامة ۷/ ۳۴۵، ونباح الطالين وحاشية

ترمذي عليه ۳/ ۳۲۹، وروضة الطالين ۲۸/ ۸، ۲۸/ ۲

لكتب الإسلام

(۴) المعنى لاين قدامة ۷/ ۳۴۵ - ۳۴۸، وضع التفسير ۳/ ۲۲۰

۲۲۸، ۲۳۴

(۱) سورة التحريم ۶/ ۲

(۲) المعنى لاين قدامة ۷/ ۱۵۶، ۱۵۶ م الرضا الحنفية

(۳) المعنى لاين قدامة ۷/ ۱۵۶، ۱۵۷، ۲۱۳

(۴) المعنى لاين قدامة ۷/ ۱۵۷، ۲۱۱

ثانياً : تحريم الحلال :

وقد نزل في تحريم الحلال قول الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ (١) إلى قوله سبحانه ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْدِيكُمْ ﴾ (٢) ففي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يمكث عند زينب بنت جحش رضي الله عنه فيشرب عندها عسلاً . قال : فتواطأت أنا وحفصة أن آتينا ما دخل عليها رسول الله ﷺ فلننقل : إني أجد منك ريح مغافير . ^١ قلت مغافير ؟ فدخل على أحدهما فضأت له ذلك . فقال : ويل شريث عسلاً عند زينب بنت جحش ، وإن أعود له . فنزل قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنْ تَوَيَّأْتُمْ ﴾ (٣) لعائشة وحفصة . (٤)

وفي قول : إني النبي حرمتها هي مارية القبطية ، فقد روى الهيثم بن كليب عن عمر رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ لحفصة رضي الله عنها : لا تخبري أحداً وإن أم إبراهيم

أ - الأصل في الأشياء الإباحة حتى يقوم الدليل على تحريمها ، وبه قال الشافعية وبعض الحنفية ومنهم لكرخي وبعض هذا قوله ﷺ : ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيت ، فإن الله لم يكن لينسي شيئاً (٥) وروى الطبراني من حديث أبي ثعلبة : وإن الله فرض فرائض فلا تضجرها ، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها ، وحدد حدوداً فلا تعندوها ، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها ، وفي لفظ دوسكت عن كثير من غير نسيان فلا تشكلوها راحة لكم فاقبلوها (٦) وروى الأثرمذي وابن ماجه من حديث سليمان رضي الله عنه أنه ﷺ مثل عن الجبن والسمن والبقع فقال : والحلال ما أحل الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو عفو عنه . (٧)

- وسحدث : والحلال ما أحل الله في كتابه ، أخرجه السندي (١/ ٢٢٠ - ط الخليلي) والمحكم (١٥/ ١١٥) - ما رواه المداوي الطنطاوي وضعه النجدي لخصه أحد رواة .
- (١) سورة النور ١٢
- (٢) سورة التحريم ٢٨
- (٣) سورة البحر ٤
- (٤) حديث سبب نزول ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ أخرجه مسلم (٢٢/ ١١٠٠ - ط الخليلي) .

- (١) حديث : وما أحل الله فهو حلال ... أخرجه البزار (٣/ ٣٢٥ - كشف الاستار - ط الرسالة) وإسناده ضعيف (ميزان الاعتدال للذهبي ٤٢٦/ ١ - ط الخليلي)
- (٢) حديث : وإن الله فرض فرائض فلا تضجرها ... أخرجه الدارقطني (٢٩٨/ ٢٤) وفي تعليق عليه : عن سهل - وهو الذي في إسناده - قال إسحاق بن إبراهيم : كان كذاباً ، وقال أبو حاتم والسنائي : متروك
- (٣) الأشياء والمخاض للسيوطي ص ٦٥ ، والأشياء والنظر لابن نجيم ص ٢٦ - ٢٧

بسبب اليمين يعني أقدام عليه وتحريم. قال سعيد
ابن جبلة عن ابن عباس: إذا حرم الرجل عليه
أمراته فإنه هي بمن يكفرها^(١)
وتفصيل ذلك كنه يرجع إليه في مصطلح
(أيان) وفي أبواب الطلاق والظهار والإيلاء.

تحريم

انظر: تكبيرة الإحرام.



(يعني مارية) علي حرامه فقالت: الحرام ما أحل
الله لك؟ قال: وهو الله لا أقرها قال: فلم يقرها
حتى أخبرت عائشة قال: فأنزل الله تعالى:
﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾^(٢)

وفد روى ابن وهب عن مالك عن زيد بن
أسلم رضي الله عنه قال: حرم رسول الله ﷺ أم
إبراهيم فقال: أنت عني حرام، والله لا آتيك،
فأنزل الله عز وجل في ذلك ﴿يا أيها النبي لم تحرم
ما أحل الله لك﴾^(٣) فهذه روايات وردت في
سبب نزول هذه الآية ولتحريم الوارد فيها
بمين ثمزم به كفارة يمين، لقول الله تبارك
وتعالى: ﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾^(٤)

وليس تحريماً لما أحل الله لأن ما لم يحرمه الله ليس
لأحد أن يحرمه، ولا أن يقصر بتحريمه حرماً،
ولم ينسحب عن رسول الله ﷺ أنه قال ما أحله الله:
هو عني حرام. وإنما امتنع من مارية ليمين
تقدمت منه، وهو قوله والله لا أقرها؛ فقبل له:
﴿لم تحرم ما أحل الله لك﴾ أي لم تنسحب منه

(١) حديث حسن، لا يخرجه أحداء ثروء، بن كثير في تفسيره
من رواية أبيه بن عيسى في مسنده وقال: هذا حديث
صحيح ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة
وتفسير ابن كثير ٥١/٧ - ط دار الفوائد.

(٢) حدث ابن وهب في سبب نزول ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما
أحل الله لك﴾ أخرجه ابن جرير (٢٨٠/١٥٦ - ط الخليلي)
وبن عطاء ضعيف لإسحاق

(٣) سورة النحر ٢٨

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨/١٥٦ - ١٨١

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التجويد :

٢ - التجويد : مصدر جود الشيء ، بمعنى جعله جيداً .

تحسين

التعريف :

١ - التحسين لغة : التزيين ، ومثله التجميل .

قال الجوهري : حسنت الشيء ، تحسيناً ؛ زينته .

وفي الاصطلاح : إعطاء الحروف حقوقها ونسبها ، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله ، وتلطيف النطق به على كمال هيشه من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف^(١) .
فالتحسين أعم من التجويد لاختصاص التجويد بالقراءة .

ب - التحلية :

٣ - يقال : تحلّت المرأة : إذا لبست الحللي أو اتخذته ، وحلّيتها بالتشديد تحلية : ألبستها الحللي أو اتخذته لها لتلبسه . وحلّيت السوق : جعلت فيه شيئاً حلواً حتى حلّا^(٢) .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

والتحسين أعم من التحلية ، فقد يحسن الشيء بغير تحلية ، كما يحسن الطعام بتخليجه لا بتحليته .

وقال السراغب الأصفهاني : الحسن أكثر ما يقال في تعارف العامة في المستحسن بالبصر ، وأكثر ما جاء في القرآن الكريم في المستحسن من جهة البصرة .

فأهل اللغة لم يفرقوا بين زينت الشيء وزمستته ، وجعلوا الجميع معنى واحداً .

والتحسين في الاصطلاح لا يخرج عن معناه اللغوي^(٣) .

(١) والمصباح للجوهري مادة : حسن ، وانظر : تاج العروس شرح القاموس ، ولسان العرب ، والمعجم المتوسط ، ومحيط المحيط ، كلها في حسن ، ولسان العرب مادة : جعل ، وتفسير الفرطني ٢٢٩/١٢ طبع دار الكتب المصرية ، وتفسير ابن كثير ٣٠١/٢ و ٢٦٠ طبع دار المعرفة ، والقرمات للمراب الأصفهاني مادة : تزين .

(٢) الإنسان ١/ ١٠٠ ط الحلي ، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م ، وعقائير اللغة ، ولسان العرب مادة : حمز .

(٣) الفرق في اللغة لأبي حلال العسكري ٢٣ طبع دار الأفاق الجديدة - بيروت ، والمصباح الثير مادة : حلا .

جد - التقيح : وذهب المعتزلة إلى أن العقل يحس ويقبح .
٤ - التقيح : جعل الشيء فيبحا ، أو نسجه إلى القبح . وهو ضد التحسين .

مصدر التحسين والتقيح :
٥ - التحسين والتقيح يطلعان ثلاثة اعتبارات :
الأول : باعتبار ملازمة الطبع ومنافسته ،
كقولنا : ربح الثوب حسن ، وربح الخيمة فيبح .
الثاني : باعتبار صفة كمال أو صفة نقص ،
كقولنا : العلم حسن ، والجهل فيبح .

وهذان النوعان مصدرهما : العقل من غير توقف على الشرع ، لا يعلم في ذلك خلاف (١)
والثالث : باعتبار الثواب والعقاب الشرعيين . وهذا قد اختلف فيه : فذهب الأشاعرة إلى أن مصدره الشرع ، والعقل لا يحسن ولا يقبح ، ولا يوجب ولا يحرم .

وقال الشاذلي : إن العقل يحس ويقبح . وردوا الحسن والقبح الشرعيين إلى الملازمة والشاعة .

(١) شرح الكوكب المشرف لابن اللحام ٣٠٠/١ طبع مركز البحث العلمي في جامعة فاس عبد العزيز ١٤١٠ هـ .
وفواتح الرحموت ٢٥٠١ المجلد الأول ١٤١٦ هـ .
جاشن الحنفية ، وجلب السؤل شرح منهاج الوصول للأشعري ١٤٢٨/١ طبع جمعية العلماء بمصر .

وأما التحسينية: فهي الأخذ بما يليق من محاسن العادات، ويجمع ذلك مكارم الأخلاق، والآداب الشرعية. ^(١) وتفصيل ذلك في المبحث الأصولي.

حكم التحسين في الفقه الإسلامي:

٧ - التحسين مطلوب في الجملة إذا خلصت فيه النية وأريد به الخير، ومكروه أو محرم إذا لم تخلص فيه النية أو كان سبباً للوقوع في الحرام ولم يرد به الخير.

ويختلف حكمه باعتبار موضوعه. وإليك بعض الأمثلة:

تحسين الهيئة:

٨ - يندب تحسين الهيئة العامة من غير مبالغة، وقد كان رسول الله ﷺ يأمر بذلك. وما قال في هذا: «أصلحوا رجالكم، وأصلحوا لباسكم حتى تكونوا كأنكم شامة في الناس»، فإن الله لا يحب الفُحْشَ ولا التَّفَحُّشَ. ^(٢)

(١) الموافقات للشاطبي ٨/٢، ومابعدا نشر المكتبة الصغرى للكروبيص، والإحكام للأمامي ١/٨، واستقصى للقرافي ١/١٣٩، وإرشاد القصور للشوكاني ١/١٨٩.
(٢) حديث: «أصلحوا رجالكم، وأصلحوا لباسكم...» أخرجه البيهقي (٤/٣٤٩) - ط عزت هبيل دحلان - وفي إسناده جهالة. ميزان الاعتدال للذهبي ٣/٣٩٢ - ط الحلي.

ويندب تحسين النحية والشاربين، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ «كان يأخذ من لحيتيه من عرضها وطولها». ^(٣) وفي صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «جُزُوا الشوارب وأزحموا اللحي»، خالفوا المجوس. ^(٤)

٩ - وتحسين ونحية المرأة يكون بتقنيته من الشعر التثبت في غير أماكنه، فيستحب لها إزالة عند الخنقية. وإذا أمرها الزوج بإزالته وجب عليها ذلك عند الشافعية. ^(٥) فقد روت امرأة ابن أبي الصغر: أنها كانت عند عائشة رضي الله عنها، فسألنها امرأة فقالت: يا أم المؤمنين إن في وجهي شعرات أفانظهن، أتزين بذلك لزوجي؟ فقالت عائشة: وأميطي عنك الأذى، وتصني تزوجك كما تصنعين للزبارة، وإن أمرك فأطيعيه، وإن أقسم عليك فأمر به.

(١) حديث: «كان يأخذ من لحته من عرضها وطولها» أخرجه الترمذي (٨/٩٤) - ط الحلي - وفي إسناده عمرو بن شعيب المصلي، وهو منهم بالكذب. (ميزان الاعتدال ٣/٣٦٨ - ط الحلي).

(٢) حديث: «جُزُوا الشوارب، وأزحموا اللحي...» أخرجه مسلم (١/٣٢٩) - ط الحلي.

وانظر ابن عابدين ٥/٦٩٠، والفناوي الهندية ٥/٣٨٧، والعلوي ٢/٢٩٨، وزاد المسند ١/١٧٨، والوطا ٢/٩١٩.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/٢٣٩، وحاشية فتاوى ٣/٥٥٢.

تحسين اللباس :

١١ - يستحب تحسين اللباس بما لا يخرج عن العرف، ولا يخرج عن السنة، لما رواه أبو الأحوص أن أساء أنى النبي ﷺ وهو أشعث سبيء الخبيث، فقال له رسول الله ﷺ : وأمالك مالاً؟ قال : بئس كل قد أتاني الله عز وجل، قال : فإن الله عز وجل إذا أنعم على عبد نعمة أحب أن ترى عليه^(١)

ويمكن تحسين اللباس بما يلي :

أ - أن يكون نظيفاً، فقد روى رسول الله ﷺ رجلاً شعثاً فقال : «أما كان يجد هذا ما يمكن به شعره، ورأى آخر عليه ثياب وسخة فقال : أما كان هذا يجد ما يقبل به ثوبه»^(٢)

ب - أن لا يكون واسعاً شامخاً يخرج عن حد الاحتياج، لما في ذلك من الإسراف، فقد كره

ولا تأخذ في بيته لمن يكره^(٣)

وقال مالكبة : يجب على المرأة إزالة الشعر الذي في إزائته جمال لها، كشعر اللحية إن نبت لها، ويجب عليها إبقاء ما في بقائه جمال لها، فيحرم عليها حلق شعر رأسها^(٤)

ومنع من ذلك الحباله، وخصصوا بزالته بالموسى^(٥)

ومن وجوه التحسين للهينة : قطع الأعضاء الزائدة في البدن كاللسن الزائدة، والأصبع الزائدة، والكف الزائدة، لما فيها من التشويه، ويفاس على ذلك سائر التشوهات في البدن، ويشترط في ذلك أن تكون الصلاة هي الغالبة في إزالته^(٦)

وتحسين الأسنان : يكون بالتداوي والاستياك والتفليج (وسراجع حكمه في مصطلح تظليج)، وللسواك مستحب على كل حال.

١٠ - ويتأكد تحسين المرأة هيئتها للزوج، وتحسين الزوج هيئته للزوجة.

كما يتأكد تحسين الهيئة للخروج إلى الجمعة والعيدين وللاذان^(٧)

١٠/٥٧، ومراجع القفل ١/٢٣٧، وحاشية لليربي ١/٧٣، وتشرح معنى الإراعات ١/٩١، وعقود الدين في بيان حقوق الزوجين من ٨٠ طبع عصر دار إحياء مكتب العربي، وإحياء علوم الناس ١/١٨١، ورواه المجلد ١/١٤١، وابن أبي شبة ١/٨٢

(١) حديث : «إن الله إذا أنعم على عبده نعمة . . . أخرجه الطبراني في المعجم (١/ ١٧٩) ط المكتبة السلفية وقال الميمني : رجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ١/ ١٣٢) ط الخلفي

(٢) حديث : «أما كان يجد هذا ما يمكن به شعره» أخرجه أسوداود (١/ ٣٣٣) ط عزت عبيد دهمس، والمحقق (١/ ١٨١) ط دائرة المعارف الفلسطينية وصححه الحاكم ووافقه شعبي.

(١) مصنف عبد الرزاق ١/ ١٤٦
(٢) الفوائد الدرام ١/ ١٠١
(٣) المعنى ١/ ٧٥
(٤) الفتاوى المختارة ١/ ٣٦
(٥) حاشية ابن عثيمين ١/ ٧٧، (٢/ ٥٣٧، ١/ ١٥٨)

يحب الجود، فظفروا أظفانكم ولا تشبهوا باليهود. ^(١)

تحسين الخروج إلى المسجد :

١٣ - يكون تحسين الخروج إلى المسجد بهاتين :

أ - إخلاص النية للخروج إلى المسجد ، وعدم خلطها بنية أخرى كالتمشي ونحوه .

ب - أن يزيد على نية الخروج لأداء الفريضة في المسجد نية الاعتكاف فيه .

ج - الخروج إلى المسجد بغير ثياب المهنة ، لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا آدَمُ خُذْ مَا ظَلَمْتَ مِنْ الْأَرْضِ وَإِلَى الْمَسْجِدِ ﴾ ^(٢) .

د - الدخول إلى المسجد برجله اليمنى. ^(٣)

تحسين اللقاء والسلام ورده :

١٤ - يندب تحسين لقاء المسلم ، وتحسين السلام والرد عليه ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خُتِمَتْ بِحَبْلٍ فَأَنْجُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ ^(٤) وتحسين رد السلام يكون بقول : « وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته » . ^(٥)

الإمام مالك للرجل سعة الثوب وطوله ، قال ابن القاسم : بلغني أن عمر بن الخطاب قطع كم رجل إلى قدر أصابع كف ، ثم أعطاه فضل ذلك ، وقال له : خذ هذا واجعله في حاجتك. ^(٦)

ج - أن يكون منسفاً مرتباً على ما يقتضيه العرف ، لقوله ﷺ : « وأصلحوا أرحامكم وأصلحوا لباسكم ، حتى تكونوا كأنكم شامة في الناس ، فإن الله لا يحب الفحش ولا التفتن » . ^(٧)

ويتأكد تحسين الثوب للخروج لتلجمع والأعياد والجماعات ^(٨)

كما يتأكد تحسين الثوب للعلية خاصة. ^(٩)

تحسين الأظفان :

١٥ - يسن تحسين الأظفان والبيوت بتنظيفها وترتيبها ، عملاً بما رواه عثمان بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ : « إن الله طيب يحب الطيب ، طيب يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد

(١) حديث : « إن الله طيب يحب الطيب .. » أخرجه الترمذي (١١٢/٥) ، والطحاوي ، وفي حديث قريب ، وعلاء الدين السبكي .

(٢) سورة الأعراف ٣١/١

(٣) انظر لمصنف لابن الحاج ٣٩/١

(٤) سورة النساء ٨٦/١

(٥) المصنف لابن الحاج ١٦٠/١ ، وسلسلة الذهب .

(٦) للمصنف لابن الحاج ١٣٩/١

(٧) المصنف سنن ترمذي (١١)

(٨) زاد المعاد ٣٨٦/١ ، ٤٤٩ ، وإحياء علوم الدين ١٨٠/١

٢٠٦

(٩) لمصنف ٩١١/٢

تحسين الصوت :

١٥ - تحسين الصوت هو: التزم والتفني الذي لا يصاحبه تردد الصوت بالخروف، ولا تغيير الكلمات عن وجهها، مع التزام قواعد التجويد^(١).

وينسب تحسين الصوت في القرآن، وفي الأذان، لأنه يذهب الناس إليها، ويحبهم بها، ويشرح صدورهم لها.

أما التطريب والتحسين والتفني - بمعنى الغناء - والقصر والزبادة بالتمطيط فهو عرم.

وهذا اتفق الفقهاء على استحباب أن يكون المؤذن حسن الصوت، لأن رسول الله ﷺ اختار أبا محذورة مؤذنا، لحسن صوته^(٢).

تحسين المرأة صوتها بحضرة الأجانب :

١٦ - على المرأة إذا تكلمت بحضرة لرجال الأجانب أن تكلم بصوت طبيعي ليس فيه تكلف ولا تقطيع ولا مزج، لقوله تعالى: ﴿يَا سَاءَ السَّيِّئَاتُ أَنْ تُنْفُسْنَ كَافًا مِنْ نِسَاءٍ﴾^(٣) تفشرون فلا تحضضن بالمولر فيقف مع لذي في قلبه مؤص وقلن قولاً معروفاً^(٤).

فن ابن كثير: هذه آداب أمر الله تعالى بها نساء النبي ﷺ، ونساء الأمة تبعهن في ذلك^(٥).

قال لغزطلي في نفسه: يره (ح) تحضضن ما تقول، أي لا تبالن بالقول، أمرهن أن يكونن قووس جزلا، وكلامهن فصلا، ولا يكون عني وجه يظهر في القالب علاقة بها يظهر عليه من اللين^(٦).

تحسين المشي :

١٧ - على الإسماعيل أن يمشي المشية المتعارفة المعتادة. أما المشية المصطنعة المأذنة للأناظر فممنوعة عنها، ومنعها في حق النساء أكد من

١ - ٢١٣/٢، وحاشية ابن عابد ٢٤٥/٤، وشرح مشي

الإرادات ١٣٣/٢، والأذكار للقرني ٢١٨ مصحف لبيد

أخفي

٢ - حاشية ابن عابد ٢٢٢/٥، والخزري في فضائل القرن

١١٩، وصاحب في صلاة الصلواتين برقم ٢٢١،

وأبو داود في التوضي، وأظهر حاشية ابن عابد ٢٥٩/١،

والداخل لابن الفخار ٥١/٢

٣ - ابن عابد ٢٥٩/١، وبيد الحة مائ ١/١٠ و١٠٩.

وسواها للجليل ١٣٧/١، ١٣٨/١، وشرح مشي الإرادات

١١٢/١، وشرح زهر الصلابة ١٢٩/١، طبع المكتف

الإسلامي، والداخل لابن الفخار ٥١/١، ٥٢/١، وحاشية

البيهقي على شرح صحيح الطلابة ١٧٣/١، والدرلة

٥٨/١، والداخل ١٢٢/٢، ومصنف عبد نوري ١/١٠٩

وحاشية، اختار لها محذورة مؤذنا لحسن صوته

٤ - أخرجه الساق ٦٢٩، طائفة التجاريم ورجحه

ابن كثير العدد للتحسين لا يحرر ٢٠٠/١، ط شركة

الطباعة العلمية

(١) سورة الأحرف ٢٢/٢

(٢) نصير بن كثير ١٨٢/٢

(٣) تفسير القرطبي ١٧٧/١، والداخل لابن الفخار ١/١٠

اعتصموا في حق الرجال، لأن أمر المرأة مني على
السرايا قال تعالى: ﴿وَلَا يَصْرُفُنَّ أَمْوَالَهُنَّ لِتَعْلَمَ
مَوَاقِفُ مَنْ زَيْنَتْهُنَّ﴾^(١٤) قال القرطبي: من فعل
اعتصم ذلك فرحا بحبيبهن فهو مكره؛ ومن فعل
معتصم تراجعا وتعرضا للرجال فهو حرام مدموم.
وكذلك من ضرب بعله من الرجال. مَنْ فعل
ذلك، فذلك تعجا حرام، فإن العُجب كبيرة، وإن فعل
ذلك تراجعا لم يجز.^(١٥)

وأحبس النبي مشي رسول الله ﷺ. وقد ورد أنه كان يذا منى نكحاً، وكان أسرع الناس مشيًة وأحبها وأسكنها^(٢) وهي المائدة بقوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾^(١)

فقال عبر واحد من السلف: يعني بك في
ووفاء من غير تكبر ولا خرافة. (*)

فہمیں

۱۸۔ تجزیہ، تحلیل و مضامین شرعیہ، قادیانہ

معاني: ﴿وَلَا تَقْرَأُ فِي الْأَرْضِ مَزْحَاتٍ لَّنْ
تَحْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَتَمَنَّيَ أَجْبَالُهَا﴾ (١١) وقال
جل شانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا مِنَّ
قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ، وَلَا نَدْرَأُ
مِنْكُمْ، وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْلَ الْقِصَابِ، ذَٰلِكَ الْأَسْمُ
الْمُسَوِّفُ، ذَٰلِكَ الْإِسْيَانُ، وَمَنْ لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ هِمَّ
الْمُتَّقِينَ، يَأْتِيهِمُ الشَّيْطَانُ فَيَمْنُوا لَخَيْبُوا كَثِيرًا
مِّنْ لَّنَّ أَنْ بَعْضُ لُطْفٍ لَّنَّ، بَلَّغُوا وَلَا تَحْسَبُوا وَلَا يَغْنُ
بِمُضْكِكُمْ بَعْضًا أَتَجِدُ أَهْلَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ خِمَ أَخِي
مِنْهُ فَكُرْهُنَّكُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَكَّلْ
بِحِيمَةٍ﴾ (١٢) بلز غير ذلك من الآيات المنوعة
لحسن الخلق، وقد وصف الله رسوله بقوله:
﴿وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ عَلِيمٌ﴾ (١٣)

ويستاسب المحسن الخلق مع عظيم الحق،
فمن كان حقه عليك فذكره عن تحسين الأخلاق
معه أوجب، ولذا حرم الله تعالى على
الإنسان أن يذبح لأحد ولاديه عظيم حصها
على الولد، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلْ حَبْلًا وَلَا
نَهْيًا﴾ وفيها نظر لها قولاً كريمة. ^{١٤}

قال اليهودي: يستعبد لكل من اقروحين

(١) مدينة النجف : ٣١

(٢) نفس الغرض

(۳) حبیب و کان ای شہر نکلتا ، و اخیر ہر و ہر

(1) ۱۸۶۳ء کا اعلان

(4) عبارة الفرقان ٧٢:

(5) د الخوارزمي في هندسة الجبر، ص 137، 138.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧٠٠ (١٧٠٠)

١٤٠٠ هـ

(٣) سورة الفلم : ١

$$V_j = \mu_j \exp(\mu_j^{-1} \log \mu_j)$$

وجهه ، عليه أن ينهم نفسه ولا يحسن الظن بها ، لأن ذلك أبعد عن ايقون ، وأسلم للقلب عن أمراض القلوب ، قال ابن الحاج في المدخل : إن حرج المرء إلى الصلاة فليحذر أن يحضر له في نفسه أنه حير من تعدد من إخوانه من السنين ، فيقع في اليأس العظمى ، بل يخرج بحسن الظن بإخوانه المسلمين ، مهيئاً لظن نفسه ، فيتهم نفسه في فعل الخير .^(١٩)

تحسين الخط :

٢١ - حسن خط عصمة للتقار ، من الخط في فرقه . وكلما كان الكلام أكثر حرمة كان تحسين الخط فيه أنزى ، لأن لخطاً فيه أحسن ، وعلى هذا فتحسين الخط بكتابة القرآن الكريم أرفع شيء ، ثم يتلوه تحسين الخط بكتابة سنة رسول الله ﷺ ، ثم بالآثار المروية عن الصحابة والتابعين ، ثم بالأحكام الشرعية وهكذا . والأفضل في ذلك قول رسول الله ﷺ لعائشة أم أبي سفيان رضي الله عنها : « يا عائشة أكتبى الدواة ، وحرف القلم ، وانصب الماء ، وفوق الحصى ، ولا تصور اليد ، وحسن الله ، ومد الرحمن ، وجود الرحيم » .^(٢٠)

(١٩) المدخل لأبى الخليل ١٠/١

(٢٠) حديث « يا عائشة قري الدواة ، وحرف القلم » أخرجه السخاوي في قرب الإمامة وصح ١٧٠ ط ليدان بولي إستانبول

تحسين الخط لصاحبه والرفق به وحسن أذنه ، وفي حديث رسول الله ﷺ : « استوصوا بالنساء خيراً ، فإن المرأة خلقت من ضلع » .^(٢١)

تحسين الظن :

أ - تحسين الظن بالله تعالى :

١٩ - يجب على المؤمن أن يحسن الظن بالله تعالى ، وأكثر ما يجب أن يكون إحساناً للظن بالله عند نزول النصاب وعند الموت ، قال الخطيب : نذب نتمحضر تحسين الظن بالله تعالى ، وتحسين الظن بالله وإن كان يتأكد عند الموت وفي المرض ، إلا أنه ينبغي للمكلف أن يكون دائماً حسن الظن بالله ،^(٢٢) ففي صحيح مسلم : « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله » .^(٢٣)

ب - تحسين الظن بالمسلمين :

٢٠ - على المسلم أن يحسن الظن بالمسلمين ، حتى إذا ما أخطأ أحدكم عفا عنه وصفح والتفلس له العذر . وصح إحسانه الظن بالمسلمين مادام لهم

(٢١) حلت « استوصوا بالنساء ، فإن المرأة خلقت من ضلع » أخرجه البخاري (٢٥٣/٩) - صحيح - ط السلفية ومسلم (٦٠٩١/٢) ط الحديث

(٢٢) مواهب جليل ٢١٨/٢ ٢١٩

(٢٣) حديث « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله » أخرجه مسلم (٢٢٠٦/١) ط طحاوي

تحسين المخطوطة :

٢٢ - لا تجمع المرأة المخطوطة من تحسين هبشها
ولبسها عند رؤية الحاطب لها من غير ستر عيب
ولا فلتليس ولا سرف. (١)

تحسين المصحف :

٢٣ - تحسين المصحف مندوب ، ويكون ذلك
بتحسين خطه ، وتعشيره ، وكتابة أسماء سورة في
أول كل سورة وعدد آياتها ، ونشكيله وتنقيطه ،
وعلامات وقوفه ، وتجليده .

وتفصيل ذلك في الكلام عن المصحف. (٢)

تحسين الذبيح :

٢٤ - اتفق الفقهاء على ندب تحسين ذبيح
أخيوان تحسينا يؤدي إلى إراحة الحيوان المذبوح
بقدر المستطاع ، فاستحبوا أن يجد الشفرة قبل
الذبيح. (٣) وكرهوا الذبيح بألة كالة ، لما في الذبيح
بها من تعذيب للحيوان (٤) والحديث شدد بين
أوص رضي الله عنه : «ثنتان حفظتهما عن رسول

(١) سواهب الجليل ١٠٥/٣

(٢) تحسين الفطرطبي ١/٦٣ ، ١/٦٤ ، والمندخل لابن الخثعم
١٧٧/٤ ، ١٧٧/٥

(٣) حاشية المجلس على شرح الفهاج ٢٣٦/٥ طبع دار إحياء
القرآن طبع في بيروت ، ونيل الأوطار ٢١٢/٥ ، طبع دار
الجليل .

(٤) شرح منتهى الإرادات ٢٠٨/٣

الله ﷺ قال : إن الله كتب الإحسان على كل
شيء ، فإذا قُلتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ ، وإذا ذُبِحْتُمْ
فَأَحْسِنُوا الذَّبِيحَةَ ، وَلْيَجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيَرْجُحْ
ذَبِيحَتَهُ. (١)

ويندب عدم شحذ لسكين أمام الذبيحة ،
ولا ذبح واحدة أمام أخرى ، كما يندب عرض
الماء عليهما قبل ذبحهما . وأن يكون الذبح في
العنق بلا فُصْر عنقه ، وفي اللبة بلا طال عنقه
كالإبل والنعام والأور لأنه أسهل لخروج
الروح .

وإمرار السكين على الذبيحة برفق وتعامل
يسير ذهابا وإيابا .

وأن لا يكون الذبيح من النقا ، وأن لا يقطع
أعشى من الودحين والحلقوم ، ولا يكرر العنق ،
ولا يقطع شيئا منها قبل أن ترعى نفسها. (٢)
وكذلك يندب تحسين القتل في الفصائل أو
الحد ، للحديث المتقدم .

تحسين المبيع :

٢٥ - يحشر تحسين المبيع مباحا ما لم يكن فيه شر

(١) حديث : «إن الله كتب الإحسان على كل شيء» .

أخرجه مسلم : ١٥٢٨/٣ - ط الحلي

(٢) حاشية المجلس ٢٣٥/٥ وسابدها ، وشرح المساج

٢٣١/٥ ، والمغني ٥٧٨/٨ ، والمغلي ٤١٤/٤ الطيبة

الغنية .

أربعة دنانير، فلستأ نزيدهم على ذلك، ولكننا
نؤخرهم إلى غلاتهم، فقال عمر: لا عزلتك ما
حييت. ^(١)

تحسين الميت والكفن والنقير:

٢٧ - يندب تحسين هيئة الميت، ففي سيرة
الحقاني: فإذا مات شد لحياه، وعمدعت عيناه،
لأن فيه تحية، إذ يترك عن حاله ليعي مطيع
النظر، ثم يغسل. ^(٢)

٢٨ - يستحب تحسين كفن الميت، لأن الكفن
للميت بمثابة اللباس للحَي، ولما رواه جابر
رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كُفِر
أحدكم أخاه فليحضر كفنه. ^(٣)

ويكون تحسين الكفن بثلاثة أمور: تحسين
ذات الكفن، وتحسين صفة الكفن، وتحسين
وضعه على الميت.

أ - أما تحسين ذات الكفن: فقد صرح
الأكبية بأن الميت يكفن بعثل ما كان يلبسه في
الصح والأعياد في حياته، وهو يلبس لها أحسن

عيب، أو تغير للمشتري، أو تحسين مؤقت لا
يلت أن يزول، فإذا ظهر العيب الذي أعقب
بالتحسين ثبت للمشتري خيار العيب. ^(١)

وتفصيل ذلك في (بيع، عمود، خيار
العيب).

تحسين المطالبة بالدين:

٢٩ - يندب تحسين المطالبة بالدين، ويكون
تحسينها:

بالسراحة بالمطالبة: لقول رسول الله ﷺ:
«رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى،
وإذا اقتضى». ^(١) وأن تكون المطالبة في وقت
يظن فيه اليسر: فقد قدم سعيد بن عامر بن
حذيم على عمر بن الخطاب فلما أنه علاء عمر
بالدرة، فقال سعيد: يا أمير المؤمنين من
سبلك مغررك، إن تعاقب نصره، وإن تعاقب
نكسه، وإن شئت عتب، فقال عمر: ما
عني المسلم إلا هذا، مالك تظن بالخراج؟
قال سعيد: أمرنا أن لا نزيد الفلاحين على

(١) القسولي الحنفية ٤٣/٣، ١٠٠، والريلمي ٣٥/١، ٤٩،
٧١. ومصدق ابن أبي شيبة ٣٢٢/٦، ومراغب الحنبل
٤٣٧/١، والقي ١٥٧/١، ١٦٠، ١٦٧، والمذخر لابن
١٩١٤/٤، ٢٨/٤، ومسئلة القرية في أحكام الحنفية
للقرشي ص ٩٢، ١٣٦، ومجلة فخرية لشيزي ص ٣١.
١٥

(٢) حديث: روى عنه رجلان لا سمحا ولا باع. أخرجه
البخاري (٢٠٦/٤) - المصحح - ط السلطة.

(١) الأموال لأبي حنيفة ص ١٣، والقي ٨/٣٧، والمذخر

لأبي الحجاج ٦٩/١

(٢) نيل الحقائق ١/٢٣٥

(٣) حديث: إذا كُفِر أحدكم أخاه فليحضر كفنه، أخرجه

مسلم (٢٩/٢) - ط الخطي

ما يقرب من ثلاثة أذراع - وأن يكون واسعا بحيث لا يضيّق بالميت .

ج - فرش أرضه بالرمال إن كانت الأرض صخرية أو كان هناك سبب آخر لذلك .

د - أن يملأ عن الأرض بمقدار شبر ، ويكون مسطحا أو سائما على خلاف بين الفقهاء فيه هو الأفضل .

هـ - أن يعلم عند رأس الميت بحجر .

و - ليس من المستحسن - بل هو مكروه - تخصيص القبور وتطيينها والبناء عليها .^(١)



ثيابه - ويتقضى بذلك عند اختلاف الرواية فيه ، إن لم يكن عليه دس .^(٢)

ب - أما تحسين صبغة الكفن : فإنه يستحب البياض في الكفن حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا : «السوا من ثيابكم البياض» فحقها من خير ثيابكم . وكفنها بها موتاكم^(٣) والجديد أفضل من القديم ، على خلاف في ذلك بين الفقهاء .^(٤)

ج - له التحسين كيفية الكفن : فيمثل بأن يجعل أحسن اللقائف بحيث تظهر للناس ، فيظهر حسن الكفن .^(٥)

٢٩ - ويندب تحسين القبر ، ويكون تحسينه بإيلي :

أ - حفره لحدا إن أمكن ، وبناء اللحد ، وأفضل ما يبنى به اللحد اللبن ، ثم الأنواح ، ثم الغريميد ، ثم انقصب .^(٦)

ب - أن يكون عمقه بحد فامة - ومي

(١) مواهب الجليل ٢/ ٢١٨

(٢) حديث : «السوا من ثيابكم البياض» . أخرجه أبو داود (٢/ ٢٣٦) . طهرت عبدها (س) والحاكم (١/ ٦٨٥) - ط دائرة المعارف الفقهية (مصححه ووقفه الدهري

(٣) سبل السلام ٢/ ٩٦ - وتبيين الحقائق ١/ ٢٣٨ ، والمعي ٢/ ١٦٤ . وكلمة الأعيان ١/ ٣٢٠ . وشرح سنن الإبراهيم ١/ ٣٣١

(٤) المعنى ٢/ ١٦٤ وما يبعدها ، والمدرج لابن الحاج ٣/ ٢١٩ وما يبعدها ، وسبل سلام ٢/ ٩٦

(٥) مواهب الجليل ٢/ ٢٣٤

(١) للمدرج لابن الحاج ١/ ٢٥٨ ، ومواهب الجليل ٢/ ٢٣١

وكلمة الأعيان ١/ ٢٢٤ ، وشرح منتهى الإبراهيم ١/ ٣١٩

وما يبعدها ، وحاشية ابن عابدين ١/ ٦٠١ و٦٠٢/ ٢٦٩

(٢) وحاشية نظري ١/ ٢٥١

المروية، تعرض ذلك إلى التولي حلا المخلق
على أحسن الملاحج.^(١)

الألفاظ ذات الصلة :
ألفظوريات

٢ - ألفورورات يعرف مصاحا في اللغة من
معنى ماله من، والصبر في اللغة : خلاف
لنصح، وصبره وفاربه معهما واحد. والامه
لفرور. وقال الأزهري كل مكان سوء حال
وفقر وشدة في بلد فهو صر بالضم، وسكان ضد
المدح فهو بفتحها.^(٢)

وأما عند الأصولي : فهي الأمر التي لابد
من في قيام مع الأخ الدن، الذي هو حفظ
الدين، والعض، والبل، والنال، والنس.
وهي تنوي مراتب اصطالح^(٣) بحث إذا
فقدت تفرقه الحج الذي على اسفحة، بل
على فساد وخراج وموت حية، وفي الأخرى
فوت النجاة والرحيم والرجوع بالحركان المذ
ومن هـ بين الخرف بين الفسوريات
والحسينات، إذ الحسبت هي الأخذ بما
يرتق من خاسر العبادات، وتجنب الأحوال
الذات التي مانعها العقول الرادحة.

- ١: رؤسة شطر من ٨٧ ط شلعة
٢: الصالح والقصور والمصالح مئة وخمسة
٣: إرسففات ١٥٨٠ ط دار الفرسا والمفسر
٤: ٢٨٨٠ ط الأبرية

تحسينات

التعريف :

١ - التحسينات في اللغة : ما حبة من مادة
الحس، وأحسن في اللغة بالضم، الحسب.
وعد، أو الصالح أنه صد النج. والتحسين.
التزين.^(١)

وأما الحسبت في اصطلاح لأصيلي
فهي مالا تدعو إليها ضرورة ولا حجة، ولكن
تقع موقع التحسين والتيسر ورعاية أحسن
شاهج في العادات والأفادات.^(٢)

ومن أمثلة : تحريم الحبث من المأثورات
والاستعجال على مكارم الأخلاق.^(٣)

ومن أمثلة الألف : اعتبار التولي في الحكم
حب لمة للبدأ عن عدائره العقدة، لكونه متحررا
بوقله نفسه إلى الأرحل، فلا يكون ذلك

- ١: الصالح والفرس ولد، العرب ومصالح، مادة
مصر.
٢: المصالح ٢٨٥٠، ٢٩٠ ط الأبرية، والأحكام
للألف ٢٩٠ ط صبح، والموفات للشاظر ١٩٠ ط
دار الفرسا
٣: مسلم للثوب ٢٦٤٠ ط الأبرية

ب - الحاجيات : المكاتب في قوة ملك السيد له بأن يعجز

٣ - يعرف معناها في اللغة من معنى الحاجة ،

وهي : الاحتياج ^(١)

الأحكام الإجمالية .

أ - المحافظة عليها .

٥ - التحسينات من الأمور التي قصد انتفاع المحافظة عليها ، لأنها وإن كانت تؤدي مرئب المصالح إلا أنها مكملة للحاجيات التي هي أعلى منها في الشؤلة ، والحاجيات تدبرها مكملة لتضروريات التي هي أصل لها ، وأيضاً فإن ترك التحسينات من يؤدي في النهاية إلى ترك الضروريات ، لأن المتحرى ، على ترك الأخف بالإخلال به معرض للتحيز على ما سواه ، ولذا نرى لو اقتصر المصلي على ما هو فرض في الصلاة لم يكن في صلاته ما يستحسن ، وأيضاً

فإن التحسينات النسبة للحاجيات - التي هي أقدم من - كائناً بالنسبة إلى ما هو فرض ، وكذا الحاجيات مع الضروريات ، فسر الصورة واستبدال القيمة بالنسبة إلى أصل الصلاة كالندوب إليه ، والندوب إليه ، الجزء ينتهي أن صير واحد بالكل ، فالإخلال بالندوب مطلقاً يشبه الإخلال بركن من أركان الواجب ^(٢) .

أنسام التحسينات .

٤ - تنقسم التحسينات إلى قسمين :

الأول : ما كان غير معرض للقضاء الشرعي ، كتعزيم تناول القادريات ، وإن نقره انطباع منها معنى يناسب حرمة تدافعاً عن مكرهم الأخلاق .

الثاني : ما كان معارضاً للقواعد كالكتابة فيها غير محتاج إليها ، إذ لو تمت ماض ، لكنها مستحبة في إعادة لتوسل بها إلى فك الفرقة من الرق ، وهي حارمة لتأخذه امتناع بيع الشخص ببعض ماله ببعض آخر ، إذ ما يحصله

(١) جمع المصاحف مع حاشية الجليل ٢/ ٦٨٩ - ١٨٢ ط اعلي .

ورشد المحول ٢١١ - ٢١٧ ط اعلي .

(٢) النظر ما زالت تشاطي في مسألة تروية من المسائل التي

ذكرها في الفرع الأول من كتابه فوائد ١٦٦٢ - ٢٥ ط دار الفقه

(١) انظر معنى مادة « حوج » في القاموس والمصاحف

والصالح .

(٢) جمع المصاحف ٢/ ٦٨٩ ط اعلي . والمواظبات ٢/ ١٠٠ -

١١ ط دار الفقه .

الضرورة إلى إحياء النفس متناول الجس كان
تناوله أولى (١).

هذا وقد ذكر الشيخ غزالي بن عبد السلام
في قوله: أن المصالح إذا تعارضت حصلت
لعلها منها، وإحبيت الدنيا من فإن الأبناء
بدفعون أعظم المصالح بالسرور بقاء أديانها،
وتجيبون أعلى لسلامة والصحة ولا يبايرون
نفوس أديانها، فإن الطب كالسرور، وصح
لطلب مصالح السلامة والعافية، ولذره وفاسد
المصالح والاسقام، وتفر ما أمكن دواء من
ذلك وحسب ما أمكن جله من ذلك، فإن تعذر
دواء الجميع أو جلب الجميع، فإن تساوت الثمن
تخير، وإن تفاوتت استعمل الرخيص عند عرفه
والثمن عند الجهل به. (٢)

جـ - الاحتجاج بها .

٧- ذكر الغزالي في المستقصى: أنه لا يجوز
الحكم بالتحسينات بعدد دها إن لم يعتمد
بشهادة أصل، إلا أب قد تجري بحري وصح
المصروفات، ولا بعد أن يؤدي إليها، احتداد
مجهد، فحشد إن لم يشهد لسرع برأي فهو

ب - تعارض التحسينات مع غيرها .

٦ - التحسينات وإن كانت مكملة للتحسينات
لني هي أصل لها، إلا أنه يشترط في المحافظة
عليها باعتبارها مكمله: ألا تعود على أصلها
بالإبطال، فإذا كانت المحافظة عليها تؤدي إلى
ترك ما هو أعلى منها فإلها ترك، ومثل ذلك
التحسينات مع المصروفات، لأن كل تكملة
بعضي اعتبارها إلى إبطال أصلها لا يلتفت
إليها للوجوب:

أحدما: أن في إبطال الأصل إبطال
لتكملة، لأن التكملة مع ما مكملته كالصفة مع
الموصوف، فإذا كان اعتبار الصفة يؤدي إلى
ارتفاع الموصوف لزم من ذلك ارتضاع الصفة
أيضا، فاعتبار هذه التكملة على هذا الوجه
مؤد إلى عدم اعتبارها، وهذا محال لا يتصور،
وإذا لم يتصور لم تعتبر التكملة، واعتبر الأصل
من غير مزيد.

ثاني: أن لو قدرنا تعدد أن المصلحة
التكميلية تحصل مع فوات المصلحة الأصلية،
لكان حصول الأصلية أولى لما بينهما من
التفاوت

وبان ذلك أن حفظ الثمن مهم كى،
وحفظ المصروفات مهم كى، فحصرمت
التحسينات حفظ للمصروفات، وحررنا لأهل
المصروفات على محسن العادات، فإن دعوت

(١) الموافقات ١٣/١٦٠ ص ١٦٠ في المعرفة
(٢) قواعد الأحكام ١/ ط العنبر

كالاستحسان فإن اعتقد بأصل قذاك قياس.

ومثل التجسيات في هذا الحاجيات. (١)

ونفعيله في الملحق الأصولي.

تحصن

التعريف :

١ - من معاني التحصن في اللغة والاصطلاح :

الدخول في الحصن والاحشاء به، وفي

القاموس : الحصن، كل موضع حصين لا

يتوصل إلى مائي جوفه، وفي المصباح : هو المكان

الذي لا يقدر عليه لارتفاعه، والجمع حصون.

وحرصن القرية تحصينا بني حولها ما يحصنها من

سور أو نحوه.

ويستعمل التحصن أيضا بمعنى : التعفف

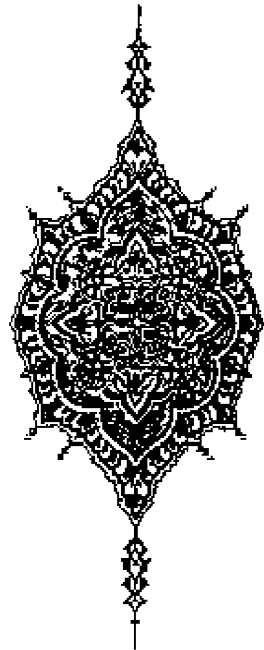
عن الريب، ومنه قيل لمتحفقة (حصان) (٢).

قال الله تعالى : ﴿وَلَا تُكْرِهُوا نَيْبَكُمْ عَلَى

الْبَيْتِ إِنَّكُمْ أَرْذَلُونَ خُصًّا...﴾ (٣)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - التحصن من الكفار المحاربين - إن جاءوا



(١) لسان العرب، والمصباح للبدر، والمصباح مادة : حصن،

ونشرح فتح القاموس ٢/ ٢٨٤ ط الأصبهية بمصر، الطبعة

الأولى، وحاشية الجليل على شرح المنج ٤/ ١٤٣ ط دار

إحياء التراث العربي.

(٢) سورة النور / ٣٣

(٣) التفسير ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤ ط الأصبهية، وروضة الناظر

ص ٨٧ ط السلفية

تحصين ٣، ٤، تحصين، تحقيق

نعاني - ولما أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ جاءكم جنود فارست عليه رجاء وجسوداً لم تروها، وكان الله بها يعملون بصيراً. إذ جاء بكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغ الأبصار وملحت القلوب أجماعاً وظنون بالله الطمأنينة^(١) وقد شارك رسول الله ﷺ في حمر الحندق نصف مع أصحابه.

٤ - ومنزل التحصين بالخصوص والخصاف التحصين بكل ما يحمي السليين من مفاداة العدو لهم من الوسائل التي تتنوع بحسب أنواع الخطر. وهذا يختلف باختلاف العصور والأمكنة^(٢)

تحصين

انظر : إحصان، جهاد

تحقق

انظر : مثبت

١١ - سورة الأحزاب ٩٢، ٩١

٢ - الطبقات والبيئة للحافظ ابن كثير ٩٢/١ - ١١، والروص

الألف لابن هشام ٢٥٨/٦ - ٣٦٦، وتفسير القرطبي

١٢٨/١٢ - ١٢٣ ط دار الكتب المصرية، وتفسير روح

المعاني ١٥٥/١٠ وما بعد، وضع الشاذلي ٣٩٢/٧

لقتال المسلمين - جائز شرعاً، سواء أكان المسلمون في الحصن أقل من نصف الكفار أو أكثر، وذلك لينلحقهم منذ وقوفهم من بلاد المسلمين الجاورة يشدوا أزهم، فيكسر عددهم ويقتلهم عددهم، ولا يلحق المسلمين تحصينهم ثم الفرار من السرحف، لأن الإلثم منوط بمن فر بعد لقاء الحاربيين غير متحرف لقتال، ولا متحيزاً إلى فئة، وإن تقوهم خارج الحصن فمنهم التحيز إلى الحصن، لأنه بمنزلة التحرف للقتال أو التحيز إلى فئة، وهذا بلا خلاف^(٣)

وإن كان الكفار المحاربون في بلادهم مستقرين غير غاصبين الحرب، فحينئذ يتعي للمسلمين أن يعتاطوا بإحكام الحصون وخندق وشحنها بمكافئينهم، ونفقت ذلك ليموت قس من المستعين والمشهورين بالشجاعة^(٤)

والتحصيل موضه مصطلح (جهاد).

٣ - ويجوز أيضاً للمسلمين التحصين بالخصاف كما فعل رسول الله ﷺ في غزوة الخندق حينها جاء الأحراب لقتاله حول المدينة^(٥)، ولما يضي قوله

(١) المعنى لا يروى فداى ٢٨٦/٨ ط مكتبة الميراثى بالرياض.

و لمرشده ١١٣/٥ ط دار صادر / بيروت، ومائة المتناج

٢٨/٦ ط الحصى بمصر

(٢) مائة المتناج ١٦/٨، وروضة المطالبين ١٠٨/١٠ ط

المكتبة الإسلامية

(٣) حديث - تحصين رسول الله ﷺ داخله ومشاركته بإهوا

أخرجه البخاري (فتح ٣٩٩/١٧ ط السبعة)

ونعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمَ مِنْ
قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ
نِسَائِهِمْ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ، وَلَا تَلْمِزُوا
أَنفُسَكُمْ وَلَا تَلْمِزُوا بِاللَّانِسَابِ بَشَرِ الْأَسْمِ
الْقِسْفِ نَعْدُ الْإِيمَانَ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ
الظَّالِمُونَ﴾^(١) ونحوها من الآيات .

تحقير

التعريف :

١ - من معاني التحقير في اللغة : الإذلال
والإتهان والتصغير وهو مصدر حفر ،
والمحفرات : المصائر . ويقال : هذا الأمر محفرة
لك : أي حقايرة .

والتحقير : الصغير الدليل . تقول : حفر
حفارة ، وحفره وحفنة . وهما مصدران إذا
استصغره ورأه حقيرا . وحفره : صغره حقيرا ،
أوليته إلى الحفارة .

وحفر الشيء : حفارة : هان قدره فلا يعتابه ،
فهو حقير .^(٢)

وهو في الاصطلاح لا يخرج عن هذا .

الحكم الإجمالي :

للتحقير أحكام ثمانية :

٢ - فتارة يكون محرما منها عنه : كما في تحقير
المسلم للمسلم استخفافا به وصغريه منه
وإتهانا للكرام . وفي هذا قول الله تبارك

(١) الصالح . ولسان العرب ، والصالح المنع . ومسلم
الصالح مائة : «حفره»

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لَا تَغَاثَبُوا وَلَا
تَنَاحِلُوا وَلَا تَبْغَضُوا وَلَا تُدَاسِرُوا ، وَلَا يَبِيعَ
بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَكَرِهُوا عِبَادَ اللَّهِ
إِخْوَانًا . أَلَسُمُ اخْوَا الْمُسْلِمِ ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَجْذَلُهُ
وَلَا يَحْقِرُهُ . التَّقْوَى هُنَا . وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . بِحَسْبِ أَمْرٍ ، مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ
أَخَاهُ الْمُسْلِمَ . كُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى مُسْلِمٍ حَرَامٌ
دَعُوهُ وَمَالُهُ وَعَرَضُهُ»^(٣) .

ويروى عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي
ﷺ قال : «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ
مِنْ كِبَرٍ . فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ
نَبِيْسَةً حَتَّى وَتَعْلَهُ حَسَنَةٌ . قَالَ : إِنْ أَمَهُ حَمِيلٌ
يُحِبُّ الْحَسَنَ . لَكِنَّهُ نَظَرَ الْخَقِ وَغَضِبَ النَّاسَ»^(٤)
وفي رواية «وَعَمِصَ النَّاسَ»^(٥) ، ويظهر الحق : هو

(١) سورة المائدة / ٦٦

(٢) حديث : «لَا تَغَاثَبُوا وَلَا تَنَاحِلُوا .» أخرجه مسلم

(٣) ١٩٨٦/١ - ط الحلي

(٤) حديث : «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي لَبِهِ» أخرجه

مسلم ٩٣/١ - ط الحلي

قصد التعميم أو التنبه على الخطأ أو نحو ذلك -
 ولم يقصد تحصيله فلا بأس به، وعرف قصد
 من قرأه الأهل.

٣- هذا وقد فصل التحفيل المحرم إلى أن يكون برة، وذلك إذا حضر شيئاً من شعائر الإسلام.

كتختبر الصلابة والادان والتمسجد والمصحف
 ونحو ذلك ، قال الله تعالى في وصف المنافقين
 ﴿ وَكُنْ مِنْهُمْ لَبِيفًا ﴾ اي كانوا حوض ولعل
 قال ابائهم وابائهم ورسولهم كنتم تستهزئون ؟
 لا تعتذروا فقد كفرتم بعد ايمانكم ﴿ ١١٠ ﴾ وقال
 تعالى ﴿ هُمْ اِيضًا ﴾ اي اذا ناديتهم الى الصلاة
 اتخذوها هزواً واغماضاً ﴿ ١١١ ﴾ ويصل الي فتح لعلي
 صلي الله عليه وآله اي رحلا كان يزوري الصلاة وزيار
 يزوري الصلوة وشهد عليه ملا كثير من
 الناس ، منهم من ذكره ويحجب عن لم يذك . فمن
 هذه على انه اذتر بالصلوة اتقاه احتشاده فيهم
 منهم من سبب المصنوع ، فيلزمه لارت على قدر
 احتشاده الحاشم . ومن يحمله على ارفاده احتشاده
 فالاصوب انه ردة ، لانها ردة على وشهره به . لا
 يرد ، ويذكر عليه احكام اربعة .

وهو: الاختصار. ^(١)

قال الغزالي في نفسه قوله تعالى ﴿يَسْأَلُ
الْأَسْمَاءَ فَسُوفَ يَكْفِيهِمْ مِنْ
أَلْفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَلَكٌ
طَائِفٌ يَجْرِي فِيهَا
يَقُولُ أَمْ يُلْقَى فِيهَا
الْقَوْلُ لَنْفَسٍ فَإِنَّ
الْأَسْمَاءَ لَتَلَطَّفُ
وَهُمْ فِيهَا كَاذِبُونَ﴾

قال ابن حجر اهتني! الحمد لله
الامتحنة والامتهانة والتمهنة على العيوب
والنقائص يوم تصحك منه، وقد يكون بالمحاجة
بالفعل أو القول أو الإشارة أو الإسماء، أو
التصحك على كلامه إذا انحط منه أو غلط أو
على صمته، أو في غير صورته^(١)

فمن ارتكب ذنباً من الذنوب لم يمتدح به ثم هو محذور
 كان قد ارتكب محرماً بعرض عليه شرعاً تأدياً له .
 وهذا التعبر بمقوض إلى رأي الإمام ، وفق
 مايرى في حدود المصلحة وطيف الشرع ، كما هو
 مبين في مصطلح (تعزير) . لأن المقصود منه
 الرجز ، وأحرز الناس فيه عتقة ، فذلك
 ماأنشده منه .^(١٤)

وهذا إلى قصور هذه الأمور الضخمة. أما إن

الانسان في

PTA 214

(٤) الزواجر عن اقتراف الكبائر: ٣٣: ٢٧: ٢٨: ٢٩: ٣٠: ٣١: ٣٢: ٣٣: ٣٤: ٣٥: ٣٦: ٣٧: ٣٨: ٣٩: ٤٠: ٤١: ٤٢: ٤٣: ٤٤: ٤٥: ٤٦: ٤٧: ٤٨: ٤٩: ٥٠: ٥١: ٥٢: ٥٣: ٥٤: ٥٥: ٥٦: ٥٧: ٥٨: ٥٩: ٦٠: ٦١: ٦٢: ٦٣: ٦٤: ٦٥: ٦٦: ٦٧: ٦٨: ٦٩: ٧٠: ٧١: ٧٢: ٧٣: ٧٤: ٧٥: ٧٦: ٧٧: ٧٨: ٧٩: ٨٠: ٨١: ٨٢: ٨٣: ٨٤: ٨٥: ٨٦: ٨٧: ٨٨: ٨٩: ٩٠: ٩١: ٩٢: ٩٣: ٩٤: ٩٥: ٩٦: ٩٧: ٩٨: ٩٩: ١٠٠: ١٠١: ١٠٢: ١٠٣: ١٠٤: ١٠٥: ١٠٦: ١٠٧: ١٠٨: ١٠٩: ١١٠: ١١١: ١١٢: ١١٣: ١١٤: ١١٥: ١١٦: ١١٧: ١١٨: ١١٩: ١٢٠: ١٢١: ١٢٢: ١٢٣: ١٢٤: ١٢٥: ١٢٦: ١٢٧: ١٢٨: ١٢٩: ١٣٠: ١٣١: ١٣٢: ١٣٣: ١٣٤: ١٣٥: ١٣٦: ١٣٧: ١٣٨: ١٣٩: ١٤٠: ١٤١: ١٤٢: ١٤٣: ١٤٤: ١٤٥: ١٤٦: ١٤٧: ١٤٨: ١٤٩: ١٥٠: ١٥١: ١٥٢: ١٥٣: ١٥٤: ١٥٥: ١٥٦: ١٥٧: ١٥٨: ١٥٩: ١٦٠: ١٦١: ١٦٢: ١٦٣: ١٦٤: ١٦٥: ١٦٦: ١٦٧: ١٦٨: ١٦٩: ١٧٠: ١٧١: ١٧٢: ١٧٣: ١٧٤: ١٧٥: ١٧٦: ١٧٧: ١٧٨: ١٧٩: ١٨٠: ١٨١: ١٨٢: ١٨٣: ١٨٤: ١٨٥: ١٨٦: ١٨٧: ١٨٨: ١٨٩: ١٩٠: ١٩١: ١٩٢: ١٩٣: ١٩٤: ١٩٥: ١٩٦: ١٩٧: ١٩٨: ١٩٩: ٢٠٠: ٢٠١: ٢٠٢: ٢٠٣: ٢٠٤: ٢٠٥: ٢٠٦: ٢٠٧: ٢٠٨: ٢٠٩: ٢١٠: ٢١١: ٢١٢: ٢١٣: ٢١٤: ٢١٥: ٢١٦: ٢١٧: ٢١٨: ٢١٩: ٢٢٠: ٢٢١: ٢٢٢: ٢٢٣: ٢٢٤: ٢٢٥: ٢٢٦: ٢٢٧: ٢٢٨: ٢٢٩: ٢٣٠: ٢٣١: ٢٣٢: ٢٣٣: ٢٣٤: ٢٣٥: ٢٣٦: ٢٣٧: ٢٣٨: ٢٣٩: ٢٤٠: ٢٤١: ٢٤٢: ٢٤٣: ٢٤٤: ٢٤٥: ٢٤٦: ٢٤٧: ٢٤٨: ٢٤٩: ٢٥٠: ٢٥١: ٢٥٢: ٢٥٣: ٢٥٤: ٢٥٥: ٢٥٦: ٢٥٧: ٢٥٨: ٢٥٩: ٢٦٠: ٢٦١: ٢٦٢: ٢٦٣: ٢٦٤: ٢٦٥: ٢٦٦: ٢٦٧: ٢٦٨: ٢٦٩: ٢٧٠: ٢٧١: ٢٧٢: ٢٧٣: ٢٧٤: ٢٧٥: ٢٧٦: ٢٧٧: ٢٧٨: ٢٧٩: ٢٨٠: ٢٨١: ٢٨٢: ٢٨٣: ٢٨٤: ٢٨٥: ٢٨٦: ٢٨٧: ٢٨٨: ٢٨٩: ٢٩٠: ٢٩١: ٢٩٢: ٢٩٣: ٢٩٤: ٢٩٥: ٢٩٦: ٢٩٧: ٢٩٨: ٢٩٩: ٣٠٠: ٣٠١: ٣٠٢: ٣٠٣: ٣٠٤: ٣٠٥: ٣٠٦: ٣٠٧: ٣٠٨: ٣٠٩: ٣١٠: ٣١١: ٣١٢: ٣١٣: ٣١٤: ٣١٥: ٣١٦: ٣١٧: ٣١٨: ٣١٩: ٣٢٠: ٣٢١: ٣٢٢: ٣٢٣: ٣٢٤: ٣٢٥: ٣٢٦: ٣٢٧: ٣٢٨: ٣٢٩: ٣٣٠: ٣٣١: ٣٣٢: ٣٣٣: ٣٣٤: ٣٣٥: ٣٣٦: ٣٣٧: ٣٣٨: ٣٣٩: ٣٤٠: ٣٤١: ٣٤٢: ٣٤٣: ٣٤٤: ٣٤٥: ٣٤٦: ٣٤٧: ٣٤٨: ٣٤٩: ٣٥٠: ٣٥١: ٣٥٢: ٣٥٣: ٣٥٤: ٣٥٥: ٣٥٦: ٣٥٧: ٣٥٨: ٣٥٩: ٣٦٠: ٣٦١: ٣٦٢: ٣٦٣: ٣٦٤: ٣٦٥: ٣٦٦: ٣٦٧: ٣٦٨: ٣٦٩: ٣٧٠: ٣٧١: ٣٧٢: ٣٧٣: ٣٧٤: ٣٧٥: ٣٧٦: ٣٧٧: ٣٧٨: ٣٧٩: ٣٨٠: ٣٨١: ٣٨٢: ٣٨٣: ٣٨٤: ٣٨٥: ٣٨٦: ٣٨٧: ٣٨٨: ٣٨٩: ٣٩٠: ٣٩١: ٣٩٢: ٣٩٣: ٣٩٤: ٣٩٥: ٣٩٦: ٣٩٧: ٣٩٨: ٣٩٩: ٤٠٠: ٤٠١: ٤٠٢: ٤٠٣: ٤٠٤: ٤٠٥: ٤٠٦: ٤٠٧: ٤٠٨: ٤٠٩: ٤١٠: ٤١١: ٤١٢: ٤١٣: ٤١٤: ٤١٥: ٤١٦: ٤١٧: ٤١٨: ٤١٩: ٤٢٠: ٤٢١: ٤٢٢: ٤٢٣: ٤٢٤: ٤٢٥: ٤٢٦: ٤٢٧: ٤٢٨: ٤٢٩: ٤٣٠: ٤٣١: ٤٣٢: ٤٣٣: ٤٣٤: ٤٣٥: ٤٣٦: ٤٣٧: ٤٣٨: ٤٣٩: ٤٤٠: ٤٤١: ٤٤٢: ٤٤٣: ٤٤٤: ٤٤٥: ٤٤٦: ٤٤٧: ٤٤٨: ٤٤٩: ٤٥٠: ٤٥١: ٤٥٢: ٤٥٣: ٤٥٤: ٤٥٥: ٤٥٦: ٤٥٧: ٤٥٨: ٤٥٩: ٤٦٠: ٤٦١: ٤٦٢: ٤٦٣: ٤٦٤: ٤٦٥: ٤٦٦: ٤٦٧: ٤٦٨: ٤٦٩: ٤٧٠: ٤٧١: ٤٧٢: ٤٧٣: ٤٧٤: ٤٧٥: ٤٧٦: ٤٧٧: ٤٧٨: ٤٧٩: ٤٨٠: ٤٨١: ٤٨٢: ٤٨٣: ٤٨٤: ٤٨٥: ٤٨٦: ٤٨٧: ٤٨٨: ٤٨٩: ٤٩٠: ٤٩١: ٤٩٢: ٤٩٣: ٤٩٤: ٤٩٥: ٤٩٦: ٤٩٧: ٤٩٨: ٤٩٩: ٥٠٠: ٥٠١: ٥٠٢: ٥٠٣: ٥٠٤: ٥٠٥: ٥٠٦: ٥٠٧: ٥٠٨: ٥٠٩: ٥١٠: ٥١١: ٥١٢: ٥١٣: ٥١٤: ٥١٥: ٥١٦: ٥١٧: ٥١٨: ٥١٩: ٥٢٠: ٥٢١: ٥٢٢: ٥٢٣: ٥٢٤: ٥٢٥: ٥٢٦: ٥٢٧: ٥٢٨: ٥٢٩: ٥٣٠: ٥٣١: ٥٣٢: ٥٣٣: ٥٣٤: ٥٣٥: ٥٣٦: ٥٣٧: ٥٣٨: ٥٣٩: ٥٤٠: ٥٤١: ٥٤٢: ٥٤٣: ٥٤٤: ٥٤٥: ٥٤٦: ٥٤٧: ٥٤٨: ٥٤٩: ٥٥٠: ٥٥١: ٥٥٢: ٥٥٣: ٥٥

(١) : ابن قاضي ١٧٧/٢ - ١٧٩ - ومنه عن أبيه ٢٢٧/٤

٣٣٠، والترجم نصيب: ١٩٦٦، ١٩٦٦، والمهدى في هذا

إمامنا الشافعي: ٤٧٣، ٣٧٥. وكتاب الفهم على من

الإهداء: ١٢٩ - ١٣٩ هـ / العصر الحديث

١٧. ٢٥ : سورة النور

$$q_A = (2.5 \times 10^4) \text{ J g}^{-1} \text{ mol}^{-1}$$

(٢٠) نزع العنق: الخلع أو الخلع، غير مذهب الإمام مالك.

بإعلامه السيد محمد بن علي

بأغسل، وقد حده في نصبة تحكاه لاس
فرحون، وأما التحفيز بالثقل فدليلة ثابتة في
سنة أبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله ﷺ يقول أني رجل قد شرب فقال
«صريه»^(١) فقال أنهريرة هذا الضارب يده،
ومد الضارب يده، والضارب شرب، وفي رواية
«بكتوه»^(٢) فأتوا عليه مشركون ما اتيت الله؟
ما خشيت الله؟ ما استحييت من رسول الله ﷺ؟
وهذا البيكيت من التحفيز بالثقل.^(٣)

(ر. تحفيز)

٦ - قد يكون التحفيز بالنعل: كما هو الحال في
تحريض شهيد الزور، فإن تحريضه هو إسراع
السب به، وهو تشهير، وإذا كان تشهيراً كان
تحريضاً. فقد ورد في التذكرة حادثة في التشهير
بشاهد الزور قال أبو حنيفة في المذهب: «طاف
به وشهر ولا يفسر، وفي السراية» وعليه
الفقه يروي جامع أعمام: التشهير أن يطاف
به في السرد ويصادى عليه في كل حلة إن هذا
شاهد الزور فلا تسهوه. وذكر إحصاف في
كتابه أنه يشهر عن قوم غير الضرب، والذي
روى عن عمر أنه كان يحكم وجهه فأوردته عند

فيمس فركت عليه احمرية من أهل الكتاب.
لقله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا
بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا
يَنْبِغُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى
يُغْنُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ ذَاكِرُونَ﴾^(٤) أي
دليلون تحفيز بن مهانون.

وقد اختلف الفقهاء فيما يخص به الضمائر
عند عقابهم الجزية، انظر مصطلح (أهل
لذعة، وجزية).

التحريض به فيه تحفيز:

٥ - من صروب التحفيز النبوي، وهو نوع من
التحفيز. وسند دل الفقه على مشروعة
النبوي في أنه زور بالسنة فقد، روى أبو داود
رضي الله عنه أنه سب رجلاً فغضب، فأتاه فقال
الرسول ﷺ «يا أبا ذر أعزك الله»^(٥) إليك مريد
بمات جاهلية^(٦)، وقال رسول الله ﷺ: «إلى
الواجد يجل عرضه وعفونته»^(٧).

وقد فسر أنيل من العرض بأن يقدر له مثلاً.
يا ضالم يا معصي. وهذا نوع من التحفيز

(١) سورة التوبة: ٢٩.

(٢) ح. ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦

السرخسي أنه بطريق السياسة إذا رأى
المصلحة، وعند الشرح الإمام أنه التفضيح
والتشهير، فإنه يسمى سوادا.

تحقيق المناط

التعريف :

١ - حقق الأمر - يفتنه أو يجعله ثابتا لازما.

والمناط : موضع التعليق

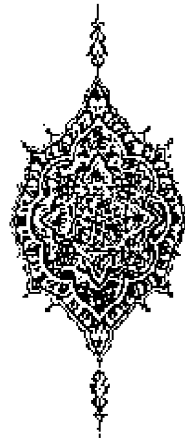
ومناط الحكم عند الأصوليين عنه

ومنه (١).

وتحقيق المناط عند الأصوليين : هو النظر
والاجتهاد في معرفة وجود العلة في أحد الصور،
بعد معرفة تلك العلة منصوص أو إجماع أو
استصحاب، بإثبات وجود العلة في مسألة معينة
بالتنظر والاجتهاد هو تحقيق المناط.

فبإثبات ما إذا كانت العلة معروفة بالنظر :

جهة القبلة، فإنها مناط وحرب استصحابا، وهي
معروفة بالنظر، وهو قوله تعالى : ﴿وَحِثُّكُمْ
فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (١) وأما كون جهة ما هي
جهة القبلة في حالة الاستصحاب فمستفون بالاجتهاد
وانظر في الأمانات.



(١) ابن عابد بن ١٩٩/٣، والمجلد ١٣٢/٣ ط مصطفى

الجبالي، المحقق، وابن عابد بن ٣٩٥/٤، والاحمد بن شرح

المعجم ٣٩٩/٢ ط المحقق ١٩٣٦، والتهذيب في فقه الإمام

الشافعي ٣٣٠/٢، والمحقق لابن عابد بن ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ م

الرياض الحديثة

(١) المصباح، شيخ، وقطار نصائح، والمصنف توسط مادة

«مغزو» وماه.

(٢) سورة البقرة ١٩٩

ومثال ما إذا كانت العلة معلومة بالإجماع :
العدالة ، فإنها مناط وجوب قبول الشهادة ، وهي
معلومة بالإجماع ، وأما كون هذه الشخص عدلاً
فمعتنون بالاجتهاد

ومثال ما إذا كانت العلة مظنية بالاستسقاط :
لشدة الضرر ، فإنها مناط تحريم الشرب في
الحس ، فالنظر في معرفتها في السبب هو تحقيق
المناط ، ويسمى تحقيق المناط ، لأن المناط وهو
الموصف علم أنه مناط ، وبقي النظر في تحقيق
وجوده في الصورة المعنية .^(١)

تحكيم

التعريف :

١ - التحكيم في اللغة : مصدر حكمه في الأمر
والشيء أي : جعله حكمًا ، وقضى الحكم
إليه .

وفي التنزيل العزيز : ﴿فَعَلَا وَرَبُّكَ لَا يُؤْمِنُونَ
حَتَّىٰ تَحْكُمَوكَ فِي شَيْءٍ بَيْنَهُمْ﴾^(١) .

وحكمه بينهم : أمرًا أن يحكم بينهم . فهو
حكم ، وحكمهم .

وأما الحديث الشريف : «إن الحنة
للمحكّمين»^(٢) فالمراد به الذين يقومون في بد
العدو ، ويخبرون بين الشريك والقتل ،
فيخارون القتل ثباتاً على الإسلام .

وفي الجار . حكمت أنسبه تحكيمًا : إذا
أخذت على يده ، أو بصرت ماعز عليه . ومنه
قول المحمي رحمه الله تعالى : حكم البنيتم كما
حكم ولدك . أي : أمتعه من القصد عما تمع

الحكم الإجمالي :

٢ - تحقيق المناط منك من مـ : تلك العلة ،
والأخذ به مضمّن عليه . وقد يعتبر تحقيق المناط
من فـ من العلة .

وقال الغزالي : هذا النوع من الاجتهاد لا
خلاله فيه بين الأمة . والفساس مختلف فيه ،
فكيف يكون هذا قياساً؟^(٣)

وتحقيق المناط يحتاج إليه الاجتهاد والمقاضي
والمثني في تطبيق علة الحكم على حد الوقوع
ويظهر تفصيل ذلك في الملحق الأصولي

(١) الأحكام للأمامي ٢/٣٣٠ ، والمصنف للمعاني ٦/٢٣٠ .

١٤١٠ ، وإرشاد المصنف للفتاوى ص ٢١٩

(٢) إرشاد المصنف ٢٢٢/١ ، والمصنف ٢٣١/٩ ، وروضة

الناضر ص ١١٦ ، ومع الجوامع ٢/٣٤١

(٣) سورة النساء ٦٥/

(٤) حديث ٩٠٠ ، إله المحكمين ، أورد ابن الأثير في النهاية

(٥) ٢١٩/١ ، مـ الحضي ، وم يعرفه لأحد .

وعلى هذا فكل من التحكيم والقضاء وسيلة
لقض النزاع بين الناس وتحديد صاحب الحق،
وهذا المنعطف الفقهاء في كل منهما صفات
منها لغة، كما سرى بعد قليل^(١).

إلا أن بين ما توارق جوهرياً تتجلى في أن
القضاء هو الأصل في هذا المقام، وأن التحكيم
فرع، وأن القضي هو صاحب ولاية عامة، فلا
يخرج عن سلطة القضاء أحد، ولا يستثنى من
اختصاصه موضوع.

أما تولية الحكم فتكون من القاضي أو من
الخصمين وفق الشروط والقيود التي توضع له،
مع ملاحظة أن هناك أموراً ليست محلاً
للتحكيم، كما سرى.

ولذلك. وقيل. أراد حكمه في ماله إذا صلح كما
تحكم ولذلك^(٢).

ومن معاني التحكيم في اللغة: الحكم.
يقال: قضى بين الخصمين، وقضى له، وقضى
عليه^(٣).

وفي الاصطلاح: التحكيم: تولية الخصمين
حكماء يحكم بينهما^(٤).

وفي جملة الأحكام أنه أدلية. التحكيم عبارة
عن اتخاذ الخصمين حكماء برضاهما لفصل
خصوماتهما ودعواهما.

ويقال لذلك: حكم بيننا، وتحكم بضم
الميم، ونزع الجاء، وتشديد الكاف المفتوحة^(٥).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القضاء :

٢ - من معانيه في اللغة: الحكم، وصوفي
اصطلاح الفقهاء: تعيين الحكم التسريعي
والملزام به، وفصل اختصاصه.

(١) ألفاسوس المحيط، ونحو طهر ومن، ولسان العرب.
وسم مجلس اللغة. والعرب، وأساس البلاغة.
والهبة في عرب الحديث، ومردات تراغف. والمعجم
الوسيط.

(٢) صان العرب وألفاسوس المحيط.

(٣) ندر المختار للمحققين ١/ ٢٩٨، مع حاشية ابن عابدين
ط البياهي الخليلي، وأيضاً الرائق شرح كنز الدقائق لأبي
محمد ٢٤/ ٧ ط - دار المعرفة بيروت.

(٤) مجلة الأحكام العدلية ج ١٧٩.

ومضى المحتاج ١/ ٣٧٢

تجدد أسرار الصوم، ومن كان في حكمهم إلى
تحكيم أنفسهم، فيحكم المحكم بجهله بغیر
ما شرع الله تعالى من الأحكام، وهذا عظمه
عظيمة، ولذلك أفتوا بمنعه^(١)
وفاز أصح من المالكية: لا أصب ذلك، فإن
وقع مفسد.

ومهم من لم يجزه ابتداء^(٢)
ومن الشافعية من قال بعدم الجواز، ومهم
من قال بالجواز إذا لم يكن في البلد ففسد. ومهم
من قال بجوازه في المدن فقط^(٣)

ومهما يكن فإن حوزة التحكيم هو طاهر
مذهب الحنفية والأصح عندهم، والأظهر عند
جمهور السامعية. وهو مذهب الحنفية
أما المالكية فظاهر كلامهم ففاده بعد
الرفوع^(٤)

٨ - وطرفا التحكيم هما الخصمان اللذان اختلفا
عليه فصر النزاع به فيما بينهما، وكل منهما يسمى
المحكم بتضديد الكاف المكسورة.

بهما زيد من ثلث رضي الله عنه^(٥)
واختلف عمر مع رجل في أمر فوسل اشتراها
عمر بشرط الصوم، فتحاكم إلى شريح^(٦)
كما تحاكم عثمان وضحة إلى جبير بن
مطعم رضي الله عنهم،^(٧) ولم يكن ريس ولا
شريح ولا جبير من القضاة

وفد، فع مثل ذلك جمع من كبار الصحابة،
ولم يذكره أحد فكان إجماع^(٨)
٧ - وبناء على ذلك ذهب الفقهاء إلى حوزة
التحكيم^(٩)

إلا أن من الحنفية من امتنع عن الفتوى
بدلك، وحنفته أن السلف لم يختاروا
للمحكم من كان عالما صالحا دينيا، فيحكم بما
يعلمه من أحكام الشرع، أو بما أدى إليه اجتهاده
المجتهدين. فتوقروا صحة التحكيم اليوم

(١) المد - ١٦/٢٦، ومع الصدير ٤٩٨/٢، والمعي
١٩-٢٠، وكشاف الفاع ٣٠٣/٦

(٢) المعى ١٩-٢٠، وطائفة القضاة لا اصطلاحات الفقه
ص ١٤٦

(٣) المعى ١٩/١٩، وكشاف الفاع ٣٠٣/٦، وأسر
للمتألف ٦٧/٤

(٤) المسود ٦٢/٢٦، وشرح الصلة ٩٩/٥، ومعي
المتألف ٢٧٨/٤، وجبة المتألف ٢٣٠/٨

(٥) نفع الصدير ٤٩٨/٤، وادائع القضاة ٣٠٣/٦، وادائع
الغليل ١١٠/٦، ونفع الحاكم ١٤٦/٦، والشرح الكبير

١٣٥/٤، وجبة المتألف ٢٣٠/٨، والمعي ١٩-٢٠
ومعالي أئمة الدين ١٧١/٦

(١) حاشية امر عابد ص ٢٥/٤
(٢) الحاج والاكليد ١١٢/٦، ومو هب الجليل ١١٢/٦
(٣) وحاشية الدسوقي ١٣٤/٤
(٤) روضة الطالبين ١٢١/٦، وجبة المتألف ٢٣٠/٨
(٥) معى المتألف ٢٧٨/٤
(٦) حاشية امر عابد ص ٢٥/٤، والعقود مدنية ٣١٩/٦
(٧) والروضة ١١١/٦، وكشاف المتألف ٣٠٣/٦، ومو هب
الجليل ١١٢/٦، وحاشية الدسوقي ١٣٥/٤

والمراد بأهلية انقضاء هذا: لأهلية المتلفة
للقضاء، لا في خصوص الواقعة موضوع
التزاع.

وفي قول لمشائيريه: إن هذا الشرط معك
الاستعانة عنه عندئذ لا يوجد الأهل لذلك.

ومنه من قال بعدم اثره مطلقاً، ومنهم من
فيه، حوار التحكيم بعدم وجود قاض، وقيل
بتقيده بالمال دون انقضاء والكسح، أي ببات
عقد التكم.

وفي قول للحامدة: إن الحكم لا يشترط فيه
كل صفات الناصي.

ونسبة أحكامه شخصيه فلهذا الشرط يرجع إليها
في مبحث (دعوى) و(قضاء).

وربما احتجوا إلى أن أهلية انقضاء يجب أن
تكون متحققة في انعكاس من وقت التحكيم إلى
وقت الحكم^(١) ومن ذلك أنه يستلزم في
الحكم الإسلام، إن كان حكماً من مسلمين،
أو كان أمدهما مسلماً، أما إذا كانا غير مسلمين
فلا يشترط إسلام المحكمين. وعلة ذلك أن غير
المسلم أهل الشهادة بين غير المسلمين، فيكون

وقد يكون الخصمان اثنين، وقد يكونان أكثر
من ذلك^(٢).

٩ - شرط في طرفي التحكيم الأهلية
الصحيحة للتعاقب التي قوامها العقل، إذ بدونها
لا يصح انعقد^(٣).

ولا يجوز لتوكيل الشخص من غير إذن
موكله، وكذلك الصغير المأثور له في التجارة
من غير إذن وليه، ولا يجوز التحكيم من عامل
المضاربة إلا بإذن المالك، ولا من الولي ولو وصى
والمحجور عليه بالإفلاس إذا كان ذكراً صغيراً
بأنقاص أو بالغراً^(٤).

شرط المحكم :

١ - أ - أن يكون معلوماً فلو حكم الخصمان
أولاً من يدخل المسجد مثلاً، ثم بالإجماع، ثم
فيه من الجهالة^(٥) إلا إذا رضوا به بعد العلم،
فيكون حينئذ تحكيمياً معلوماً.

١١ - ب - أن يكون أهلاً لولاية القضاء. ومن
ذلك اتفاق المذاهب الأربعة، على خلاف فيه
يها في تحديد عناصر تلك الأهلية^(٦).

(١) الحاشية ١١٢/١، ونسبة أحكام ١٢٠/١، وفي
الحاج ٣٧٨/١، والذكي ١٣١/١، ونفي ١٠٠/١،
(٢) مني لفتاح ٣٧٨/١، ٣٧٩/١، وسبيل لفتاح ١٣٠/١،
وقد لفتاح ٢١٨/١، وحاشية الباعري ٣٩٠/٢،
وكشاف لفتاح ٣١٠/١، ونفي ورافق ٢١/٢، وقد
الشارح ١٩٩/١.

(٣) حاشية ابن عابد ١٥٠/١، ومجمع الوهاب ٢٠٥/٢،
(٤) البحر الرائق ٧١/٢، وتوضيح الأضواء ٢٨٠/٥،
(٥) ابن عابد ٢٣٠/١، والمناوي الهدى ٢٤/٢، ومصر
الفتاح ٣٧٩/١، وسبيل لفتاح ٢٣٠/١،
(٦) البحر الرائق ٢١/٢، والفتاوى العبدية ٣/٢٩٩،
(٧) البحر الرائق ٢١/٢، ومجمع الوهاب ٢٠٥/٢، وسبيل.

من سقره أو يرى، وحكمه جاز، لأن ذلك لا يقدح بأهلية القضاء.

ولو أن حكم غير مسلم، حكمه غير المسلمين، ثم أسلم قبل الحل، فهو غير حكومته، لأن تحكيم غير المسلمين للمسلم جائز ونافذ.

ولو أن أحد الخصمين وكل الحكم بالخصومة قبيل، خرج عن الحكومة على قول أبي يوسف، ولم يخرج عنها على قول الإمام ومحمد. وقد مال بعض العلماء، أنه يخرج عنها في قول النكحل^(١)

١٤ - جاء أن لا يكون بين المحكم وأحد الخصمين قرابة تقع من الشهادة وإن اشترى المحكم الشيء الذي احتصم إليه فيه، أو اشترى ابنه أو أحد من لا يجوز شراؤه له، فقد خرج من حكومته

وإن حكم الخدم حصمه، حكمه لنفسه، أو عليها جزاء تحكيمه ابتداء، وبمضى حكمه إن لم يكن جعرا بينا، وهذه مذهب الحنفية والحنابلة. أما المالكية فهم في ذلك ثلاثة أقوال.

القول الأول: أنه يجوز مطلقا، سواء كان الخصم المحكم قاضيا أم غيره

الثاني: أنه لا يجوز مطلقا للثمة

نواضي الخصمين عليه كنبولية السلطان إياه. ولو أن ولاية غير المسلم الحكم بين غير المسلمين صحيحة. وكذلك التحكيم.

ولو كانا غير مسلمين، وحكما غير مسلم جاز. فإن أسلم أحد الخصمين قبل الحكم لم يفسد حكم الحكم عن المسلم، وبغضه. وقيل: لا يفسد له أيضا.

١٥ - أما المرتد فتحكيمه عند أبي حنيفة وحكي الله عنه مؤثوث، فإن عاد إلى الإسلام صح، وإلا بطل. وعند أبي يوسف ومحمد جائز في كل حال

وعلى ذلك فلو حكم مسلم ومسلم رجلا، حكمه مسلم، ثم إن لم يرتد، أو لحق بدار الحرب، لم يخرج حكمه عليهما^(٢).
١٦ - ورسوا على ذلك إشارا بظاهر في بعض الصور الأربعة. من ذلك أن الخصمين لو حكما صبيًا فبطل، أو غير مسلم فاسلم، لم حكمه، لم يفسد حكمه

وبنو حكمها مسلم، ثم ارتد لم يفسد حكمه أيضا، وكان في رده عوله. فإن عاد إلى الإسلام فلا بد من تحكيم جديد.

ولو عصى المحكم، ثم ذهب لعصى، وحكم لم يخرج حكمه

أما إن ساهر أو مرض أو أغشى عليه، ثم ضم

(١) البحر الرائق ١٧ - ٢٤ - ٢٥، ورواها ابن عسكروا ١٣١. وفتح المصنف ٩٩ - ١٠٠، والفتاوى الهندية ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧

(٢) حاشية غايي عاردين ٥ - ١٣٨، والبحر الرائق ١٧ - ٢٤، والفتاوى الهندية ٣٠٤ - ٣٠٦، ٣٠٧، وفتح المصنف ٩٩ - ١٠٠

أنه لا يجوز التحكيم فيه .

واختاره اخصاف ، وهو الصحيح من نذهب ، لأن التحكيم بمنزلة الصلح . والإنسان لا يملك دمه حتى يجعله موضعاً للصلح .

وما روي من جوازه في القصاص قيساً على غيره من الحقوق فضعيف رواية ودراية ، لأن الخصاص ليس حقاً محضاً للإنسان . وإن كان الغالب فيه حقه . وله شبه بالحدود في بعض المسائل .^(١)

١٧ - ولا يصح التحكيم في ما يجب من الدية على العاقلة ، لأنه لا ولاية للتحكمين على العاقلة ، ولا يمكنهما الحكم على لقائل وحده بالدية ، لمخالفته حكم الشرع الذي لم يوجب الدية على المسائل وحده دون العاقلة . إلا في مواضع محدودة - كالمؤثر والمقتل خطأ -^(٢) وللمقتل انظر مصطلح (دية - عاقلة)

أما في تلك المواضع المحددة ، فإن التحكيم جائز ونافذ .^(٣)

١٨ - وليس لمحكم أن يحكم في الله إن كره ذكر السرجندي ، وإن تولف فيه ابن نجيم . وعلة

الثالث : التفرقة بين أن يكون المحكم قاضياً أو غيره ، فإن كان الخصم المحكم قاضياً لم يجوز ، وإن لم يكن قاضياً جاز .
والقول الأول هو المعتمد ، وبه أخذ الحنابلة .^(٤)

عمل التحكيم :

اختلف الفقهاء فيما يصلح أن يكون عملاً للتحكيم .

١٥ - فعند الحنفية لا يجوز التحكيم في الحدود الواجبة حقا لله تعالى باتفاق الروايات . وحجتهم . أن استيفاء عقوبتها لما يستلزمه ولي الأمر . وإن حكم لمحكم ليس حجة في حق غير الخصوم ، فكان فيه شبهة . والحدود تقرباً بالنهي .

وما اختاره السرجسي من جواز التحكيم في حد القذف فضعيف . لأن الغالب فيه حق الله تعالى . والأصح في انذهب عدم جواز التحكيم في الحدود كلها .^(٥)

١٦ - أما القصاص ، فقد روي عن أبي حنيفة

(١) البحر الرائق ٢٨/٧ ، ومع الفهرست ٢٠٢/٦ ، والعمدوي المصدرة ٣٧٩/٤ ، ومع المعاني ٣٧٩/٤ ، والنساج

والكامل لمعسر جيل هاشم مواهب الجلس ١١٢/٦ . وحاشية المدوني على الشرح بكم ١٣٥/٤ ، وطب

أوفي السبي ١٧٢/٦ ، وكشاف القناع ٢٠٣/٦

(٢) البحر الرائق ٢٩/٧ ، وبداية الصانع ٣/٧

(١) البحر الرائق ١٦/٧ ، وبداية الصانع ٣/٧ ،

والعمدوي المصدرة ٣٧٩/٤

(٢) البحر الرائق ٢٩/٧ ، وبداية الصانع ٣/٧

(٣) البحر الرائق ١٦/٧

وذلك أن اللعان يقوم مقام الحد^(١)
وأما فيما عدا ما ذكر آنفاً، فإن التحكيم جائز
وإنفذ^(٢)

٢٠ - وأما الشافعية فإن التحكيم عندهم لا يجوز
في حدود الله تعالى، إذ ليس فيها طالب معين،
وعلى هذا انذهب

ولو حكم خصم رجل في غير حد الله تعالى
جار مطلقاً بشرط أهلية القضاء، وفي قول:
لا يجوز.

وقيل: بشرط عدم وجود قاض بالبلد.
وقيل: يختص التحكيم بالأهوال دون
القصاص والنكاح وسجرتها^(٣).

٢١ - وأما الحنابلة - فقد اختلفوا فيها يجوز فيه
التحكيم.

ففي ظاهر كلام أحمد أن التحكيم يجوز في
كل ما يمكن أن يحضر على القاضي من
خصوصات، كما قال أبو الخطاب، يسوي في
ذلك المال والقصاص والحد والنكاح واللعان
ونحوها، حتى مع وجود قاض، لأنه كالقاضي
ولا فرق. وقال القاضي أبو يعلى يجوز
التحكيم في الأهوال خاصة. وأما لنكاح
والقصاص والحد فلا يجوز فيها التحكيم، لأنها

وليس للمحكم الخصم، إلا ما نقل عن صدر
الشرعية من جوازه^(٤).

١٩ - وأما المالكية، فإن التحكيم عندهم جائز
إلا في ثلاثة عشر موضعاً هي:

الشرط، وضده، والوصية، والحبس
(الوقف)، وأمر القاتل، والنسب، والولاء،
والحد، والقصاص، ومال اليتيم، والطلاق،
والعتق، واللعان لأن هذه مما يختص بها
القضاء^(٥).

وسبب ذلك أن هذه الأمور إما حقوق يتعلق
بها حق الله تعالى، كالحد والقتل والطلاق، أو
حقوق لغير المتحكماين، كالنسب، واللعان.

وقد وضع ابن عرفة حداً لما يجوز فيه
التحكيم. فقال: ظاهر الروايات أنه يجوز
التحكيم فيها يصح لأحدهما ترك حقه فيه

(١) حاشية الدرر ٢/٣٢٦، وحاشية الفتح ٣/٢٠٨.

(٢) الدر المختار ٥/١٣٠، والفتاوى الهندية ٣/٢٦٨.

(٣) البحر الرائق ١/٣٠٨، ٧/٢٨، والدر المختار ٥/١٣٢،
وصدر الشريعة ٢/٧٠.

(٤) حاشية القاموس ١/١٣٦، ونصرة الأحكام ١/١٣ - ١٤.

(٥) نصوص الأحكام ١/١٦، والشرح الكبير ٢/١٣٦.

(٦) روضة الطالبين ١/١٢١، وباشية المحتاج ٨/٢٣٠،
ومعني المحتاج ١/٣٧٨، ٣٧٩.

مبنية على الاحتياط، فلا بد من عرضها على القضاء للحكم.^(١)

شروط التحكيم :

يشترط في التحكيم ما يأتي :

٢٢ - أ - قيام نزاع، وخصوصة حول حق من الحقوق.^(٢)

وهذا الشرط يستدعي شكاً قيام طرفين متنازعين، كل يدعي حقاً له قبل الآخر.

٢٣ - ب - تراضي طرفي الخصومة على قبول حكمه، أما اتعين من قبل القاضي فلا يشترط رضاها به، لأنه نال عن لقاضي.

ولا يشترط عند الخفية تقديم رضى الخصمين عن التحكيم، بل لو رضا بحكمه بعد صلوه جاز.

وعند الشفعية : لا بد من تقديم التراضي.^(٣)

٢٤ - ج - ثبوت الخصمين واحكام على قبول مهمة التحكيم وبجمل هذين الاتفاقيين بشكل ركن التحكيم، الذي هو :

لفظه المال عليه مع قول الآخر. وهذا الركن قد يظهر صراحة. كما لو قال الخصمان : حكمناك بيننا. أو قال هم : احكم بينكم، فقبلاً.

وقد يظهر دلالة . . . فتواصطح الخصمان على رجل بينهما، ولم يعلم بذلك، ولكنهما اختصما إليه، فحكم بينهما، جاز وإن لم يقبل احكامهم، لم يبرز حكمه إلا بتحديد التحكيم.^(٤)

وللخصمين أن يفيدا التحكيم بشرط . . . فلو حكمه على أن يحكم بينهما في يومه، أو في مجلسه وجب ذلك. ولو حكمه على أن يستفي لانا، ثم يقضي بينهما قال جاز.

ولو حكما رجلين، فحكم أحدهما، لم يجر، ولابد من اتفاقهما على الحكم به. فتواختلفا لم يجر.^(٥)

وكذلك لو تفقا على تحكيم رجل معين. فليس له أن يفوض غيره بالتحكيم. لأن الخصمين لم يرضا بتحكيم غيره.

ولو فوض، وحكم الثاني بغير رضاها،

(١) حاشية الطحطاوي ١٠٧/٥، وحاشية ابن عابد بن

٤٢٨/٥

(٢) - البحر الرائق ٢٩/٧، وأخداية وشرح ١/٥ - ٥.

والقنوي الهداية ٥٩٨/٣، وحاشية ابن عابد بن ٤٣١/٥.

وحاشية الطحطاوي ٣٠٨/٣، ومسمى الصناج ٢٧٩/١.

وفتح الرعايا ٢٠٨/٢

(٣) ملكاني لابن قدامة ٤٣٦/٣، ولفي ١٩١/١٠، ومطالب

أولي القصر ٤٧١/٦

(٤) غلة الأحكام العلية م ١٨٧٩، وحاشية الدرر ٣٣٦/٢

(٥) البحر الرائق ٢٥/٧، وفتح القدير ٥٠٢/٥، وغلة

الأحكام العلية م ١٨٨١

حكمه، لا يقبل قول الحكم أن الجاحد حكمه إلا بينة.^(١)

٢٧ - ويجب أن يستمر الاتفاق على التحكيم حتى صدور الحكم، إذ أن رجوع أحد الخصمين عن التحكيم قبل صدور الحكم يلغي التحكيم، كما سئرى.

فلو قال الحكم لأحدهما: أقررت عندي، أو قامت عندي بينة عليك بهذا، وقد ألزمتك، وحكمت هذا، فأنكر المضي عليه الإقرار أو البينة لم يلتفت لقوله، ومضى القضاء. لأن ولاية الحكم قائمة. وهو في هذه الحالة كالقاضي.

أما إن قال ذلك بعد أن عزله الخصم، فإن قوله وحكمه لا يعد به، كالحكم الذي يصدره القاضي بعد عزله.^(٢)

٢٨ - ٥ - الإشهاد على الحكم، وليس هذا شرطاً لنصحة التحكيم، وإسما هو شرط لقبول قول الحكم عند الإنكار. ولا بد من الإشهاد في مجلس التحكيم.^(٣)

فأجاز الأول حكمه، لم يجز لأن الإذن منه في الابتداء لا يصح، فكذا في الانتهاء، ولا بد من اجازة الخصمين بعد الحكم. وقيل: ينبغي أن يجوز، كالتوكيل الأول إذا أجاز بيع التوكيل الثاني.

إلا أن تعليق التحكيم على شرط، كما لو قال لعبد: إذا اعتقت فأحكم بيننا، وإضافته إلى وقت، كما لو قال لرجل: جعلناك حكماً غداً، أو قال: رأس الشهر... كل ذلك لا يجوز في قول أبي يوسف خلافاً لمحمد. والغنى على القول الأول.^(٤)

٢٥ - وليس للخصمين أن يتفقا على محكم ليس أهلاً للتحكيم.

وأحكم غير المسلم بين مسلمين، فأجاز حكمه، لم يميز، كما لو حكمه في الابتداء.^(٥)

٢٦ - ولا يحتاج الاتفاق على التحكيم لشهود تشهد على الخصمين بأنها قد حكما الحكم.

إلا أنه ينبغي الإشهاد خوف الجحود. وهذا ثبرة عملية: إذ لو أن الخصمين حكما الحكم، فحكم بينهما، فأنكر المحكوم عليه منها أنه

(١) المبسوط ٢٢١/٥٣، والتمهيد ٣/١٣٥، ومطلب أولي الثمر ٦/١٧٦، وكشاف خفاء ٩/٣٠٣.

(٢) فتح القدير ٥/١٠٠، ٥٠١، والتمهيد ٣/٢٩٩، وجامع الرموز ٣/٣٣٩، والمبسوط ٢٢١/٦٣، والتهذيب ١٦٧/٢.

(٣) شرح الغاية ٥/٢٠٠.

(٤) البحر الرائق ٢٤١/٢٩، وفتح القدير ٥/٥٠٢، والتمهيد ٣/٢١٧، وجامع الرموز ٢/٢٣٦، وحاشية الطعيطي ٢/١٠٣، ٢٠٨، وحاشية ابن عابدين ٥/١٣١.

(٥) القسري الحنبلي ٣/٢٦٨، وفتح القدير ٥/٥٠٢، وطبرق الرائق ٢٤١/٢٩، وحاشية ابن عابدين ٥/٤٢٨.

طريق الحكم :

إلى أن لكل خصم أن يرجع عن التحكيم قبل صدور الحكم، ولا حاجة لانفاق الخصم على ذلك.

٢٩ - طريق كل شيء ما يوصل إليه، حكمي كان أو غيره^(١)

وبينه فإن طريق الحكم : ما ثبت به الحق موضوع النزاع والخصومة

وإن رجع كل في ذلك عزل سمحك أم بعد صدور الحكم، فليس لأحد حق الرجوع عن التحكيم، ولا عزل المحكم، فإن رجع بعد الحكم لم يطل الحكم، لأنه صدر من ولاية تهرجه للمحكم، كالحاقي الذي يصدر حكمه، ثم يعزله الطرفان.

بهذا لا يكون إلا تلبية، أو الإقرار، أو لتكون عن خلف البين

يسوى في هذا حكم الحكم، وحكم القاضي.

وعلى هذا : فإن اتفق رجلان على حكم حكم بينهما في عهده من الدعاوى، فقصى على أحدهما في بعضهما، ثم رجع المتكلم عنه عن حكم هذا الحكم، فإن القضاء الأول نافذ، وليس لتحكم أن يحكم فيها ثانياً، فإن حكم لا ينفذ.

فإن قدم الحكم على ذلك كان حجة موافقة للشرع، وإلا كان باطلاً.

ويدر أن الحكم لا يقضي بطله. وأما كتاب الحكم إلى القاضي، وكتاب القاضي إليه غير جائز، إلا برضى الخصمين، خلافاً للحصانة الذين ذهبوا إلى جوازها وفاداه^(٢).

وإن قال الحكم لأحد الخصمين : قامت عندي الحجة بصفة ما ادعى عليك من الحق، فعزله هذا الخصم، ثم حكم عليه الحكم بعد ذلك لا ينفذ حكمه عليه^(٣)

الرجوع عن التحكيم :

٣٠ - حق الرجوع عن التحكيم فرع من صفة التحكيم الجوازية . . . ولكن هذا الحق ليس مطلقة.

٣٢ - وعنه المالكية : لا ينتزعه دوام رضا الخصمين إلى حين صدور الحكم، بل لو قاما لبنة عند الحكم، ثم بدا لأحدهما أن يرجع عن التحكيم قبل الحكم، فعين على التحكيم أن

٣١ - فقد ذهب الحنفية، وسحبون من المالكية

(١) كتابه ج٢ ص ٣٢٤

(٢) البحر الرائق ٢٥٠/٧ - ٢٧٠، والفتاوى المندة ٢٤/٢٧٠.

(٣) البحر الرائق ٢٦٠/٧، وقبح المذهب ٥٠٠/٥، والفتاوى

ومح القديم ٥٠٠/٥، وحاشية ابن عابدس ٢٣١/٥.

المندة ٢٦٠/٢٣، وتيسره اشتقاء ١٣/١٣

والمنى ١٩٩/١١

بفرضي، وجاز حكمه .
رجع فبطل مقصوده . فإن صدر الحكم

نفاذاً^(١)

أثر التحكيم :

٣٥ - يراد بأثر التحكيم : ما يترتب عليه من نتائج .

وهذا الأثر يتمثل في لزوم الحكم ونفاذه، كما يتمثل في إمكان نفيه من قبل القضاء .

أولاً : لزوم الحكم ونفاذه :

٣٦ - متى أصدر الحكم حكمه، أصبح هذا الحكم ملزماً للخصمين المتنازعين، وتعين إنفاذه دون أن يتوقف ذلك على رضا الخصمين، وعلى ذلك الفقهاء . وحكمه في ذلك كحكم القاضي .

وليس للتحكيم أن يرجع عن حكمه، فلو رجع عن حكمه، وقضى للأخر لم يصح قضائاً، لأن الحكومة قد تمت بالقضاء الأول، فكان القضاء الثاني باطلاً^(٢) .

٣٧ - ولكن هذا الإلزام الذي يتصف به حكم الحكم ينحصر في الخصمين فقط، ولا يتعلق بأي غيرهما، ذلك لأنه صدر بحفظها عن ولاية

وقال أصبح : لكل واحد منها الرجوع مالم تبدأ الخصومة أمام الحكم . فإن بدأت تعين عليها المقضي فيها حتى النهاية

وقال ابن الجشون : ليس لأحدهما الرجوع ولو قبل بدء الخصومة^(٣)

٣٣ - وعند الشافعية : يجوز الرجوع قبل صدور الحكم، ولو بعد إقامة اليمين . وعليه المذهب . وقبل بعدم جواز ذلك . أما بعد الحكم فلا يشترط رضا الخصمين به كحكم القاضي . وقبل : يشترط، لأن رضاهما معتبر في أصل التحكيم، فكذا في لزوم الحكم . والأظهر الأول^(٤) .

٣٤ - وعند الحنابلة : لكل من الخصمين أن يرجع عن التحكيم قبل الشروع في الحكم . أما بعد الشروع فيه، وقبل نفاذه، ففي الرجوع قولان :

أحدهما : له الرجوع لأن الحكم لم يتم، أشبه قبل الشروع .

والثاني : ليس له ذلك، لأنه يؤدي إلى أن كل واحد منهما إذا رأى من الحكم ما لا يوافق

(١) التكملي ٤٣٦/٣، وأخى ١٠/١٠، ١٩١، وسطاب

أول علي ١٩٧/٦، وكشف القناع ٢٠٢/٦

(٢) البحر الرائق ٢٧/٧، وشفاوى المنهية ٢٧١/٢

(٣) نبرة الحكم ٤٣/٩

(٤) روضة الطاليسر ١٢٢/١١، وبني المحتاج ٣٧٩/٩

وباية المحتاج ٢٣٦/٨

ولم يشذ عن هذا المبدأ غير مسألة واحدة نص عليها الخفية، هي: ما لو حكم أحد الشريكين وعريته رجلا فحكم بينهما، وألزم الشريك شذ من المبدأ الشريك نفذ هذا الحكم، ونعدي إلى الشريك الغائب لأن حكمه بمنزلة الصلح في حق الشريك الغائب. والصلح من صبح التجار. فكان كل واحد من الشريكين راضيا بالصلح، وما في معناه. (١)

وبعبارة أخرى فإن افترق بين التجار قد جعل التحكيم من شدة الشراكة كأنه تحكيم من سائر الشراكة. وقد لزم الحكم، ونفذ في حقهم جميعا.

ثانياً: نقض الحكم :

٣٩ - قد يرضى الخصم بالحكم، فيمضيان على تنفيذه... وقد يرى أحدهما رفعه إلى القضاء لمصلحة يراه.

أما الشافعية، والحنابلة، ومعهما أن القاضي إذا رفع إليه حكم الحكم لم ينقصه إلا بان ينقص به فضاء غيره من النقضاء. (٢)

أما عند الخفية فإذا رفع حكم الحكم إلى

شرعية نشأت من اتفاقها على اختيار الحكم للحكم فسا بينهما من نزاع وخصومة. ولا ولاية لأي منهما على غيره، فلا يسري أثر حكم الحكم على غيرهما. (٣)

٣٨ - وتطبيقاً لهذا المبدأ، فلو حكم الخصمان رجلاً في عيب المبيع ففرضي الحكم بوجه، ثم يكن للبائع حق بوجه على يالعه، إلا أن يرضى للبائع الأول ولثاني المشتري بتعديله، فيجوز بوجه على البائع الأول.

وكذلك لو أن رجلاً ادعى على آخر ألف درهم، ونزاعه في ذلك، فادعى أن فلانا الغائب قد ضمن له عن هذا الرجل، فحكم بينهما رجلاً، والتكفل غائب. فأقدم المدعي بية على انفاد، وعلى الكفالة، فحكم الحكم بالنال والكفالة، صح الحكم في حق الدائن والمدين ولم يصح بالكفالة، ولا على التكفل.

وإن حضر التكفل، والمكفول غائب، فترضى الطائب والتكفل، فحكم الحكم بذلك كان الحكم جائزاً، ونافذا بحق التكفل دون المكفول. (٤)

(١) البحر الرائق ٢٦/٧، والمناج ٣٧٤/١، والشرح الوهاب من ٥٩٩، وصحابة المصنف ٢٣١/٨، والذاتي لابن قدامة

١٣٦/٢، وكشاف القناع ٢٠٣/٦

(٢) فتح القدير ٤٩٩/٥، وحاشية ابن عابدين ٤٣١/٥، واليعرب الرائق ٢٨/٧

(١) نحر الرائد ٢٨/٧، والهدى المختار ١٢٩/٥

(٢) روضة الطالبين ١٢٣/١١، ومغني المحتاج ٣٧٩/٤

والفق ١٩٠/١٠، ومطالب أولي النهى ٢٧٦/٩، وكشاف

فتاوى ٣٠٣/١٢

قيل إذا لم يكن القاضي مأذوناً في استخلاف غيره. وأما إذا كان مأذوناً في الاستخلاف فيجب أن تجوز إجازته.

وتجعل إجازة القاضي بمنزلة استخلافه إياه في الحكم بينهما، فلا يكون له أن يظل حكمه بعد ذلك.

وإن حكمها رجلاً، فحكم بينهما، ثم حكماً آخر، فقضى بحكم آخر، ثم وقع الحكمان إلى القاضي، فإنه ينفذ حكم الموافق لرايه. هذا كله عند الحنفية.

أما المالكية فعندهم أن القاضي لا ينفذ حكم المحكم إلا إذا كان جوراً بيناً. سواء أكان موافقاً لراي القاضي، أم مخالفاً له.

وقالوا بأن هذا لم يختلف فيه أهل العلم، وبه قال ابن أبي ليلى.^(١)

تنعزل المحكم :

٤٩ - تنعزل المحكم بكل سبب من الأسباب الآتية :

١ - العزل : لكل من الطرفين عزل المحكم قبل الحكم، إلا إذا كان المحكم قد وافق عليه

القاضي نظر فيه، فإن وجده موافقاً لمذهبه أخذ به وأمضاه، لأنه لا جدوى من نقضه، ثم أبراهه.

وفائدة هذا الإمضاء : أن لا يكون للقاضي آخر يرى خلافه نقضه إذا رفع إليه، لأن إمضاءه بمنزلة فضائه ابتداءً.

أما إن وجده خلاف مذهبه أبطله، وأوجب عدم العمل بمقتضاه، وإن كان مما يختلف فيه الفقهاء.

وهذا الإبطال ليس على سبيل اللزوم، بل هو على سبيل الجواز، إن شاء القاضي أبطله، وإن شاء أمضاه وأنفذه.^(٢)

٤٠ - ويجب أن تكون هذه الإجازة من القاضي بعد حكم المحكم

وعليه فلو حكماً رجلاً، فأجاز القاضي حكمه قيل أن يحكم، ثم حكم بخلاف رأي القاضي لم يجز، لأن القاضي أجاز المعلوم.

وإجازة الشيء قبل وجوده باطلة، فصار كأنه لم يجز.

ولكن السرخسي قال : هذا الجواب صحيح

(١) البحر الرائق ٢/ ٢٧، وحاشية الدرر ٢/ ٣٣٦، وحاشية ابن عابدس ١/ ٩٣٩.

وهذا ما تفهده عبارة الكاساني : إذا حكم في فصل بمذهب، ثم رجع إلى المذهب، ورأيه بخلاف رأي الحاكم المحكم. لا أن يصح حكمه. (بدائع الصنائع ٣/ ٢٢)

(٢) البحر الرائق ٢/ ٢٧، وحاشية ابن عابدس ١/ ٩٣٩، وفتاوى ٢/ ٧٧، والكنز لابن عبد البر ١/ ٩٩٩، ومراجع المجلس ١/ ١١٢، والنساج والإكليل ١/ ١١٣، ونيسرا الحكم ١/ ١١٢

القاضي، فليس لها عزة، وأن القاضي
متخلفه.

ب - انتهاء الوقت المحدد للتحكيم قبل
صدور الحكم.

ج - خروجه عن أهلية التحكيم.

د - صدور الحكم.

تحليل

التعريف .

١ - التحلل ثلاثة من حل .

وأصل معنى (حل) في اللغة: فتح الشيء
، فكث العقدة، ويكون به من الإنسان ما يخرج به
من الحزمة، ويختلف إحالات موضعه، فإن
كان من إحرام فهو الخروج منه بالظن
المورد وخ له شرعا، وإن كان من غير
منه بالشر أو الكراهة بشرطها، وإن كان المحلل
من الصلاة فيكون بالسلام، وتفصيله في باب
الصلاة

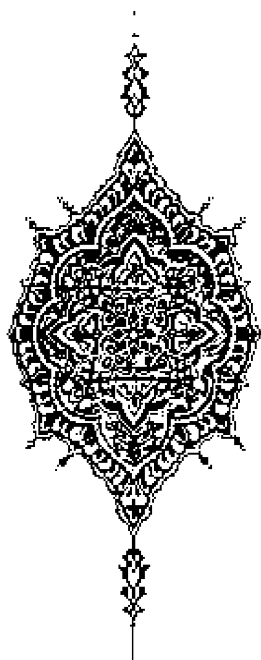
ولا يخرج نسيئته شرعا عن ذلك ^(١)

الحكم الإجمالي وهو: أن البحث .

التحلل من الإحرام:

والمراد به: الخروج من الإحرام .

وحل ما كان محظورا على المحرم فبيان:



(١) - من العرب، وفتح النون، والهمزة، وتثنية في

رب العرب مادة «حل»، وبنو العيص ١٩/ ١٧٧.

وحاشية مدرستي ١٩٨/ ٢، والمعي لاس قدادة ٨/ ٢٨٤.

أمنية فقد حل له كل شيء إلا النساء والطيب، ما أخرجه مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أنه خطب الناس بعرفة، وعندهم أمر الحج، وقال لهم فيها قال: «إذا جئتم منى فمضى رمي الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاج إلا النساء والطيب»^(١)

وأمه: «ما ذهب إليه مالك من تحريم الصيد أيضاً: فإنه أخذ بمضمون قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الْحَيَاةَ﴾ وتتم حُرْمٌ»^(٢) وأوجه الاستدلال بالأية أن الحج يتميز بحرم ما لم يطف طواف الإفاضة وأما دليل إباحة لبس الثياب وتخل شيء بعد رمي حرة العنق، فهو حديث: «إذا رميت الجمرة فقد حل كل شيء إلا النساء»^(٣) وحديث عائشة السابق.^(٤)

١- صحيح تلي لا يجره: أخرجه مسلم ٨١٩/١ - ط المطبوع.

(٢) قول عمر رضي الله عنه: «إذا جئتم منى فمن رمى الجمرة» أخرجه مالك في الموطأ ٤١١/١ - ط خفي، واستند صحيح.

(٣) سورة التكاثر ١٥.

(٤) حديث: «إذا رميت الجمرة فقد حل كل شيء إلا النساء» أخرجه أحمد ٢٢٤١١ - ط الميمنية من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وله شاهد من حديث مالك رضي الله عنه، وهو حديث: «إذا رميت الجمرة فقد حل كل شيء إلا النساء» - ط السلفية.

(٥) نسخة من نسخة ٥١٥/٢ ط مصطفى اعلي بمصر، وحاشية الشوسري على شرح الكافي ١٥٦ ط عيسى اعلي بمصر، وم ١٤٤ الحراج ٢٩٩: ٣ هـ المكتبة الإسلامية، ورواية الطائفي ١٠٢: ١ - ١٠٤ ط المكتبة الإسلامية، والمضي لابن فدامة ٣٨١٢ ط الرياض، ومطاب أولي النهى ١٢٧/٢ - ط الحج.

أ- التحلل الأصغر، ويسمى أيضاً التحلل الأول.

٢- ويكون عدد المشاهدة والحجالة بعين أمرين من ثلاثة: رمي حرة العنق، والتحرر، والخلع أو التقصير. ويباح بهذا التحلل لبس الثياب وكل شيء ما عدا النساء (سالإجماع) والطيب عند البعض، والصيد عند المالكية.^(١)

أما الحنفية فيحصل التحلل لأصغر عددهم برمي الجمرة والخلع والتقصير، فإذا فعل ذلك حل له كل شيء إلا النساء.

وموارد في: «في كتب الحنفية من النساء الطب والصيد أيضاً ضعيف»

هذا، ويجب لمدح بين الرمي والخلع للمتعمم والمضاد لمن قدر على ذلك، لأن التمسك واجب بين هذه التمسك عند الحنفية.^(٢)

والأصل في هذا الخلاف ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كنت أختب النبي صلى الله عليه وسلم ليحرم، ويحرم ليحرق قبل أن يطوف بالبيت طه فيه ملك»^(٣)

وله شاهد في بعض الأحاديث أنه إذا رمى حرة

(١) التذكرة ٤٥٦/١ ونسبة المحتاج ٢٩٩/٢، وروضة الطائفي ١٠٣: ١، وفي ١٨٣/٣، ومطاب أولي النهى ٤٢٥/١

(٢) الاختصار ١٥٨/١، والربيعي ٣٢٢: ٢، ورمي عابدين ١٨٢/٢، وحاشية الضعوف على اندر ٥١٨/١

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها، وذكر الطب المعني

ب - التحليل الأكبر - ويسمى أيضا التحليل الثاني.

٣ - هذا التحليل هو الذي يباح به جميع محظورات الإحرام دون استثناء، وبدء الوقت الذي تصح أفعال التحليل الآخر فيه عند الحنفية والمالكية من طلوع فجر يوم النحر، وعصم عندهما بقضوف لإذنية بشرط الحلق أو التضفير - هنا بانضمامهم، فلم أفاض ولم يخلق لم ينحل حتى يخلق عند الحنفية والمالكية.

وزاد المالكية أن يكون الطواف مسبوقا بالسمي، والا لا يخل به حتى يسمي، لأن السمي ركن عند المالكية، وقال الحنفية: لا مدخل للسمي في التحليل، لأنه واجب مستقل، ونهاية وقت التحليل الأكبر بحسب ما ينحلل به عندهم، وهو الطواف، وهو لا يقوت^(١).

وعند الشافعية والحنابلة يبدأ وقت التحليل الأكبر من منتصف ليلة النحر، ويحصل التحليل الأكبر عندهما باستكمال أفعال التحليل التي ذكرت، وهي: ثلاثة على القول بأن الحلق نسك، والثاني على القول الآخر غير المشهور أنه

ليس بسك، ونهاية التحليل الأكبر عند شافعيه والحنابلة بحسب ما ينحلل به عندهما إن توقف التحليل الأكبر على الطواف أو الخلق أو السمي، أما الرمي فإنه مؤقت بغروب شمس آخر أيام التشريق، فبتوقف عنه التحليل ولم يرم حتى آخر أيام التشريق وقت الرمي المالكية، فيحل عند الحنابلة بمجرد هاتين السورتين، وإن بني عليه فقد - مسائل ذلك، وهذا قول عند الشافعية، لكن الأصح عندهم أنه طواف وقت السمر، يتقبل التحليل إلى تغارته، فلا يحل حتى يؤديه^(٢).

وحصول التحليل الأكبر باستكمال الأفعال الثلاثة: رمي جرة لعنبة، والحلق، وطواف الإفاضة المسوق بالسمي محل انقضاء النضج، وبه يباح جميع محظورات الإحرام بالإجماع^(٣).

التحليل من إحرام العمرة:

٥ - اتفق جمهور الفقهاء على أن للعمرة بعد أدائها تحللا واحدا، أباح به للمحرم جميع محظورات الإحرام. ويحصل هذا التحليل بالتحلق

(١) المجموع شرح المهذب ١/٢٢٨، ١٧٢، وبداية المحتج ١/١٩٩، ٣٠٠، وشرح المساجع مع حاشيته فلبسوي ١/١٩٩، ١٢٠، ط مطبعتي المطبعي مطبع و مطبع لاس قدسة ٣/٢٥٨، ١١٢، مكسة سرياس حدبة بالرياس، ومطالع أول الس ١/٢٦٧ وما بعدها (٢) المراجع السبعة

(١) شرح فتح القدير ٢/١٨٣، ط دار صادر، ودر مختار على شفاء المختار ١/١٩٩، ط دار إحياء التراث العربي، وشرح البرقاني ٢/٢٨٠، ٢٨١، ط دار الفکر، وحاشية التصوفي على الترحم الكبير ١/١٦، ١٧، ط حبيبي المطبعي مطبع، وحاشية الطغدوي ١/٢٧٩، ط دار الفرق.

صيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيائكم إذا
خلفتم^(١).

ومهور الفقهاء على أن الحالف إذا حث
غير بين الثلاثة الأول أي: الإطعام أو الكسوة
أو لعن، وأنه لا يجوز له انصام إلا إذا حذر
عن الثلاثة^(٢)، لقوله تعالى: ﴿فمن لم يجد
صيام ثلاثة أيام﴾.

وال تفصيل موطنه مصطلح (أبيان).

والتحلل في اليمين: الاستثناء بها بقوله:
إن شاء الله، واختلف العلماء في الاشتاء،
أبشترط انعيانه أو لا بشرط؟ والتفصيل موطنه
مصطلح (المهاد، خلاف).

تحلي

انظر: حلية.

تحليف

انظر: تحليف.

(١) سورة المائدة / ٨٩.

(٢) بدائع الصنائع ٥/ ٢٩٠، ورد المحلل على البر المغفر

١٨/٢، ١٩ رد (الأبيان)، وغير القرطبي ٩/ ٣١٥.

٢٦٦، وسدابة المحقق ١/ ١٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، وحاشية

السدسوي ٢/ ١٣١، ١٣٣، وحاشية المحتج ١/ ١٧١.

١٧١، وكشاف الفتاوى ١٢٣/ ٢١٣، رد (الأبيان).

أو انقصر بانساق المداف، والتفصيل في
مصطلح (عمرة)^(١).

التحلل من اليمين:

٥- ١: ففي الفقهاء على أن اليمين المتعقبة
المؤكدة للحث أو المنع تنحل بغير ما يوجب
الحث، وهو الحالفة ما اعتقدت عليه اليمين،
وبذلك إما بعمل ما حلف على ألا يفعله، وإما
بترك ما حلف على فعله، إذا علم أنه قد مراعى
عن فعل ما حلف على فعله إلى وقت نيس
يمكنه فيه فعله، وذلك في اليمين بالترك
الطلق، مثل أن يحلف: لتأكلن هذا الرغيف،
فيأكله غيره، أو إلى وقت هو غير الوقت الذي
اشتراط وجود الفعل فيه، وبذلك في العمل
اشتراط فعله في زمان محدد، مثل أن يقول:

والله لأعلن اليوم كذا، فإنه إذا انقضى اليوم ولم
يفعل حث ضرورة، وتفقوا على أن الكفارة في
الأبيان هي الأربعة لأنواع الواو في قول
تعالى: ﴿ولا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته
إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون
أهلكم أو تسونهم أو غرة رزقية ممن لم يجد

(١) رد المحتار ٢/ ١٩٧، وحاشيتها، وحاشية العروى على

شرح الرسالة ١/ ١٨٣، وروضة الطالبين ٢/ ٩٠٩.

ومطالب فرقي البصر ٢/ ١١٦، والمضى لأثر قداسة ٣/ ٣٩١.

في الصلاة، سواء الشاهد الأول أو الأخير .
وصفته - أن يقص المصلي المختصر والمضمر من
يده اليمنى، ويحني بإبهامه مع الوسطى ويشير
بإصبعه - وهي الأصبع التي تلي الإبهام - عند
لفظ الحلالة رافعاً يداً وهذا عند الحنابلة، وهو
المقول الثاني عند الشافعية، وتقول للحفظة،
وقالوا: إنه المعنى به . والتحقيق على الوجه
المذكور سنة (١)

وذكر عند المالكية: أن من مندوبات الصلاة
أن يحفد المصلي في تشهده من أصبع يده اليمنى
المختصر والمضمر والوسطى وهي موضوعة على
فخذة الأيمن، وأضرابها على النخبة التي تحت
الإبهام على صفة تسمية، وأن يمد البايبة
والإبهام، والإبهام بجانبها على الوسطى ممدودة
على صورة العشرين، فتكون القبضة صعه
اثنين والعشرين، وهذا هو قول الأكثر، ويندب
أن يترك البايبة يميناً ويشير لآخرها وسطاً في
جميع التشهد (٢) ولم يمتد ذلك تحليفاً

والفصيل موطئه معبطلح - (تشهد).

تحقيق

التعريف :

١ - من معاني التحقيق في اللغة . الاستدارة
وجعل الشيء كالحلقة . (٣)

ومن معانيه أيضاً : إزالة الشعر، يقال : حلقت
رأسه يحفقه حلقة، وتحلقاً : أزال شعره، كحلقة
واحتلقه . (٤) ومنه قوله تعالى : ﴿مَحْلَقِينَ
رِعَاسِكُمْ﴾ (٥)، وفي الحديث : ما اللهم اغفر
للمحلقين (٦) والتحقيق خلاف التفسير، وهو:
الآخذ من الشعر بالمقص - وخلاف التنف،
وهو : نزع الشعر من أصوله . ويرد في اصطلاح
الفقهاء بالمحلقين المذكورين .

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

التحقيق بمعنى الاستدارة في التشهد :

٢ - يرد التحقيق بمعنى : الاستدارة في التشهد

(١) لسان العرب مادة : حلقت

(٢) ترتيب للمفردوس المحظ

(٣) سورة الفتح / ٢٧

(٤) حديث : اللهم اغفر للمحلقين ... أخرجه البخاري

(٥) الفتح / ٣ - ٥٦١ - ط (الطبعة)، ومسلم (٢/ ٩٤٥ - ط

الحلي)

(١) كتاب الفتح ١/ ٢٩٢ ط مكتبة مصر الحديثة، ونوبة

الحجاج ١/ ٨٠١ - ٨٠٢ ط المكتبة الإسلامية، وشرح

الحجاج ١/ ١٢٩ ط مصطفى الحلبي، ومسانيد ابن عابدين

١/ ٨٠٨ - ٨٠٩ ط مطبعة الخليلي

(٢) مسانيد الباقين على المشرح الكبير ١/ ٩٥٠ - ٩٥١ ط

مصر الحلبي

التحليل بمعنى إزالة الشر :

و«جمع أهل العلم على أن التقصير يجري عن الرجال، وأن النساء سُنَّهن التقصير، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال : ونس على النساء حلق، إسماعيلين التقصير»^(١)، ولا خلاف في أن حلق الرأس في الحج تمك.

والحلق - أو التقصير - في ذاته واجب إذا كان على الرأس شعر، أما إذا لم يكن على رأسه شعر - كالأقصر - ومن رأسه فروج - فإنه يجب إصرار الموصى على رأسه عند اجنبية والمأثنية، واستحب ذلك الشافعية والحنابلة.^(٢)

وبعد تراغ الحلق يقول : لله أكبر ثلاث مرات ، اللهم هذه أصبني ببسلك ، فأجعل لي بكل شعرة نورا يوم القيامة ، واغفر لي ذنبي يا واسع المغفرة.^(٣)
والتفصيل موطنه مصطلح : (إحرام) و(حلق).



٣ - اتفق الفقهاء على أن الحلق من المحظورات المتعلقة بدين المحرم ، لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَيْئَةُ مِنْكُمْ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِضْهُ مِنْ صِبَاٍمْ أَوْ ضَعْفٍ أَوْ نُسْكِ﴾^(١) فيحظر على المحرم حلق رأسه أو رأس محرم غيره ، وقبيل الشعر كذلك يحظر حلقه أو قطعه ، وإن حلق المحرم شعره أثناء إحرامه فعليه الفدية للنفس.

والحلق للتحلل من الإحرام أفضل من التقصير .

روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «واللهم ارحم المحلقين ، قالوا : والتقصرين يا رسول الله» قال : «اللهم ارحم المحلقين ، قالوا : والتقصرين يا رسول الله» قال : «والقصرين».^(٢)

وفي دعاء رسول الله ﷺ للمحلقين ثلاثاً ، وللمقصرين مرة ذبيل على أن الحلق في الحج والعمرة أفضل من التقصير ، هذا إذا كان محرماً بالعمرة وحدها من غير إرادة جمع . فإن كان متمتعاً ، وأراد التحلل من عمرته ، فالأفضل له التقصير ، ليتوفر الحلق للتحلل من الحج.^(٣)

(١) سورة البقرة / ١٩٦

(٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : ١

(٣) كشف الغطاء / ٢ ، ٤٨٨ ، والسوقي / ٤ ، ٤٦

(١) حديث : «ليس على النساء حلق ونس إسماعيلين التقصير» أخرجه أبو داود (٤٠٣/٤) - ط فهرست عبد دعاس - وحسنه ابن حجر في المصنف (٢٩٩/٢) - ط شركة المطابع الفنية.

(٢) تفسير القرطبي / ٢ ، ٢٨٩ ، ٢٨٩ - مطبعة النابغة ، ودايتج لبرناتس / ٢ ، ١٤٠ - الطبعة الأولى بمصر - وحنيفة شمسوني عن الشرح الكبير / ٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ط مصطفى الحلبي . ومائة المحتاج / ٢ ، ٢٩٩ ومبعدها

(٣) حاشية المحتاج / ٢ ، ٢٩٧ ، والمجموع / ٨ ، ١١٥

عند المحقق، فلا بأس عند ذلك أن يقول ذلك، كما يقول: إن الرماحرام في غير الأعيان الستة

وقد يطلق التحليل ويراد منه التفسير على منظمة، ويطلق التحليل ويراد منه: تحليل ابتداءً لأن لمطلقها.

تحليل

التعريف:

١ - التحليل لغة ضد التحريم، وأصل الفعل (حل) وينعدي بالمهزمة والتضعيف، فيقال: أحلته. ومنه ﴿أحل الله البيع﴾^(١) أي أباحه وغير في الفعل والترك، واسم الفاعل: محل ومحلل.^(٢)

والتحليل في الشرع هو: حكم الله تعالى بأن فعلاً هو حلال، قال ابن وهب قال ما نمت: لم يكن من قبل الناس أن يقولوا: هذا حلال وهذا حرام، ولكن يقولون: ياكم كذا وكذا، ولم أكن لأصنع هذا. قال المعري

ومعنى هذا: أن التحليل والتحريم إنما هو لله عز وجل، وليس لأحد أن يقول: ويصرح بهذا في عين من الأعيان، إلا أن يكون لبري تعالى يحرم بذلك عنه.^(٣)

ثم قال: وقد يقوى الدليل على التحريم

الإلصاق ذات الصلة.

أ - الإباحة.

٢ - الإباحة في اللغة الإحلال، وفي الاصطلاح الأصوبي: هي خطاب الله تعالى يتعلق بأفعال المكلفين تحبيراً من غير تدل.^(٤)

وعند الفقهاء: الإذن بإتيان الفعل حسب مشيئة الفاعل في حدود الإذن.^(٥)

وقد تطلق الإباحة على ما قابل خطر، فتشمل الترخيص والإيجاب. والندب^(٦) والإباحة فيها تحبير، أما الحل فإنه أعم من ذلك شريعاً. و - (إباحة).

تحليل الحرام.

٣ - المراد منه: جعل الحرام حلالاً، كتجديس الشرا، فذلك قراء على الله فكذب نوحه الله عليه صولته: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ إِنَّكَ كَذِبَةٌ﴾، ألكم

(١) سورة البقرة / ٢٧٥

(٢) الصحاح المبررة: (حلل)

(٣) تفسير المعري: ١٠ / ١١٢٠ دار الكتب

(٤) مسلم التوبة وشرحه ١١١ / ١

(٥) نعم بركات الجرحي

(٦) تفسير الحقائق ١٠ / ١٦

طُيِّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَكُلُّوهُ مِنْهَا
مَرِيضًا^(١).

فقد دلت الآية على حوزة المرأة للمهر،
وهو دين^(٢).

التحليل من الديون وغيرها:

التحليل من التبعات والحقوق غير المالية للمحي
والمبت:

٥ - من أخذنا في حق أخيه لمسلم، فإنه يجب
عليه أن يتوب إلى الله عن ذنبه. وقال العلماء:
إن تاتوسمة شروطها: أن يبرأ الثالث من حق
المتعدى عليه، فإن كان سالا زده إليه، وإن كان
حد ذلك يحرمه مكله به، أو طلب عفيه، وإن
كان غيبة مستحله منها^(٣) (ز: نوبة).

تكاثر المحلل.

٦ - ذهب الفقهاء إلى أن من طلق زوجته صالحة
رجعية أو طلق رجعتين حلاله إرجاعها في
العدة.

وإذا كان الطلاق بائنا بينونة صغرى، فحكم
مادون الثلاث من الواحدة السائبة والسبين
المتضمنين حرمان عدد الطلاق وزوال ملك
الاستمتاع، حتى لا يجوز وطؤها إلا بتكاثر

الكذب هذا حلال وهذا حرام لتعذر ما على الله
الكذب، إن الذين يفترون على الله الكذب لا
يقبلهم^(٤).

٤ - التحليل من الدين: إخراج الدين منه. وأما
التحلل فهو طلب الخروج من النظام، وفي
الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله ﷺ: مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ
عَرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا
يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ^(٥).

والتحليل قد يكون بمقابل وبغيره:

فإنني معقول كالروجة تريد أن تفتلح من
زوجها، فتعطيه مالا ليخلمها. ولاسل في ذلك
قوله تعالى: وَلَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا
اتَّعَمَّوْا مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَخْلَا أَلَّا يَقْبَلَ حَدِيثُ اللَّهِ،
فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقْبَلَ حَدِيثُ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا
بِمَا اتَّخَذْتُمْ^(٦).

وقد يكون التحليل بلا مقابل، وأصل ذلك
قوله تعالى: فَإِذَا تَوَلَّى سَوَّاتُ الْأُنثَى مِنْهُنَّ فَتَمَسَّ فَمِنْ الْيَوْمِ

(١) سورة التحل ١٦٦، والمطوي ١٦٦.

(٢) حدث من كسبه له مظلمة لأحد من غرضه.

أخرجه البخاري، فتح ١٠١٥، ط الشافعي.

(٣) سورة البقرة ٢٢٩.

(٤) سورة الساء ١١.

(٥) المص ٧٠، ٧١.

(٦) بعض مصنفين من ١١١.

ب - صحة النكاح :

٨ - بشرط في النكاح الثانی لكي تحل المرأة للأول : أن يكون صحيحا ، ولا تحل للأول إذا كان النكاح فاسدا ، حتى لو دخل بها ، لأن النكاح الفاسد ليس بنكاح حقيقة ، ومطلق النكاح يتصرف إلى ما هو نكاح حقيقة .

ولسكان النكاح الثاني مختلفا في فساده ، ودخل بها ، لا تحل للأول عند من يقول بفساده ثانيا .^(١)

ج - الوطء في الفرج :

٩ - ذهب الجمهور إلى أنه بشرط مع صحة الزواج : أن يطأها الزوج الثاني في الفرج ، فلو وطئها دون الفرج ، أو في البدر لم تحل للأول ، لأن الشيء يخرج عن الحل على ذوق المسيلة منها . فقال لامرأة دفاعة القوطي : وأتريدين أن نرجعي إلى دفاعة؟ لا ، حتى تدؤني غسبته ويدؤني غسبتك .^(٢) ولا يحصل هذا إلا بالوطء في الفرج . وقال

جديد ، ويجوز نكاحها من غير أن تزوج بزواج آخر ، لأن ما دون الثلاث - وإن كان بالثا - فإنه يوجب زوال ملك الاستمتاع ، لا زوال حل المحلية .

أما إذا طلق زوجته ثلاثا ، فإن الحكم الأصلي للطلاق الثلاث هو زوال ملك الاستمتاع وزوال حل المحلية أيضا ، حتى لا يجوز له نكاحها قبل التزوج بزواج آخر ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾^(٣) . بعد قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ .

وبما تنتهي الحرمة وتحل للزوج الأول بشروط :

١ - النكاح :

٧ - أول شروط التحليل : النكاح ، لقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ فقد نفى حل المرأة لمطلقها ثلاثا ، وحد النفي إلى غاية التزوج بزواج آخر . والحكم المحدود إلى غاية لا ينتهي قبل وجود الغاية ، فلا تنتهي الحرمة قبل التزوج ، فلا تحل للزوج الأول قبله ضرورية . وعلى هذا يخرج ما إذا وطئها إنسان بالزنى أو بشبهة أنها لا تحل تزوجها لعدم النكاح .^(٤)

(١) مسود البقرة / ٢٩٩

(٢) البدائع ١٨٧/٤ ، ١٨٩ ، ونسج القدير ١٧٨/٤ ، وابن عابدين ٥٣٧/٢ ط بولاق وصاحبه ، و بداية المجتهد

- ٩٤/٢ ، ٩٥ ، والقوانين الفقهية ص ١٤١ لدار العربية للكتاب ، وتفسير الطبري ١٢٩/٣ - ١٥٣ . وصفي المحتاج ١٨٢/٣ ، ١٨٣ ، ٢٩٣ ، والنسفي ١٤٦/١ - ٢٤٨ . ٢٦١/٢ ، ٢٧٥

(٣) المصادر السابقة

(٤) حديث : أتريدين أن نرجعي إلى دفاعة؟ لا ، حتى . . . أخرجه البخاري (الفتح ١٢٩/٥ ط السلفية) ومسلم (٩٠٥٩/٢) ط الحلبي

المساح حرام لحق الله تعالى ، فلم يحصل به الإحلال كوطء المرتدة .

وبناء على هذا : فلا تحل المرأة لزوجها الأول إذا جامعها زوجها الثاني في صوم أو حج أو حبس أو اعتكاف .

كما اشترط المأثنية أن يكون الواطئ ، بالغاً ، واشترط الحنابلة أن يكون له اثنا عشرة سنة ، لأن من دون البلوغ أو من دون الثانية عشرة لا يمكنه الجماع .

وأما الذمية ، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن وطء زوجها الذي يملكها للأول ، لأن التصرف في زوج .

ولا يملكها عند مالك وربيعة وإس الغمام .^(١)

الزواج بشرط التحليل :

١٠ - من تزوج مطلقة ثلاثاً بشرط صريح في العقد على أن يملكها زوجها الأول فهو حرام عند الجمهور ، مكرهة مخربها عند الحنفية ، لحديث ابن مسعود : «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلِلَةَ» ، وأقوله ﷺ : «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالْأَشْيِئِ الْمُسْتَعَارَةِ؟ قَالُوا : بَلَى»

(١) المصادر السابقة

(٢) حديث «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلِلَ» أخرجه الترمذي (٢٩٠/٣) - ط الحلي : وصححه ابن دقيق العيد كما في التلخيص لابن حجر (٢٩٠/٣) - ط شركة المطبعة العلمية .

سعيد بن المسيب : تحل بغض العقد ، لحمله النكاح في الآية على العقد دون الجماع ، وعامة العلماء حملوا الآية على الجماع . وأدنى السوط تغيب غشقة في العرج ، لأن أحكام السوط تتعلق به ، وذلك بشرط الانتشار لأن الحكم يتعلق بدوق العسيلة ، ولا تغفل من غير انتشار .

ولم يشترط الإتيان من الفقهاء إلا الخس البصري . فإنه قال : لا تحل إلا سوطاً ونزالاً .

واختلفوا فيما إذا وقع السوط في وقت غير مباح كحبس أو نفاس ، هل يحل المرأة أم لا ؟

ذهب أبو حنيفة والشافعي والنسائي والأوزاعي إلى أن السوط يحل المرأة وإن وقع في وقت غير مباح كحبس أو نفاس ، سواء أكان الواطئ ، بالغاً عاقلاً أم سبياً مراهماً أم مجنوناً ، لأن وطء العصبي والمجنون يتعلق به أحكام النكاح ، من المهر والتحريم ، كوطء الساذج العاقل .

والحنابلة كالجمهور في أن وطء المجنون يحل المرأة كالعاقل .

وكذلك الصغيرة التي يضاع منها ، إذا طلقها زوجها ثلاثاً ، ودخل بها الزوج الثاني ، حلت للأول ، لأن وعاها يتعلق به أحكام السوط من المهر والتحريم ، كوطء البائنة .

ودهب المالكية والحنابلة إلى أنه بشرط أن يكون السوط حلالاً (مباحاً) ، لأن السوط غير

بارسول لله : قال: هو المحلل. لعن الله
محلل له^(١).

واللهي يدل على فساد نسبي عنه

وقد صرح الحنفية^(٢) بالنكحة والنفقة
والحائلة وأبو يوسف من الحنفية يفسد هذا
النكاح لتحديثه السابق، ولأن النكاح بشرط
الإحلال في معنى النكاح المذموم، وبشرط
الثبوت في النكاح بفساده، وبعدم النكاح
فإنه فلا يقع به التحليل. ويؤيد هذا قول
عمر بن حفص الله ع: « والله لا أؤتي محلل
ومحلل له إلا زعماء^(٣) ».

وذهب أصحابنا وزعماءنا إلى أن النكاح
صحيح. وتحلل الأول بعد أن يظلمها الثاني
ونتهي عنها. وكثرة لشبه الأول، لأن
عنه ومات النكاح تفصي. يجوز من غير فصل
بين ما إذا شرط فيه الإحلال أولاً. فكان النكاح
هذا الشرط نكاحاً صحيحاً، فيدخل تحت قوله
تعالى: « حتى تنكح زوجاً غيره^(٤) » فتنتهي
آخره عند وجوده، إلا أنه كره النكاح لهذا
الشرط مفيد، وهو أن شرط ثاني الفصول من
النكاح وهو السكن والتولد والتعفف، لأن ذلك

يقب على الفداء والذوام على النكاح.

وقال محمد: النكاح انشائي صحيح، ولا تحلل
للأول، لأن النكاح عقد مريد، فكان شرط
الإحلال استعجلاً ما أحرمه الله تعالى بمرص
تحلل، فبطل الشرط وبطل النكاح صحيحاً،
لكن لا يحصل به الغرض^(٥).

لزواج بقصد التحليل :

١١ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أن الزوج
يقصد التحليل - من غير شرط في العقد -
صحيح مع الكراهة عند الشافعية، ونحن المراء
وط، الزوج انشائي للأول، لأن التية بمجردهما
في لعدلات غير معذرة، فوقع الزواج صحيحاً
لتوافقه لشرائط الصحة في العقد، وتحلل الأول،
كما لو نوى انتابيث وسائله المعاني الفاسدة.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أن الزوج
يقصد التحليل - ولو بدون شرط في العقد -
باطل، وذلك بأن تواخا للعقدان على شيء، مما
ذكر قبل العقد، ثم عقد الزواج بطل العقد،
ولا تحل المرأة له لزوجها الأول، عدلاً بقاعدة
عدم التراجع وحديث: « لعن الله لمحلل
واستحل له^(٦) ».

(١) مصادر الشريعة الإسلامية

(٢) حديث: « لعن رسول الله بجمعة المحلل » - سنن محمد

ص: ١٠

وأهل المصادر الفقهية السابقة

(٣) حديث: « لا أؤتيكم المستصارع من المحلل »

وأقرها ابن حبان ٩٩/٩٩ - ط الخميني وإحاديث

٩٩/٩٩ - ط دائرة المعارف الشريعة وصححه وإسناده

الدهلي

هدم طلقات الأول بالزواج الثاني :

١٢ - اتفق الفقهاء على أن الزوج الثاني يهدم طلاق الزوج الأول إذا كان ثلاثاً، واختلفوا في أن الزوج الثاني هل يهدم مادون الثلاث؟ وذلك كما إذا تزوجت قبل الطلقة الثالثة، ثم طلقت منه، ثم رجعت إلى زوجها الأول

فذهب الجمهور (مالك والشافعي وأحمد وعبد بن الحسن) إلى أنه لا يهدم، لأن هذا شيء يخص الثالثة بالشرع، فلا يهدم مادونها. وذهب برحبنفة إلى أنه يهدم مادون الثلاث، لأنه لما هدم الثلاث فهو أخرى أن يهدم مادونها، وه قال ابن عمر وابن عباس وعطاء والشافعي. (١)

تحلية

التعريف :

١ - التحلية لغة: إلباس المرأة الحلي، أو اتخاذها لها.

ويقال: تحلت المرأة: لبست الحلي أو اتخذته. وحليتها ما تشديد: لبستها الحلي، أو اتخذته لها لنفسه. (٢)

والتحلية لا تخرج في معناها الشرعي عن هذا التعريف.

الألفاظ ذات الصلة :

تزئين :

٢ - التزئين من لربيق، والزينة اسم جامع لكل شيء يزين به. (٣)



فاترين أعم من التحلية، لتأوله ما ليس حلية كالإكحال ونسريح الشعر واختضاب.

(١) الفصح المبرماد: وحلاه

(٢) لسن العرب والفصح للبرمحل. ومحمد لمصالح مادة:

دريه.

(٣) القاصر الفقه الصافي

الحكم التكليفي : وقد تكون حراما كتحلي الرجال بخلية

النساء، وتحلي النساء بخلية الرجال، وتحلي

الرجال بالذهب^(١).

الإسراف في التحلية :

٤ - التحلية المباحة أو المستحبة إذا أسرف فيها

تصبح محظورة، وقد فصل زكي مرتبة التحريم.

والإسراف : هو مجاوزة حد الاستواء، فإذرة

تكون مجاوزة لحد الحرام، وفادرة يكون

بمحاورة الحد في الإفاق، فيكون من عاد الله

تعالى فيهم ﴿إِنَّ الْيَتْرِينَ كَانُوا يُغْوَا

النَّاسَ طَائِفَةً﴾^(٢) والإسراف ضد من الإقتار

مذمومون، والاستواء هو التيسيط^(٣) قال الله

تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِهُوا وَمُ يَقْتَرُوا

وَكُنْ مِنْ ذَلِكَ قَوْمًا﴾^(٤).

تحلية المحلّة :

٥ - المحلّة من النساء هي : المرأة التي نزلت

الربطة وتحلي والطيب بعد وفاة زوجها للمعدة.

والحد الذي تركها ذلك^(٥).

(١) حاشية ابن عابدين ٥٦٩/٥، ٦٦٩، ٦٧١، وروضة

الطالبيين ٦٦٤/٥ الملوك الإسلامي. وبها الاحتجاج من

شرح نهج ٢٦٢/٥، وكشاف السبع عن من الإنعام

٢٨٥/١، ٢٨٦، العصر الحديث

(٢) سورة الإسراء ٧٧.

(٣) أحكام الفرائض للخصاص ٣: ٤١ ط المطبعة البهية

(٤) سورة الفرقان ٦٧.

(٥) لسان العرب. والصاحح الأثر. ونحو الصحاح مادة

٣ - يختلف حكم التحلية بحسب الأحوال.

فقد تكون التحلية واجبة كمنزعة العورة،^(١)

وتزوين الزوجة لزوجها متى طلب منها ذلك^(٢)

وقد تكون مستحبة كتحلي الرجل للجمعة

والعبد بين وجماع الناس ولقاء الوفود^(٣) وحضات

التشبه للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة كما هو عند

الحنفية^(٤).

وقد تكون مكروهة كلبس المعصفر والمزفر

للرجال كما هو عند الحنفية^(٥)، وتخصاب الرجل

بسيه ورجليه لتشبه بالنساء عندهم أيضا^(٦).

(١) حاشية ابن عابدين ٢٢٣/٥، والاحتجاج شرح المختار

٥٥/١، والمذهب في فقه الإمام الشافعي ٧٦/١، والمذهب

لاين قدامة ٥٧٧/١، ٥٧٩، م الربر بر الحنفية، ونحو

الكبير ٢١١/١

(٢) حاشية ابن عابدين ٦٥٣/٥، ١٨٨/٥، ٢٧١/٥،

وروضة فضالير ٣٤٤/٧، والمذهب في فقه الإمام

الشافعي ٦٧/٢، ٦٨.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥٦٩/٥، ٥٦٩، ونحو القمير

١٠/٢، وروضة الطالبيين ٥٤/٢، ٧٦، وحاشية الجمل

على شرح النهج ٤٦/١، ٩٨، والتبرج الكبير، وحاشية

الدرهم عليه ٣٨١/١، ٣٩٨، وبراهن الإكليل ٩٦/١،

١٠٣، والإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل ١٩٢/١،

٩٠٠، وكشفه. الفناء عن من الإنعام ٢٢/٢، ٥٦، م

العصر الحديث، وجامع أحكام الفرائض لفرط ١٩٥/٢،

١٩٧، والمذهب لأن قدامة ٣٧٠/٢، م بر بر الحنفية

(٤) حاشية ابن عابدين ٤٨١/٥، ٤٨٢.

(٥) المصدر السابق

(٦) ابن عاشور ٢٧١/٥

الزينة تحصل بالقضة، فحرم عليها لبسها والتجمل بها كالذهب. وقصر الخزالي الإباحة على لبس الخاتم من القضة، لأنه ليس مما تختص النساء بعنه، ويحرم عليها أن تتجمل لتعرض للمخاطب بأي وسيلة من الوسائل. لم يلبسها أو نصريح^(١) لقول النبي ﷺ فيها رواه النسائي وأبو داود: «ولا لبس المعصفر من الثياب ولا الخلي».

التحفي في الإحرام -

٧ - وهو أن يكون ممن يريد الحج أو العمرة أو ممن أحرم بها فعلاً.

وتحلي المرأة المحرمة بالذهب وغيره من الخلي صابح، سواء أكان سواراً أم غيره، لقول ابن عمر رضي الله عنهما: «نهى رسول الله ﷺ النساء في إحرامهن عن الثغازير والثياب وما من الزور والرمعفرال من الثياب، وللبس يعد

واحد لها في اصطلاح الفقهاء: امتناعها عن الزينة وما في معناها مدة محصورة في أحول محصورة حزناً على فراق زوجها، سواء أكان بالموت - وهو بالإجماع - أم بالطلاق ابتائس، وهو مذهب الحنفية على خلاف^(٢).

٦ - وقد أجمع الفقهاء على أنه يحرم على المحدة أن تستعمل المذهب بكل صدره، فلبسها نزعها حين تعلم بموت زوجها، لا فرق في ذلك بين الأساور والدمالج والخواتم، ومثله الخلي من أجساره، ويحذر به ما يتخذ للتحلية من غير المذهب والقضة كالعاج وغيره^(٣).

وجوز بعض الفقهاء لبس الخلي من القضة، ولكنه قول مردود، لعدم النهي عن لبس الخلي على المحدة في قوله ﷺ: «ولا الخبي»^(٤) ولأن

(١) حاشية ابن عابدس ١/٢١٩ - ٢١٧، وسوانح الخليل شرح مختصر حبل المطاط ١/١٥٤، ونهاية المحتاج إلى شرح المحتاج للفرقي ١/١٢١ - ١٢٢ ط الخلفي ١٣٥٧ هـ، والمغني لابن قدامة ٩/١٦٦، ١٦٨ ط النصار ١٣٤٨ هـ، وجامعية سمدي جلي على شرح فتح تقي ٢/٢٦٩، وكح القدر ١/١٦٩، وشرح الكبير مع حاشية السمدي ٢/٤٧٩، والمبسوط شرح المهدى ١/٢٢١، وتلويح وعمرة ٢/٥٣.

(٢) المجموع شرح المهذب ١/٣٩ - ٤٠، وتلويح وعمرة ١/٥٣، ونسب القدير ١/١٢٢، والفتاوى الهندية ٩/٥٣٣، والشرح الكبير وحاشية السمدي عليه ١/٤٧٩، والمغني لابن قدامة ٩/١٦٧ ط النصار، والمحرر في فقه الحنابلة ٣/١٠٧ - ١٠٨.

(٣) حديث، «ولا الخبي»، أخرجه أبو داود ٢/٣٢٧ ط.

(٤) حديث، «ولا الخبي»، أخرجه أبو داود ٢/٣٢٧ ط.

(٥) حديث، «ولا الخبي»، أخرجه أبو داود ٢/٣٢٧ ط.

(٦) حديث، «ولا الخبي»، أخرجه أبو داود ٢/٣٢٧ ط.

(٧) حديث، «ولا الخبي»، أخرجه أبو داود ٢/٣٢٧ ط.

الشباب من معصفر أو خمر أو حبي قال ابن
السدر: لا يجوز المنع منه بغير حجة، وتعمل
كلام أحمد والحرفي في اتع على الكراهة لما فيه
من الزينة.

ونس خاتم النصة للرجال وأعضاء جازر عند
الغاية والنساعية والخصالة، ولا يجوز عند
الملكبة للرجل وفيه الخدعة، ويجوز للمرأة^(١)

٨ - ومن التحلي في الإحرام أن يتطلى في يده.
وهو وإن كان من عطرورات الإحرام، لكنه من
استعداؤه عند الجمهور، وكره المالكية
الإحرام بمطلى، وبدونه بغيره.

ولتطلب في ثوب الإحرام قبل الإحرام مع
الجمهور، وأجازته الشافعية في القول المستند
عندهم.

وأما بعد الإحرام فإن التحية بالطيب وما في
معناه هو من عطرورات الإحرام،^(٢) وأما لبس
المركبة حليها في الإحرام فلا بأس به ما لم يكن فيه
إغراء ر. (إحرام).

ذلك ما أحيين من الثوب للشباب، من معصفر أو
خمر أو حبي^(٣).

قال ابن قدامة: فأما الخلخال وما أمسه من
الحلي مثل السوار والدملج^(٤) فظاهر كلام
الحرفي: أنه لا يجوز لبسه. وقد قال أحمد:
المحرمة والنسوة عنها زوجها يتركان الطيب
والزينة، ولها ما سوى ذلك، وروي عن عطاء:
أنه كان يكره للمحرمة الخمر والخي، وكرهه
الثوري وأبو ثور. وروي عن قتادة أنه كان لا
يرى بأساً أن تلبس المرأة الحائض وأنقرط وهي
عزومة، وكره السورين والدمنجين والخلخالين
وظاهر مذهب أحمد: الرخصة فيه. وهو قول ابن
عمر وعائشة رضي الله عنهما وأصحاب الرأي.

قال أحمد في رواية حنبل: تنبس المحرمة الحلي
والمعصفر. وقال عن نافع: كان نساء ابن عمر
وبناته يلبس الحلي والمعصفر وهن عزمات لا
ينكر ذلك عبدالله. وروي أحمد في المسالك عن
عائشة رضي الله عنها أنها قالت: تلبس المحرمة
ماتلبس وهي حلال من خزعها وقزها وحليها.

وقد ذكرنا حديث ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ
قال: ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من الثوب.

(١) مطلب أولي نسي ٣٥٣/١

وحديث: أبي رسول أنه ﷺ النسوة في إحرامهن

أحرجه البخاري (الصح ٥٢/٤ - ط المطبعة).

(٢) السبلج والدملج. هو الحلي يلبس على أنفخذ الحمار

العزومة.

(٣) المسالك المنقذ ٨٣. وشرح الكبير ٥٥١/٢. والشموع

٢٦٠/٧. وسبابة تصحيح ٤٤٩/٢. ومطد. أولي نسي

٣٥٣/٢. والمهي ٣٣٠/٣ ط توثيق

(٤) المصنف في فقه الإمام الشافعي ٢٦١/١. ٢١٦. والمهي

لاير قداسة ٣١٥/٣ م الرياض الحديثة. وتوهم

الأخبار ١١١/٢. ورد المصنف عن النضر المحضر ١٢٢/٢.

١١١. وشرح الكبير ٥٩/٢. ٦١. ٦٢. ومثل السبلج

شرح المسيل ٢٧٤/١ المكتب الإسلامي. وشرح نيلات

فهو في الشهادة فرض كفاية، وهو واجب عيني على المتكفل في دية الخطأ ونسب العمد.

أولاً - تحمل الشهادة :

٢ - اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على أن تحمل الشهادة فرض كفاية في غير الحدود، كالنكاح والإقرار بأداء زكاة، وذلك للحاجة إلى الشهادة، ولتوقفت انعقاد النكاح عليها، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذْ مَادُّواهُ ﴾^(١) وسَمَوْا شُهَدَاءَ هَاجِرَ مَسْئُولٍ إِلَيْهِ أَمْرُهُمْ، وإن قام بالتحميل المدة المعتبر في الشهادة سقط خراج عن لبايقين، ولا أتوا جميعاً. هذا إذا كانوا ثلثين، فإن لم يكن إلا العدد المحترم لشهادة نعين عليهم^(٢).

الامتناع عن تحمل الشهادة :

٤ - إذا دعي للمكلف إلى تحمل شهادة في نكاح أو دين أو غيره لزمته الإجابة. وإن كانت عند شهادة دعي إلى أدائها لزمه ذلك، فإن قام بالترض في التحصيل أو الأداء التنازل سقط الإنم عن الجميع، وإن امتنع الكل أتموا، ونهاياتهم امتنع إذا لم يكن عليه ضرر، وكانت شهادته تنفع، فإن كان عليه ضرر في التحصيل أو الأداء،

تَحْمَلُ

التعريف :

١ - التحمل في اللغة مصدر تحمّل الشيء أي : حمله، ولا يطلق إلا على ما في حبه كلفة وسهولة، يقال : رجل حَمَلٌ يعمل الكلّ عن اليسر^(١).

وفي الأثر : لا تحل المسألة إلا لثلاث من : رجل تحمّل حانة عن قومه.

وفي تسمية ما قد يطالب من الشخص الشهادة به تحملاً، إشارة إلى أن الشهادة من أعطى الامانة التي يحتاج حملها إلى كلفة وصعوبة^(٢).

وفي الاصطلاح الشرعي : التحمل : التزم أمر واجب على لغير قضاء باختياره، أو قهر من الشرع^(٣).

حكمه التكليفي :

٢ - التحصيل يختلف حكمه باختلاف مواضعه،

(١) لسان العرب مادة حمل.

(٢) مجمع المنهاج ١/ ٨٠.

(٣) - عمدة ١٢٦/ ١٢ تصرف.

(١) سورة بقره ٢٨٩.

(٢) لحي ١١٩/ ١، ونفحة المنهاج ١٨٠/ ٨. وروافد.

١٩٠ - ١٧.

الأجرة على التحمل قولاً واحداً في المذهبين، إن كان لتحمل فرض كفاية وفيه كلفة، فإن لم يكن فيه كلفة فليس له أخذ الأجرة عليه. وإن تعين عليه التحمل، كأن لم يوجد غيره، فله أخذ الأجرة إن كان في التحمل كلفة على الأصح في المذهبين.

وقد اختلف الأقوال عند الحاشية في أخذ الأجرة على التحمل، فلا يجوز أخذ الأجرة لمن تعين عليه، وهو المذهب مطلقاً، ولا لمن لم يتعين عليه في أصح الوجهين عندهم، والوجه الثاني: يجوز. وقيل: يجوز أخذ الأجرة للحاجة، وقيل: يجوز مطلقاً.

أما الحاشية: فحمل الشهادة - وكذلك أداؤها - يجب على الشاهد إن لم يوجد غيره، لأن ذلك يعبر فرض عين، ولا أجرة للشاهد.^(١)

تحمل الشهادة على الشاهد:

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز الشهادة على الشاهد في الأصول، وما يقصد به الحال، والائتحة، والقسوخ، والطلاق، والرضاع، والولادة، وعيوب النساء، وحقوق الله عدا

أو كان ممن لا تقبل شهادته، أو يحتاج إلى التبدل في الشريعة وبحرها لم يلزمه، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَصْطَرُّ كَاشٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾^(١) وقول النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٢) ولأنه لا يلزمه أن يضر نفسه لضرع غيره، وإذا كان ممن لا تقبل شهادته لم يجب عليه، لأن مقصود الشهادة لا يحصل منه، وهل بأنم بالامتناع إذا وجد غيره ممن يقوم مقامه؟ فيه وجهان للحاشية:

أحدهما: بأنم، لأنه قد تعين بدعائه، ولأنه منى عن الإمتناع بقوله: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا نَعَمُوا﴾.

والثاني: لا بأنم، لأن غيره يقوم مقامه، فلم يتعين في حقه، كما لو لم يدع إليها.^(٣)

أخذ الأجرة على التحمل
٥ - ذهب المالكية والشافعية إلى جواز أخذ

(١) سورة البقرة / ٢٨٢

(٢) حديث: «لا ضرر ولا ضرار» أخرجه ابن ماجه وأحمد بن حنبل من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال ابن قتيبة: وجده ثقات. ورواه مالك بن النضر عن أبي سعيد. هي آية منه، والحديث حديث النووي، وقال رواه مالك إلى طرق يقوى بعضها بعضاً. وقال المصنف: للحديث شواهد يتهيء بحسبها على درجة الصحة أو الحسن الصحيح به. راجع ابن ماجه ٧٨١/٢ ط الحلي، وفيه القدر ٤٣٩/٦، ٤٣٢، وحاصل للنوم والحكم من ٢٨٦ ط الحلي

(٣) للفي ١٤٧/٩

(١) ابن عبد البر ٣٧٠/٤ والأختار ١٤٧/٢، والفتاوى الفقهية ٤٥٦/٣، والندوي ١٩٩/٤، ونقطة المحتاج ٤٨١/٨، والروضة ٢٧٥/١، والإتصاف ٦/١٢

الحدود كالزكاة، ووقف المساحد والجهات العامة.^(١)

وختلوا في القصاص وحدّ القذف، فذهب المالكية والشافعية إلى أنه يجوز التحمل في القصاص وحدّ القذف، لأنه حق آدمي، وهو مبني على النزاع، ولا يسقط بالرجوع عن الإقرار به، ولا يستحب استيفاء شبهة الأموال، وعدم الخشية والحسابة لا يجوز التحمل في القذف وحدّ القذف، لأن كلاهما حق عترة بذرية تدرا بالشبهات، وتبنى على الإسقاط، فأثبت الحدود.^(٢)

وهناك شروط لتحمل الشهادة على الشهادة تنظر في مصطلح: (شهادة)

ثانياً - تحمل العقالة عن الجاني دية الخطأ، وشبه العمد

٧ - اتفق الفقهاء على أن العقالة تتحمل دية خطأ، ثم اختلفوا على من تحب أولاً، فذهب الجمهور، وهو الأصح، ولتعتمد عند الشافعية، إلى أن دية خطأ تلزم جاني سفاهة، ثم تحمله باعه العقالة، والفقهاء الآخر للشافعية:

- (١) المحلى ٢/٢٠٦، وروضة الطالبين ١/١٨٩، ومغنى المحتاج ١/١٨٨، وحاشية ابن عاتق ٢/٢٩٠، والمحلى ٢/٢٠٩، وروضة الصبور ١/١٨٩، وحاشية ابن عاتق ٢/٢٩٢، ودرر راعي ١/١٤٤.

غيب ابتداء على العقالة.^(٣)

وكذلك دية شبه العمد عند الأئمة الثلاثة.

أبي حنيفة والشافعي وأحمد، أما مالك فلا يثبت شبه العمد في القتل أصلاً.^(٤) واستدلوا بذلك بنقصاء النبي ﷺ ما لديه على العقالة في الحديث المتفق عليه^(٥)، وهو: أن امرأتين اقتلتا، فحددت إحداهما الأخرى بحجر فقتلها وما في بطنها، وفضى النبي ﷺ أن دية جسيما غرة عبد أو أمة، وقضى بدية المرأة على عاقبتها.^(٦)

وكان عليها شبه عمد، فتبوت ذلك في خطأ أولى.

أما جهات العاقلة ونسبهم في التحمل فيرجع فيه إلى مصطلح: (عاقلة).

ثالثاً - تحمل الإمام عن المأموم:

٨ - لا تحب القراءة على المأموم خلف الإمام، وتحملها عنه الإمام، سواء أكان مسبوفاً أم غير مسبب، في عند الأئمة: أبي حنيفة ومالك وأحمد.

(١) حاشية المحتاج ١/٣٩٩ ط المكتب الإسلامية، والفتاوى ١/١٥٥، والمحلى ٢/٢٧٠، وحاشية المدوني ١/٢٨٢، وحاشية ابن عاتق ٢/٢٩٠.

(٢) الخصار الشافعية

(٣) حاشية المحتاج ٢/٢٩٠

(٤) حديث: القضاء النبي ﷺ بالدية على العاقلة أصرح، البخاري (الفتح ٢/٢٥٢)، ط نسائية، ومسلم (١/٢٣١)، ط الحلبي.

على خلاف بينهم في حكم قرائته خلف الإمام، من كراهة القراءة عند الخفية سرا وجهرا، وعند المالكية جهرا، واستحبها عند الحنابلة^(١)

تحميد

التعريف :

١ - التحميد في اللغة : كثرة الثناء بالمدح الصالحية، وهو أبلغ من الحمد^(٢) . والتحميد في الإطلاق الشرعي يراد به كثرة الثناء على الله تعالى ، لأنه هو مستحق الحمد على الحقيقة .

والأحسن التحميد بسورة الفاتحة : ربما يشي عليه في الصلاة بقوله : سبحانك اللهم وبحمديك^(٣) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الشكر .

٢ - الشكر في اللغة : اثناء على أحسن ما أقدم لغيره من معروف^(٤) .

وعند الشافعية : يتحمل الإمام عن المأموم قراءة الفاتحة إذا كان مسويا ، فأدرك الإمام في الركوع ، أو في القيام بقدر لا يتسع لقراءة الفاتحة ، كما يتحمل عنه سهوه في حال اقتدائه^(٥)

أما غير المسيحي فلا يتحمل عنه الإمام القراءة ، ونحو عليه على تفصيل يعرف في مصطلح : (قرة)

و - يتحملة الإمام عن المأموم أيضا سجود السهو ، وسجود التلاوة ، ولسيرة ، لأن سيرة الإمام سيرة من خلفه .

مواظن البحث :

١ - يذكر التحمل عند الفقهاء في الشهادات ولذبة ، وتحمل الإمام خطأ المأمومين ، وتحمل الحديث .



(١) لصاحب المصنف ، والمصالح ، وعمار الصحاح ، والمصباح التبر مائة واحد ، والمصالح لأحكام الفرائض لمقرضه ١٣٣/١

(٢) الجلس لأحكام القرآن للقرطبي ١٣٣/١ - ١٣٤ ، ونظر الرسالة ثمانية من قواعد الفقه الحديث من ٢٢٢

(٣) لسان العرب ، ومصباح ، والمصباح التبر في مادة وشكره

(٤) مواهب الجليل ١/ ١٤٨ ، وابن عابدين ١/ ٣٦٦ ، ولثني ٥٦٦/١

(٥) الجلس على شرح المصح ١/ ٣٤٥ ، ٤٦١

فهو مطالب به عرف لزامه بنعم الله تعالى وثناء
عنه بها هو أهله ، على ما أولاه من نعم لا حصر
ها ، فلا تعالى : ﴿ وَبِذَلِكَ نَعُدُّوهُ نِعْمَةً إِنَّهُ لَا
يُحْصَوهُ ﴾^(١) فلا حافة على عذبه ، ولا قدرة
على حصرها نكثرتها ، كالسمع والبصر وغير
ذلت من العافية والسرور ، وهي نعم منه
سبحانه ، ولذا هيا للإنسان من الأسباب ما يعينه
على القيام بحمده والثناء عليه به هو أهله .

والتحميد ثارة يكون واجبا كما في خطبة
الجمعة . وثارة يكون سنة مؤكدة كما هو بعد
العضاض . وثارة يكون مندوبا كما في خطبة
التكاح ، وفي ابتداء الدعاء ، وفي ابتداء كل أمر
ذي بال ، وبعد كل أكل وشرب ونحو ذلك .
وثارة يكون مكروها كما في الأمكن المستفردة .
وثارة يكون حراما كما في الفرج بالمعصية .^(٢)
ونفصل ذلك كما يأتي :

التحميد في خطبتي الجمعة :

٥ - التحميد في خطبتي الجمعة مطلوب شرعا ،
على خلاف بين الفقهاء في فرضيته أو نديه^(٣) .
والبداءة به فيها مستحبة ، لما روي أبو هريرة

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك .
والشكر كما يكون باللسان يكون باليد
ونقلب
والشكر محلاة للمحسن على إحسانه ، وقد
يوضع الحمد مكان الشكر ، تقول : حمدته على
شجاعته ، يعني أثبت على شجاعته ، كما
تقول : شكرته على شجاعته ، وهما متضادان ،
إلا أن الحمد أعم ، لأنك تحمد على الصفات
ولا تشكر . وذلك يدل على الفرق^(٤) .

ب - المندوح :

٣ - المندوح من معانيه في اللغة : الثناء الحسن .
تقول : مدحته مدحا من باب نفع : أثبت عليه
به فيه من الصفات الحميلة ، حلقية كانت أو
اختيارية .

والمندوح في الاصطلاح : هو الثناء باللسان
على الجليل الاختباري قصدا
ولهذا كان المندوح أعم من الحمد .^(٥)

أحكام الإجمالي :

٤ - موطن التحميد في حياة الإنسان متعددة ،

(١) سورة إبراهيم / ٣٤

(٢) مشيئة الخطاطوي على مرامي الصلاح من ٢ . وكذلك
المناع ١١ / ١

(٣) ابن عديم ١ / ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٦١ . ومرامي الفلاح من ٢

(٤) الترخيمات للمرجح من ٢٢٨ ، والنظم المستند ١ / ١

(٥) انصباح المنبر ، ومختار الصحاح ، ولسان العرب ، والعلم
المستند في شرح غريب المذهب . جاعش المذهب في لغة
الإمام فتاوى ١ / ٥٢١ ، ومختار الفتاوى للرجح من ٢٠٧

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا تَسْبَحُونَ وَسَاءَ مَا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ وَقِيًّا﴾^(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَتَّى تَقَابِلُوهُ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَفَرِّغُوا نَفْسًا مِنْ دُونِهِ، يَضِلَّ لَكُمْ أَعْيُنُكُمْ وَأَنْتُمْ كَالْعُصْفَىٰ﴾^(٣) فوراً عطياً^(٤).

التحميد في افتتاح الصلاة.

٧ - التحميد في افتتاح الصلاة - وهو المعبر عنه بدعاء الاستفتاح - سنة : فقد كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر ، ثم رفع يديه حتى يجاذي بإبهاميه أذنيه ، ثم يقول : «سبحانك اللهم وبحممدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جندك ، ولا إله غيرك»^(٥) وذلك متفق عليه بين

رعي الله عنه مرفوعاً : «كل كلام لا يبدأ به بالحمد فهو أجذم»^(٦) ، ولما روى جابر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان يحطبل الناس بحمد الله وينفي عليه بها هو أهله»^(٧).

والتفصيل في (صلاة الجمعة).

التحميد في خطبة النكاح :

٩ - يستحب التحميد في خطبة النكاح قبل إجراء العقد ، لما ورد فيها من لفظة عليه الصلاة والسلام : «أحمد الله نعمته ، ونسبته وستغفرو ، ويعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أصيافنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»^(٨)

٢٧٧ - ٢٨١ ، والهدى في فقه الإمام الشافعي ١١٨/١ ، وكنز الدقائق من الآثار ٣١/٢ ، ٣٣ ، النص الحديث ، والشرح الكبير ١/٣٧٨ ، والأذكار للنووي ١٠٢

(١) - حديث «كل كلام لا يبدأ به بالحمد فهو أجذم» أخرجه أبو داود (١٧٩/٥) - ط عزت عيسى دعلجس وقطعه بالإسناد ، وفي إسناده رولو ضعيف ، رخص القدر لسنن أبي داود (١٣/٥) - ط المكتبة التجارية

(٢) - حديث «كان يحطبل الناس بحمد الله .» أخرجه مسلم (٥٩٣/٢) - ط (الحلي) .

(٣) - حديث «إن الحمد لله نعمته ، وستغفرو .» أخرجه أبو داود (٥٩٩/٣) - ط عزت عيسى دعلجس وهو صحيح الطرقي (الشيخ المختار لابن حجر ١٠٢/٣) - ط شركة الطباعة الفنية

(١) سورة الساء ١/

(٢) سورة آل عمران ١٠٩/

(٣) الآيةان ٧٠ ، ٧١ من سورة الأعراف .

(٤) وانظر ابن عابدين ٥٦١/١ ، ٢٦٢/٢ ، وكنز الدقائق من الآثار ٣١/٥ ، والأذكار للنووي ٢٥٠ ، والشرح الكبير ٢١٦/٢

(٥) حديث : «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك» أخرجه أبو داود (١/١٠٩٩) - ط عزت عيسى دعلجس من حديث عائشة رضي الله عنها ، وانظر له طرق بقوى بها (الشيخ المختار لابن حجر ٢٢٩/١) - ط شركة الطباعة الفنية .

أحبية والشافعية والحنابلة^(١)

أب. قال: «رَأَيْتُ بَعْضَهُمَا وَبِالْأُخْرَى مُلْكًا يَتَدَوَّنُهَا
أَيُّهُ يَكْتُبُهُ أَوَّلًا»^(٢).

وهذا التحميد بعد قول الإمام أبو قول الفرة:
«سبح الله لمن حمده، ممدوب عند المالكية»^(٣).

التحميد لمن فرغ من الصلاة عقب التسليم:
٨ - هو مسح عبد الشافعية^(٤). فأروى ابن
الحريز رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان
يهاطل لا يترك صلاة يقول: «لا إله إلا الله
وحده لا شريك له. له الملك، وله الحمد، وهو
على كل شيء قدير. ولا حول ولا قوة إلا بالله،
ولا نعبد إلا إياه، وله النعمة، وله الفضل، وله
الثناء الحسن، لا إله إلا الله، محصين له الدين
ولو كره الكافرون»^(٥).

وسنة عند الحنفية والشافعية، لقوله ﷺ:
«من سبح الله في فُسْر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين،

(١) حديث رفعه بر رفع أخرجه البخاري، الفتح ٢٨٤/٩.
ط الحسينية.

وانظر كشف الغطاء عن مني الإقناع ٣٢٢/١، ٣٤٨.
٣٤٩، وابن عسدي ٣٣١/١، وسراشي الفلاح ٦٤٧،
١٥٤، والمهند في فقه الإمام مالك ٨٦/١، ٨٩،
والأذكار للنووي ٥٣.

(٢) شرح الكبير ٢٤٨/١، وخواهر الإكليل ١٦١/١.
(٣) المهدى في فقه الإمام شافعي ٨٧/١، والأذكار للنووي
٩٨، ونزهة المفير شرح رينصر الصالحين للنووي

٩٧٢/٢ - ٩٧٢/٢

(٤) حديث ١٠٨ يعني أن لكل صلاة - أخرجه مسلم
١٦٦ - ١٦٧/١ ط الحسينية.

والتحميد عند أسماء الرفع من الركوع في
الصلاة واجب عند الحنابلة، فأروى أنه رُفِعَ
أن النبي ﷺ قال: «لم يسجد رضى الله عنه» وما
بريدة إذا ركعت وأمسك من الركوع فقل: «سمع
الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد»^(٦) وأسنه عند
الحنفية ولك الأربعة والمأموم والمنفرد، فإنهما
يجمعان بين السمع والتحميد، ويكتفي بأول
التحميد تعاضفاً للأمر به. فأروى أن
أبو هريرة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال:

«إذا قال الإمام: «سمع الله لمن حمده، فقولوا:
ربنا ولك الحمد»^(٧) وما في صحيح البخاري عن
رباعة بن رافع الرزقي رضي الله عنه قال: «كان
يوم نعلي وراء أبي بكر، فلما رُفِعَ رأسه من
الركعة قال: «سمع الله لمن حمده» فقال رجل
بوقاء: «ربنا ولك الحمد» فقال كثير أظلم مبركاً
أب. «ولها التصريف قال: «وهي المشككة»^(٨) قال:

(١) أخرجه المصالح ١٢٩، ١٤٦، ١٥٣، والأذكار ٤٤،
وكشاف الفتح ٢٤١/١.

(٢) حديث بريدة إذا ركعت وأمسك - أخرجه
الدارقطني ٣٣٩، ط شركة الطبعة الثانية، وإسنه
صحيح - ١٥٤، ميزان الاعتدال للذهبي ٣٩٨/٣، ط
الحلي.

(٣) حديث: «إذا قال الإمام: «سمع الله لمن حمده» - أخرجه
بخاري، الفتح ٨٣/٦، ط سلسلة ومعه ٢٠٩/١،
ط الحلبي.

وبارك اسمك، ونعالي جددك، ولا إله غيرك،
وذلك مقدم على تكبيرات الزوائد^(١)
وعوسة بين التكبيرات عند الخاتمة. فيقول
بها: الله أكبر كبيراً، وتحمده كثيراً،
وسبحان الله بكراً وأصيلاً، وصلى الله على
محمد النبي وآله وسلم تسليماً كثيراً. كما روى
عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سألت بين
مسعود رضي الله عنه عما يقوله بين تكبير -
الله؟ قال: محمد الله وبني عليه، وصلى على
النبي يحتمل ثم يدعو ويكرر^(٢)

التحديد في صلاة الاستسقاء وصلاة الجنازة:

١٠ - التحديد في صلاة صلاة الاستسقاء -
عند الشافعية والخاتمة، ومصحب عند الحنابلة
والمالكية.

وهو صلاة الجنازة بعد التكبير الأولى سنة
عند الحنابلة. فيقول المصلي: سبحانك اللهم
وبحمدك وتبارك اسمك ونعالي جددك ولا إله
غيرك^(٣).

وحمد الله ثلاثاً وثلاثين، وكبر الله ثلاثاً وثلاثين،
فذلك تسعة وتسعون، وقال في عمم المائة: لا إله
إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد،
وهو على كل شيء قدير، غفرت خطاياء وإن
كانت مثل زبد البحر^(٤).

ويمن عند دعاء أن يقول بعد ذلك: اللهم
أجني علي وترك وشركك وحسن عبادتك، ويحتم
ذلك بقوله: وسبحان ربك رب العزة عما
يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب
العالمين^(٥)، وزاد الخاتمة على ما استدلوا به
الحديث الذي استدل به الشافعية^(٦).

والأولى البدء بالتسبيح لأنه من باب
التخلي، ثم التحميد لأنه من باب التحلية، ثم
التكبير لأنه تعظيم^(٧).

التحمية في صلاة العيدين بعد التحريمة -

٩ - موسسة عند الحنفية للإمام والمؤتم، فيثني
وتحمد مستفتحاً (سبحانك اللهم وبحمدك،

(١) مرآة الفلاح ٢٩١، وكشاف الفلاح عن من لا فتاح
٥٤/٢، ٥٥/٢ من الصراحيين

(٢) حديث الذكر بين تكبيرات التحية - أخرجه البيهقي عن ابن
مسعود قولاً وصلاً بإسناد جيد كما قال ابن علقم في
الفتوحات الربانية (٢٤٢/٤)، وانظر السنن الكبرى
لبيهقي (٣/٢٩١ - ٢٩٢)

(٣) المهذب في فقه الإمام الشافعي ١/٢٢٢، وكشاف الفلاح
عن من لا فتاح ٢/٢٩٩، ومرآة الفلاح ٢٩٩ - ٣٢٠،
وابن حنبلين ٥٦٦/١

(٤) حديث: «من سبح الله في دبر كل صلاة، أعرجه مسلم»
٤١٨/١ - ط الخطي

(٥) حديث: قوله: «تقام ذكر الصلاة وسبحان ربك رب العزة»
والأخرى: «أبوي علي من حديث أبي سعيد وإسناده
صحيح، كما في تفسير ابن كثير ١٣/٢٦٠» ط دار
الأندلس

(٦) مرآة الفلاح ١٧١ - ١٧٢، وابن عابدين ٣٥٦/١،
وكشاف الفلاح عن من لا فتاح ١/٣٦٥ - ٣٦٧

(٧) مرآة الفلاح ١٧٢

التعميد في تكبيرات الشريفة :

ولا إله إلا الله والله أكبر . الله أكبر ، والله الحمد .
 وقد روي عن مالك هذا ^(١)

١١ - التمجيد في تكبيرات التطريق سنة عند الحنية والسامعية والخضاعة ، فيقول كما قال النبي ﷺ : «الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد»^(١) . وقد روي أنه يقول : قال علي الصفا : والله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر كبير . والحمد لله كثير ، وسبحان الله بكرة وأصيلا ، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده ، صمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد ، ولا حزاب وحده . لا إله إلا الله والله أكبر^(٢) .

التحميم بالمعطر في تحريم الصلاة:

١٢ - اتفق العلماء على أنه بسن للناطق إذا عطس أن يحمده الله، فيقول بحفه: الحمد لله. ولو قال: الحمد لله رب العالمين، أو الحمد لله على كل حال كان أفضل، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله وليقل له أخوه أو صاحبه: يرحمك الله»^(١٢) وعنه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال»^(١٣) وعن أنس رضي الله عنه قال: عطس رجلان عند النبي ﷺ، فثبت أحدهما، ولم يثبت الآخر. فقال الذي ثبت منه: عطس فلان فثبتته، وعطست فلم تثبتني؟ فقال: «هذا حمد الله تعالى، وإنك لم تحمد الله تعالى»^(١٤). وعن أبي موسى الأشعري

وأجمع بين التكبير والتنهيل والتحميد في
 أيام التشريق أفضل وأحسن عند المالكية ،
 فيقول إن رأي الجمع : الله أكبر ، الله أكبر ،

(١٩) حدث قوله: **إِنَّهُ أَكْبَرُ**، **إِنَّهُ أَكْبَرُ**، **وَأَحْسَنُ** العَرَقِيُّ (٢/ ٥٠) في تحريكه الطباعة الخفية. وقال ابن حجر: وفي إسناده عمرو بن شعيب، وهو عن ذلك والتدليس الحديث ٨٧٢/٢. في تحريكه الطباعة القديمة.

(٢٠) حديث: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**، **وَيْلٌ لِلَّذِينَ**، **إِنَّهُ أَكْبَرُ**، ورد في مسلم غير جليل في نسخة جيدة، التي لا تزال في أولها مصححة وحدها وكثير. وقال: **إِنَّهُ أَكْبَرُ** وحده لا يشارك له. له. **أَنْتَ** **إِلَهُ** **الْحَمْدِ** وهو عن كل شيء قدس. ورواه ابن ماجه وجماعة. صحيح مسلم ٨٨٨٠/٢. في الحلي.

وإسناده: ١٠٢٣/٢. في الخليل.

والنظر برآيه الصلاح ٢٩٩. والمهذب في فقه الإمام
الشافعي ١٣٨١، وأشافه النجاشي عن ابن الأثير ٥٨/٢

(١) الفواته الدولي ٣٢٦/١ نشر دار المعرفة.
(٢) حديث: «إنا مجلس أئمتكم فليكن المجلسة» أخرجه البخاري (الفتح ٦٠٨/١) ط السلفية.
(٣) حديث: «إنا مجلس أئمتكم فليكن المجلسة» مثل كفي حاله أخرجه أسنود (٢٩٠/١٥) ط عزاد سعيد حاشي وإسناده صحيح.
(٤) حديث: «هذا حديثه وإنك لا تعدده» أخرجه البخاري (الفتح ٦٠٠/١) ط السلفية) وصمم (٢٢٩/٤) ط الخليلي والمنتظم لاسلم.

الحمد لمن أكل أو شرب :

١٤ - هو مستحب لقوله ﷺ : وإن الله ليرضى من العبد أن يأكل لأكلة أو يشرب لشرابا فيحمد عليهما^(١).

ولما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا أكل أو شرب قال : الحمد لله الذي أطعنا وسلامنا وجعلنا مسلمين^(٢) وروى معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : من أكل طعاما فقال : الحمد لله الذي أطعني هذا وزوقنيه من غير حيل مني ولا قوة غنر له مات قدم من ذنبه^(٣).

وك روى أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا أكل أو شرب قال : الحمد لله الذي أطعني وسقى وسوغه وجعل له مخرجا^(٤).

رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا غص أحدكم فحمد الله تعالى وشكروه ، وإن لم يجد الله فلا تشكروه^(٥).

الحمد للخارج من الخلاء بعد قضاء حاجته :

١٣ - وهو مندوب عند المالكية وأثبتة ، وسنة عند الحنفية والشافعية ، فيقول : غفر الله^(٦) والحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني^(٧).

وعن عمر رضي الله عنهما قال : كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء بشئ : الحمد لله الذي أذاقني لذة ، وأبقي في قوته ، وأذهب عني أذاه^(٨).

(١) حديث . إذا غص أحدكم فحمد الله وشكروه ، فخرجه مسلم (٢٩٢/١) ط المجلس.

وانظر الأذكار السنوي من ٢٤٠

(٢) حديث تولى : وغفر الله . أخرجه أبو داود (٣٠١٦) ط . عزت عبد السلام والحافظ (١٥٨/١) ط دائرة المعارف الشافعية وصححه هدهي .

(٣) حديث : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني . أخرجه ابن ماجه (١٦٠/١) ط المجلس . وفي صحيح علي بن ماجه عن إسحاق بن مسلم ، متن على تصحيحه ، والحديث به اللفظ غير ثابت .

(٤) حديث : الحمد لله الذي أذاقني لذة . . . أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٥/١) ط . دائرة المعارف الشافعية وفي نسخة صحيحان والقوت تحت الرتبة (١٠٥/١) ط الحنفية .

(١) حديث : وإن الله ليرضى من العبد أن يأكل لأكلة . . .

أخرجه مسلم (٢٠٩٥/٤) ط الخليلي .

(٢) حديث : وكان إذا أكل أو شرب قال : الحمد لله . . . أخرجه ترمذي (٥٠٨/٥) ط المجلس والبخاري في شرح سننه (٢٧٩/١١) ط المكتب الإسلامي . وقوله بالإنقطاع

(٣) حديث : من أكل طعاما فقال : الحمد لله الذي أطعني هذا . . . أخرجه الترمذي (٥٠٨/٥) ط الخليلي . وقوله حسن

(٤) حديث : وكان إذا أكل أو شرب قال : الحمد لله الذي أطعني هذا . . . أخرجه أسوداد (٩٨٧/١) ط . ط حوت .

وقال إبراهيم عليه الصلاة والسلام:
«الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسما عليل
واسحق» (١).

وفي صحيح البخاري أن عمر رضي الله عنه
أرسل ابنه عبد الله إلى عائشة رضي الله عنها
بشأنها أن يدفن مع صاحبيه. فمما أقبل عبد الله
قال عمر: ما لك؟ قال: الذي تحب يا أمير
المؤمنين، أُنْتُ. قال: الحمد لله ما كان شي
أهم إلي من ذلك» (٢).

وعمر أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ
تمي ليلة أسري به بقدر حين من حروين، فظهر
إليهما، فأخذ اللبن، فقال له جبريل عليه
السلام: «حمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا
ناتخذت الحمر غوثاً أمك» (٣).

التعجيل للقائم من المجلس :

١٦ - التعجيل للقائم من المجلس مستحب .
فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله
ﷺ قال: «من جلس في مجلس فكثر فيه لفظه
فقال قبل أن يقوم من مجلسه: سبحانك اللهم

وما روى عبد الرحمن بن جبير التابعي أنه
حدثه رجل خدم النبي ﷺ ثلثي سنوات أنه كان
يسمع النبي ﷺ إذا قرب إليه طعام يقول:
«سبح الله فإذا فرغ من طعامه قال اللهم
أعطمت وملت وأغبت وأقبت وعميت
وأحست، فلك الحمد على ما أعطيت» (٤).

التعجيل لمن سمع بشاوة نفسه، أو تعجلت له
نعمة، أو اندفعت عنه نقمة ظاهرة

١٥ - يستحب لمن حضر أن يحمد مكانه،
ويشكر فيه بما هو أهله، وفي هذا قول الله تبارك
وتعالى: «الحمد لله الذي أنزل عبا
الحرن» (٥) وهو ما ينزله أهل الجنة.

وفي قصة داود وسليمان عليهما الصلاة
والسلام: «وقالوا: الحمد لله الذي فضلنا على
كثير من عباده المؤمنين» (٦).

عبد الحماس، وصححه النووي في الأذكار (ص ٢١٢ -
ط الحلي).

(١) حديث كان إذا قرب إليه طعام يقول: سبحان الله
أحسبه ابن أبي شيبة في مصابيح يوم والثقة (ص ١١٥ - ط
دار إمامة المعارف العثمانية) وصححه ابن حجر في
نزهة المجالس (١٠١٥ - ط المصنف)
وانظر كذلك الشافعي (١٧٩)، والأذكار للنووي (١١٢)،
والبدعي لابن أبي عمير (٢٧٧)، والشافعي لأحكام مفرد
لنصرته (١٣٦)، والأذكار لشريعة لابن مفلح (٢٧٩، ٢٨٠،
١١٣، ١١٤).

(٢) سورة فاطر (٣١)
(٣) سورة النمل (١٥)

(١) سورة إبراهيم (٢٩)
(٢) مقالة عمر آخرها البخاري (الفتح ٢٥٦) - ط
المصنف

(٣) حديث الإسراء أخرجه البخاري (الفتح ٤٧٧) - ط
المصنف، ومسلم (١٥٤٦) - ط الحلي
وانظر لأذكار للنووي (٢١٢، ٢١٣)

لبس ثوبا جديدا فقال: الحمد لله الذي كساني هذا، وورثني من غير حول مني ولا قوة ^(١) .
له ماتقدم من ذنبه ^(٢) .

وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، استغفرك وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلبة ذلك ^(٣) .

التحميد لمن استيقظ من نومه :

التحميد في أعمال الحج مستحب :

١٩ - التحميد لمن استيقظ من نومه مستحب .
مقد كان رسول الله ﷺ يقول إذا استيقظ :
والحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا، وإليه المنشور ^(١) .

١٧ - التحميد في أعمال الحج مستحب، وما أثر من صيغه عن رسول الله ﷺ عند الالتزام قوله :
« اللهم لك الحمد حمدا يوافي نعمتك، ويكافي مزيدك، أحمدك بجميع حمدك، ما علمت منها وما لم أعده ، وعلى كل حال . اللهم صل وسلم على محمد وعلى آل محمد . اللهم أعف عن الشيطان الرجيم ، وأعف عن كل سوء ، وقبضي بما رزقني ، وشارك لي فيه . اللهم اجعلني من أكرم وفدك عنيك ، والزمي سبيل الاستقامة حتى ألقاك يا رب العالمين » ^(٢) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم قليلا : الحمد لله الذي رد عني روحي ، وعافاني في جسدي ، وأذن لي بذكره » ^(٣) .

التحميد لمن لبس ثوبا جديدا :

وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : « ما من عبد يقول عنه رد الله تعالى روحه : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له

١٨ - التحميد لمن لبس ثوبا جديدا مستحب .

فمن معه بين أنس أن رسول الله ﷺ قال : « من

(١) حديث : « من لبس ثوبا جديدا فقال : ... أخرجه أبو داود (٢١٠ / ١) - ط هجر (جديد دعاء) وحسنه ابن حجر كما في مشروعات الربانية (١٩ / ٣٠٠) - ط المنيرة)

(٢) حديث : « من جلس في مجلس فكثر فيه لغطه ... » أخرجه الطبراني (٢٩١ / ٥) - ط الحلبي . وقال حديث حسن صحيح .

والنظر الأذكار للثوري ص ٢٢
(٣) حديث : « كان إذا استيقظ قال : الحمد لله ... » أخرجه البخاري (فتح ١٦١ / ١٣٠) - ط السلفية .

والنظر الأذكار للثوري ١٦٦ - ٢٦٥ ، والأدب الشرعية

(٤) حديث : « إذا استيقظ أحدكم فنبش الحسد ط السي

لاين ص ٣ / ٦٩١ - ٦٣٣ ، والأذكار للثوري ١٧٧

... » أخرجه ابن السي في عمل اليوم والليلة (أخر ٤) - ط

(٢١) حديث فكثر من قال ابن حجر : « أفاد له على أصل .

دائرة المعارف العشاقية) وحسنه ابن حجر كما في الفوائد

(لمشروعات الربانية ١ / ٢٩١ - ط المنيرة) .

(١٩ / ٢٩١) - ط المنيرة)

الماء طهوراً. وروي عن الطلف، وقيل عن النبي ﷺ في لفظها: «باسم الله العظيم، وأحمد لله على دين الإسلام»^(١).

الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير إلا غفر الله تعالى له ذنوبه، ولو كانت مثل ريد البحر^(٢).

التحميد لمن يأوي إلى فراشه :

٢٠ - التحميد لمن يأوي إلى فراشه للنوم مستحب. فمن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له ولفاطمة رضي الله عنهما: «إذا أوتيا إلى فراشكما، أو إذا أخذتما مضاجعكما فذكرنا ثلاثاً وثلاثين، وسبحاً ثلاثاً وثلاثين، وأخذنا ثلاثاً وثلاثين»^(٣) وفي رواية التيسير «أربعاً وثلاثين». وفي رواية التكبير «أربعاً وثلاثين». قال علي فيها تركته منذ سمعته من رسول الله ﷺ^(٤).

التحميد لمن يشرع في الوضوء، ولمن فرغ منه :
٢١ - التحميد في الوضوء مستحب. فيقول المتوضئ، بعد التسمية: الحمد لله الذي جعل

(١) حديث «ما من عبد يقول عند رداءه روحه...» أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليل (ص ١ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه ابن حجر كما في مفتاح (١/ ٢٩٧ - ط المبرية).

وانظر الأذكار للتوحي ٢١

(٢) حديث: «إذا أوتيا إلى فراشكما أو إذا أخذتما مضاجعكما...» أخرجه البخاري (الفتح ١/ ١٩٩ - ط المسفة) ومسلم (١/ ٢٠٩١ - ط الحلبي).

(٣) الأذكار للتوحي / ٨٢

والتحميد لمن فرغ من الوضوء مستحب. فيقول بعد الفراغ منه: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن عمداً عبده ورسوله. اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين. سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، استغفرك وأتوب إليك. وقال ﷺ: «من توضأ فأسبغ الوضوء، ثم قال عند فراغه من وضوئه: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، استغفرك وأتوب إليك حتى يخطم فوضعت تحت العرش فلم يكسر إلى يوم القيامة»^(٥).

التحميد للمسئول عن حاله :

٢٢ - والتحميد للمسئول عن حاله مستحب. فني صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن علياً رضي الله عنه خرج من عند

(١) حديث «باسم الله العظيم...» أخرجه الترمذي في سنن هجر (٥٥٣/ ٢) بإسناد السلف الصحيح (٢/ ٣٤٣ - ط المبرية) وإسناده صحيح

(٢) حديث: «سبحانك اللهم وبحمدك أشهد...» أخرجه ابن السني (ص ٩ - ط دائرة المعارف العثمانية) والحرثي (المعجم في التوضيح ١/ ٢٣٩ - ط القدسي) وقال رواه الطبراني في الأوسط، ورواه رجال الصحيح.

كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة»^(١).

التحميد لمن عطس في الصلاة.

٢٥ - التحميد لمن عطس في الصلاة مكرره إذا جهر به عند الحنفية والحنابلة، ولا بأس به إن أسر به في نفسه من غير تغط. ^(٢) وحرام عند الشافعية، لما روى معاوية بن الحكم رضي الله عنه قال: بينما أنا مع رسول الله ﷺ في الصلاة إذ عطس رجل من القوم فقلت: يرحمك الله، فحذني الله يوم أبصارهم. فقلت: واتكل تمام ما لكم تطرون إلي؟ فضرب القوم بأيديهم على أفخاذهم، فلما انصرف رسول الله ﷺ دعاني، فأني وأمي هو، ما رأيت معلما أحسن تعليما منه، والله ما صبرني ﷺ، ولا كهرني ثم قال: وإنا صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين، إنما هي التسيح والتكبير وقراءة القرآن. ^(٣)

رسول الله ﷺ في وجهه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا حسن: كيف أصبح رسول الله ﷺ؟ فقال: وأصبح بحمد الله تعالى بارئاً. ^(٤)

٢٣ - كذلك التحميد لمن رأى مثلي ممرض أو غيره مستحب. فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من رأى مثلي فصال: واحمد الله الذي عافاني عما ابتلاك به، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً، ثم يصبه ذلك البلاء»^(٥). قال السوي: قال العلماء: ينبغي أن يقول هذا الذكر مرة بحيث يسمع نفسه، ولا يسمعه المتلى لئلا يتألم قلبه بذلك، إلا أن تكون بليته محسنة فلا بأس أن يسمعه ذلك إن لم يخف من ذلك مضلة. ^(٦)

٢٤ - كذلك التحميد لمن دخل السوق مستحب. فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من دخل السوق فصال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيى ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير،

(١) حديث «من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله» أخرجه الترمذي (٤٩١/٥٥) - ط الحنفية وصححه الحاكم والمناجيات لابن علقم (١٩٣/١٦ - التبريد).

وانظر الأذكار للزوي ٢٦٩

(٢) مرافق الصلاح ٢٨٣، وكتشاف الضعاف عن من الإضاع ٣٤٩، ٣٤٩/١

(٣) حديث «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين» أخرجه مسلم (٣٨١/١) - ط الشافعية

وانظر المهدى في فضة الإمام الشافعي ١/٩٥، ١٢٢ ومن كهره. قهره (الصلاح)

(٤) مقالة علي وأصبح بحمد الله بارئاً أخرجه البحاري والنسخ ٥٧/١١ - ط السلفية. وانظر الأذكار للزوي ٢٦٩

(٥) حديث «من رأى مثلي فصال» أخرجه الترمذي (٤٩٣/٥٥) - ط الحنفية وهو حسن لطيفة وانظر الأذكار للزوي ٢٦٩

(٦) الأذكار للزوي ٢٦٩

هذا ويكره التحميد لمن يقضي حاجته في
الحلاء وعطر، إلا أن يكون ذلك في نفسه من
غير تلفظ به بلسانه، لقول النبي ﷺ: ذكره
أن أذكر الله تعالى إلا على ظهره^(١).

تحنيك

التعريف :

١ - من معاني التحنيك في اللغة: أن يذلك
بالتمر حنك الصبي من داخل فيه، بعد أن
يلين^(٢).

والتعريف الاصطلاحي يشتمل على هذا
المعنى وعلى غيره، كتحنك الميت وغيره.

٢ - فتحنيك الميت هو: إدارة الحرقعة تحت الحنك
وتحت الذقن. وتفصيله في (الجنائز).

٣ - وتحنيك الوضوء هو: مسح ماتحت الحنك
والذقن في الوضوء. وتفصيله في (الوضوء).

٤ - وتحنيك العمامة (ويسمى التلخي) هو: إدارة
العمامة من تحت الحنك كورا أو كورين^(٣).

تحنيك المولود :

حكمه التكليفي :

٥ - التحنيك مستحب للمولود، لما في
الصحيحين من حديث أبي هريرة عن أبي موسى



(١) حديث: ذكره أن أذكر الله إلا على ظهره، أخرجه أبو داود

(٢٣/٦) - طهروت حيد ودهاس) والحاكم (١٥/١٦٧) - ط

دار المعارف العظيمة وصححه ووافقه الذهبي.

وانظر مراتي الفلاح ٣٩، وتقدم في فقه الإمام

الشافعي (١/٣٣، ١٨٣، وجواهر الإقبال ١/١٨،

والشرح الكبير ١/٦٠٦، والأذكار للبرقي ٢٨، ٢٤٢

(١) بيان العرب والاصباح للبرقي: دخله

(٢) كشف الطحاوي ١/١١٩، ٢٨٦

وعسل نحل أولى من غيره، ثم ماله قمه النار
كما في نظيره مما يقطر الصائم.

٨ - ويحسبك للسلام غداة يولد، قال ابن حجر:
ويبدأ بالغداة اتباعاً للفظ الخبر، والغداة تطلق
ويروى بها الوقت هنا.

«وينبغي عند التحنيك أن يفتح الحنك فم
النبي، حتى تنزل حلالة الثمر أو يحوه إلى
جوفه»^(١)

التحنيك في العمامة

٩ - تحنيك العمامة أن يدار منها تحت الحنك كور
أو كوراة، ويسن تحنيكها عند المالكية
والحنابلة، وعسل الكلام في ذلك عندهم؛ أو
العمامة بعير تحنيك ولا عذبة بدخه مكروهة،
فإن وجداهمراً أكمل وهو السنة، وإن وجد
أحدهما فقد خرج من المكروه، واختلفوا في وجه
الكراهة، فقبل لمخافة الله.

ولا يسن تحنيك العمامة عند الحنفية
والشافعية، وتسن العذبة لا غير^(٢).



(١) فتح الباري ٩/٥٨٨، ١٧/٢٤٩

(٢) ابن عثيمين ٥/٤٨٩، ومراجع الحنفيل ١/٥٤١، وحنابلة
الحمل ٢/٨٩، وكتاب الفتح ١/١٦٩، ٢/٢٨٦

رضي الله عنها قال: «ولد لي غلام فأنيت النبي
ﷺ، فسماه إبراهيم وحنكه بتمر»^(١).

٦ - وينسوي تحنيك النبي رجل أو امرأة، لما
روى عن النبي ﷺ أنه كان يؤتى بالصبيان
فيرك عليهم ويحسبهم^(٢).

وأورد ابن القيم أن أحمد بن حنبل ولد له
مولود فأمراه امرأة بتحنيكه^(٣).

٧ - وحنك المولود بتمر، لما ورد عن أسماء رضي
الله عنها أنها حملت بعد الله بن الزبير رضي الله
عنها قالت: «خرجت وأنا ميم، فأنيت المدينة،
فزلت بقب»، فولدته بقاء، ثم أنيت به النبي
ﷺ فوضعت في حجره، ثم دح بتمر فمضعها
ثم نفل في فيه، فكان أول شيء دخل جوفه ريق
رسول الله ﷺ، ثم حنكه بتمر، ثم دعائه
وبارك عليه^(٤).

فإن لم يشمس تمر فوطب، ولا أنثى - حلوا،

(١) حديث أبي موسى رضي الله عنه: «ولد لي غلام فأنيت
النبي ﷺ، ١. المعجم الجامع (الفتح ٩/٥٨٧ - ط
السلفية) - مسلم (٣/١٦٩ - ط الحلبي).

(٢) حديث: «كان يؤتى بالصبيان فيرك عليهم ويحسبهم»،
أخرجه مسلم (١٩/٢٣٧ - ط الحلبي).

(٣) قصة مولود ن أحمك المولود ص ١٩، وفتح الباري
٩/٥٨٨، ١٧/٢٤٩، وقبوي وميرة ٤/٢٥٦، وروضة
الطالبين ٣/٢٣٣ ط المكتب الإسلامي، والمغني ٨/٦٥٠،
واحطاب ٣/٢٥١، وحاشية إسماعيل على شرح المنهج
٨٩/٢

(٤) حديث أسماء «أما حملت بعد الله بن الزبير...» أخرجه
البحاري (الفتح ٧/١٨٠ - ط السلفية).

كانت حالة الأعيان المجردة من العذرة والخمر
والخمرير وتحولها عن أعيانها وتغير أوصافها،
وذلت بالاحتراف، أو بالتحليل، أو بالوقوف في
شيء، كما سباني تفصيله.

تحويل

أحكام التحويل

للتحويل أحكام تعريده، وهي تختلف
باحتلاف مواضعها، أهمها مايلي:

١- تحويل العين وأثره في الطهارة والحل:

٣- ذهب الخبيثة والمالكية. وهو رواية عن أحمد
إلى: أن نجس العين يظهر بالاستحالة، فرمى
لنجس لا يكون نجسا، ولا يعتبر نجسا منع
كان حمار أو خنزيرا أو غيره، ولا نجس وقع في
شره فصار طنا، وكذلك الحمار إذا حمارت خلا
سواه بنفسه أو بفعل إنسان أو غيره، لأنقلاب
العين، وذلك الشرع رتب وصف النجاسة على
تلك الحفظة، ويتغير بانقلابها. فإذا حمار
العظم واللحم طهر: أخذوا حكم المنع، لأن
المنع غير العظم واللحم.

ونظير ذلك في الشرع كثيرة منها: العلفه
فإنها نجسة، فإذا تحولت إلى المضغة تطهر،
والعصير طاهر فإذا تحول حمارا نجس.

فتبين من هذا: أن استحالة العين تستتبع

التعريف.

١- التحويل في اللغة مصدر تحول. ومعناه:
التنقل من موضع إلى آخر. ومن معانيه أيضا:
الزوال، كما يقال: تحول عن الشيء أي: زل
عنه إلى غيره.

وكذلك: التغير والتبدل. والتحويل مصدر
تحول، وهو: النقل، فالتحويل مطاوع وأثر
للتحويل.^(١)

ويقصد الفقهاء بالتحويل ما يقصد به في
اللغة.

الألفاظ ذات الصلة:

الاستحالة:

٢- من معاني الاستحالة لغة: تغير الشيء عن
طبيعته ووصفه، أو عدم الإمكان.^(٢)

فالأستحالة قد تكون بمعنى التحويل،

(١) غنار الصحاح، والصحاح في اللغة والعلم، ونسب
طبري مادة: «حول»

(٢) الصحاح للبرهان: «حول».

ب - تطهير الجلد بالذباغ :

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في نجاسة جلد الميتة قبل الذباغ،^(١) وإنما اختلفوا في طهارته بعده على اتجاهات كثيرة. وفي الموضوع فروق كثيرة وخلاف بين المذاهب، فصله الفقهاء عند الكلام عن النجاسة وكيفية تطهيرها،^(٢) ويراجع فيه أيضاً مصطلح: (ذباغة).

ج - تحول الوصف أو الحالة :

تحول الماء الراكد إلى الماء الجاري :

٦ - المختار عند الحنفية إن الماء النجس الراكد إذا تحول إلى جار يظهر بمجرد جريانه، والجاري ما بعده النجس جارياً^(٣) بأن يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب آخر حال دخوله، وإن قل الخارج، لأنه صار جارياً حقيقة، ومخرج بعضه وقع اشك في بقاء النجاسة، فلا تبقى مع الشك.

وفي قولان ضعيفان عند الحنفية.

الأول: لا يظهر بمجرد التحول، بل لابد من خروج قدر ما فيه.

والثاني: لابد من خروج ثلاثة أمثاله.

زوال الوصف المرتب عليها.^(٤)

والأصل عند الشافعية، والخلافية في ظاهر المذهب: أن نجس العين لا يظهر بالاستحالة، فالكلب أو غيره يلقى في الملاحة فيصير ملحاً، والدخان المتصاعد من وقود النجاسة، وكذلك البخار المتصاعد منها إذا اجتمعت منه مداوة على جسم صقيل، ثم فطر، نجس.^(٥)

٤ - ثم استثنوا من ذلك الخمر إذا انقلب بنفسها خلا فظهر بالتخلل، لأن عملة النجاسة الإسكار وقد زالت، ولأن المصير لا يتخلل إلا بعد التخمير غالباً، فلم يحكم بالظهور تعذر الحصول على الخمر، وهو حلال بالإجماع.

وأما إن غلقت بطرح شيء فيها بفعل إنسان فلا تظهر عندهم.

ومصرح الشافعية بأنها لو غلقت بإلقاء الرميح فلا تظهر عندهم أيضاً، سواء أكان له دخل في التخليل كبصل ونبيذ جار، أم لا كبصاة.

وكذلك لا فرق بين أن تكون العين الملقاة طاهرة أو نجسة.^(٦) وفي الموضوع تفصيل أكثر يرجع فيه إلى مصطلح: (تحليل واستحالة).

(١) ابن عابدين ٢٠٩/١، ١٧٧، والدمسوقي ٥٢/١، ٥٣، والإحصاف ٣١٨/١، ولقني ٧٢/١.

(٢) نهاية المحتاج ٢٤٢/١، ط مصطفى البابي الحلبي، ولقني ٧٢/١ مكتبة الريفي الحديثة، وروضة المطالعين ٢٨/١ ط المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

(٣) المراجع الساجدة.

(١) يسر للجلد قبل الذباغ (إعلاء) ورسكاف

(٢) ابن عابدين ١٣٥/١، ١٣٦ ط دار إحياء التراث الإسلامي بيروت، وسلسلة الدسوقي ٥٤/١، ٥٥ ط دار الفكر، ولقني ٦٦/١، وبلبلبل.

(٣) الاختيار ١٥/١

حديث: «إن شاء طهور لا يتنجسه شيء إلا ما عبر لونه أو طعمه أو ريحه»^(١).

فإن تغير وصف من هذه الأوصاف نجس، فإن زال تغيره بنفسه أو ساء انضمام إليه طهر وما دون القذرين نجس بإطلاقاً، فإن بلغني ماء ولا تغير به فطهور. ولو كثرت برودة طهور فسم يبلع فليس لم يظفر. وقيل: هو طاهر لا طهور»^(٢).

وعند الحنابلة: يختلف تطهير الماء المتنجس بمكائنة باختلاف أحوال ثلاث ثلاثة:

طريق الحديث المتفق: والحاصل أن الحديث صحيح قابل للاحتجاج. وكل ما اعتزوا به من العمل والقول به فهو مدحوق. زمن أبي داود ٥١٦ هـ طبرستان جيد عصر، ونجدة الأحمرني ٤١٥ - ٤٢١ نشر المكتبة السلفية، والشمس ١٣٢٦، والتلخيص الجيد ١٦١٦ نشر المكتبة الأنصرية، وقيل الأوصاف ٢٧٦ طدار الجليل، والسنة الكبرى البيهقي ٢١٠ - ٢١٦.

(١) حديث: «إن شاء طهور لا يتنجسه شيء إلا ما...» أخرجه الشيخ البيهقي بلفظ «إن الماء طاهر إلا إن تغير لونه أو طعمه أو ريح نجاسة تحدث فيه» وقيل: الحديث غير قوي. «إلا أننا لا نعلم خلاف أن نجاسة الماء إذا تغير بالنجاسة» ولأن التوري انتهى المحدثون على تضعيفه، قال: لا يغير القدر إلا الاستثناء المذكور صديق حسن الأحمرج على معاني المد المحتضر بالنجاسة بالأمرج.

أما فطر الحديث الأول: «إن الماء طهور لا يتنجسه شيء» فقد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وقيل حديث حسن. وقد صححه يحيى بن مسعود وأحمد بن حنبل ومالك وهريرة. السنن الكبرى للبيهقي ٢١٠ - ٢٢٠ طدار الجليل، والشمس ٢٠٣٩ - ٢٠٥ نشر المكتبة السلفية، وقيل الأوصاف ٢٧٦، ٢٨١ طدار الجليل.

(٢) المباح للتوري وبغيره الدحل ٢١٦ - ٢٢٠.

ويظهر الفرق بين القول المختار والقول الآخر في: أن الأخير من الخوص يكون طاهراً بمجرد خروجه، بناء على القول المختار. ولا يكون طاهراً قبل الحكم بظهور الماء الزائد عنى القولين الآخرين.

وعلى هذا الخلاف: البئر وبحوض الخيام والأواني»^(٣).

وأما المكينة فمعدهم ينحون الماء الكثير النجس طهوراً بزوال التغير، سواء أكان يصب من مطلق عيبه، فليس أو كثير، أو من مضاف إليه انتفت نجاسته، ثم بانقضاء شيء فيه كتراب أو طين، ولم يظهر فيه أحد أوصاف ما ألقى فيه. لأن نجسه إما كان لأحد من التغير وقد زال، وأحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، كالحجر إذا صدرت حملاً، وفي تعبيره بغيره، أو مزج بعضه بولان»^(٤).

ومذهب الشافعية: أن الماء إذا بلغ قلباً لا ينجز إطلاقاً، أو نجس، للحديث وإذا كان الماء قلبي لم ينجز الخث»^(٥) أي لا يغسل النجس هذا عالم بتغير لونه أو طعمه أو ريحه فينجس.

(١) ابن عسدين ١٣٠، ١٣١.

(٢) حاشية العسريني ٢٦١، ٢٦٢.

(٣) حديث: «إذا كان الماء قلبي لم ينجس» الحديث أخرجه أبو داود وحافظ له والترمذي وأحمد، ربه ابن حجر البصيا إلى الشافعية وأحمد وابن خزيمة وابن حبان وطلحة الأقطبي والبيهقي. قال الميرزا تقسوري بعد سرد:

(٣) وإن كان أكثر من الفلتين:

فإن كان نجسا بغير التغير فلا طريق إلى تطهيره بغير المكاثرة.

وإن كان نجسا متغيرا بالنجاسة فتطهره إما بالمكاثرة، أو زوال تغيره بمكثه، أو أن يترشح منه ما يزول به التغير، ويسقى بعد ذلك فلتان فصاعدا.^(١)

وفي الموضوع تفصيل يرجع إليه في مصطلح: (طهارة).

التحول إلى القبة أو عنها.

٧- اتفق الفقهاء على أن المصلي إذا كان معانيا للكعبة، فخرجه الصلاة إلى عينها بجميع بدنه، بأن لا يخرج شيء منه عن الكعبة ولو عصوا، فلو تحول مغير عذر إلى جهة أخرى بطلت صلاته.^(٢)

وأما في تحويل الوجه: فذهب الحنفية إلى أنه لو انحرف وجهه عن عين الكعبة انحرفا لا نزول فيه المقابلة بالكلية، جاز مع الكراهة.^(٣)

(١) لثني ١/ ٣٥ و ٣٦، والإسفاف ١/ ٦٦، والفتاوى ١/ ١١١.

١/ ٥٠٨، وروضة الطالبي ١/ ٢١٦، ولثني ١/ ١٢٩.

وكتشاف الغطاء ١/ ٣٠٥.

(٢) ابن عابدين ١/ ٢٨٧، وصاتبة المنسوفي ١/ ٢٢٢.

واضطراب ١/ ٥٠٨، وروضة الطالبي ١/ ٢١٦، ولثني

١/ ١٣٩، وكتشاف الغطاء ١/ ٣٠٥.

(٣) ابن عابدين ١/ ٢٨٧، ٢٨٨.

أن يكون دون الفلتين، أو وفق الفلتين، أو زائدا عنها.

(١) فإن كان دون الفلتين فتطهره بالمكاثرة بهاء آخر.

فإن اجتمع نجس إلى نجس، فالكل نجس وإن كثر، لأن اجتماع النجس إلى النجس لا يتولد بينهما طاهر، كالتولد بين الكلب والحزير، ويخرج أن يظهر إذا زال التغير وبلغ الفلتين،^(١) لحديث: «إذا بلغ الماء فلتين لم يحصل الخبث»^(٢) وحديث: «إن الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ماء غير لونه أو طعمه أو رونه»^(٣).

وجميع التنجسات في هذا سواء، إلا بول الأدميين وعذرتهم المائعة، فإن أكثر الروايات عن أحمد أنها تنجس الماء الكثير، إلا أن يمنع حدا لا يمكن نزحه كالقدحان، فذلك الذي لا ينجسه شيء.

(٢) فإن كان وفق الفلتين:

وإن كان غير متغير فيطهر بالمكاثرة المذكورة.

وإن كان متغيرا بطهره بالمكاثرة إذا أزيلت التغير، أو يتركه حتى يزول تغيره مطول المكث.

(١) الفتاوى ١/ ١٠٠، ١١ ط المكتب الإسلامي.

(٢) الحديث سبق ترجمته.

(٣) الحديث سبق ترجمته.

وجد نقيبه المشددا ونحوه، له أن يصل
جئسا، وإن لم يستطع أو ما مستظفا، لقول
النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائما، فإن
لم تستطع فقاعد، فإن لم تستطع فعلى
جنب»^(١) وزاد المسائي: «وإن لم تستطع
فمستلقيا»

ويزاد في التناقل: أن له التحول من القيام
إلى القعود بلا عذر.
وفي الموضوع تفصيل يرجع فيه إلى كتاب
الحجلاء عند الكلام في صلاة المريض.

تحول المقيم إلى مسافر وعكسه:

٨ - تحول المقيم إلى مسافر:

٩ - يصير المقيم مسافرا بأحد أمرين:

أولهما: إذا جاوز بيت مقلعه، وحاور
ماتصل به من توابع البلد بنية السفر، فاصدا
عنافة التي يتحقق بها السفر لذي تغير به
الأحكام، والتغير في النية بنية التبرع لا التبع،
حتى يصير الزوجة مسافرة بنية الزوج،
والجندي بنية القائد، وكل من لزمه طاعه غيره
كالسلطان وأمير الجيش^(٢)

ثانيهما: إذا أنشأ السير بعد الإقامة.

وأما تحويل الصدر عن القبلة بغير عذر
فمقتضى لفصلا^(٣)

وعند التذكية والمناقلة. من التفت بجسده
كله عن القبلة ثم قصد صلاته، إن بقيت قدماه
إلى القبلة^(٤)

وسرى لتشافعية أن التحول إلى جهة أخرى
عامدا مطلق لفصلا، وإن فعله ناسيا لم
يُقبل^(٥). وفي الموضوع خلاف وتفصيل يرجع
فيه إلى مصطلح: (استئصال).

التحول من القيام إلى القعود في الصلاة:

٨ - التحول من القيام إلى القعود، ومنه إلى
الاستلقاء أو الألفاضح من خروج قاعدة:
«تشفة غيب النير» والأصل فيه: قوله
نعلى: «يريد الله بكم البشر ولا يُريد بكم
التعسر»^(٦) وقوله تعالى: «وما جعل عليكم في
الدين من حرج»^(٧)، ولذلك أجمع أهل العلم
على أن من لا يطق القيام، وتعدله غيبه قس
ذهب إليه أو إثباتها حقيقة أو حكما، بأن خاف
رياسة مرض، أو بضع يده، أو دوران رأسه، أو

(١) في صحيحين (١٦١/١، ١٦٢/١)

(٢) أحطاب (٥١٨/١، ٥١٩). وشرح الزرقاني (١٨٩/١) ط
دار الفكر. وكشف القناع (٣٩٩/١، ٣٧٠)

(٣) روضة الطالبين (١٠١/١)

(٤) سورة البقرة: ١٨٥

(٥) سورة الحج: ٧٨

(٦) حديث «صلى قلبا» أخرجه البخاري في صحيحه

(٧) ٥٨٧/١ ط السلفية. وجامع الأصول (٣١٢/٥) نشر مكتبة

المجلد

(٨) بدائع فضائل (٩٩/١) ط دار الكتب العربي

الإقامة فيها خلاف وتفصيل^(١) ينظر في (صلاة المسافر).

الخامس: الإقامة بطريق التبعة: وهو أن يصير الأصل مقبلاً، فيصير التبع أيضاً مقبلاً بإقامة الأصل^(٢).

التحول عن الواجب إلى البدل:
الكلام عن التحول عن الواجب إلى البدل يكون في مواضع منها:

أ - الزكاة:

١١ - ذهب الحنفية إلى حواش التحول عن الواجب إلى البدل في الزكاة، واليه ذهب الأوزاعي والثوري، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري. فيجوز للمالك أن يدفع النعير أو النخلة من التصدقين والعروض وغير ذلك، ولو مع وجود المخصوص عليه، لقوله تعالى: ﴿تُؤْتِيهِمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^(٣).

نص على أن المراد بالمأخوذ (صدقة) وكل جنس يأخذه فهو صدقة.

ولقول معاذ لأهل اليمن حين بعث النبي ﷺ إليهم: «التوني بمرض ثياب خيصر أو ليس في الصدقة مكان الشعر والذرة، أهون عليكم

ولتفصيل الموضوع يرجع إلى (صلاة المسافر)^(٤).

ب - تحول المسافر إلى مقيم:
١٠ - يصير المسافر مقبلاً بأحد الأمور التالية:
الأول: العود إلى الوطن الأصلي، ولو لم يتو الإقامة فيه.

والقبط فيه: أن يعود إلى الموضع الذي شرط الفقهاء مفارقه في إنشاء المسعر منه^(٥).

الثاني: الوصول إلى الموضع الذي يسافر إليه، إذا عزم على الإقامة فيه القدر المانع من الترخيص، وكان صالحاً للإقامة. والمدة المانعة من الترخيص خلافية يرجع فيها إلى (صلاة المسافر).

الثالث: إذا تزوج المسافر ببلد، وإن لم يتخذه وطناً، ولم ينو الإقامة.

الرابع: تبة الإقامة في الطريق: ولا بد فيه من أربعة أشياء: تبة الإقامة، وتبة مدة الإقامة، واتحاد المكان، وصلاحيته للإقامة.

وأما المضاربة وتحوها ففي انقطاع الشربة

(١) ابن عابدين ٥٢٥/٦، ٥٣٦، وبدائع الصنائع ٩٤/٩، والاختصار لتفصيل المختار ٧٩/٩، ٨٠ ط دار المعرفة، والفواصق الفقهية ٨٩/٩٠، وروضة الطالين ٣٨٠/٦، وسليمانها ٣٨٩، وفتاوى ٢٥٨/٢، وسليمانها، وكشاف المصنف ٥٠٦، ٥٠٣/١، وما بعدها.

(٢) ابن عابدين ٥٢٨/٦، والفتاوى الفقهية ٩٠، وروضة الطالين ٣٨٣/٦، وفتاوى ٢٦٠/٢، والشرح الصغير ٤٨١/٦.

(٣) ابن عابدين ٥٢٨/٩، والشرح الصغير ٤٨١/٦.

وروضة الطالين ٣٨٣/٦، ٣٨٩، وفتاوى ٢٨٨/٢.

(٤) بدائع الصنائع ١٠١/٩، وروضة الطالين ٣٨٩/٦.

(٥) سورة التوبة ١٠٣.

أم يوم الوجوب؟ خلاف يرجع فيه إلى موطنه.^(١)

وأما عند المالكية والحنابلة: فيجوز التحول عن الواجب إلى البدل في الدنانير والدرهم فقط، فيجوز للمركبي أن يخرج في زكاة الدنانير دراهم قيمتها، ويخرج عن الفضة ذهباً بقيمتها، فقلت القيمة أكثره، لأن ذلك معلومة في حقه، فكانت بالقيمة كاستمر المعاوضات،^(٢) وأما كجنس واحد.

ولم يجز ذلك الشافعية.^(٣)

وأما في النواحي: فمقتضى الحقيقة جائز بقاءه على قاعدتهم بجزواز القيمة في كل شيء، وهو الصحيح عند الشافعية. ويكره عند المالكية التحول عن الواجب إلى البدل، لما في ذلك من معنى الرجوع في الصدقة، ولأنه تكون القيمة أقل مما عليه، فيكون قد بخش الفقراء حقهم، إلا إذا أجبر السامعي المركزي على أن يأخذ منه دراهم فيها وجب عليه من صدقته، فيجزى عنه، إذا كان فيه وفاء بقيمة ما وجب عليه، وكان عند محله.^(٤)

وخبر لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة^(٥)، وكان يأتي به رسول الله ﷺ ولا يتكر عليه.

والنقطة فيه: أن المقصود إبطال الرزق الموعود إلى الفقير، ودفع حاجة الكون، وهو يحصل بالقيمة أيضاً. قال عليه الصلاة والسلام: إن الله تعالى يرضى على الأغنياء قوت الفقراء، وسماه زكاة.^(٦)

وفي اعتبار القيمة هل تدفع القيمة يوم الأداء

(١) قول معاذ: «خبرني بعض من ثياب جهم لوليس في الصدقة...» أخرجه البخاري وضع طبري ٣/٣١٦ ط السلفية.

ودعهم، بالصدقة ذكره البخاري فيما قاله بعض رابن فرقول: «قال الله تعالى يا موسى وغيرهما: قرب حبس (مالين) ويقال له قهقه: غوسر. وهو الثوب الذي طوله أربع يمين الصغير من الخشب (بعده) فطوي ٤/٩ ط المنيرة. وقص البخاري ٣/٣١١، ٣١٤ ط السلفية، والتهذيب لابن الأثير مادة: حرس.

(٢) حديث: «إن الله تعالى يرضى على الأغنياء...» لمورد، صاحب الاختصار هذا المصنف ولم نعلم عليه فيما للتنا من مراجع السنن والأثر، إلا أنه يدل عليه ما أخرجه الضعيف في الأوسط والضعيف فقط «إن الله يرضى على احتياض المسلمين في نسواهم جهم الذي يسع قراءهم، ومن عهد العمراء إذا جعوا وجرؤا لا يهاجسوا أعتاقهم، إلا وإن الله يماهم حساباً شديداً ويذهب عذاباً أليماً، لئلا يظلموا» نورد به ثابت من محمد الرامد. وقال المصنف المذنب وشأت لغة صدوق. روي عنه البخاري وغيره وفي رواية لا جلس بهم. وروي موقوفاً عن علي رضي الله عنه، وهو أشبه (التزجيب والتزهيب للسنن ١٠٧/٢ ط مطبعة السعادة بمصر).

(١) ابن حبان ٢/٢٢٢. والاحتياط لتعليل المختار ١/١٠٢.

(٢) المخطوط ٢/٣٥٥، والسنن ١/٢٤٣، وتكشف الفتاوى ٢/٢١٧، وتبيل القرب ١/٢٥٠.

(٣) المسراج المنصور على متن النجاشي ١٢٤ ط المحلى، وتذليل ٢/٢٢٢.

(٤) المخطوط ٢/٣٦٠، والسنن ١/٣٠٨.

لتحول عن الواجب إلى المباح في العصور.^(١)
 ودفع الحسنية إلى حوز التحول عن
 الواجب إلى المباح في ثلث دور، وذلك للآلة
 التي سبق ذكرها، وكذلك يجوز التحول من
 المباح إلى المباح فقط عند اشتافعه إذا
 كانت الحبوب والثمار نوعاً واحداً

وبن احتلت الأنواع أحد الواجب من كل
 نوع، المختصة إن لم يتغير، قال عمر أحد
 الواجب من كل نوع بأن تشتت، وإلّا شرها
 فيه أوجه:

الوجه الأول، وهو الصحيح، أنه يخرج من
 أوسط رعاية للجديين^(٢)

والثاني يؤخذ من كل فرع بقسطه
 والثالث من الغائب، فقل: يؤخذ الأوسط
 قطعاً^(٣)

وفي الموضوع تفصيل يفتقر في مصطلح:
 (عشر)

د - الكفارات

١٤ - ذهب الخليلي إلى أنه لا يجوز التحول عن
 الواجب إلى المباح، عليه إلى غيره في

وفي وجه عند الشافعية لا يجوز. إن
 نقصت قيمته عن قيمة الشاة. ووجه ثالث: أنه
 إن كانت لإصل مرضاً، أو فدية القيمة لعب
 أجراً البعير النافض عن قيمة الشاة، وإن كانت
 صحيحاً سليمة لم يجوز. النافض

وفي الموضوع تفصيل يوضح إليه في (تذكرة).
 وأما الحنابلة فلا يجوز عندهم التحول في
 المثني من جنس إلى آخر ولا إلى الفبة^(٤)

ب - زكاة الفطر

١٥ - فالتحول عن العين إلى القيمة في صدقة
 الفطر لا يجوز عند المالكية والشافعية، وكذلك
 في ظاهر المذهب عند الحنابلة. ويجوز عند
 الحنفية^(٥)

وأما التحول من جنس إلى آخر من أجناس
 الأقوات، أو التحول من الأدنى إلى الأعلى
 وعكسه ففيه خلاف وتفصيل ينظر في (زكاة
 الفطر).

ج - العشور

١٦ - ذهب المالكية إلى أنه لا يجوز

(١) روضة الطالبين ١/٢٠٤، والمعي ٢/٢٠٤، وشال المارون
 ٢٥٨/٢

(٢) ابن عابدس ٢/٢٠٤، والأغصان ١/١٠٣، وروضة

الطالبين ٣/٣٠٢، والمعي ٣/٢٠٤، وكشاف القناع

٢/٢٠٤، ٢/٢٠٤، والفتاوى ١/٣٤٨، والمطاب ٢/٣٦٩،

وبيل المارون ٢/٢٠٤، وشرح المعلى على الشهاج ٢/٣٧٠

(١) لغضب ١/٣٦٠، والفتاوى ١/٣٠٤، وكشاف القناع

٢/٢٠٤، والمعي ٢/٢٠٤

(٢) من المباح المطبق مع شرح مواج ٥/١٢٢، وروضة

الطالبين ٢/٢٠٤

(٣) روضة الطالبين ٢/٢٤٧

السدي لا يطبق الصوم، أو تلحقه به مشقة شديدة لأصوم عليه، واختلفوا في وجوب القدية عليه :

فذهب الحنفية والحنابلة، وهو الأظهر عند الشافعية، وقول غير مشهور عند المالكية : إلى أنه تجب عليه القدية.

ويرى المالكية في المشهور من المذهب، وهو غير الأظهر عند الشافعية : أنه لا قدية عليه. وفي وجوب القدية على الحامل والمرضع خافت على نفسها أو ولدها، والمرضى الذي لا يرجى برؤه خلاف وتفصيل، يرجع فيه إلى مصطلح: (صوم وقدية).^(١)

تحول العقد الذي لم تستكمل شرائطه إلى عقد آخر :

١٧ - ذهب الحنفية والحنابلة، وهو الأظهر من المذهب عند الشافعية - إلى أن الهبة إذا كانت بشرط العروض يصبح العقد وتحول إلى بيع، فثبت فيه الخيار والشفعة، ويلزم قبل القبض، ويرد بالعيب وخيار الرؤية. وفي قول للشافعية : يبطل العقد، لأنه شرط في الهبة ما ينافي مقتضاها.

(١) ابن عابدين ١/٢٠٩، والفتاوى الفقهية ١/٢٧٧، ١/٢٧٩، ونيل المارّب ١/٢٧٣، والفتي ٢/١٢٩، ١١٠، ١٢١، وروضة الطالبين ٢/٣٨٢

الكفارات، فإن كان معينا نعين، وإن كان غيرا تخبر في الحصال التي نص عليها الشارع.

ويرى الحنفية جواز التحول عن الواجب إن كان مائلا إلى البدل في الكفارات. وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر إليه في مصطلح: (كفارات).^(١)

هـ - النذور :

١٥ - المذهب عند المالكية والحنابلة، وهو الوجه الصحيح لدى الشافعية : أن من نذر نذرا معينا وغير مطلق فعليه إخراجها عما عيّن، ولا يجوز العدول عن المعين إلى غيره بدلا أو قيمة. وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في (النذر).

ويرى الحنفية جواز ذلك مطلقا، كما يجوز عندهم العدول عن الواجب إلى القيمة في النذور، واستثنوا نذر العتق والتهدى والأضحية.^(٢)

تحول فريضة الصوم إلى قدية :

١٦ - اتفق عامة الفقهاء على أن الشيخ الهرم

(١) المدونة ١/٣٩٥، ١/١١٦، وابن عابدين ٢/٢٦٠، والاعتبار لتعجيل القضاء ١/١٠٢، ١/١٠٣، والفتي ٨/٣٣٨، وروضة الطالبين ٨/٢٩٨، ٣٠٧، ومقتضى الصاع ١/٢١٤، ٢٦٧، ونيل المارّب ١/٢٥٨

(٢) ابن عابدين ٢/٢٢٢، والاعتبار لتعجيل القضاء ١/١٠٢، ١-٣، والحدود ١/٣٥٨، ٢/١١١، والفتاوى الفقهية ١/٢٧٨، وروضة الطالبين ٢/٢١٧، ٣/٣٦٨، والفتي ٩/١٨٩

لوقائ: بعت ثلاثين، والأظهر البطلان: (١)
ومنها: تحول الاستصناع سلباً إذا ضرب فيه
الأجل عند بعض الحنفية، حتى تعتبر فيه
شروط السلم. (٢)

وفي كل من الأمثلة المتقدمة خلاف وتفصيل
ينظر في مصطلحات (عقد، وسلم، ومضاربة
وشركة، واستصناع).

تحول العقد الموقوف إلى نافذ:

١٨ - ذهب الحنفية والبالكية، وهو قول
للشافعية، ورواية عند الحنابلة: إلى أن بيع
الغضوي يتعقد موقوفاً على إجازة المالك، فإذا
أجاره المالك أصبح نافذاً، وإلا فلا، وإليه
ذهب إسحاق بن راهوية.

وذهب الشافعية في القول الجديد، وهو رواية
أخرى عند الحنابلة إلى: أن هذا البيع باطل
ويجب رده، وإليه ذهب أبو ثور وابن المنذر. (٣)

وقد فصل الفاضلون باتعاقبات بيع الغضوي
الكلام حوله، ويرجع فيه إلى مصطلحات:
(عقد، وموقوف، وغضوي).

وذهب المالكية إلى: أن هبة الثواب بيع
ابتداءً، ولذا لا تبطل بموت الواهب قبل حيازة
الهبة، ولا يجوز أن يشب عن المذهب فضة أو
العكس، لما يلزم عليه من الصرف المؤخر، ما لم
يحدث التقاضي في المجلس. وفي كون العوض
معلومًا أو مجهولاً، وكذلك في كون بيع ابتداءً أو
انتهاءً تفصيل يرجع فيه إلى مصطلح:
(هبة). (٤)

وتحول العقد الذي لم يستكمل شرطه إلى
عقد آخر أمثلة أخرى منها: تحول المضاربة
المصححة إلى وكالة بالنسبة لتصرفات
المضارب، ولذلك يرى جمهور الفقهاء في
الجملة: أن تصرفات المضارب منوطه بالمصلحة
كالوكيل. (٥)

والى شركة إن ربح المضارب، وإلى إجازة
فاسدة إن فسدت. (٦)
ومنها: تحول السلم إلى بيع مطلقاً، إذا كان
المسلم فيه عينا في قول عند الشافعية. وإلى هبة

(١) ابن عابدين ٥١٩/٤، وبغية المجتهد وهابية الاقتصاد
٣٥٨، ٣٥٧/٢ مكتبة الكليات الأزهرية، وروضة
الطالين ٣٨٦/٥. والمغني ٦٨٥/٥، والقواعد الثواب
٢٢٢/٢

(٢) بدائع الصنائع ٨٧/٦، ٩٢، ولاختيار لتعليل المختار
١٩/٢

(٣) ابن عابدين ٣٨٤/١، والأخبار لتعليل المختار ٣/٢٠،
والشرح الصغير ٦٨٩/٢، وروضة الطالين ١١٩/٥،
والمغني ١٦٣/٥، ٩٤

(٤) روضة الطالين ٦٩/٤، والرجز ١٥٤/١

(٥) ابن عابدين ٢١٢/٤

(٦) ابن عابدين ١٣٥/٤، ومليحدا، والشرح الصغير ٢٦/٢،
والقوانين الفقهية ٢٥٠، وروضة الطالين ٣٥٢/٣،
والمغني ٢٢٧/٤

تحول الدين الأجل إلى حال :

يتحول الدين الأجل إلى حال في مواطن منها :

١- الموت :

١٩ - ذهب الخنيفة والمالكية والشافعية، وهو رواية عند الحنابلة : إلى أن الدين الأجل يتحول بالموت إلى حال، لأنعدام ذمة الميت وتعذر المطالبة. وبه قال الشعبي والنخعي، والثوري.

وذهب الحنابلة في رواية أخرى : إلى أنه لا يحل إذا وثقه الدروشة، وهو قول ابن سيرين ومعدائهم بن الحسن وإسحاق وأبي عبيد أيضاً. (١)

وفي خلاف لمحمد بنادر الحرب هل يتقرر موته، وثبت الأحكام المتعلقة به ؟ خلاف بين الفقهاء. ينظر في مواطنه من كتب الفقه، (٢) ومصطلح (ردة). ومصطلح أجل (ف: ٩٥ ج ٢).

ب - الضمير :

٢٠ - المنادر من أقوال أبي يوسف ومحمد من الخنيفة لقائلين يجوز الحجر للإفلاس، وهو

الأظهر عند الشافعية، والمذهب عند الحنابلة. أن الدين المؤجل لا يحل بالتفليس، لأن الأجل حتى للتفليس فلا يفسد بفلسه، كسائر حقوقه، ولأنه لا يجب حلول ماله، فلا يجب حلول ما عليه. (٣)

وأما عند أبي حنيفة فلا يثنى هذا لأنه لا يجوز عليه الحجر على الحر العاقل المتابع بسبب الدين. (٤)

وذهب المالكية، وكذلك الشافعية في قول، وهو رواية عند الحنابلة ذكرها أبو الخطاب إلى : أن من حصر عليه لإفلاسه يتحول دينه الأجل إلى حال، لأن الغليس يتعلق به الدين مطلقاً، فيسقط الأجل كالسوت. (٥) وتفصيل ذلك في مصطلح - (حجر).

تحول الوقف عند انقطاع الموقف عليه :

٢١ - ذهب عامة الفقهاء إلى أن التأييد شرط في الوقف، وأن الوقف الذي لا خلاف في صحته ما كان معلوم الابتداء والانتهاء غير مقطوع،

(١) ابن عابد ٩٣/٥، والشرح الصغير ٣/٢٥٣، ٣٥٤. والقوانين الفقهية / ٢٢٣ - والفتاوى ٢/٢٨٥، وروضة الطالبين ١/١٢٨، والفتاوى ١/١٨٩.

(٢) ابن عابد ٩٢/٥.

(٣) الشرح الصغير ٣/٢٥٣، ٣٥٤. وهضراتي الفقهية / ٣٧٣، والفتاوى ٢/٢٨٥، وروضة الطالبين ١/١٢٨، والفتاوى ١/١٨٩.

(١) ابن عابد ١٨٣/٥، والشرح الصغير ٣/٢٥٣، ٣٥٤.

والقوانين الفقهية / ٣٢٢، والفتاوى ٢/٣٨٥، وروضة الطالبين ١/١٢٨، والفتاوى ١/١٨٩.

(٢) ابن عابد ٣/٣٠٠، والفتاوى ٢/٩٨٥، وجواهر الإكليل ١/٢٧٩، ٣٨٠، والفتاوى ٨/١٢٩، ١٣٠.

تحول الملكية العامة من الإباحة إلى الملكية الخاصة وعكسه:

٢٢ - قد تتحول الملكية من العامة إلى الخاصة بأي سبب من أسباب التملك، كالإقطاع من أراضى بيت المال.

فالإمام أن يعطي الأرض من بيت المال على وجه التملك، كمن يعطي المال حيث رأى المصلحة، إذ لا فرق بين الأرض والمال في الترفع للمستحق. ^(١) وراجع مصطلح: (إقطاع).

ويتحول الملك الخاص إلى العام إذا مات عنه أربابه، ولم يستحق وارثه بفرض ولا تعصيب، فينتقل إلى بيت المال ميراثا لكافة المسلمين. ^(٢)

وذكر أبو يعلى أنه ينتقل إلى بيت المال مصروفاً في مصالح المسلمين، لا على طريق الميراث. ^(٣)

ويتحول الملك الخاص إلى عام، في نحو البيت المملوك إذا احتيج إليه للمجدد، أو توسعة الطريق، أو للمفخرة ونحوها من مصالح المسلمين، بشرط التعريض.

مثل أن يجعل نهايته إلى جهة لا تقطع، كان يجعل آخره على الساكنين، لو طائفة منهم، فإنه يتمتع بحكم العدة انقراضهم. ^(٤)

واختلفوا فيما لو انقطع الموقوف عليهم:

فذهب أبو يوسف والشافعية، وهو قول عند الشافعية، وراي للحنابلة: إلى أنه يرجع إلى الواقف، أو إلى ورثته، إلا أن يقول: صدقة موقوفة بنقل منها على فلان، وعلى فلان فإذا انقضى المسمى كانت للفقراء والساكنين. ^(٥)

والأظهر عند الشافعية، والمذهب عند الحنابلة: أنه يبقى وقفاً، وينصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف، وهناك أقوال أخرى عند الشافعية في مصرف هذا النوع من الوقف. ^(٦)

ويرجع إلى تفصيل الموضوع في مصطلح: (وقف).

(١) ابن حبان ٣/ ٣٦٤، ٣٦٥، والاختيار لتبليط المختار ١٢/٣، والشرح الصغير ١/ ١٢١ وما بعدهما، والمغني ٥/ ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، وروضة الطالبين ٥/ ٣٢٥، ٣٢٦.

(٢) ابن حبان ٣/ ٣٦٤، ٣٦٥، والاختيار لتبليط المختار ١٢/٣.

(٣) الشرح الصغير ١/ ١٢١ وما بعدهما، والمغني ٥/ ٦٢٣، وروضة الطالبين ٥/ ٣٢٦.

(٤) ابن حبان ٥/ ٢٦٥، ٢٦٧، والشرح الصغير ٤/ ٨٧، ٩٠، والشرح الصغير ٤/ ٣٤٣، ٣٤٤، والغلب ٤/ ٨٧ ط دار إحياء الكتب العربية، والمغني ٥/ ٥٦٣.

(٥) الأحكام السلطانية للماورقي ١/ ١٧١.

(٦) الأحكام السلطانية لأبي حنبل ٢٠٥.

تحول الولاية في عقد النكاح :
٢٣ - تتحول الولاية من الولي الأقرب إلى الولي الأبعد في مواطن منها :

١ - إذا فقد الولي الأقرب ، وكذلك إذا أمروا بحبس - فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن الولاية تتحول من الولي الأقرب إلى الأبعد .
وأما الشافعية فالولاية عندهم تنتقل إلى الحاكم .

٢ - ومنها غيبة الولي ، فإذا غاب الولي غيبة منقطعة - تنتقل الولاية من الأقرب إلى الأبعد عند الحنفية والحنابلة . وعند المالكية تنتقل إلى الحاكم ، لأن الحاكم ولي الغائب . وكذلك عند الشافعية ، إلا إذا حكم القاضي بموت الولي الأقرب وقسم ماله بين ورثته ، فنتقل عندهم إلى الأبعد .

٣ - ومنها : العزل ، وهو : منع الولي موليته من زواج الكفء . فذهب الحنفية والمالكية والشافعية ، وهو رواية عن أحمد : إلى أن الولي الأقرب إذا عطلها انتقلت الولاية إلى السلطان ، وهو اختيار أبي بكر رضي الله عنه ، وذكر ذلك عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه وشريح . وذهب الحنابلة في الخصوص من المذهب إلى أنها تنتقل إلى الأبعد .^(١) ونظر

٤ - في الاستحقاق .^(٢) على تفصيل ينظر في مصطلح : (حضانة) .

(١) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : أن امرأة كانت يا رسول الله إن ابن هذا كذا بطني له وعاء ، وأخرج أبو وهب ، وسكت عنه ابن حجر والمندري ، وصححه الحاكم وأقره الذهبي وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده حسن . (صحيح العمدة ٢/ ٢٥٦ ط ١ ، فتح ، والنسخة المطبوعة ١٠/ ٣٦ ، والمستدرک ٩/ ٦٧٧ ، ونيل الأوطار ١٣٨/ ٧ ، ١٣٩ ط دار الجبل ، وشرح السنة لمصطفى ٩/ ٣٣٣) .

(٢) ابن حبيب ٢/ ٦١٣ ، ٦٣٨ ، والاختيار للعنبر المحقق -

(١) ابن حبيب ٢/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، والاختيار للعنبر المحقق ٩/ ٣٦٥ ط ١ ، ٩٩/ ٣ ط ١ دار المعرفة ، والشرح الصغير ٩/ ٣٦٥ ط ١ ، الصلوات بمصر ، والدرر النيرة ٢/ ٢٠٥ ، وروضة المختار ٧/ ٥٨ ، ٦٨ ، ٦٩ ، وكشاف القناع ٥/ ٥٠ ، ٥١ ، والمغني ٦/ ٤٧٦

تحول المدة من الأشهر إلى الأقرام وعكسه :

١- تحول المدة من الأشهر إلى الأقرام :

٢٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الصغيرة التي لم تحض، وكذلك لسانة التي لم تحض، إذا اعتدت ببعض الأشهر، حاضت قبل انقضاء عدتها، أن عدتها تتحول من الأشهر إلى الأقرام، وذلك لأن الشهر ويريد عن الأقرام، وقد ثبت القدرة على الحمل، والقدرة على الحمل، قبل حصول انقضاء بالبدل تنطل حكم السبل كالقدرة على الوضوء في حق المتيمم، فيطرح حكم الأشهر، وتنطل عدتها إلى الأقرام^(١).

وكذا، الأساة إذا اعتدت ببعض لأشهر، ثم رأت الدم، فتتحول عدتها إلى الأقرام، عند حضن الحنفية، وذلك على الرواية التي لم يقدروا فيها للإياس ساء معينة.

وكذلك عند الشافعية^(٢).

وأما عند المالكية - فإذا رأت الدم بعد الحمين وقبل البمين - وكذلك عند الحنابلة بعد الحمين وقبل البمين - يكون دما مشكوك فيه يرجع فيه إلى النساء.

تحول المدة من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة :

٢٥ - إذا مات الزوج والمرأة في عدة طلاق، فإن كان الطلاق رجعياً سقطت عنها عدة الطلاق، وانتقلت إلى عدة الوفاة، أي أربعة أشهر وعشرة أيام من حين الوفاة، لا خلاف.

قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على ذلك، وذلك لأن المطلقة رجعياً زوجة بلعنها طلاقاً، وبالحال ميراثه، فعليها أن تعتد عدة الوفاة.

وأما ما عطف البسائر، وهي في العدة، وكان الطلاق في حال صحته، لو طلقها طلبها، نكح على مدة الطلاق، وهذا بالاتفاق، أما إذا طلقها في مرض موته بغير طلب منها، فهذه خلافية:

فذهب أبو حنيفة وأحمد والثوري وعبد بن الحسن إلى أنها تعتد بأبعد الأجلين احتياطاً لشبهة قيام الزوجية، باعتبار إرثها منه.

وذهب مالك وإسحاق وأبو عبيد وأبو يوسف وأبو المنذر إلى أنها تنكح على عدة الطلاق لانقطاع الزوجية من كل وجه^(٣).

(١) ١٤/١، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦

فإذا مضت تبين براءة الرحم . فتعتمد بالأشهر ، وهو مروى عن الحسن النخعي أيضا ، ونفى به عمر بن الخطاب عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

وروي عن الشافعي في القديم أيضا أنها تدرى سنة أشهر ثم ثلاثة ، وروي عنه أيضا في القديم : أنها تدرى أربع سنين ثم تعد ثلاثة أشهر .^(١)

تحول الأرض العشرية إلى خراجية والعكس . ٢٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأرض الخراجية لا تصير عشرية أصلا ، وكذلك لا تتحول الأرض العشرية إلى خراجية . وذهب أبو حنيفة وزفر إلى أن الأرض العشرية تتحول إلى خراجية إذا اشتراها ذمي .^(٢)

وفي كتاب الخراج لأبي يوسف للإمام أن يصير الأرض العشرية خراجية ، والخراجية عشرية ، إلا ما كان من أرض الحجاز والمدينة ومكة واليمن ، فإن هنالك لا يقع خراج ، فلا

إلا أن ابن قدامة من الخاتمة قال : إن المرأة إن رأت الدم بعد الخمسين على العادة التي كانت تراه فيها ، فهو حيض على الصحيح .

وذهب الحنفية على الرواية التي نقلوا للإمام فيها وقتا : إلى أن ما رآته من الدم بعدها ليس بحيض في ظاهر المذهب ، إلا إذا كان دمًا خالصا لمحيض . حتى يطمئن به الاعتداد بالأشهر .^(٣) وتفصيل الموضوع يرجع إلى مصطلحي : (إياس ، ومعدة) .

٢٧ - وأما من انقطع حيضها بعد أن رأت الدم ، وقبل أن تبلغ سن اليأس - وهي المنة - فذهب جميع الفقهاء إلى أنه إذا كان انقطاع الدم بسبب معروف كزجاج ونفاس أو مرض يرحى بزه ، فإنها تصير حتى تحيض ، فتعتمد بالأشهر ، وتبلغ سن اليأس ، فتعتمد بالأشهر بعد سن اليأس ، ولا عبرة بطول مدة الانتظار ، لأن الاعتداد بالأشهر يجعل بعد اليأس بالنقص ، فلم يجز الاعتداد بالأشهر قبله .

لما من انقطع حيضها لا لغة تعرف . فذهب المالكية ، وهو قول الشافعي في القديم ، وهو المذهب عند الخبابة : إلى أنها تدرى بص تسعة أشهر ، ثم تعمد بثلاثة أشهر ، فهذه سنة . وعلموه بأن الأغلب في مدة الحمل تسعة أشهر ،

(١) ابن عسدين ١/١٢٢ ، وسداس العنتع ٢/٢٠٠ ،

والنواين العنينة ٢/٢١٦ ، وروضة الطالين ١/٣٧١ .

والنفي لابن قدامة ٢/٢٢٧ - ١٦٧ ، ومن تهليل الطبع

مع السراج فوجاه ص ٤٤٩

(٢) ابن عسدين ١/٢٢٢ ، والاحتياط لمنطق المحدث ١/١١١ ،

١١٤ ط دار المعرفة ، والشرح الصغير ١/٢٠٨ ، وما بعده ،

والاحتكام السلطانية لمباردي ١/١٣٥ ط مطبعة البصرة .

والنهي ١/٢٢٧ ، والأحكام العاطانية لأبي يعلى ١/٢٤٢

(٣) البدرائع ١/٢٠٠ ، ابن ملبس ٢/١٠٦ ، ولترقاني

١/٢٠٤ ، والنهي ١/٢٧٧ ، ١٦٥ ، ١٦٦

عدة: يرجع تفصيله إلى مصطلحي: (أهل الذمة، ومستمين)

تحول المستمين إلى حربي:

٣٠ - يرى جمهور الفقهاء أن المستمين يصير حربياً بأمور:

- إذا لحق بدار الحرب، ولو بغير ملء يديه الإقامة، فإن دخل تاجراً أو رسولاً أو منزهاً، أو لحاجه بغضها، ثم يعود إلى دار الإسلام، فهو على إمامه في نفسه وماله.^(١)

- وإذا انتقض الأمان: كان يقاتل عامة المسلمين أو يغلب على قرية أو حصن لأجل حربها، أو يقدم على عمل يخالف مقتضى الأمان.^(٢) انتقض عهده وصار حربياً.

وحيث يتخص به الأمان والعهد خلاف وتفصيل ينظر في مصطلحي: (أهل الحرب ومستمين).

تحول الذمي إلى حربي:

٣١ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الذمي يتحول إلى حربي بالحقاق بدار الحرب تحت إقامته

بجل للإمام أن يغير ذلك، ولا يحوله عما حري عليه أمر رسول الله ﷺ وحكمه.^(١) وتفصيل ذلك يرجع إلى مصطلحات: (أرض، وعشر، وحراج).

تحول المستمين إلى ذمي:

٢٩ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى أن غير المسلم لا يمكن من الإقامة سنة في دار الإسلام، فإذا أقدم فيها سنة أو أكثر نفرض عليه الجزية، ويصير بعدها ذمياً.

وطاهر الشون في فقهه الحنفي أن قول الإمام: إن أقمت سنة أو أقل من ذلك فضعها عليك الجزية، شرط لنصير ورثه ذمياً، فعلى هذا لو أقام سنة، أو أكثر من غير أن يقول الإمام له ذلك لا يصير ذمياً.

وكذلك يتحول المستمين إلى ذمي بالشفعية: كي لو دخل مع امرئته، ومعهم أولاد صغار وكانوا فصار ذمياً، فالصغار تبع له بخلاف الكبار.^(٢)

ونترتب على صيرورة المستمين ذمياً أحكام

(١) عاين الأحكام السلطانية لأبي يعلى: ١٥٤ ط مصطفى خليلي المصنف. وكانت الخراج لأبي يوسف: ٦٥ ط مطبعه بولاق

(٢) ابن عابد بن ٢١٩/٣. والأحكام السلطانية لمباردي ١٢٩/١، والمعي ١٠٠/٤. والأحكام السلطانية لأبي يعلى ١٤٥/١

(١) ابن عابد بن ٢٥٠/٣، ٢٥٦، والمعني ٤٠٠/٨

(٢) ابن عابد بن ٢٥١/٣، ٢٥٢، والشرح الصغير ٣١٧/١، وسواهم الإكليل ٢٩٩/١، ومعني المحتاج ٢٥٨/١، ٢٩٦، والمعني ١٠٠/٤، ٤٥٨، واملأها.

الاشتغال، وإن لا يحكم فيها بحكم أهل الإسلام، أما لو أحررت أحكام المسلمين، وأحكام أهل الشرك، فلا تكون دار حرب. ب- أن تكون مناخنة (أي مجاورة) لدار الحرب، بأن لا تتخلل بينها بلدة من بلاد الإسلام.

ج- أن لا يفتى فيها مسلم أو ذي آمان بالأمان الأول الذي كان تابنا قبل استيلاء الكفار، للمسلم بسلامته، وللفدمي بمقتضى الذمة.

وأما ثيودوف ومحمد فيقولان بشرط واحد لا خبر، وهو: إظهار حكم الكفر، وهو القياس^(١).

وتنزب على دار البردة أحكام، اختص الفقهاء فيها، تنظر في مطائنا، وفي مصطلح: (ردة).

٣٥- ويتحول دار الحرب إلى إسلام بأجراء أحكام أهل الإسلام فيها كجمعة وعيد، وإن بقي فيها كافر أصلي، وإن لم تنصل بدار الإسلام^(٢).

التحول من دين إلى آخر:

٣٦- التحول من دين إلى آخر ثلاثة أقسام: القسم الأول: التحول من دين باطن إلى

والإقامة فيها، أو بتقضى عهد دمه، فيحل دمه وماله. وفي عمارته حورا أو جوبا- بعد بلوغ مأمته- خلاف بينهم، وكذلك فيما ينتقض به عقد الذمة تفصيل^(٣) ينظر في مصطلحي: (أهل الحرب، وأهل الذمة).

تحول الحربي إلى مسلمان:

٣٧- يصح الحربي مستثنا بالوصول على أمان من له حق إعطاء الأمان، على خلاف بين الفقهاء ذكر في مواضع من كتب الفقه، وانظر لبنا مصطلحي: (أمان، ومستان).

تحول دار الإسلام إلى دار الحرب وعكسه.

٣٨- ذهب الشافعية وإحابة إلى أنه متى ارتد أهل بلد وجررت به أحكامهم صارت الدار دار حرب، وعلى الإمام قسائم بعد الإنذار والإعذار، لأن نبي بكر الصديق رضي الله عنه قاتل أهل الردة بجائحة النصيحة^(٤).

٣٩- ذهب أبو حنيفة إلى أن دار الإسلام لا تصير دار حرب إلا بأمر ثلاثة:

أ- أن يخرج فيها أحكام أهل الشرك على

(١) ابن عابدين ٣/ ٤١٠، والشرح الصغير ١/ ٣١٦، ٣١٧، وجوامع الإختصار ١/ ٢١٩، وفتح ٨/ ١٥٨، ومبنى المعارج ٤/ ٧٥٨، ٢٦٦.

(٢) الأحكام السلطانية للهاوري ١/ ٤٦، وابن عابدين ٣/ ٢٥٣.

(٣) الأحكام السلطانية للهاوري ١/ ٤٥١، ٤٦، والمغني ١٨/ ١٣٨.

تحويل

التعريف :

١ - التحويل لغة: مصدر حَوَّلَ الشيء، وتحوَّل معانيه على النقل والتغيير والتبديل. (وحوَّلته) تحويلاً: نقلته من موضع إلى موضع، وحوَّلته الرضاء: نقلت كل طرف إلى موضع الآخر.

(والمحوَّلَة) بالفتح مأخوذة من النقل، تقول: أحلت بدية أي: نقلته إلى نعمة أخرى.

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن معانيه اللغوية ^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النقل :

٢ - النقل: تحويل الشيء من موضع إلى موضع، والأصل فيه النقل من مكان إلى مكان.

وقد يستعمل في الأمور المعنوية، كالتنقل من

دين باطل - وهو على ثلاثة أضرب: لأنه إما أن يكون من دين يقرُّ أهله عليه إلى ما يقرُّ أهله عليه، كتهود نصراني أو عكسه، وإما أن يكون مما يقرُّ عليه إلى ما لا يقرُّ عليه، كانتقال يهودي أو نصراني إلى الوثنية. وإما أن يكون مما لا يقرُّ عليه إلى ما يقرُّ عليه، كتهود وثني أو تنصره. ففي هذه الحالات هل يقرُّ على ما انتقل إليه بالجزئية أم لا؟ خلاف وتفصيل يظفر في مواضع من كتب العقيدة، وينظر أيضاً لمصطلحي: (تبديل، ورجعة)

القسم الثاني: التحول من دين الإسلام إلى باطل، وهو ردة المسلم - والعياذ بالله - فلا يقبل منه إلا الإسلام. وتفصيله في مصطلح: (رجعة).

والقسم الثالث: التحول من دين باطل إلى الإسلام، فتترتب عليه أحكام مختلفة تنظر في مظانها من كتب العقيدة ^(٢)، وفي المصطلحات الخاصة، وينظر أيضاً لمصطلحي: (تبديل - وإسلام).



(١) لسان العرب، والمصباح الميرماني، «حوله».

(٢) ابن عابدين ٣٦٦/١، وروضة الطالبين ١٣٢/٧.

يقول ابن عابدين: الصلاة تصح عندنا بالوضوء، ولو لم يكن سؤياً، وإما تس النية في الوضوء ليكون عبادة، فإنه بدونها لا يسمى عبادة مأموماً بها . . . وإن صححت به الصلاة .

فالوضوء مع النية أو بدونها أومع تحويلها صحيح باعتباره شرطاً لصحة الصلاة، وإن كان لا يصح عبادة بدون النية أو مع تحويلها .

أما المالكية والشافعية والحنابلة: فيظهر أثر تحويل النية عندهم في إفساد الوضوء وعدم اعتباره شرعاً من حيث الجملة^(١) وفي ذلك تفصيل .

وعند المالكية: رفض النية في أثناء الوضوء لا يضر، إذا رجع وكمله بالنية الأولى على الفور، بأن يسوي رفع الحدث - على الراجح عندهم - أمّا إذا لم يكمله أو كملته بنية أخرى كثرة التبرّد أو التنظيف، فإنه يبطل بلا خلاف، وكذلك لو أكمله بالنية الأولى، ولكن بعد طول فصل، فإنه يبطل^(٢) .

وعند الشافعية: من نوى نية صحيحة ثم نوى بغسل الرجل - مثلاً - التبرّد أو التنظيف قبله حالاً .

صفة إلى صفة، وكثقل اللفظ من الاستعمال الخفيفي إلى الاستعمال المجازي^(٣) .

ب - التبديل والإبدال والتغير:

٣ - وهي أن يجعل مكان الشيء شيء آخر، أو تحول صفة إلى صفة أخرى . ومن هنا يتبين أن هذه الألفاظ متقاربة في المعنى، إلا أن التحويل لا يستعمل في تبديل ذات بذات أخرى^(٤) .

أحكام التحويل:

أ - تحويل النية في الوضوء:

٤ - ذهب المالكية والشافعية إلى أن النية من فروض الوضوء .

وذهب الحنابلة إلى أنها شرط في صحته . وذهب الحنفية إلى أنها سنة مؤكدة، وليست شرطاً في صحة الوضوء، وإياها شرط في وقوعه عبادة .

فمن حيث الجملة إذا تحول النية في الوضوء من نية رفع الحدث إلى نية التبرّد أو التنظيف، فلا أثر لذلك في إفساد الوضوء، عند الحنفية، لعدم اعتبارهم النية فرضاً . وإما يظهر أثر التحويل في عدم اعتبار الوضوء عبادة، وفي هذا

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٠٦، ١٠٧ . وفتح القدير

١/ ٢٨، وروضة الطالبين ١/ ٤٧، وحاشية الدسوقي

١/ ٩٣، ٩٥، والخطاب ١/ ٢٤٠، والإتصاف ١/ ١٤٢

(٢) الدسوقي ١/ ٩٥، والخطاب ١/ ٣١٠

(٣) المصباح المبرمدة، غل، والعرف ٣٩٩

(٤) المصباح المنير، وغنر الصالح، والعرف ٣٢٣،

٣٠٩، والمكشاة ٢/ ٧٦، والتريعات ٣٣

ب - تحويل النية في الصلاة :

٥ - للمنفهاء في أثر تحويل النية تفصيل :

ذهب الحنفية إلى أن الصلاة لا تبطل بنية الانتقال إلى غيرها ولا تغيير، بل يفي كما نواها قبل التغيير، ما لم يكثر بنية مغايرة، بأن يكبر ما رواه النقل بعد الشروع في الفرض أو عكسه، أو الاقتداء بعد الانفراد وعكسه، أو العائنة بعد الرقبة وعكسه.

ولا يفسد حينئذ إلا إن وقع تحويل النية قبل الجلوس الأخير بمقدار الشهود، فإن وقع بعده وقيل السلام لا تبطل.^(١)

وعند المالكية : تغل النية سهوا من فرض إلى فرض آخر أو إلى تغل سهوا، دون طول قراءة ولا ركوع، معتقر.

قال ابن فرحون من المالكية : إن المصلي إن حوّل نيته من فرض إلى نفل، فإن قصد بتحويل نيته رفع الفريضة ورفضها بطلت، وإن لم يقصد رفضها لم تكن نيته الثانية منافية للأولى. لأن النفل مطلوب للشارع، ومطلوب الطلب موجود في الواجب، فتصير نية الغل مؤكدة لا مخصصة.^(٢)

(١) سلاية ابن عابدين ٤٤١/١. وسلاية الطحطاوي ص ١٨٤

(٢) حاشية المحسوقي ٢٣٥/١. ومواعيد الجليل مع النجاشي ١٦٦/١

الحالة الأولى : أن لا تخضره نية الوضوء في حال غسل الرجل، فغبه وجهان :

الوجه الأول، وهو الصحيح : أنه لا يصح غسل الرجلين.

والوجه الثاني : أنه يصح لبقاء حكم النية الأولى.

الحالة الثانية : أن تخضره نية الوضوء مع نية التبرّد. كما لو نوى أول الطهارة الوضوء مع التبرّد - فغبه وجهان :

الوجه الأول، وهو الصحيح : أن الوضوء صحيح، لأن نية رفع الحدث حاصلة.

الوجه الثاني : لا يصح غسل الرجلين، وذلك لتشريكه بين قرينة وغيرها.^(١)

وأما عند الحنابلة : فإن من غسل بعض أعضائه بنية الوضوء، وغسل بعضها بنية التبرّد، فلا يصح إلا إذا أعاد فعل ما نوى به التبرّد بنية الوضوء، بشرط أن لا يفصل فصلا طويلا فيكون وضوءه صحيحا، وذلك لوجود النية مع الموالاة.

فإن طال الفصل بحيث نضوت الموالاة بطل الوضوء لفواتها.^(٢)

(١) لمصنوع ٣٢٧/١. ٣٢٨. ونبذة المحتاج ١٤٧/١

(٢) كشف الملتصق ٨٧/١. ومطلب أولى الأمر ١٠٧/١

جـ - تحويل النية في الصوم :

١ - ذهب اخفئة والشافعية : إلى أن صوم القرض لا يبطل منه الانتقال إلى النفل ، ولا يتقلب نفلا .

وهذا عند الشافعية على الأصح من وجهين في المذهب .

وعنى الوجه الآخر ، يتقلب نفلا إذا كان في غير رمضان ، أما في رمضان فلا يقبل النفل ، لأن شهر رمضان يتعين لصوم فرض رمضان ولا يصح فيه غيره .

ونص الشافعية على أن من كان صائما عن نذر ، تحول نيته إلى كفارة أو عكسه ، لا يحصل له الذي انتقل إليه - بلا خلاف عندهم - لأن من شرط الكفارة التبييت من الليل .

أما الصوم الذي نواه أولا فعلى وجهين :

الأول : بقى على ماكان ولا يبطل .

الثاني : يبطل . ولا يتقلب نفلا على الأظهر . ويقابله : أنه يتقلب نفلا إذا كان في غير رمضان .^(١)

ولكل من المالكية والحنابلة تفصيل :

أما المالكية : فذهبوا إلى أن من تحولت نيته إلى ماقله ، وهو في فريضة ، فإن فعل هذا عبثا

وعند الشافعية : لو لم يلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة أخرى علما عامدا بطلت ، فإن كان له عذر صحت صلاته ، وانقلب نفلا . وذلك كظنه دخول الوقت ، فأحرم بالفرض ، ثم تبين له عدم دخول الوقت فطلب صلاته نفلا ، أو قلب صلاته المفردة نفلا ليدرك جماعة . لكن لو قلبها نفلا مع تركه في الضحى لم تصح . أما إذا حول نيته بلا سبب أو غرض صحيح فلا يضر عندهم بطلان الصلاة .^(٢)

وعند الحنابلة : أن بطلان الصلاة مفيد بها إذا حول منه من فرض إلى فرض ، وتنقلب في هذه الحان نفلا .

وإن انتقل من فرض إلى نفل فلا تبطل ، لكن تكره . إلا إن كان الانتقال لغرض صحيح فلا تكره ، وفي رواية : أنها لا تصح ، كمن أدرك جماعة متسرعة وهو متفرد ، فسلم من ركعتين ليدركها ، فإنه يسر له أن يقبلها نفلا ، وأن يسلم من ركعتين ، لأن نية الفرض انضمت نية النفل ، فإذا قطع نية الفرض بقيت نية النفل .^(٣)

ومن هذا لتفصيل يبين اتعاقب الفقهاء على أن تحويل نية الصلاة من نفل إلى فرض لا أثر له في نفلها ، وتظل نفلا ، وذلك لأن فيه بناء القوي على الضعيف ، وهو غير صحيح .

(١) البحر الرائق ٢/٢٨٢ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم بحاشية اخمري ١/٧٨ ، وروضة الطالبين ٢/٣٢٥ ، والمجموع ٦/٢٩٩ ، ٢٩٩

(٢) المجموع ٣/١٨٩ ، وسبيل النجاة ١/٢٣٨ ، (٣) كشف القناع ١/٣١٨ ، وإمام حاشية ٢/٢٦٩

رضي الله عنه أن النبي ﷺ حين قدم المدينة
سأل عن البراء بن معرور رضي الله عنه فقالوا:
توفي، وأوصى بثلثه لك يا رسول الله، وأوصى
أن يوجه إلى القبلة لما احتضر. فقال رسول الله
ﷺ: «أصاب الفطرة، وقد رددت ثلثه علي
وئذه، ثم ذهب فصلى عليه، وقال: اللهم اغفر
له، وارحمه، وأدخله جنتك. وقد فعلت»^(١).

هـ - تحويل الرداء في الاستسقاء:

٨ - ذهب الجمهور - المالكية والشافعية
والحنابلة، ومحمد بن الحنفية وهو المقتضى به
عندهم - إلى استحباب تحويل الرداء في
الاستسقاء، وخالف أبو حنيفة، فلا يحول الرداء
عنده في الاستسقاء. لأنه دعاء لا صلاة فيه
عنده.

وعن أبي يوسف روايتان.

ومعنى تحويل الرداء: أن يجعل ما على عاتقه
الأيمن على عاتقه الأيسر، والعكس^(٢).
وذهب الشافعية - على القول الجديد
الصحيح عندهم - إلى استحباب التكبس
كذلك. وهو: أن يجعل أعلى الرداء أسفل

عمداً فلا خلاف - عندهم - أنه يفسد صومه.
أما إن فعله سهواً فاختلاف في المذهب^(٣).

أما عند الحنابلة: فإن يرى خارج رمضان
قضاء، ثم حول نية القضاء إلى النفل بطل
القضاء لقطع نية، ولم يصح فلا لعدم صحة
نقل من عليه قضاء رمضان قبل القضاء، كذا في
الإتباع، وأما في الفروع والتضييع والتمهي فيصح
نقلًا، وإن كان في صوم نذر أو كفارة قطع نية
ثم نوى نقلًا صح.

ونص الحنابلة على أن من قلب نية القضاء
إلى انفل بطل القضاء، وذلك لتردده في نية أو
قطوعها، ولم يصح النفل لعدم صحة نقل من
عليه قضاء رمضان قبل القضاء^(٤).

د - تحويل المحتضر إلى القبلة:

٧ - اتفق الفقهاء على أن تحويل المحتضر إلى
القبلة مندوب، وذلك بأن يوجه إلى القبلة على
شفه الأيمن، إلا إذا تعذر ذلك لضيق الموضع،
أو لأي سبب آخر، فيلقى على قضاء، ورجلاه
إلى القبلة^(٥).

ودليل تحويله إلى القبلة: حديث أبي قتادة

(١) حديث أبي قتادة: أن النبي ﷺ سأل عن البراء...
أخرجته الحاشية ٣٥٣/١ - ٣٥٤ - ط القاهرة للطباعة
المطبعة وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) حاشية من قبلين ١٨٩/٢، وفتح المظهر ١١/٢،
والشرح الصغير ١/٢٣٩، وكشاف القناع ٢/٢٧١

(٣) المواق على خليل جمان المطاب ٢/٢٣٢.

(٤) كشاف القناع ٣/١١٦.

(٥) طهنية ٢/٢١٢، والشرح الصغير ١/٥٦٢، وروضة
الطالبيين ١/٩١-٩٧ وللجموع ٥/١٠٣، ومطالب لولي

الصبي ١/٨٣٢.

ومما لا يقل الدين وتحويله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه^(١).

ومشر ومبعتها ثابتة بالإجماع، ويستندها قول النبي ﷺ: (مَنْ طَلَّ الْعَمِي طَلَّمْ، وَإِذَا أُجِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَبْعْ)^(٢).

وظهر أثر الخوالة في مثل المثال المحال به من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه.

فبراً بالخوالة المحيل عن ذمة المحال، وبألمحال عليه عن ذمة المحيل، ويتحول حق المحال إلى ذمة المحال عليه، هذا في الخوالة النفسية، وهي الأغلب حيث يكون المحيل دائماً للمحال عليه. أم في الخوالة المطلقة، وهي إذا ما يكن المحيل نائباً للمحال عليه، فإن التبرأة تحصل للمحيل فقط^(٣).

وللتبصيل ينظر مصطلح: (خوالة).



ومالعكس، خلافاً للملكية واحكامه فانهم لا يقولون بالتكيس.

ومحل تحويل الرداء عند اتوجه إلى القبلة للعداء، وهو عند احنفية والشافعية والحنابلة أثناء الخطبة.

ومعد الملكية بعد الامراة من الخطيبين ودليل تحويل الرداء من السنة حديث عبيدة الله بن ربيعة رضي الله عنه أن النبي ﷺ خرج يستسقي، فسجد إلى القبلة بدغوجاً ورداء، ثم صلى ركعتين جهراً فيها بالترجمة^(٤).

ومما قبل: إن الحكمة في تحويل الرداء انصافاً بغير احوال إلى الحسب والسعة.

ويستحب تحويل الرداء للامام والمأمومين عند الملكية والشافعية والحنابلة، خلافاً للحنفية فلا يجوز رداه إلا للإمام في القول المعنى به^(٥).

و- تحويل الدين -

٩- عرف النضج، المسئلة بانذ من تعريفات متعارفة، منها: تحويل الحق من ذمة إلى ذمة أخرى في العطفة^(٦).

(١) الاختيار ٢/٣٠٠

(٢) حديث: «مَنْ طَلَّ الْعَمِي طَلَّمْ» وأخرجه الطحاوي والفتح

١٠١/٥ - ط الباقية) وحكم (١١٩٧/٣٥ - ط الخليل).

(٣) الاختيار ٣/٣٠٠، والفرع الصغير ٢/١٠٠، وسبابة الشهاب

١١٣/١١، والطحاوي وعمدة ٣٣١/١٠، وكشاف الشهاب

٣٨٢/٣

(٤) حديث عبيدة بن ربيعة، أخرجه بسني - والبرج

المحدثي، صنع ١٩٩/٣ - ط المسند

(٥) الدر المصنوع

(٦) كشاف الشهاب ٣/٣٨٦

عنه : وأما فئة كل مسلمة وكان بالمدينة وجيوشه
بمصر والشام والعراق وخراسان. رواهما سعيد
ابن منصور. وقال عمر : رحمه الله أبا عبيدة،
لو كنت تحيز إلي لكانت له فئة^(١).

تحيز

الألفاظ ذات الصلة :

التحريف :

٢ - التحريف من معانيه في اللغة : الميس
والعدول . فإذا ما ان الإنسان عن شيء ، يقال :
تحرف وانحرف وانحروا^(٢)

وقوله تعالى : ﴿إِلا متحرفا لقتال﴾^(٣) أي
مائل لا أجل القتال لا مائلا هزيمة ، فإن ذلك
معدود من مكايد الحرب ، لأنه قد يكون لضيق
المحال ، فلا يتمكن من الجولان ، فيتحرف
للمكان التسع : يتمكن من القتال^(٤).

والتحريف في الاصطلاح : أن يتقل المقاتل
إلى موضع يكون القتال فيه أمكن ، مثل أن
يتقل من مواجهة الشمس أو المريح إلى
استنابهما ، أو من منخفض إلى علو أو عكسه.

• عزت عبيد دعاس واستاده ضيف وضون المعبود
٢١٩/٢ ، نشر دار الكتب العربي.

(١) التي لابن نداعة ٢٨/٤٨٥ م الرصاص الخبيثة ، وروضة
الطالبيين ٢٤٧/١٠

(٢) لسان العرب .

(٣) سورة الأنفال / ٦٦

(٤) لمصباح المنير

التحريف :

١ - التحيز : من معانيه في اللغة : الميل . ومنه
قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ
الَّذِينَ كَفَرُوا زُحُفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْآدْبَارَ وَمَنْ يُولُوهُمْ
يُوْثِقْ ذُرَّةً إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى
فِتْنٍ﴾^(١) معناه أو مائلا إلى جماعة من المسلمين ،
ويقال : انحاز الرجل إلى الفقوم بمعنى تحيز
إليهم .

وفي لسان العرب : انحاز الصوم : تركوا
مركزهم ومعاركة قتالهم^(٢) ومالوا إلى موضع
آمن.

وفي الاصطلاح : التحيز إلى فئة : أن يصير
المقاتل إلى فئة من المسلمين ، ليكون معهم
فيتقوى بهم على عدوهم ، وسواء بعدت المسافة
أم قربت . فقد روي ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي ﷺ أنه قال : «أنا فئة المسلمين»^(٣)
وكانوا يمكنهم بعدد عنه . وقال عمرو رضي الله

(١) سورة الأنفال / ٦٥ - ٦٦

(٢) المصباح المنير ، ولسان العرب .

(٣) حديث : وأما فئة المسلمين ، أخرجه أبو داود ٢٤٧/١٠٧ - ط

٥ - فإن زاد الكفار على ميثاق عدد المسلمين فيباح للمسلمين أن يسحقوا ، لأن الله تعالى لما أوجب على المائة مصاهرة المائتين في قوله : ﴿ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ دل على أنه لا يجب عليهم مصاهرة ما زاد على المائتين .

وعن اس عباس رضي الله عنهما قال : « من قرأ من اثنين فقد قرأ ، ومن قرأ من ثلاثة فلم يقرأ وفي رواية أخرى : « فقرأه إلا أنه إن غلب على ظن المسلمين الظفر بهم والنصر عليهم ، فيلزمهم اليأس إعلاء للكلمة الله . وإن غلب على ظنهم الهلاك في البقاء ، والنجاة في الانصراف ، فالأولى هم الانصراف ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(١) وإن ثبتوا جاز لأنهم غرضوا في الشهادة ، وحتى لا ينكسر المسلمون ، ولأنه يجوز أن يغلبوا الكفار ، ففضل الله واسع ، وهذا ما عليه جمهور الفقهاء . وقال المالكية : إن بلغ المسلمون اثني عشر الفاحرم عليهم الفرز ، ولو كثر الكفار جدا ، ما لم تختلف كلمتهم ، وما لم يكن بقصد التحيز لقتال ^(٢) .

وأكل الربوا ، وأكل مال اليتيم ، والنسوي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات ^(٣) .

فتبات المسلمين في مواجهة أعدائهم الكفرة وحرمه قرارهم من لقائهم واجب ، إذا كانوا في مثل عندهم أو على النصف منهم أو أقل من ذلك ، لقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين ^(٤) . إلا إن كان ذلك بقصد تجرهم إلى فئة من المسلمين ناصروهم ونشد من أزرهم ويتفوقوا بها على أعدائهم ، وسواء كانت هذه الفئة قريبة لهم أم بعيدة عنهم . لعمري قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَحْزِرَ أَلَيْسَ فِئَةً ﴾ قال القاضي أبو يعلى : لو كانت الفئة بحراسان والفئة بالحجاز حاز التحيز إليها . لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « إني فئة لكم ^(٥) » وكانوا بمكان بعيد عنه . وقال عمر : « أنا فئة لكل مسلم » وكان بالمدينة وجيوشه بالشام والعراق وخراسان . وقال عمر : ورحم الله أبا عبيدة لو كان تحير إلى لكتنت له فئة .

(١) سورة البقرة / ١٩٥ .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٧/ ٩٨ - ٩٩ ، والمذهب في فقه الإمام الشافعي ٧/ ٢٣٢ ، ١٢٤ ، وروضة الطالبين ١٠/ ٢٤٧ - ٢٤٩ ، والشرح الكبير ١٢/ ١٧٨ - ١٧٩ ، والشرح المصم ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨ ، والمقي لابن نداسة ٨/ ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وكشاف الدواع عن متر الإجماع ٣/ ٢٥ ، والمصالح لأحكام القرآن للطبري ٧/ ٢٨٠ - ٢٨١ ، وتفسير روح المعاني ٩/ ١٨٠ - ١٨١ .

(٣) حديث : « اجنبتوا السبع الوقتات ... » أخرجه البخاري (الفتح ٥/ ٣٩٣ - ط السلفية) ومسلم (١/ ٩٢ - ط المحقق)

(٤) سورة الأنفال / ٦٦ .

(٥) حديث : « إني فئة لكم ... » سبق ترجمته في (ف) .

أ - التحية بين الأحياء :

٣ - أجمع العلماء على أن الابتداء بالسلام سنة مرغّب فيها، وردّه فريق من^(١) لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا خِيتُمْ بِطَأْسِ فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهُ أَوْ رُدُّوهُ﴾ . ولتفصيل ر: (سلام).

تحية

التعريف :

ب - تحية الأموات :

٤ - تحية من في القبور بالسلام ، فإذا مرّ المسلم بالقبور أوزارها استحب أن يقول ماورد^(٢) وهو : «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين» ، وأما إن شاء الله يكلم الأحياء ، فقال الله لنا ولكم العاقبة ، وفي حديث عائشة : «ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين»^(٣).

ج - تحية المسجد :

٥ - يرى جمهور الفقهاء أنه يسن لكل من يدخل مسجد غير المسجد الحرام يريد الجلوس به لا المروءية ، وكان مريضاً أن يصلي ركعتين أو أكثر قبل الجلوس . والأصل فيه حديث رواه

١ - التحية مصدر خيأ بخص تحية ، أصله في اللغة : الدعاء بالحياة ، ومنه التحيات لله أي البقاء ، وقيل : الملئك ، ثم كثر حتى استعمل في ما يجاه به من سلام ونحوه ، وتحية الله التي جعلها في الدنيا والآخرة لمؤمني عباده السلام ، فقد شرع لهم إذا تلاقوا ودعا بعضهم لبعض بأجمع الدعاء أن يقولوا : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته^(٤) قال الله تعالى : ﴿وَإِذَا خِيتُمْ بِطَأْسِ فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهُ أَوْ رُدُّوهُ﴾^(٥)

واستعمل الفقهاء عبارة (التحية) في غير السلام تحية المسجد

الحكم الإجمالي ومواطن البحث .

٢ - حكم التحية السبب بلا خلاف بين جمهور العلماء ، وهي تختلف في الأداء كقول :

١) السك العرب ، والقضاح المنبر مائة أحياء ، وتصغير

نفرطي ٢٩٧/٥ ط دار الكتب المصرية

(٢) سورة النساء ٥٨/٢

(١) تفسیر القرطبي ١٩٢/٥ ، ٣٠٤ ، وفتح الباري ٢/١١ ، ١٢

١٢٠ ط طبع مصر ، وأسفل الدار ٣/ ٣٥١ - ٣٥٣ ط

عيسى الحلبي يفسر ، وشرح المباح ٢١٥/٢ ط مصطفى الحلبي بصر

(٢) الفصول المسندة ٢٥/٥ ، ٢٥٠ ، والفتي ٥٩٩/٢ ، ونباح

الطائ ٣٥١/١

(٣) حديث : «السلام عليكم أفضل ثواب» ه أخرجه مسلم

(٤) ١٧١/٢ ط الحلبي ، من حديث عائشة

٨ - تحية الكعبة :

٨ - إذا وصل المحرم مكة ودخل المسجد ورأى البيت، يرفع يديه ويقول: اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة، وزد من شرفه وعظمته عن حجته أو اعتصمه تشريفاً وتكريماً وتعظيماً. ^(١) لحديث رواه الشافعي والبيهقي ويقول: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام». ^(٢) وعند الحنفية يقول ذلك، ولكن لا يرفع يديه.

٩ - تحية المسجد الحرام:

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تحية المسجد الحرام الطواف للقدم مكة، سواء كان تاجراً أو حاجاً أو غيرهما، لقول عائشة رضي الله تعالى عنها: «إن النبي ﷺ حين قدم مكة توسأ، ثم طاف بالبيت» ^(٣) وركعتا تحية المسجد الحرام تجزئ عنهما الركعتان عند الطواف. ^(٤) إلا إذا كان للدخول فيه عذر مانع، أو لم يجد

(١) حديث: «اللهم زد هذا البيت تشريفاً...» أخرجه البيهقي (٥/ ٣٢) ط الدرة النعراوية الفسائية، وقال: هذا منقطع.

(٢) سنن البيهقي ٥/ ٧٣، وشرح لمصنف ١٠٢/ ١، والبيهقي ٣٦٩/ ٣، وانظر مصطلح: (حج).

(٣) الحديث أخرجه البخاري (الفتح ٢/ ٤٧٧ ط السلفية).

(٤) ابن حبان ٢/ ١٦٥، والقبلي ١/ ٦١٥، وكشاف الفتح ٢/ ١٧٧.

الطواف، فيصلي ركعتين إن لم يكن وقت كراهة. وإذا خاف فوات المكتوبة أو جماعتها، أو التوتر، أو سنة راتبة قدمها على الطواف، إلا أنه لا تحصل بها تحية المسجد الحرام، بخلاف سائر المساجد.

١٠ - وأما المكّي الذي لم يؤمر بالطواف، ولم يدخله لأجل الطواف، بل للصلاة أو لقراءة القرآن أو للعلم، فتحية المسجد الحرام في حقه الصلاة، كتحية سائر المساجد. ونص أحمد على أن الطواف لغريب أفضل من الصلاة في المسجد الحرام. وعن ابن عباس: إن الطواف لأهل العراق، والصلاة لأهل مكة، وإليه ذهب عطاء. ^(١)

وينظر للتفصيل مصطلح: (طواف).

١١ - تحية المسجد النبوي :

١١ - اتفق الفقهاء على أن من دخل المسجد النبوي يستحب له أن يقصد الروضة إن نيسر له - وهي ما بين القبر والخبر - ويصلي ركعتين تحية المسجد يجنب المنبر. لحديث جابر قال: جاء سليلك... ثم يأتي قبر النبي ﷺ ويقول: السلام عليك يا رسول الله، ثم يسلم على أبي

(١) ابن عسك ١/ ٤٥٦، ٤٥٧، ١٦٥/ ٩، والشرح الصغير

١/ ٤٠٦، ٤١٧، ويصوّر المصنف الإكتمال ٩/ ٧٢، وروضة

الطالبين ٢/ ٧٨، ٧٩، والفتاوى لابن قدامة ٥/ ٣٧٠.

وكشاف الفتح ٢/ ٤٧٧.

بأنثى. (١) لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَجِبُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ (٢).

بكر رضي الله عنه، ثم على عمر رضي الله عنه (٣).

حكم التحية بالسلام لغير المسلم:

حكم التحية بغير السلام للمسلم:

١٥ - حكم التحية لغير مسلم يسلم بالسلام عليكم ممنوع على سبيل الحرمة أو التكرار، لقول النبي ﷺ: «لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام، وإذا سمعوا هم على مسلم قال في الرد: وعليكم». ولا يزيد على هذا (٤).

١٢ - ذهب عامة العلماء إلى أن التحية بغير السلام للمسلم، كتحية أصحابك، صحت لله بأخيراً، أو السعادة، أو طاب حالك، أو ثوابك الله، من الألفاظ التي يستعملها الناس في العادة لا أصل لها، ولا يجب الرد على قائمتها، لكن لو دعى له مقابل ذلك كان حراماً.

١٦ - قال ابن القيم: هذا كله إذا تحققت أنه قتل: استم علىكم، أو شك فيما قال، ولو تحققت السامع أن الذي قال له: «سلام عليكم» لأنك فيه، فهل له أن يقول: وعليك السلام، أو يقتصر على قوله: وعليك؟ فالذي يقتضيه الأصول الشرعية وقواعد الشريعة أن يقال له:

١٣ - كل من دعى لمن العنة يردن أن الرد على من حيا بغير السلام غير واجب، سواء أكانت تحية باللفظ، أم بإشارة بالإصبع، أو الكف أو الرأس، إلا إشارة الأعرس أو لأصم، فيجب الرد بالإشارة مع النطق، ليحصل به الإقحام، لأن إشارته قائمة بتمام العبرة (٥).

وعليك السلام، فإن هذا من باب العدل، والله يأمر بالعدل والإحسان، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَجِبُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾.

١٤ - وأما الرد بغير السلام على من ألقى السلام، فعامة أهل العلم يرون أنه لا يجوز، ولا بد من الرد الواجب، لأنه يجب أن يكون

فندوب إلى الفصل، وأوجب العدل، ولا

(١) حاشية ابن عثيمين ٢٥٧/٣، وحاشية المدوني ٣١٤/١، وسراج الطالبين ١٣٩/٢، والعمري لأين لتمام ٥٥٤/٣.

(٢) روضة الطالبين ٢٣٣/١١، ومغني المحتاج ٢١٤/٤، روضة الصحاح ١٨/١٨، ولانصاف ٢٣٢/٤، والأذكار لمنهوي من ٢٣٤.

(٣) الفصول الستة عشر ١٢٢/٢، والجمل على شرح لمع ١٨٨/٥، ونصير ابن كثر ٢٨١/٢.

(٤) سورة النساء ٥٨/٥.

(٥) حاشية: لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام، أخرجه مسلم ١٧٠٧/٢ - ط الحلي.

فلا كراهة فيها . وذعب الشافعية والحنابلة في
الراجع عندهم ، إلى حرمة تحية الكفار ولو بغير
السلام .^(١)

تحيات

انظر : تشهد .



ينافي هذا شيئاً من أحاديث الباب بوجه ما ، فإنه
يُسمى الأمر بالاعتصاف على قول الرائد
وعليكم ، بناء على السبب المذكور الذي
كانوا يعتمدون في تحييتهم ، وأشار إليه في حديث
عائشة رضي الله عنها فقال : « ألا ترى قلبي قلت :
وعليكم ، لما قالوا : السلام عليكم ثم قال : إذا
سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم »^(٢)

والاعتصار وإن كان لمعوم اللفظ فإنها يعتبر
عمومه في نظير المذكور ، لا فيما يخالفه . فإن
تعالى : « وإذا جئوك حيثكم لم تحيوا به الله ،
ويقتولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول »^(٣)

فإذا زال هذا السبب وقال الكتابي : سلام
عليكم ورحمة الله ، فالعدل في التحية يقتضي أن
يرد عليه نظير سلامه . والله المتوفيق .^(٤)

١٧ - وما حكم التحية بغير السلام للكافر ،
ففي الحنفية والمالكية ، وبعض الشافعية
والحنابلة : أنها مكروهة عالم نكس لعذر ، أو
عرض كحاجة أو جوار أو قرابة ، فإذا كانت لعذر

(١) حديث : « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم ،

أخرجه شيخنا في (الفتح ٤٢/١) - ط (مسليق) .

(٢) سورة المائدة / ٨

(٣) أحكام أهل الذمة ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ ط دار فطيم للنسلاين ،

والأذكار للبرقي ص ٢٢٦

(٤) نهاية المحتاج ٨/ ٤٨ ، والإيضاح ١/ ٢٣٣ ، وابن عابدين

٢٢٧ / ٥ ، والأذكار للبرقي ص ٢٢٧

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء العاشر

ابن أبي لبابة (؟ - ١٢٧ هـ)

هو عبدة بن أبي لبابة، أبو القاسم،
الأسدي، أنصاري. روى عن ابن عمر
وابن عمرو وزر حبيش ومجاهد وغيرهم.

روى عنه ابن اخته الحسن بن الحر والأعمش
وابن جريج والأوزاعي والثوري وابن عينة
وغیرهم، قال ابن سعد: كان من فقهاء أهل
الكوفة، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة من
فئات أهل الكوفة، وقال أبو حاتم والنسائي
وابن خراش: ثقة.

[تهذيب التهذيب ٦/٤٦١، سير أعلام
النبل ٥/٢٢٩، وطبقات ابن سعد
٦/٣٢٨].

ابن أبي ليلى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي موسى : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن برهان (؟ - ٧٣٨ هـ)

هو أحمد بن إبراهيم بن داود،
أبو العباس، الكوفي، الحنفي، المعروف بابن
البرهان، فقيه حنفي، مشارك في علوم
عبدية، انتفع به الناس.

ع
أ

الأمدي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم اللقاني (؟ - ١٠٤٦ هـ)

هو إبراهيم بن حسن بن محمد بن
هارون، أبو الإمداد اللقاني المصري
الشافعي، فقيه، محدث مشارك في جميع أنواع
العلوم. أخذ عن أعلام منهم: صدر الدين
المنياوي وعبد الكريم الترمذي وسالم
السنهوري وغيرهم، وعنه ابنه عبد السلام
وأخوه عبد الباقي الزرقاني ويوسف
القيشي وأحمد الزرياني وغيرهم.

من تصانيفه: والجوهرية، ونصيحة
الإخوان في شرب الدخان، وحاشية على
مختصر خليل، وقضاء الوطري في زهدة أنظر
في توضيح تحفة الأثر، وثمار أصول الفتوى
وقواعد الإفتاء بالأقوى، وعقد الجمان في
مسائل الضمان.

[شجرة النور الزكية ٢٩١، وشرح
الصفير (فهرس الأعلام) ١/٨٧١،
ومختصر الأثر ١/٦].

ابن جرير الطبري

(محقق) تراجم الفقهاء

ابن شرملة

من تصانيفه : شرح الجامع الكبير، في فروع العقد الحنفي لمحمد بن الحسن الشيباني

[البدایة والنهاية ١٨٢/١٤، ونساج التراجم ص ١١، ومعجم المؤلفين ١/١٣٧]

ابن جرير الطبري : هو محمد بن جرير : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

من تصانيفه : أزهار الإنكار في خواهر الأحجار، وخواص الأحجار ومافعها.

ابن الجوزي : هو محمد بن محمد : تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩

[شجرة النور الزكية ١٧٠، والسنن ١/١، والأعلام ١/٢٥٩].

ابن الحاجب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن دقيق العيد :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩

ابن حامد : هو الحسن بن حامد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن الزبير : هو عبدالله بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن حبيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن سريج :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن حجر العسقلاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن حجر أميني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حمدون (٥٨٠ - ٦٥١ هـ) :

ابن شرملة :

هو أحمد بن يوسف بن أحمد بن أبي بكر : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

ابن عابدين :

الندخان»، و«تحفة ذوي الإدراك في المنع من
الفتنك» و«نصائح السبيل إلى معالم التنزيل»،
و«دليل الفاضل لطرق رياض الصالحين».

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عباس :

[خلاصة الآثار ١٨٤/٤، والأعلام
١٨٧/٧].

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبدوس : هو محمد بن إبراهيم :

ابن عينة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

ابن العربي :

ابن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن علان (٩٩٦ - ١٠٥٧ هـ)

ابن غازي (٨٤١ - ٩١٩ هـ)

هو محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم
ابن محمد علان، البكري، المصديقي،
الشافعي، مفسر، محدث، فقيه، كان إذا
سئل عن مسألة أُلِّفَ بسرعة رسالة في الجواب
عنها. أخذ الفقه والحديث والنحو عن محمد
ابن محمد بن جلاله والسيد عمر بن
عبد الرحيم البصري وعبد الرحيم بن حسان
وعبد الملك العصامي وغيرهم، وتصدر
للإقراء والإفتاء. وقال عبد الرحمن الحليار إنه
ميوحي زمانه، وأخذ عنه جماعة كثيرون،
وقال المحي : ألف كتباً كثيرة في عدة فروع
تزيد على الستين.

هو محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن
علي، أبو عبد الله، العثماني، المكناسي،
النفاسي، مفسر، محدث، مؤرخ، فقيه،
فرسي، مفسر. أخذ الفقه عن الأستاذ
الشيخ والفقير وغيرهما، وعنه عبد الواحد
الوثري وابن العباس الصغير وأحمد
الدينور والمفتي علي بن هارون وغيرهم.
وولي خطابة مكناة ثم بفاس الجديد ثم
الخطابة والإمامة بجامع القرويين آخره، ولم
يكن في عصره أخطب منه.

من تصانيفه : إعلام الإخوان بتحريم

من تصانيفه : شفاء الغليل في حل مقفل
مختصر خليل، و«نصائح الشريد في ضوابط

- ابن لرحون : (ملحق) تراجم الفقهاء
 [وفيات الأعيان ٦/٦٣، وطبقات الشافعية ٤/٢٩، ومرآة الجنان ٣/١٢، والأعلام ٩/٢٨٤].
- ابن لرحون : هو إبراهيم بن علي :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣
- ابن ملحة :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
- ابن قدامة :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣
- ابن المبارك : هو عبدالله بن المبارك :
 تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢
- ابن مسعود :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠
- ابن القيم :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣
- ابن المنذر :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
- ابن كج (؟ - ٤٠٥ هـ)
 هو يوسف بن أحمد بن يوسف، أبو القاسم، الدينوري، المعروف بابن كج، فقيه، من أتباع الشافعية، وولي قضاء الدينور، وقال ابن خلكان : صف كتابا كثيرة انتفع بها الفقهاء. وقال البكري : كان يضرب المثل في حفظه لمذهب الشافعي، وارتحل الناس إليه من الأفاق. وهو صاحب دوجه في المذهب.
- ابن نجيم :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣
- ابن نجيم : هو عمر بن إبراهيم :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نصر الله (٧٦٥ - ٨٤٤ هـ)

هو أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد،
أبو الفضل، البغدادي، الحنفي، المعروف
بإبن نصر الله. فقيه، محدث، مفسر. شيخ
المذهب، مفتي الديار المصرية. أخذ عن
مشايخ، منهم: سراج الدين البلقيني ودين
الدين العراقي وإبن الملك وغيرهم.

من تصانيفه: «حاشية على المحرر»،
و«حاشية على الوجيز»، و«حاشية على فروع
ابن مفلح» في الفقه، و«حاشية على نفع
الزركشي» في الحديث.

[النص: للامع ٢/٢٣٣، وشذرات
الذهب ٧/٢٥٠، ومعجم المؤلفين
١٩٥/٢].

ابن الهمام :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو أيوب الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٢

أبو بكر الصديق :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

ابن وهب : هو عبدالله بن وهب المالكي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو شور :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

ابن يونس (٨١٣ - ٨٧٨ هـ)

هو أحمد بن يونس بن سعيد بن عيسى،
القسطنطيني المصري المالكي، المعروف بإبن
يونس. أخذ الفقه والحديث والعربية وغيرها
من العلوم عن محمد بن محمد بن عيسى وأبي

القاسم البرزلي وقاسم بن عبد الله الهزبري
وغيرهم. وأخذ عنه غير واحد من أهل مكة
والقادمين عليها

من تصانيفه : «أجوبة عن أسئلة (رد
المخالفات الصغانية)».

[نيل الانهاج ص ٨٢، والصو اللامع
٢/٢٥٣، ومعجم المؤلفين ٢/٢٦٥]

أبو الأحوص : هو محمد بن هشيم :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤١

أبو أمامة :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥

أبو جعفر : هو محمد بن عبدالله الهندواني :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو حنيفة

(منقول) نراجع الفقه

أبو مالك الأشعري

أبو حنيفة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو ثعلبة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٥

أبو الوليد السمرقندي : هو نصر بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مالك الأشعري (٩ - ٩)

اختلف في اسمه، قيل: الحارث بن

الحارث، وقيل: عبيد، وقيل: كعب بن

عاصم وقيل غير ذلك. صحابي، روى عن

النسبي عليه السلام، وعنه عبد الرحمن بن غنم

الأشعري وأبو صالح الأشعري وشهر بن

حوشب وأبو سلام الأسود وشبههم.

قال ابن حجر: أبو مالك الأشعري الذي

روى عنه أبو سلام وشهر بن حوشب هو

الحارث بن الحارث الأشعري، وأما أبو مالك

الأشعري هذا فهو آخر قديم مات في خلافة

عمر رضي الله عنه. ثم قال: الفصل بينها

أبو عبيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الفرج السرخسي (٤٣٢ - ٤٩٤ هـ)

هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن

أحمد، أبو الفرج، السرخسي، المروزي،

الشافعي فقيه، تفقه على القاضي الحسين

والحسن بن علي المظفر ومحمد بن أحمد

الشمسي. وروى عنه أبو طاهر النجدي وغير

ابن أبي مطيع وأحمد بن محمد بن إسماعيل

النيستبوري وغيرهم

وغيرهم. وأخذ عنه محمد بن عثمان الكامل
والعبد مصطفي وغيرهما. وولي الجامع
الأكبر البازيدي بمدينة بروسة. وولاه
السلطان الأشرف مشيخة الإقراء بالمدرسة
العادلية الكبرى، وبمدرسة ثم الصالح،
وتدريس الصلاحية بدمشق، وتدريس
الأدبكية بسفح لاسيون.

في غاية الإشكال، حتى قال أبو محمد الحاكم
في ترجمته أبو مالك الأشعري: أمره مشتبه
جد.

[الإصابة ١٧١/٤، والاستيعاب
١٧٤٥/٤، وأسد الغاية ٢٧٢/٥، وتهذيب
التهذيب ١٣٧/٢، ٢١٨/١٢].

أبو موسى الأشعري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨

أبو هريرة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبو يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أحمد (الإمام) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أحمد بن محمد بن الجزري (٧٨٠ - ٧٩٠)

هو أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، أبو بكر،
الشيرازي الشافعي الشهير بأبي الجزري،
مؤرخ، مجود، حافظ، مشارك في بعض
العلوم. وأجاز له الصلاح ابن أبي عمر
والحافظ أبو بكر ابن الحب وابن قاضي شه

أحمد بن محمد المنصور التميمي (٩ - ١١٢٥ هـ)
هو أحمد بن محمد التميمي الجدي،
شهير بالمنصور. ينتهي نسبه إلى سعد بن
زيد مائة بن نعيم. والمنصور لقب له، لأنه
من قبيلة قيس بن عاصم المسنقري
الصحابي. أخذ الفقه عن شيخه الشيخ
عبد الله بن ذهلان، قال صاحب الوابلة :
اجتهد مع الورع والبيان وقناعة، ومهر في
الفقه مهارة نامة، وحسن تصنيف حسنة.
من تصنيفه : « الفواكه العديدة في مسائل
مفيدة »، و« مناسك الحج ».

[مقدمة الفواكه العديدة في مسائل مفيدة

إسحاق بن راهويه

(ملحق) تراجم الفقهاء

الأمير

ترجمته بقلم محمد بن عبد العزيز بن مانع (٥/١).

تفروغ مع رسول الله ﷺ، فمُرضى المرضي وتنادي المحرر، شهدت غسل ابنة النبي ﷺ، وكان جماعة من الصحابة وعلماؤهم تابعين بالفترة يأخذون عنها غسل الميت.

إسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

[الإصابة ٤/٤٧٦، وأبد الغابة

٤/٣٦٧، وتهذيب التهذيب ١٢/٤٥٥].

أسماء بنت أبي بكر الصديق :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤٠

الأمير (١١٥٤ - ١٢٣٢ هـ)

هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد القادر ابن عبد العزيز، أبو عبد الله، الشبازي، الأزهري المعروف بالأمير. من فقهاء المالكية، عالم بالأميرية. وأخذ عن الشيخ القصباني الفقيه وغيره، وأبى السيد السبيدي، ولادم حسب الحديثي سنين وتلقى عنه الفقه الخمس وتعبير ذلك من الفنون، ويوسف الحفني وغيرهم. وأخذ عنه ابنه محمد ولدسوني وأخذ الصاوي وغيرهم.

أشهب : هو أشهب بن عبد العزيز.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الإمام نصر الشيرازي هو نصر بن علي الشيرازي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

أم عطية :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

أم عطية (٩ - ٩)

من نسابه : الإكليل شرح مختصر حبل ، وحاشية على شرح الزرقاني على المعنى ، وحاشية على شرح ابن توكي على العشائر ، في الفقه

هي نسابة بنت كعب، ويقال بنت الحارث، أم عطية، الأميرة رضى الله عنها، روت عن النبي ﷺ وعن عمر رضي الله عنه. وعنها أنس بن مالك وعبد وحفصة ابنه ابن عمر بن عبد الملك بن عمر وغيرهم. قال ابن حجر مثلاً عن ابن عبد البر : كانت

[حطبة البشر ٣/١٢٦٦، والشرح

المختصر قسم الأعلام ٤/٨٥٤، والأعلام

٧/٢٩٨].

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

الباقلاني : هو محمد بن الطيب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

اليغوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

الأوزاعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

البهوتي : هو منصور بن بونس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ب



البيضاوي (؟ - ٦٨٥ هـ)

البابلي (١١٠٠ - ١٠٧٧ هـ)

هو عبدالله بن عمر بن محمد بن علي ،
 قاصر الدين ، أبوسعيد ، البيضاوي ،
 الشرازي الشافعي ، والبيضاوي نسبة إلى
 البيضاء قرية من عمل شيراز . فقيه ، مفسر ،
 أصولي ، محدث ، ولي قضاء القضاة بشيراز ،
 أخذ الفقه عن والده ومعين الدين أبي سعيد
 وعن زين الدين حجة الإسلام أبي حامد
 الغزالي وغيرهم

هو محمد بن علاء الدين ، شمس الدين ،
 أبو عبدالله ، البابلي ، قفاهري ، الأزهري
 الشافعي ، فقيه ، محدث ، حافظ ، أخذ عن
 الشيخ نبي الحلبي وعبد الرؤف المناوي وسالم
 المنهوري وعلي الأجهوري وصالح ابن
 شهاب الدين البلقيني وغيرهم . وأخذ عنه
 الشمس محمد بن خليفة الشومري
 وعبد القادر الصفوري وأحمد بن عبد الرؤف
 وغيرهم

من تصانيفه : «مناهج الأصول إلى علم
 الوصول» ، «المغابة القصوى في دراسة
 الفتوى» في فروع الفقه الشافعي ، «أنوار
 التزويل وأسرار التأويل» وهو المشهور بتفسير
 البيضاوي ، «شرح مصابيح السنة»
 لليغوي .

من تصانيفه : «الجهاد وقضائه» ،
 «وفهرست مجمع مروياته وشيخه
 وصلواته» .

[طبقات الشافعية ٥/ ٥٩ ، والبدابة
 والنهاية ١٣/ ٣٠٩ ، ومروءة الجنان ٤/ ٢٢٠ ،
 ومعجم المؤلفين ٩/ ٩٧] .

[خلاصة الآثار ٤/ ٣٩ ، والأعلام
 ١٥٢/ ٧] .

ت

الترمذي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ح

الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

ث

الحسن بن زياد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

حسن الشطي (١٢٠٥ - ١٢٧٤ هـ)

هو حسن بن عمر بن معروف بن عبد الله
ابن مصطفى، الشطي، البغدادي لأصل،
الدمشقي، الحنبلي. فقيه، نحوي،
وهروزي، متكلم، عروضي. أخذ عن محمد
الكويري وولده الشيخ عبد الرحمن والملاح
السويدي ومصطفى السيوطي وغيرهم.

من تصانيفه: «مسحة مولى الفتح في
تحرير زوائد الغاية» و«الشرح» في فروع الفقه
الحنبلي، و«شرح الكافي»، في علمي
العروض والقوافي، و«تتار على الإطهر»
[خلية البشر ١/ ٤٧٨]، ومعجم المؤلفين
٣/ ٢٦٧.]

الحصكفي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

ج

الثوري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

جابر بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

اجصاص : هو أحمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

اجويي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

والنظائر لآمين نجيم، والقول البليغ في حكم التبليغ.

[الخبرتي ١/١٧، وهديّة العارفين ١٦٤/١، ومعجم المؤلفين ١/٩٣].

حكيد بن عبد الرحمن (؟ - ؟)

حنش بن عقيل (؟ - ؟)

هو حنش بن عقيل أحد بني نائلة بن منيك أخي غفار بن مليك. صحابي رضي الله عنه، له حديث طويل في دلائل النبوة، ولقي رسول الله ﷺ فدعاه إلى الإسلام فأسلم، وسماه فضلة سويق.

[الإصابة ١/١٣٥٧، وأسد الغاية ١/٥٣٩].

خ

الحموي (؟ - ١٠٥٦ هـ)

هو أحمد بن محمد، شهاب الدين، الحموي، المصري، الحنفي، فقيه، مشارك في أنواع من العلوم. قام بالتدريس في المدرسة السليمانية.

من تصانيفه: «حاشية على الدرر والقرر»، و«كشف الرمز عن خبايا الكنز» وهو شرح على كنز الدقائق، وحاشية اسمها «عمر عيون البصائر على محاسن الأشياء»

خالد بن أحمد (؟ - ١٠٤٣ هـ)

هو خالد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو البقاء، المغربي، المالكي. صدر التدريس في عصره بالمسجد الحرام، أخذ عن الشمس الرملي وسالم السجوري وغيرهما. وعنه عمدة ابن علي بن علان وتاج الدين المالكي وغيرهما.

[إخلاصة الأثر ٢/١٢٩، وشجرة النور الزكية ٢٩١].

خالد بن الوليد (ملحق) تراجم الفقهاء رفاعه بن رافع

خالد بن الوليد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧
الرحباني : هو مصطفى بن سعد
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الحسري :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨
الرشيد (٩ - ١٠٩٦ هـ)
هو أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن
أحمد ، الخريش الرشيد ، الشافعي فقيه ،
عالم أدب . أخذ عن عبد الرحمن البرلسي
ومحمد الشاب ، وعلي الحياط ولازم العللاء
الشمرلسي . وعكف على التدريس في
بلده ، وشيد بمصر . وشهرها شهرة كبر .
وصار بها شيخ الشافعية .

د

الدردير :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠
من تصانيفه : حاشية على شرح المنهاج
للمزملي ، وفتحان العنوان
[خلاصة الأثر ١/٢٣٢ ، والأعلام
١/١٤٥] .

الدسوقي : هو محمد بن أحمد الدسوقي :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠
رفاعة بن رافع (٩ - ٤١١ هـ)
هو رفاعه بن رافع بن مالك ، أبو معاذ ،
الرزقري الأنصاري الخزرجي صحابي
رضي الله عنه . روى عن النبي ﷺ وأبي بكر
العبدلي وعادة من الصامت . وعنه أبناء عبد
ومعانة واس أخيه يحيى بن خالد بن رافع
وبغيرهم . قال ابن إسحاق : إنه ممن شهد
بدر وأحدا والخندق وبيعة الرصون ،
والشاهد كلها مع رسول الله ﷺ . وقال بن

ر

الرافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ربيعه الرأي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

عبدالله : وشهد رفاعة مع علي الجمل
وصفين.

[الإستيعاب ٤٩٧/٢، وأسد الغابة
٧٣/٦، وتهذيب التهذيب ٢٨١/٣].

الرويان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ز

الزركشي : هو محمد بن بهادر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زكريا الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن وهب (٩ - ٩٦ هـ)

هو زيد بن وهب، أبو سليمان، الجهمي.
كان في عهد النبي ﷺ مسلماً ولم يره، ورحل
إليه في طائفة من قومه فبلغته وفاته في
لطريق، وهو معذور في كبار التابعين
بالكوفة. روى عن عمر وعثمان وعلي وأبي ذر
وإن مسعود وأبي الدرداء وغيرهم رضي الله
عنهم. وعنه أبو سحنق السيمي والحكم بن
عتبة وحماة ابن أبي سليمان وعدي بن ثابت
وغيرهم.

قال ابن سعد والعجلي وابن معين: ثقة،
بذكره ابن حبان في الثقات.

[الإصابة ٥٨٣/١، وأسد الغابة
١٤٩/٢، والاستيعاب ٥٥٩/٢، وتهذيب
التهذيب ٤٢٧/٣].

الزبيدي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

س

سالم بن محمد السنهوري
(٩٤٥ - ١٠١٥ هـ)

هو سالم بن محمد عز الدين بن محمد ناصر
الدين، أبو النجاة، السنهوري المصري

ش

المالكى، فقيه، محدث، كان مفتي المالكية.
أخذ عن أئمة كالشمس محمد بنوفري
المالكى، وبه نفعه الناصر الفلاني والنجم
الخطي وغيرهم. وعنه البرهان الفلاني
والنور الأجهوري وأخير الرملي وغيرهم.

المشاطي : هو إبراهيم بن موسى :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشبرايملي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشرقاوي : هو عبدالله بن حجازي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشمسي : هو عامر بن شراحيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشرنبلاني : هو الحسن بن عمار :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشرواني : هو عبد الحميد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشوكاني : هو محمد بن علي الشوكاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

من تصانيفه : حاشية على مختصر الشيخ
خليل في الفقه، ورسالة في ليلة نصف
شعبان.

نيل الاتجاه ١٢٦، وشجرة النور الزكية
٢٨٩، وخلاصة الأثر ٢٠٤/٢، والأعلام
١١٦/٣.

سحتون : هو عبد السلام بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السرغسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن جبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سلمة بن الأكوع :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩

السبوطي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشيخ علي القاري (ملحق) تراجم الفقهاء صاحب الفروع

الشيخ علي القاري: هو علي بن سلطان
أهروي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

صاحب العناية: هو محمد بن محمد بن محمود
البابري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

الشيخ عيش:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخان:

تقدمت ترجمتهما في ج ١ ص ٣٥٧

صاحب الفتاوى الهندية

الفتاوى الهندية، تعرف بالفتاوى
العلمكيرية (وهي في فقه الحنفية) جمعها لجنة
من أفاضل فقهاء الهند برئاسة الشيخ نظام
الدين برهانپوري، وكان ذلك بأمر السلطان
أبي المظفر محمد لورنك زيب بهادر (١٠٢٨هـ -
١١١٨هـ) ويلقب بـ (علمكيري) في فاتح
العام، ورتبت فيها الأسواب على ترتيب
الهداية، وسميت بالفتاوى لأنها اشتملت
على ما هو غثار للفتوى. طبعت عدة مرات
في (٦) أجزاء وبها مشها فتاوى قاضي خان
والفتاوى البزازية.

[ترجمة الخواطر ٥/ ١٢٠، مجلة الوعي
الإسلامي الكويتية لعدد ٧٠-٧١،
ومعجم مطبوعات ١٩٨].

صاحب الفروع: هو محمد بن مفتاح:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ص

صاحب عذيب الفروع: هو محمد علي بن
حسين المالكي: د: محمد علي

صاحب الدر المختار: ر: الحصكفي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صاحب الدر المتقى: هو محمد بن علي
أخصكفي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صاحب روضة الطالبين: هو يحيى بن شرف
النووي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

صاحب الكافي : هو لحاكم الشهيد : الطبراني :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦
 عامر بن سعد (ملحق) تراجم الفقهاء :
 تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

صاحب الكافي : هو عبدالله بن أحمد
 ابن قدامة :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣
 الطبري المكي : هو عبد الطبري :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

صاحب كشف القناع : هو البهوتي :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤
 الطحطاوي : هو أحمد بن محمد :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ع

صاحب كفاية الطالب : هو علي المتوفي :
 تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

صاحب المغني : هو عبدالله بن قدامة :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢
 عائشة :
 تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

الصاوي : هو أحمد بن محمد :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥
 عامر بن ربيعة :
 تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٠

عامر بن سعد (؟ - ١٠٤ هـ)

هو عامر بن سعد بن أبي وقاص بن أمية
 ابن عبد مناف الزهري ، المدني ، تابعي ،
 روى عن أبيه وعنه ولعباس بن عبد المطلب
 وأبي أيوب الأنصاري وأسامة بن زيد رضي
 الله عنهم وغيرهم . وعنه ابنه داود وابن أخوته
 سماعة بن محمد وإسماعيل بن إسحاق وسعد

ط

طاووس :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوذ وغيرهم .

وكان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في

الثقات . وقال العجلي : مدني تابعي ثقة .

[الطبقات لآس سعد ١٦٧/٥ ، وتهذيب

التهذيب ١٦٣/٥ .]

عبد الرحمن بن جبير (؟ - ١١٨ هـ)

هو عبد الرحمن بن جبير بن نعيم ،

أبو حميد ، الحضرمي ، الحمصي . تابعي روى

عن أبيه وأنس بن مالك ، وعبد بن معد بن

وكثير بن مرة رضي الله عنهم . وعنه يحيى بن

جابر الطائي ومعاوية بن صالح ويزيد بن

حمير وزهير بن سالم وغيرهم . قال النسائي

وابن سعد : كان ثقة . وقال أبو حاتم : صالح

الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات .

[تهذيب التهذيب ١٥٤/٦ ، وشذرات

الذهب ١٥٦/١ ، وطبقات ابن سعد

٤٥٥/٧ .]

عبد الرحمن بن عوف :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبد الرحمن العمادي : انظر العمادي .

عبد الغني التابلسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عبد القادر بن محمد بن يحيى

(٩٧٦ - ١٠٣٣ هـ)

هو عبد القادر بن محمد بن يحيى بن

مكرم ، الحسيني ، الطبري ، الشامي ،

المكي ، عالم ، أديب ، باظلم ، ثائر ، مشارك في

أنوع العلوم ، أكمل حفظ القرآن وهو ابن

الثاني عشرة سنة ، وحفظ علة متون ، ودرس

الفقه عند انشراح محمد الرملي المصري

الشيخ ادمي ومحمد النجراوي الحنفي

وعبد الرحمن الشربيني الخطيب وغيرهم .

من تصانيفه : دعيون المسائل من أعيان

الرسائل ، ودالات المقصورة على الأبيات

المقصورة ، وحسن السيرة على حسن

السيرة ، وله رسائل علمية منها : إفحام

المجاري في أفهام البخاري ، ووسائل السيف

على حل كيف ، وغيرها .

[خلاصة الأثر ٤٥٧/٢ ، والبدر الطالع

٣٧١/٢ ، والأعلام ١٦٨/٤ ، ومعجم

المؤلفين ٣٠٣/٥ .]

عبد الله بن أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٣

عبد الكريم بن محمد الفكون :

انظر : الفكون .

عبدالله بن الحسن (٧٠-١٤٥ هـ)

هو عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي ابن أبي طالب، أبو محمد، الهاشمي، القروي، تابعي، من أهل المدينة. روى عن أبيه وأمه وابن عم جده عبدالله بن جعفر وإبراهيم بن محمد بن طلحة وعكرمة وغيرهم. وعنه ابنه: موسى وعيسى ومالك وليث بن أبي سليم وأبو بكر بن حفص بن عمر والثوري وعبد العزيز بن المطلب بن عبدالله وغيرهم. وقال الطبري: كان ذا عارضة وهية ولسان وشرف. وكانت له منزلة عند عمر بن عبدالعزيز. وقال ابن معين: ثقة. وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات.

[تهذيب التهذيب ١٨٩/٥، والأعلام ٢٠٧/٤].

عبدالله بن الزبير الحميدي (؟-٢١٩ هـ)

هو عبدالله بن الزبير بن عيسى بن عبدالله بن أسامة، أبو بكر، الأسدي، الحميدي، المكي. أحد الأئمة في الحديث. روى عن ابن عينة ومحمد بن إدريس الشافعي والوليد بن مسلم وعبد العزيز بن أبي حازم وغيرهم. وعنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم. وحل من مكة مع الإمام الشافعي

إلى مصر ولزمه إلى أن مات، فعاد إلى مكة يعني بها. روى عنه البخاري ٧٥ حديثاً، وله: مسند الحميدي.

[تهذيب التهذيب ٢١٥/٥، والأعلام ٢١٩/٤].

عبدالله بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبدالله بن زيد الأنصاري:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٣

عبدالله بن سلام (؟-٤٣ هـ)

هو عبدالله بن سلام بن الحارث، أبويوسف، الأنصاري صحابي رضي الله عنه. كان يهودياً فأسلم عند قدوم النبي ﷺ المدينة، وكان اسمه (الحصين) فسماه رسول الله ﷺ عبدالله، وفيه الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاعِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾. والآية: ﴿وَمَنْ عَنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾. روى عن النبي ﷺ، وعنه ابنه يوسف ومحمد وابن ابنه حنزة بن يوسف بن عبدالله وأبو هريرة وغيرهم. وشهد مع عمر رضي الله عنه فتح بيت المقدس واجابية.

[الإصابة ٣٢٠/٢، وأسد الغابة ١٦٠/٣، وتهذيب التهذيب ٢٤٩/٥، والأعلام ٢٢٣/٤].

عبدالله بن مغفل (؟ - ٥٧ هـ)

[الإصابة ٢/٤٥٢، وتهذيب التهذيب

٩٣/٧، والأعلام ١/٣٥٩].

هو عبدالله بن مغفل بن عبدغتم وقيل
عبدنهم بن عفيف، أبوسعبد المزني،
صحابي من أصحاب الشجرة رضي الله
عنهم، سكن المدينة، ثم كان أحد العشرة
الذين بعثهم عمر رضي الله عنه ليقيموا
الناس بالبصرة. روى عن النبي ﷺ وأبي
بكر وعثمان رضي الله عنهما وغيرهم. وعنه
حميد بن هلال وثابت البناني ومطرف بن
عبدالله وسعيد بن جبير وغيرهم.

[الإصابة ٢/٣٧٢، وتهذيب التهذيب
٤٢/٩، والأعلام ١/٢٨٢].

عبدالمالك بن الماجشون:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٢

عبد بن أبي لبابة:

انظر ابن أبي لبابة

عثمان بن مالك (؟ - نحو ٥٠ هـ)

هو عثمان بن مالك بن عمرو بن العجلان
ابن زيد، الأنصاري، الحزرجي، السلمي.
صحابي. من الذين رضي الله عنهم،
أخى النبي ﷺ بينه وبين عمر رضي الله
عنه. روى عن النبي ﷺ. وعنه أنس ومحمود
ابن الربيع والحصين بن محمد السلمي
وغيرهم. وله عشرة أحاديث.

عثمان بن عفان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

العز بن عبد السلام: هو عبدالمعز

ابن عبد السلام:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

علي بن أبي طالب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي الأجهوري: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

العسادي (٩٧٨ - ١٠٥١ هـ)

هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد
ابن عماد الدين، العسادي، الدمشقي،
الحنفي. فقيه، مفسر، أديب، ولي الإفتاء
والتدريس بدمشق، ثم ولي بعد ذلك
الندوة السليمانية. أخذ العلم عن الحسن
البوري ومحمد بن عبد الدين الحنفي

عمر بن الخطاب

(سحق) لراحم الفلها،

الفكون

والنقاضي صاحب الدين، والشهس من افقاري
وعبرهم، وعنه أحمد بن دين الفين المنطقي
وجيره.

مسعود حدثه: أنها دخلت على رسول الله
ﷺ هي وأخواتها ومن حسن بياضته فوجدته
وهو يأكل قنيداً، فوضع لهن فديدة، ثم
نارهن إياهن فقدمنا، فعضت كل واحدة
منهن قطعة، فلهذا الله عز وجل ما وجدن في
أفواههن حنوطاً ولا أسكناً من أفواههن
شيئاً.

من تصانيفه: تحذره والتأويل في
التفسير، وإيضاح من الزيادة في مسائل
الحنيفة، والكتب الحديثة في عبادات الفقهاء
والروضة النورية، في من دس بديهة.

[خلاصه الأثر ٢/ ٣٨١، وهديّة العارفين
١/ ٥٤٩، والأعلام ٤/ ١٠٨، ومعجم
المؤلفين ٥/ ١٩١].

المعيني :

تقدّمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

عمر بن الخطاب.

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبدالعزيز .

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

غ

الغزالي :

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

عمر بن دينار :

تقدّمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤١

عمر بن شعيب :

تقدّمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

ف

عميرة بنت مسعود (؟ - ؟)

الفكون (؟ - ١٠٧٣ هـ)

هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم .
أبو محمد، الفكون، الفطحي، المالكي

هي عميرة بنت مسعود الأنصارية
صحابة رضي الله عنها . قال حمزة بن محمد
ابن محمد بن مسامة . إن حمزة عميرة بنت

- الأديب، النحوي. أخذ عن والده وعمر
الوزان وطاهر بن زيان القسطلبي وغيرهم
وعنه ابنه محمد وعيسى الثعالبي وسالم
العياشي وغيرهم.
- من تصانيفه: شرح نظم المكودي،
ورسالة في تحريم التدخين، وحوادث فقراء
أثوقيت، وشرح شواهد الشريعة على
الأجرومية.
- [شجرة النور الزكية ٣٠٩، والأعلام
١٧٩/٤].

ك

ق

الكرخي: هو عبيد الله بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

القاضي أبو يعلى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

الكرمي صاحب دليل الطالب: هو مرعي بن

يوسف الكرمي:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤١

القاضي حسين:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

ل

القاضي عياض:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

اللغاني: هو محمد بن حسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

قناة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

اللكنتوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤ هـ)

بجاءه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

محمد العباس المهدي (١٢٤٣ - ١٣١٥ هـ)

هو محمد العباس المهدي ابن محمد أمين ،

فقيه ، حنفي ، مفتي الديار المصرية ، ولي

مطبعة الجامع الأزهر ، ثم عزل عن

المنشخة ، ثم أعيد إليها ، ثم استقال من

منصبه : الإفتاء والمنشخة .

من تصانيفه : (دفتاوى المهدي في لوائح

المصرية ، ٥٣/٧ .

[إصلاح المكنون ١٥٨/٢ ، والأعلام

٥٣/٧ ، ومعجم المؤلفين ١٠/١٢١] .

محمد علي المالكي (١٢٨٧ - ١٣٦٧ هـ)

هو محمد علي بن حسي من إبراهيم

المالكي ، فقيه ، من فضلاء البحار ، مغربي

لأصل ولد وتعلم بمكة ، وولي إفتاء المالكية

بها سنة ١٣٤٠ هـ .

من تصانيفه : «تهذيب الفروني» في

الفقه ، هذب به فروني القسراي وتدريب

الطلاب في المنهج

[الأعلام ١٩٧/٧ ، ومعجم المؤلفين

٣١٨/١٠] .

هو محمد عبدأخي بن محمد عبدالحليم ،

أبوالمحسنات ، اللكنوي ، الأنصاري ،

الهندي . عالم بالحديث والتراجم ، من فقهاء

الحنفية .

من تصانيفه : «مجموعة الفتاوى» ، ودفع

المفتي والسائل ، يجمع منفرقات المسائل ،

وهو تحقيق المجيب ، في الفقه ، والآثار المرفوعة

في الأخبار الموضوعة ، والفوائد ليهية في

تراجم الحنفية ، والترفع والتكميل في لشرح

والتعديل .

[هدية العارفين ٣٨٠/٢ ، والأعلام

٥٩/٧] .

م

الماذري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المزني : هو عبد الرحمن بن مأمون :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

المرداوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المريغيني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المزني : هو إسماعيل بن يحيى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاذ بن أنس الجهني :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٥

معاوية بن أبي صفيان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٤

معاوية بن الحكم (؟ - ؟)

هو معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه، صحابي، روى عن النبي ﷺ. وعنه ابنه كثير وعطاء بن يسار وأبوسلمة بن عبد الرحمن قال أبو عمر: كان ينزل المدينة ويسكن في بني سليم، له عن النبي ﷺ حديث واحد في الكهانة والطيرة والحظ ونشيت العاصم وحق الجارية، قال ابن حجر: وله حديث آخر من طريق ابنه كثير ابن معاوية عنه.

[تهذيب التهذيب ١٠/٢٠٥].

مكحول :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

مها الأنباري (؟ - ؟)

هو مها بن يحيى، أبو عبد الله، الشامي، السلمي. محدث، فقيه من أصحاب الإمام أحمد، حدث عن يفيث بن الوليد، وصورة بن ربيعة، ومكي بن إبراهيم، والإمام أحمد بن حنبل وغيرهم. روى عنه حمدان الوراق، وإبراهيم النيسابوري، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهم.

قال أبو بكر بن الخلال: مهنا من كبار أصحاب أحمد، وكان أحمد يكرمه، ويعرف له حق الصحبة، وصحبه إلى أن مات، ومثاله أكثر من أن تحمد من كثرتها، وكتب عنه عبدالله بن أحمد مسائل كثيرة بصفة عشر جزء، قال عبدالله: قال مهنا: لزمنا أبا عبدالله ثلاثاً وأربعين سنة. وقال الدارقطني: مهنا الشامي ثقة نبيل.

أبو المليلح: مرأيت رجلاً أفضل من ميمون بن مهران.
[تهذيب التهذيب ١٠/٣٩٠، وتذكرة الحفاظ ١/٩٣، والأعلام ٨/٣٠١].

ن

[طبقات الحنابلة لأبي يعلى ١/٣٤٥ - ٣٨١، ومصاب الإمام أحمد لابن الجوزي ١٤٢، ٥١١].

نجم الدين الغزي (٩٧٧ - ١٠٦١ هـ) هو محمد بن محمد بن أحمد، أبو المكارم، نجم الدين، الغزي، العامري، القرشي، السلمطي. مؤرخ، باحث، أديب. أخذ عن الشيخ عثمان لباني، والشيخ يحيى العيزي وزين الدين عمر بن سلطان وشهاب الدين العثاوي وغيرهم. ثم تصدر للأقراء والتدريس، فدرس بالثامية والعمرية، وأخذ له العيثوي بالكتابة على الفتوى.

من تصانيفه: تحفة الطلاب، وفرائض المهاج، وتحفة النظام في تكبيرة الإحرام، في النفق والتب في التنبه، والكواكب السائرة.

[خلاصة الأثر ٤/١٨٩، ومقدمة الكواكب السائرة ١/٣، والأعلام ٧/٢٩٢].

ميمون بن مهران (٣٧ - ١١٧ هـ)

هو ميمون بن مهران، أبو ثوب، الجزري، الرقي نسبة إلى الرقة (من بلاد الجزيرة الفراتية) تابعي، فقيه من القضاة. روى عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، وغيرهم. وعنه ابنه عمرو وحيد الطويل وجعفر بن برقان وحبيب بن الشهيد وعلي بن الحكم البجلي وغيرهم واستعمله عمر بن عبدالعزيز على خراج الرقة وقضاها، قال عبدالله بن أحمد سمعت أبي يقول: ميمون بن مهران أوثق من عكرمة. وقال العجلي والنسائي: جزري تابعي ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال

النخعي : هو إبراهيم النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النووي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

ي

يحيى بن معين :

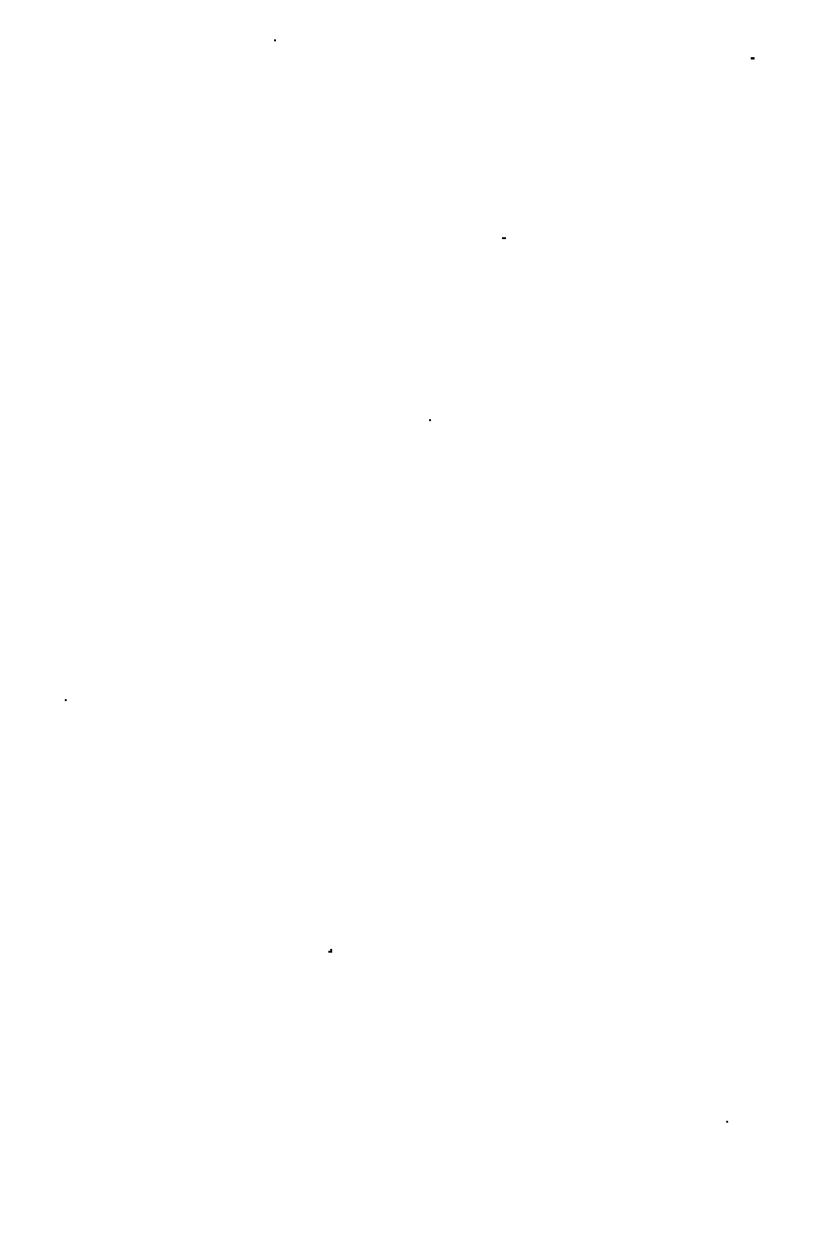
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

يوسف الصفي (٩ - ١١٩٣ هـ)

هو يوسف بن إسماعيل بن سعيد،
الصفي، المصري، المالكي. فقيه،
نحوي، واعظ.من تصانيفه : «حاشية على الجواهر
الزكية في حل ألفاظ العشيرة لابن ترمي» في
الفقه، وهنزه الأرواح في بعض أوصاف
الجنة دلة الأفراح، وهشرح القناعة.

[هدية العارفين ٢/٥٦٩، وإيضاح

المكنون ٢/٤٦، ٦٣٥، ومعجم المؤلفين
١٣/٢٧٤].



فهرس تفصیلی

الصفحة	العنوان	الفقرة
٥	تأيد انظر : ٢	
٦ - ٥	تأييد	٣ - ٦
٥	التعريف	١
٥	الالعاط ذات الصلة : التخليد	٢
٥	التصرفات من حيث التأيد أو خذمه	٣
٦	تأيين انظر : ٢	
٦	تأجيل انظر : ٢	
٦	تأخير انظر : تأخير	
٦ - ١٩	تأخير	٣٢ - ١
٦	التعريف	١
٦	الالفاظ ذات الصلة : التأخير - التأجيل - التأجيل - التعجيل	٥ - ٢
٧	الحكم لإجمالي	٦
٨	تأخير الصلاة	٧
٨	تأخير الصلاة لتأجيل الماء	٨
٨	تأخير الصلاة بلا عذر	٩
٩	تأخير دفع الزكاة	١٠
١٠	تأخير قضاء الصوم	١١
١١	تأخير الحج	١٢
١١	تأخير رمي الجمر	١٤

الصفحة	المعنوان	الفترة
١٦	تأخير طواف الإفاضة عن أيام التشريق	١٥
١٦	تأخير الحلق أوالتقصير	١٦
١٣	تأخير دفع الميت	١٧
١٣	تأخير الكفارات :	
١٣	تأخير كفارة اليمين	١٨
١٣	تأخير كفارة الظهار	١٩
١٤	تأخير زكاة الفطر	٢٠
١٤	تأخير مية الصوم	٢١
١٥	تأخير قضاء الصلاة	٢٢
١٥	تأخير الوتر	٢٣
١٦	تأخير السجود	٢٤
١٦	تأخير أداء النعimen	٢٥
١٦	تأخير المهر	٢٦
١٧	تأخير نفقة الروحة	٢٧
١٧	تأخير تسليم أحد البدلين في الربوحت	٢٨
١٧	التأخير في إقامة الحد	٢٩
١٨	تأخير إقامة المدعى	٣٠
١٨	تأخير لماء الشهادة	٣١
١٩	تأخير النساء والصبيان في سقوط الصلاة	٣٢

٢٦ - ١٩	تأديب	١٣ - ١
١٩	التعريف	١
١٩	الالفاظ ذات الصلة : التعزير	٢
٢٠	حكمه التكليفي	٣
٢١	ولاية التأديب	٤
٢٦	ما يجوز فيه التأديب لتعير المحاكم	٥
١٣	نفقة التأديب	٦
٢٣	طرق التأديب :	٧

المصطفة	العنوان	الفقرة
٢٣	طريق تأليف الروضة	٨
٢٤	طريق تأليف النصي	٩
٢٥	تجاوز القدر المعتاد في التأليف	١٠
٢٥	الخلاص من التأليف متعدد	١١
٢٦	تأليف المادة	١٢
٢٦	مواضع البحث	١٣
٢٧ - ٣٠	تأريخ	١ - ٩
٢٧	التعريف	١
٢٧	الانقضاء ذات الصلة : الاسم - الهجات	٢
٢٧	حكمه لتكافؤ	٤
٢٨	التأريخ قبل الإسلام	٥
٢٨	سبب وضع التأريخ المحجري	٦
٢٩	التأريخ فائدة الشبهة . وهو التأريخ غير المحجري	٧
٢٩	سبب استعمال التأريخ غير المحجري في التعليمات	٨
٣٠	مواضع البحث	٩
٣١ - ٤١	تأليف	١ - ٢٥
٣١	التعريف	١
٣١	الانقضاء ذات الصلة : الأصل - التأليف - التأجيل - التعديل	٢
٣٢	أثر لتأليف في التصرفات	٧
٣٣	أولاً - التصرفات التي لا تقع إلا مؤلف	٨
٣٤	ثانياً - التصرفات غير المؤلفة	١٠
٣٨	ثالثاً - التصرفات التي تكون مؤلفة وغير مؤلفة	١٧
٤٢ - ٤٣	تأكيد	١ - ٥
٤٢	التعريف	١
٤٢	الانقضاء ذات الصلة : التأجيل	٢
٤٢	حكم الإجماع	٣
٤٢	تأكيد الأحوال	٤
٤٢	التأكيد بالأموال	٥

الصفحة	العنوان	الفقرة
٤٢	تأميم	
	انظر : مصادرة	
٤٣	تأمير	
	انظر : أمين، مشامن	
٤٣	تأمين المدونة	
	انظر : أمير	
٤٣ - ٤٩	تاويل	١ - ٩
٤٣	التعريف	١
٤٣	الألفاظ ذات الصلة : التفسير - البيان	٢
٤٤	الحكم الإجمالي	٤
٤٦	أثر التأويل	٦
٤٦	امثلة للتأويل المتعمد على معناه وما يترتب عليه	٧
٤٧	تاويل متفق على قبوله	٨
٤٨	تاويلات مختلف في قبولها	٩
٤٩	تابع	
	انظر : تعية	
٤٩	تايموت	
	انظر : حننتر	
٤٩	تاريخ	
	انظر : تاريخ	
٤٩ - ٥١	تاسوعاء	١ - ٤
٤٩	التعريف	١
٤٩	الألفاظ ذات الصلة : عاشوراء	٢
٥٠	الحكم الإجمالي	٣
٥١	تبخير	
	انظر : اختيال	
٥١ - ٥٤	تبديل	١ - ٧
٥١	التعريف	١
٥٢	الحكم الإجمالي	
٥٢	التعديل في التوقف	٢

الصفحة	العنوان	الفترة
٥٢	التبديل في البيع	
٥٢	التبديل في الصرف	٣
٥٢	تمثيل أحد الموصفين بعد تعبه في العقد	٤
٥٣	تبديل الدين	٥
٥٣	تبديل الشهادة في الدعان	٦
٥٤	تبديل الركاة	٧
٥٨ - ٥١	تبذل	٧ - ١
٥٤	التعريف	١
٥٥	حكمه الإجمالي	٢
٥٨	تخيير	
	انظر : إسراف	
٥٨ - ٦٠	نهر	٦ - ١
٥٨	التعريف	١
٥٩	الاحكام المتعلقة بالنهر :	
٥٩	الربا في النهر	٢
٥٩	الزكاة في نهر للذهب والفضة	٣
٥٩	جعل النهر رأس مال في اشركات	٤
٦٠	النهر المستخرج من الأوقاف	٥
٦٠	مواطن البحث	٦
٦٠	نهر	
	انظر : براءة	
٦١ - ٦١	نهرج	٨ - ١
٦١	التعريف	١
٦١	الانقاط ذات الصلة : انظرين	٢
٦٢	ما يعتبر إظهاره لنهرجا	٣
٦٢	الحكم التكليفي للنهرج :	
٦٢	نهرج المرأة	٤
٦٣	نهرج الرجل	
٦٣	النهرج بإظهار المعورة	٥

الصفحة	العنوان	الفقرة
٦٣	الشرح بإظهار التربة	٦
٦٣	تبرج الدمية	٧
٦٤	من يفتش فيه منع التبرج	٨
٦٤	تبرج	
٦٥	اعظم قضاء الحاجة	
٦٨-٦٥	تبرج	٩-١
٦٥	التعريف	١
٦٥	الألفاظ ذات العلة المنطوق	٢
٦٥	الحكم التكليفي للتبرج	٣
٦٧	أركان التبرج	٩
٦٧	شروط التبرج	٧
٦٧	أثار التبرج	٨
٦٨	ما ينهي به التبرج	٩
٧٥-٦٩	تترك	١٦-١
٦٩	التعريف	١
٦٩	الألفاظ ذات العلة : التوسل الشفاعة لامتثال	٢
٧٠	توكلكم التكليفي	
٧٠	١- تترك بالنسبة واحسنه	٥
٧٠	٢- التترك بالنسبة التي يترك	٦
٧٠	أ- في رصونه	٧
٧١	ب- في رغبته ومخافته	٨
٧١	ج- في نفعه	٩
٧١	د- في سعوره	١٠
٧٢	هـ- في سؤدد بطاعته	١١
٧٢	و- في أطبوعه	١٢
٧٢	ز- في كونه ذوا به	١٣
٧٣	ح- فيها سعة ومصلحة	١٤
٧٤	(٣) التترك به، ومزم	١٥
٧٤	(٤) التترك ببعض الأسماء والأماكن في النكاح	١٦

الصفحة	المنوان	المفردة
٧٥	تبسط	
٧٥	انظر : نوسة	
٧٥	تبيع	
	انظر : تابع	
٧٥	تبعض	
	انظر : تبعض	
٧٥	تبعة	
	انظر : اتباع ، صيان	
٩٣ - ٧٥	تبعض	٤١ - ١
٧٥	التعريف	١
٧٥	الألفاظ ذات الصلة : التفريق	٢
٧٦	الحكم التكلفي	٣
٧٦	أعم القواعد التي ينهي عليها مسائل التبعض وأحكامها	٤
٧٦	أ - قاعدة وذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله	٥
٧٦	ب - قاعدة ملجأ على البدل لا بدخنه تبعض في البدل والبدل منه معاه	٦
٧٦	ج - قاعدة : الميسور لا يسقط بالمعسور	٧
٧٧	أحكام التبعض	
٧٧	- التبعض في الطهارة	٨
٧٩	- التبعض في الصلاة	١١
٧٩	- التبعض في الزكاة	١٢
٧٩	- التبعض في الصوم	١٣
٨٠	- التبعض في الحج	
٨٠	١ - التبعض في الإحرام	١٤
٨٠	ب - التبعض في الطواف	١٥
٨١	- التبعض في النذور	١٦
٨١	- التبعض في الكفارة	١٧
٨٢	- التبعض في البيع	١٨
٨٢	- التبعض في الغيبيات	٢١

الصفحة	العنوان	الفرقة
٨٤	- التبعض في خيار العيب	٢١
٨٤	- التبعض في الشفعة	٢٣
٨٥	- التبعض في السلم	٢٤
٨٥	- التبعض في القرض	٢٥
٨٦	- التبعض في الرهن	٢٧
٨٧	- التبعض في الصلح	٢٩
٨٧	- لتبعض في أجرة	٣٠
٨٧	- التبعض في الوديعة	٣١
٨٨	- التبعض في الوقف	٢٢
٨٨	- التبعض في القصب	٣٣
٨٩	- التبعض في الفصام	٣٤
٨٩	- لتبعض في العفو عن الخذف	٣٥
٩٠	- تبعض المصدق في	٣٦
٩٠	- التبعض في العلق	٣٧
٩٠	- التبعض في المطلق	٣٨
٩١	- التبعض في الوصية	٣٩
٩١	- التبعض في العتق	٤٠
٩٣ - ١٠٠	تبعة	١٣ - ١
٩٣	التعريف	١
٩٣	أقسام التبعة	
٩٣	القسم الأول - ما اتصل بشئوع	٢
٩٣	القسم الثاني - ما انفصل عن شئوعه	٣
٩٤	أحكام التبعة	
٩٤	قاعدة - التابع تابع ، والقواعد المتفرعة عنها :	٤
٩٥	أ - قاعدة - التابع لا يفرد بالحكم ،	٥
٩٥	ب - قاعدة - من ملك شيئاً ملكت ما هو من صبر وراثته ،	٦
٩٦	ج - قاعدة - التابع يقطع بقطع المشرق ،	٧
٩٧	د - قاعدة - يتغير في التتابع ما لا يتغير في غيرها ،	٨
٩٨	هـ - قاعدة - التابع لا يتقدم على المتبوع ،	٩
٩٨	و - قاعدة - التابع لا يكون له تابع ،	١٠

الصفحة	الموضوع	الفتوة
٩٩	ز - قاعدة د العبارة بنية المتبوع لا المتابع ،	١١
١٠٠	ح - قاعدة ه ما دخل في البيع تبعاً لا حصه له من الثمن ،	١٢
١٠٠	ط - قاعدة و التابع مضمون مالا عنداء ،	١٣
١٠١ - ١١٣	تتبع	١ - ٣٤
١٠١	التعريف	١
١٠١	الأحكام المتعلقة بالتتبع :	
١٠١	- حكم استعماله	٤
١٠١	- المقاتلون بحربه وأدلتهم	٥
١٠٤	- المقاتلون بإباحته وأدلتهم	١٣
١٠٧	- المقاتلون بالكراهة وأدلتهم	٢٠
١٠٨	- حكم شرب الدخان في المساجد ومجالس القرآن والعلم والمجاهل	٢٣
١٠٩	- حكم بيع الدخان وزراعته	٢٧
١١١	- حكم الدخان من حيث الطهارة والحاشية	٢٩
١١١	- نغيطر الصدائم مشرب الدخان	٣٠
١١٢	- حق الزوج في منع زوجته من شرب الدخان	٣١
١١٢	- التتبع في نفقة الزوجة	٣٢
١١٢	- حكم التدخين بالتتبع	٣٣
١١٣	- إمامة شارب الدخان	٣٤
١١٣ - ١١٥	تذكير	١ - ٨
١١٣	التعريف	١
١١٣	ألفاظ ذات الصلة : التعليل - الإسماع	٢
١١٤	الحكم التكليفي	٤
١١٤	- التذكير لطلب الرزق	٧
١١٥	- التذكير بالتعليم	٨
١١٦ - ١١٩	تبليغ	١ - ٧
١١٦	التعريف	١
١١٦	لألفاظ ذات الصلة : إمكانية	٢
١١٦	الحكم التكليفي	

الصفحة	الموضوع	الفقرة
١١٦	- تبليغ لرسالات	٣
١١٧	- تبليغ الدعوة الإسلامية	٤
١١٧	- التبليغ خلف الإلزام	٥
١١٨	- تطبيع اسلام	٦
١١٩	- تبليغ الولائي عن اجئلة المستترين	٧
١٢٠ - ١٢٢	تبليغ	١٠ - ١
١٢٠	التعريف	١
١٢٠	الألفاظ ذات الصلة : الاستلحاق - البسوة - الإقرار	٢
	بالنفس - الذميمة	
١٢١	الحكم التكميلي	٦
١٢٢ - ١٢٣	تبينة	
١٢٢	التعريف والحكم الإجمالي	١
١٢٣ - ١٢٤	تبين	٢ - ١
١٢٣	التعريف	١
١٢٣	الحكم الإجمالي	٢
١٢٤ - ١٢٦	تبين	٧ - ١
١٢٤	التعريف	١
١٢٤	الألفاظ ذات الصلة : الإعادة - التبينة	٢
١٢٥	حكم التبيين	
١٢٥	أولا - تبين العدو	٤
١٢٦	ثانيا - تبين النية في صوم ومصاب	٦
١٢٦	مواطن البحث	٧
١٢٧ - ١٣٦	تنازع	١٨ - ١
١٢٧	التعريف	١
١٢٧	الحكم الإجمالي	٢
١٢٧	- تنازع في الصوم في كفاية ليدن	٣
١٢٧	- تنازع في كفاية الظهار	٤
١٢٨	- تنازع في الصوم في كفاية القنطرة في شهر رمضان	٥
١٢٩	- تنازع في الصوم في كفاية القنطرة	٦

الصفحة	الموضوع	الفتحة
١٢٩	- التتابع في صوم النذر	٧
١٢٩	- التتابع في الاعتكاف	٨
١٣١	ما يقطع التتابع في صوم الكفارات	
١٣١	أ - الفطر بإكراه أو نسيان ونحوها	٩
١٣٢	ب - الحيف والفساد	١٠
١٣٣	ج - دخول رمضان والمبدين وأيام التشريق	١٢
١٣٣	د - السفر	١٣
١٣٤	هـ - خطر الحمل والمرض	١٤
١٣٤	و - المرض	١٥
١٣٤	ز - نسيان النية في بعض الليالي	١٦
١٣٥	ح - الوطء	١٧
١٣٥	لغذاء ما لم يقطع به التتابع	١٨
١٣٦ - ١٣٨	تتبع	١ - ٤
١٣٦	التعريف	١
١٣٦	الألفاظ ذات الصلة : التحصن	٢
١٣٧	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣
١٤٠ - ١٤٨	تتبع	١ - ٧
١٤٨	التعريف	١
١٤٨	الحكم الإجمالي لاستعمال التراب في التطهير من نجاسة الكلب	٢
١٤٠	تكن	
	انظر : تبع	
١٤٠ - ١٤١	تتلوب	١ - ٤
١٤٠	التعريف	١
١٤٠	حكمه التكليفي	٢
١٤١	التلارب في الصلاة	٣
١٤١	التلارب في قراءة القرآن	٤
١٤٢ - ١٤٣	تثبت	١ - ٦
١٤٢	التعريف	١
١٤٢	الألفاظ ذات الصلة : التحري	٢

الصفحة	العنوان	الفقرة
١٤٢	الحكم الإجمالي	
١٤٢	أ- التثبت من مصداق الغيبة في الصلاة	٣
١٤٢	ب- التثبت في شهادة الشهود	٤
١٤٢	ج- التثبت من بركة هلال شهر رمضان	٥
١٤٣	د- التثبت من كلام الفاسق	٦
١٤٤ - ١٤٧	تأليف	٧-١
١٤٤	التعريف	١
١٤٤	الحكم الإجمالي	
١٤٤	أ- التأليف في الوضوء	٢
١٤٥	ب- التأليف في العس	٣
١٤٥	ج- التأليف في غسل الميت	٤
١٤٦	د- التأليف في الاستنجاء والاستبراء	٥
١٤٧	هـ- التأليف في تسبحة الركوع والسجود	٦
١٤٧	و- التأليف في الاستئذان	٧
١٤٨	تأنيق	٢-١
١٤٨	التعريف	١
١٤٨	مواضع الحديث	٢
١٤٨ - ١٥٠	تنقيب	٧-١
١٤٨	التعريف	١
١٤٩	الألفاظ ذات الصلة بالاداء- المدعاء- الفرع	٢
١٤٩	الحكم الإجمالي ومواضع البحث	٥
١٥٠	التنقيب في أذان الفجر	٦
١٥١ - ١٥٥	تجارة	١٨-١
١٥١	التعريف	١
١٥١	دليل مشروعية التجارة	٢
١٥١	الألفاظ ذات الصلة بالبيع- المبرء	٤
١٥٢	الحكم التكليفي	٦
١٥٢	فصل التجارة	٧
١٥٢	المحظورات في التجارة	٨

الصفحة	المصنوع	الفقرة
١٥٣	أدب التجارة	١٣
١٥٤	وجوب الركة في مال التجارة	١٨
١٥٥ - ١٥٧	تجديد	٥ - ١
١٥٥	التعريف	١
١٥٥	الحكم التكليفي	٢
١٥٦	تجديد الماء لسح الأذنين	٣
١٥٦	تجديد العصاة والحسن للاستحاضة	٤
١٥٧	تجديد نكاح المرتدة	٥
١٥٧	نجد	
	انظر : عودة	
١٥٨ - ١٦٠	نخبة	٩ - ١
١٥٨	التعريف	١
١٥٨	الحكم الإجمالي (أثر المرض في إباحة الفطر عند خوف	
	زيافته بالنخبة)	٢
١٥٨	نخبة المبيع في مدة الخيار	٣
١٥٨	أ - نخبة الثوب	٤
١٥٩	ب - نخبة الدار	٥
١٥٩	ج - نخبة الدابة	٦
١٥٩	نخبة الصبي لمعرفة رشده	٧
١٦٠	نخبة الفائف لمعرفة كفايته	٨
١٦٠	نخبة أهل الخيرة	٩
١٦٠	نجد	
	انظر : تبعض	
١٦١ - ١٦٩	نحس	١٣ - ١
١٦١	التعريف	١
١٦١	الألفاظ ذات انصلة : النحس - الترسد - انتصت	٢
١٦٢	حكم النحس التكليفي	٥
١٦٢	النحس على المسلمين في الحرب	٦
١٦٦	النحس على الكفار	١٠

الصفحة	المصنف	الفترة
١٦٦	تجسس الحاكم على رعيته	١١
١٦٨	تجسس المحتسب	١٢
١٦٨	عقوبات التجسس على البيوت	١٣
١٧٠	تجسس	
	انظر : طعام	
١٧٠	تجسس	
	انظر : تزوير	
١٧٠	تجسس	
	انظر : تغيير	
١٧٠ - ١٧٣	تجهيز	١ - ٦
١٧٠	التعريف	١
١٧٠	الألفاظ ذات الصلة : الإعداد - التزويد	٢
١٧١	الاحكام المتعلقة بالتجهيز	
١٧١	تجهيز العروس	٤
١٧١	تجهيز الغزاة	٥
١٧٢	تجهيز الميت	٦
١٧٣ - ١٧٧	تجهيل	١ - ٨
١٧٣	التعريف	١
١٧٣	الحكم الإجمالي	٢
١٧٧ - ١٨٣	تجويد	١ - ٦
١٧٧	التعريف	١
١٧٨	الألفاظ ذات الصلة : التلاوة والأداء والقراءة - الترنيل	٢
١٧٨	الحكم الإجمالي	٤
١٨٠	ما يتناول التجويد من أمور	٥
١٨١	ما يحل بالتجويد وحكمه	٦
١٨٣	تحالف	
	انظر : حلف	
١٨٣	تحيس	
	انظر : وقف	

الصفحة	العنوان	الفقرة
١٨٣ - ١٨٤	تعجير	١ - ٢
١٨٣	التعريف	١
	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
١٨٤ - ١٨٥	لحدید	١ - ٤
١٨٤	التعريف	١
١٨٤	الألفاظ ذات الصلة : التعمين - التفسير	٢
١٨٥	الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث	٤
١٨٥ - ١٨٦	نحر	١ - ٢
١٨٥	التعريف	١
١٨٥	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
١٨٧ - ١٩٤	لحري	١ - ١٧
١٨٧	التعريف	١
١٨٧	الألفاظ ذات الصلة : الاجتهاد - التوحي - العن - الشك	٢
١٨٨	الحكم التكليفي	٦
١٨٩	التحري لمعرفة المظاهر من غير حالة الاختلاط	
١٨٩	أ - اختلاط الأذان	٧
١٨٩	ب - اختلاط الثياب	٨
١٩٠	ج - اختلاط المذكاة بالميتة	٩
١٩٠	- التحري في الحيفس	١٠
١٩٠	- معرفة القبلة والاستدلال والتحري	١١
١٩٢	- التحري في الصلاة	١٣
١٩٢	- التحري في الصوم	١٤
١٩٣	- التحري في معرفة مستحفي الزكاة	١٥
١٩٤	- التحري من الأقيسة المتعارضة	١٦
١٩٤	مواطن البحث	١٧
١٩٤ - ١٩٥	لحريش	١ - ٣
١٩٤	التعريف	١
١٩٤	الألفاظ ذات الصلة : التحريم	٢
١٩٥	الحكم التكليفي	٣

١٩٦-١٩٨	تحريض	٩-١
١٩٦	التعريف	١
١٩٦	الألفاظ ذات الصلة : التبيط - الإرحاف - التحريض	٢
١٩٦	الحكم التكميلي	٥
١٩٧	- تحريض المجاهدين على القتال	٦
١٩٧	- التحريض على المسافة	٧
١٩٧	- تحريض الحيوان	٨
١٩٧	- تحريض المحرم كذا على صيد	٩

١٩٨-٢٠٥	تحريف	٩-١
١٩٨	التعريف	١
١٩٨	الألفاظ ذات الصلة : التصحيف - التروير	٢
١٩٨	أنواع التحريف والتصحيف	٤
٢٠٠	حكم التحريف والتصحيف	
٢٠٠	أ - التحريف : الكلام	٥
٢٠٢	ب - التحريف والتصحيف : الأحاديث النبوية	
٢٠٢	حكم التصحيف	٦
٢٠٣	مصالح التصحيف	٧
٢٠٣	ج - التصحيف والتحريف لعبر القرآن والحديث	٨
٢٠٤	نقبي التحريف والتصحيف	٩

تحريق

انظر : إحراق

٢٠٥-٢١٢	تحریم	٨-١
٢٠٥	التعريف	١
٢٠٦	الألفاظ ذات الصلة : الكراهة	٢
٢٠٧	الحكم الإجمالي	
٢٠٧	أولاً - تحریم الزوجه	٣
٢١٦	ثانياً - تحریم الخلال	٨

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢١٢	تحريضة	
٢١٣ - ٢٢٣	نظرة تذكيرة الإجراء	٢٩ - ١
٢١٤	التعريف	١
٢١٣	الألفاظ ذات الصلة: التعويد - السعية - النفع	٢
٢١٤	مصدر التحسين والتفقيح	٥
٢١٤	التحسينات	٦
٢١٥	حكم التحسين	٧
٢١٥	- تحسين المطبوع	٨
٢١٦	- تحسين المطابع	١١
٢١٧	- تحسين الألفية	١٢
٢١٧	- تحسين خروج إلى المسجد	١٣
٢١٧	- تحسين للقاء والسلام ورده	١٤
٢١٨	- تحسين الصوت	١٥
٢١٨	- تحسين المرأة صوت بحضور الأجاب	١٦
٢١٨	- تحسين المشية	١٧
٢١٩	- تحسين الخل	١٨
٢٢٠	- تحسين الخط	
٢٢٠	أ - تحسين الخط : الله تعالى	١٩
٢٢٠	ب - تحسين الخط : المسلمون	٢٠
٢٢١	- تحسين الخط	٢١
٢٢١	- تحسين الحفظية	٢٢
٢٢١	- تحسين المصحف	٢٣
٢٢١	- تحسين الدرع	٢٤
٢٢١	- تحسين القبع	٢٥
٢٢١	- تحسين المظالم والقبور	٢٦
٢٢٢	- تحسين بيت والكفن والقبر	٢٧
٢٢٦ - ٢٢٧	تحسينات	٧ - ١
٢٢٦	التعريف	١
٢٢٦	الألفاظ ذات الصلة : الضرورات - احتجيات	٢

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٢٥	أنعام التحسينات	٤
٢٢٥	الأحكام الإجمالية	
٢٢٥	أ- المحافظة عليها	٥
٢٢٦	ب- تعارض التحسينات مع غيرها	٦
٢٢٦	ج- الاحتجاج بها	٧
٢٢٨ - ٢٢٧	تحسين	١ - ١
٢٢٧	التعريف	١
٢٢٧	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٢٨	تحسين	
	انظر : احصان ، جهاد	
٢٢٨	تحقق	
	انظر : ثبت	
٢٢٩ - ٢٢٢	تحقيق	١ - ١
٢٢٩	التعريف	١
٢٢٩	الحكم الإجمالي	٢
٢٣٠	أكثر يربا فيه تحقيق	٥
٢٣٢ - ٢٣٣	تحقيق النشاط	١ - ١
٢٣٢	التعريف	١
٢٣٣	الحكم الإجمالي	٢
٢٣٣ - ٢٤٧	تحكيم	١ - ١
٢٣٣	التعريف	١
٢٣٤	الألفاظ ذات الصلة : القضاء - الإصلاح	٢
٢٣٥	الحكم التكنيفي	٤
٢٣٧	شروط المحكم	١٠
٢٣٩	عمل التحكيم	١٥
٢٤١	شروط التحكيم	٢٢
٢٤٣	طريق الحكم	٢٩
٢٤٣	الرجوع عن التحكيم	٣٠
٢٤٤	أثر التحكيم	٣٥

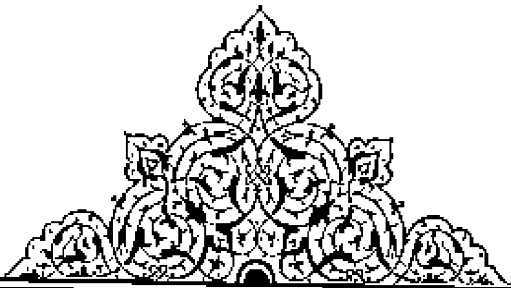
الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٤٤	أولاً - لزوم الحكم وتفاديه	٣٦
٢٤٥	ثانياً - نقض الحكم	٣٩
٢٤٦	انعزال الحكم	٤٦
٢٤٧ - ٢٥١	تحليل	٥ - ١
٢٤٧	التعريف	١
٢٤٧	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	
٢٤٨	التحليل من الإحرام	٢
٢٤٨	أ - التحليل الأصغر (التحليل الأول)	٢
٢٤٩	ب - التحليل الأكبر (التحليل الثاني)	٣
٢٤٩	التحليل من إعرام العمرة	٤
٢٥٠	التحليل من البيع	٥
٢٥٠	تعلي	
	انظر : حلية	
٢٥٠	تحنيف	
	انظر : حلف	
٢٥١ - ٢٥٢	تحليل	٣ - ١
٢٥١	التعريف	١
٢٥١	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	
٢٥١	التحقيق (بمعنى الاستدارة في تشهد)	٢
٢٥١	التحليل (بمعنى إزالة الشك)	٣
٢٥٣ - ٢٥٨	تحليل	١٢ - ١
٢٥٣	التعريف	١
٢٥٣	الألفاظ ذات الصلة : الإفاضة	٢
٢٥٣	تحليل المحرم	٣
٢٥٤	التحليل من الديون وغيرها	٤
٢٥٤	التحليل من التبعات والخفوق غير المالية للنهي والحيث	٥
٢٥٤	نكاح التحلل	٦
٢٥٥	أ - النكاح	٧
٢٥٥	ب - صفة النكاح	٨

الصفحة	العنوان	القفرة
٢٥٥	حرم الوضوء في الصبح	٩
٢٥٦	الزواج بشرط التحليل	١٠
٢٥٧	الزواج بغيره التحليل	١١
٢٥٨	عدم طلاقات الأول بالزواج الثاني	١٢
٢٥٨ - ٢٦١	تحلية	٨ - ١
٢٥٨	التعريف	١
٢٥٨	الاعتاقد ذات الصلة - تزويج	٢
٢٥٩	الحكم التكليفي	٣
٢٥٩	الإسراف في التحلية	١
٢٥٩	تحلية المسحاة	٥
٢٦٠	التحلي في الإحرام	٧
٢٦٢ - ٢٦٥	تحليل	٩ - ١
٢٦٢	التعريف	١
٢٦٢	حكمه التكليفي	٢
٢٦٢	أولاً - تحليل الشهادة	٣
٢٦٢	الامتناع عن تحليل الشهادة	٤
٢٦٣	أخذ الأجرة على التحليل	٥
٢٦٣	تحليل الشهادة على الشهادة	٦
٢٦٤	ثانياً - تحليل الدافعة عن إيجاز دية الخطأ وشبه العمد	٧
٢٦٤	ثالثاً - تحليل الإمام عن المأموم	٨
٢٦٥	مواطن البحث	٩
٢٦٥ - ٢٧٦	تحديد	٢٥ - ١
٢٦٥	التعريف	١
٢٦٥	الألفاظ ذات الصلة - اشكر - المدح	٢
٢٦٦	الحكم الإجمالي	٤
٢٦٦	- التحميد في خطبتي الجمعة	٥
٢٦٧	- التحميد في خطبة الزكاة	٦
٢٦٧	- التحميد في فتاح الصلاة	٧
٢٦٨	- التحميد لمن فرغ من الصلاة عقيب التسليم	٨

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٦٩	- التحميد في صلاة التيمدين بعد تحرمة	٩
٢٦٩	- التحميد في صلاة الاستغناء وصلاة الجنازة	١٠
٢٧٠	- التحميد في تكبيرات التشريق	١١
٢٧٠	- التحميد لتعاطس في غير صلاة	١٢
٢٧١	- التحميد للخارج من الخلاء بعد قضاء حاجته	١٣
٢٧١	- التحميد لمن أكل أو شرب	١٤
٢٧٢	- التحميد لمن سمع بشارة نوره أو تحذير له بدمه أو اندفعت عنه نقمة ظاهره	١٥
٢٧٢	- التحميد للقاتل من المجلس	١٦
٢٧٣	- التحميد في أعمال الحج	١٧
٢٧٣	- التحميد لمن لبس ثوبا طيبا	١٨
٢٧٣	- التحميد لمن امتنع من نومه	١٩
٢٧٤	- التحميد لمن يأوي إلى فراشه	٢٠
٢٧٤	- التحميد لمن بشرع في الرضوخ ولمن فرغ منه	٢١
٢٧٤	- التحميد للمستول على حاله	٢٢
٢٧٥	- التحميد لمن عطس في الصلاة	٢٥
٢٧٦ - ٢٧٧	تحنيك	٩ - ١
٢٧٦	التعريف	١
٢٧٦	تحنيك المولود ، حكمه التكليفي	٥
٢٧٧	التحنيك في العمامة	٩
٢٧٨ - ٢٩٤	تحول	٣٦ - ١
٢٧٨	التعريف	١
٢٧٨	الألفاظ ذات الصلة : الاستحالة	٢
٢٧٨	تحكم التحول :	
٢٧٨	- تحول العين وأثره في التطهارة والحل	٣
٢٧٩	- تطهير الجِلْد بالدم	٥
٢٧٩	- تحول الوصف أو الحالة : تحول الماء الزاكد إلى الماء الجاري	٦
٢٨١	- التحول إلى الغلبة أو عيها	٧
٢٨٢	- التحول من القيام إلى السجود في الصلاة	٨

الصفحة	المعنوان	الفقرة
٢٨٢	- التحول من القيام للصوم في الصلاة	٨
٢٨٢	- تحول التقيم إلى مسافر وعكسه	٩
٢٨٢	أ- تحول التقيم إلى مسافر	٩
٢٨٣	ب- تحول المسافر إلى مقيم	١٠
٢٨٣	- التحول عن الواجب إلى البدل	
٢٨٣	أ- الزكاة	١١
٢٨٥	ب- زكاة الفطر	١٢
٢٨٥	ج- العشور	١٣
٢٨٥	د- الكسارات	١٤
٢٨٦	هـ- القنوز	١٥
٢٨٦	- تحول فريضة الصوم إلى فدية	١٦
٢٨٦	- تحول العقد الذي لم يستكمل طرائقه إلى عقد آخر	١٧
٢٨٧	- تحول العقد الموقوف إلى نافذ	١٨
٢٨٨	- تحول الدين: لأجل إلى حال	
٢٨٨	أ- الموت	١٩
٢٨٨	ب- التغلب	٢٠
٢٨٨	- تحول الوقف عند انقطاع الوقف عليه	٢١
٢٨٩	- تحول الملكية العامة من الإباحة إلى الملكية الخاصة وعكسه	٢٢
٢٩٠	- تحول الولاية في عقد النكاح	٢٣
٢٩٠	- تحول حق الحضانة	٢٤
٢٩١	- تحول المعتقة من عدة التطلاق إلى عدة النكاح	٢٥
٢٩١	- تحول العدة من الأشهر إلى الأقراء وعكسه	
٢٩١	أ- تحول العدة من الأشهر إلى الأقراء	٢٦
٢٩٢	ب- تحول العدة من الأقراء إلى الأشهر	٢٧
٢٩٢	- تحول الأضحية إلى غنمية والعكس	٢٨
٢٩٣	- تحول المستأمن إلى ذمي	٢٩
٢٩٣	- تحول المستأمن إلى حربي	٣٠
٢٩٣	- تحول الذمي إلى حربي	٣١
٢٩٤	- تحول الحربي إلى مستأمن	٣٢

الصفحة	المحتوى	الترقيم
٢٩٤	- تحول دار الاسلام إلى دار الحرب ، وعكسه	٣٣
٢٩٤	- التحول من دين إلى آخر	٣٦
٢٩٥ - ٣٠٠	تحويل	٩ - ١
٢٩٥	التعريف	١
٢٩٥	الألفاظ ذات الصلة - النقل - التبديل والإبدال والتعير	٢
٢٩٦	أحكام التحويل :	
٢٩٦	أ - تحويل النية في الوضوء	٤
٢٩٧	ب - تحويل النية في الصلاة	٥
٢٩٨	ج - تحويل النية في الصوم	٦
٢٩٩	د - تحويل استحضار إلى الغيبة	٧
٢٩٩	هـ - تحويل الرداء في الاستسقاء	٨
٣٠٠	و - تحويل الدين	٩
٣٠١ - ٣٠٣	تحيز	٥ - ١
٣٠١	التعريف	١
٣٠١	الألفاظ ذات الصلة : التحريف	٢
٣٠٢	الحكم الإجمالي	٣
٣٠٤ - ٣٠٨	تحية	١٧ - ١
٣٠٤	التعريف	١
٣٠٤	أحكام الإجمالي ومواطن البحث :	٢
٣٠٤	أ - التحية بين الأحياء	٣
٣٠٤	ب - تحية الأموات	٤
٣٠٤	ج - تحية المسجد	٥
٣٠٦	د - تحية النكبة	٨
٣٠٦	هـ - تحية المسجد الحرام	٩
٣٠٩	و - تحية المسجد النبوي	١١
٣٠٧	حكم التحية بغير السلام للمسلم	١٢
٣٠٧	حكم التحية بالسلام لغير المسلم	١٥
٣٠٨	تحيات	
٣١١	انظر : تشهد	
٣١١	مراجع انفصاه ، لوردة ، سائرهم في الجزء العاشر	



تم بحمد الله الجزء العاشر من الموسوعة الفقهية
ويليه الجزء الحادي عشر وأوله بحث «تخارج»

